المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًّا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <http://caus.org.lb/ar>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار منظمة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
120$ للنسخة الورقية.	150$ للنسخة الورقية.
10$ للنسخة الإلكترونية.	40$ للنسخة الإلكترونية.
130$ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180$ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثالثة والأربعون | أربعة وخمسمئة | شباط/فبراير 2021

المحتويات

■ دراسات

□ **نحو مقاربة جديدة للنموذج الاقتصادي الأمثل:**
الاشتراكية الجديدة ونقد الاقتصاد التقليدي ..... صبري زاير السعدي 7

لم يَعُدْ مبرراً أن تقتصر معالجات الأزمة في النظام الرأسمالي العالمي في مرحلته النيوليبرالية الراهنة وتداعياتها الاجتماعية على تحسين بيئة الأعمال أو التخفيف من الاحتكارات وتحسين مستويات الأجور وتقليص التباين الكبير في مستويات الدخول والثروات، فأزمة الرأسمالية هيكلية ومتجذّرة وبحاجة إلى مراجعة جذرية تبدأ بفرضيات نظريات الاقتصاد الليبرالي التقليدية. كما لم يَعُدْ غامضًا نظريًا، ومقبولًا عمليًا، أن التعريف بالبديل الاشتراكي يبدأ وينتهي بحدود هَيمنة مِلكية الدولة والقطاع العام مقابل مِلكية الشركات الخاصة للأصول الإنتاجية. تناقش هذه الدراسة أبرز معايير النماذج الاقتصادية ومدى نجاعة كل منها في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أو في توفير الشروط الأفضل للإنتاج وللعدالة الاجتماعية.

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **الدبلوماسية الروحية والمشترك الإبراهيمي:**
المخطط الاستعماري للقرن الجديد .....هبة جمال الدين محمد العزب 33

تقدّم هذه الدراسة طرحًا جديدًا لقضية خطيرة تستشرف مستقبل الوطن العربي ومحيطه الجغرافي، تتمثّل بالمخططات المطروحة والمقدمة من مراكز الفكر الأمريكية والغربية والإسرائيلية، وتسعى الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض حلفائهما لتحقيقها في المنطقة، وهي مخططات مقنَّعة بشعارات دينية وروحية وإنسانية لكنها تحمل في طياتها مشروعًا استعماريًا جديدًا لا يقل خطورة عن مشاريع سايكس ـ بيكو ووعد بلفور. ترتكز هذه المخططات على مفهومي «الدبلوماسية الروحية» و«المشترَك الإبراهيمي» اللذين يمثلان غطاء «إنسانياً» لفرض الرواية التوراتية والصهيونية على تاريخ المنطقة وجغرافيتها ومستقبلها. تبحث هذه الدراسة في كيفية توظيف هذين المفهومين سياسيًا، وفي تداعيات هذا التوظيف على مستقبل المنطقة العربية ومحيطها الجغرافي.

□ **إدارة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي وفق آليات العدالة الجنائية الدولية: الرهانات والمخاطر** ..... لحبيب النعيمي 49

يمثل اللجوء إلى العدالة الجنائية الدولية في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي واحداً من الجبهات المتعددة التي يجب أن تُفتح لانتزاع حقوق الشعب الفلسطيني ومحاسبة إسرائيل على جرائمها. ومسألة انضمام فلسطين إلى آلية قضائية دولية لم تبدأ عملها إلا قبل سبعة عشر عامًا، ليست خيارًا قضائيًا محضًا بل تتداخل في ثناياه اعتبارات السياسة والقانون، بحثًا عن مداخل القوة الناعمة ولو من باب القضاء الدولي، ووفق أدبيات القانون الدولي الجنائي، وهو ما يستدعي شرحًا وتحليلًا لمسار المعركة القضائية ومآلاتها بين الضحايا الفلسطينيين والمجرمين الإسرائيليين، بعد إحالة فلسطين طلبًا بمحاكمتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

□ **أزمات لبنان 2020 والمقاربة التنموية**
الضرورية لإعادة النهوض ..... علي رضا كركي 62

يتركز هذا البحث حول تحديد آلية ومنهجية جديدتين من التعاطي الاقتصادي والاجتماعي في بلد أنهكته الأزمات وأتت على موارده المادية والبشرية، وهي منهجية تعطي دوراً أساسياً للقطاع العام في إعادة توليف سلوك الدولة مقابل مكوناتها ومقابل القطاع الخاص، وهو ما يقتضي سنّ الدولة تشريعات جديدة تتوافق مع متطلبات المرحلة، فضلاً عن ضرورة وضع عقد اجتماعي جديد يعبّر عن مصالحة بين المكونات الاقتصادية والاجتماعية ليكون نتاجَ ذلك دور فاعل للكفاءات في بناء لبنان الجديد. كما تقتضي هذه المصالحة تجاوز النظام الطائفي الذي كان سبباً للانهيار وأساساً للفساد المتغلغل حتى العظم في كل مفاصل البناء الاقتصادي والاجتماعي.

□ **اللامساواة في النظام التعليمي المغربي**
وانعكاساتها على التنمية البشرية ..... بربزي عبد الله 78

تهدف هذه الدراسة إلى رصد أهم مظاهر اللامساواة في التعليم المغربي بين الذكور والإناث من جهة، وبين القرية والمدينة من جهة ثانية، وبين التعليم الخصوصي والتعليم العمومي من جهة ثالثة، وهي تسعى إلى الكشف عن أهم انعكاسات هذه المظاهر وآثارها في التنمية البشرية المنشودة، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية: أين تتجلى أهم مظاهر اللامساواة في النظام التعليمي المغربي؟ وما طبيعة العلاقة القائمة بين اللامساواة في التعليم والتنمية البشرية؟ وإلى أي حد تساهم هذه اللامساواة في التعليم في ضعف مؤشرات التنمية البشرية بالمغرب؟ ترتكز الدراسة على قراءة وتحليل مجموعة من المؤشرات والإحصاءات والبيانات حول هذا الموضوع.

□ **المجتمع المدني وحوكمة بناء السلم في الوطن العربي: أي دور للمجتمعات**
المحلية في إدارة الصراعات المسلحة: ليبيا أنموذجًا؟ ..... ظريف شاكر 92

على الرغم من القبول المتزايد لدور منظمات المجتمع المدني من جانب المؤسسات الدولية، للتدخل في الكثير من المجتمعات التي عرفت نزاعات عنيفة، فإن هذه التنظيمات لا تزال تواجه صعوبة في تأكيد شرعيتها؛ وتتعرض باستمرار للتهديد والرفض. تحاول هذه الورقة فحص المنهجيات والطرائق المتبعة لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني، في عملية التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وعملية إحلال السلام وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع المسلح، وهي تركز على دراسة الحالة الليبية وعلى دور المجتمع المدني في ليبيا إبان انتفاضة عام 2011 وما تبعها من نزاعات مسلحة وأعمال عنف، في ظل الانقسامات التقليدية التي يشهدها المجتمع الليبي.

■ مقالات وآراء

□ **المشاركة السياسية للمرأة العربية بين التطور الديمقراطي والخصوصية الثقافية** ..... خالد فياض 108

□ **التعاطي الإعلامي مع اللغة العربية وتأكيد دورها الحيوي في التواصل المعرفي** ..... فاضل محمد البدراني 114

□ **الحروب التجارية الدولية بين الحمائية المتطرفة والصدامات العسكرية** ..... منجد الخشالي 121

■ أعلام

□ **الصحافة النسائية اللبنانية قبيل قيام دولة لبنان الكبير: عفيفة صعب ومجلة «الخدر» نموذجًا** ..... جمال واكيم 129

■ كتب وقراءات

□ **الخطر السوسيولوجي** (جيرالد برونير وإيتيين جيان) ..... عثمان لكعشمي 142

□ **الفرد والمجتمع في السوسيولوجيا الكلاسيكية نصوص مختارة** (محمد ياقين) ..... محمد الإدريسي 150

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... إعداد كابي الخوري 159

الكتب العربية: الفكر الفلسفي المعاصر في سورية؛ الجهود الدولية في مواجهة الجرائم السيبرانية؛ العدالة والإنصاف في القانون الدولي.

الكتب الأجنبية: The New Map: Energy, Climate, and the Clash of Nations; The China Nightmare; Enough Already: Time to End the War on Terrorism.

التقارير البحثية: The End of the Gulf Crisis Is Big News-But Middle East Sands Always Shift; The Iran Nuclear Deal at Five: A Revival?; After the Capitol Riot, Biden's Summit for Democracy Is More Needed Than Ever.

■ ملف إحصائي

□ **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: مؤشرات مختارة** ..... كابي الخوري 166

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: مقطع من لوحة تشكيلية
للفنان المصري محمد أبو الوفا
من سلسلة أعماله الصوفية

نحو مقاربة جديدة للنموذج الاقتصادي الأمثل: الاشتراكية الجديدة ونقد الاقتصاد التقليدي

صبري زاير السعدي(*)

خبير ومستشار اقتصادي عراقي.

أولًا: «القيمة» و«التوزيع» والأسعار والأرباح ومِلكية المنشأة

من الخطأ والمغالاة الادعاء بإيجاد وسيلة أو أساليب جديدة للتحليل الاقتصادي تجمع، وبعلاقات سببية متسقة، بين «القيمة» و«التوزيع» و«الأسعار» و«الأرباح» و«النمو» في نظام الإنتاج، كما استخدمت في نظريات الاقتصاد التقليدي[1] أو الرأسمالية الكلاسيكية الجديدة[2] أو إحياء الاقتصاد التقليدي بآراء جديدة[3]. ومع ذلك، من المُفيد دائمًا، اختبار أساليب تحليل جديدة

(*) البريد الإلكتروني: sabriconsultant@gmail.com.

(1) وأبرزهم: آدم سمث، وديفيد ريكاردو، وكارل ماركس. Adam Smith, *The Wealth of Nation* (London: W. Strahan and T. Cadell, 1776); David Ricardo, *Principles of Political Economy and Taxation* (London: John Murray, 1817), and Karl Marx, *Das Kapital* (Hamburg: Otto Meissner, 1867).

(2) وأبرزهم: Alfred Marshal, *The Principles of Economics* (London: Macmillan and Co., 1881); John Bates Cark, *The Philosophy of Wealth* (Boston, MA: Ginn and Company, 1886); John Hicks, *Value and Capital* (Oxford: Clarendon Press,1939), and Georg Stigler, *Economic Theory of Regulation* (London: Pinter Publishers, 1971).

(3) وأبرزهم: بييرو سرافا: Piero Sraffa, *The Production of Commodities by Means of Commodities* (London: Cambridge University Press, 1960).

ومنهم: أوسكار لانكه ومحمد سلمان حسن، **الاقتصاد السياسي: عملية الإنتاج والنظم الاجتماعية** (بيروت: دار الطليعة، 1976). وقد تُفيد الإشارة إلى أن أدوات التحليل لدى بييرو سرافا المقتنع بنظرية القيمة في العمل، ليست صعبة التتبع، إنما استنتاجاته تبقى موضوع جدل، كما في مفهوم السلعة القياسية، وأن الأسعار لا تحمل المعلومات التي تؤدي إلى تعديل العرض والطلب للوصول إلى التوازن العام، بخلاف النظرية الاقتصادية الحديثة التي تؤكد أن القيمة والتوزيع يتحددان آنياً مع الأسعار. في تقييم مكثف وعميق لآراء سرافا، انظر: Ajit Sinha, «A Revolution in Economic Theory: The Economics of Piero Sraffa,» <https://bit.ly/3oEGWHn>.

تتناول هذه المفاهيم وديناميّة الاقتصاد لمقاربتها مع النظريات المعاصرة[4]. وإذا كان هذا الاختبار مُجديًا في إثارة الاهتمام بأسلوب التحليل أو لبعض الفرضيات، فإنما يعود إلى المعرفة المتراكمة التي أضافها الاقتصاديون الرواد. وفي هذه المقالة، ما قد يلفت الانتباه، فرضيات مُغايرة: أهمها، دمج دور المنظم مثل بقية العمال المشاركين في الإنتاج، واستثناء الأرباح من تحديد أسعار الكفاءة الإنتاجية الحديّة لعوامل الإنتاج، كما في النظرية «الكلاسيكية الجديدة» (Neoclassical Theory)، وحدود التماثل مع أسعار الظل المُعبِّرة عن الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المستخدمة في الإنتاج[5]، وملاءمة أسلوب التحليل «الرياضي» المستخدم مع الاستنتاجات الهادفة إلى مناقشة بعض الحقائق التي تُصنع خارج العملية الإنتاجية، وبخاصة التي تتعلق بالقيمة الحقيقية للمنتجات، ودور المنظم، وتحييد مُلكية المنشأة الإنتاجية أو «المشروع» في توزيع الأرباح.

وتبقى الأهمية في جوهر الجَدَل الاقتصادي: هل هنالك اتساق متكامل بين «القيمة» و«التوزيع» و«الأسعار» و«الأرباح» في نظام الإنتاج على مستوى المنشأة، ونسميها «المشروع»؟ وكيف تؤثر الأسعار في التوازن الاقتصادي بمستويات جديدة من الإنتاج والطلب النهائي؟ وهل يَصِحُ توزيع أرباح «المشروع» بما يناسب إسهامات رأس المال (الاستثمار) والعمل (الأجور) معًا في تكلفة الإنتاج الحقيقية والمقاربة مع السياسات الاقتصادية والمالية الكلية في توزيع الدخول؟

1 ـ مفاهيم وأدوات التحليل

هذا تحليل نظري، شديد البساطة والتجريد، والمختلف في تفسير ديناميّة النشاط الاقتصادي بمستوى الوحدة الإنتاجية، «المشروع»، لتحديد «قيمة» المنتجات، ولتعظيم الإنتاج لإشباع حاجات المستهلك «المتزايدة»، ولتحقيق الأرباح، وتتبّع ديناميّة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية: الإنتاج والاستثمار والاستهلاك، وبيان نمط توزيع عوائد عوامل الإنتاج. هذا التحليل لا يتماثل مع أساليب الاقتصاد الليبرالي التقليدي في تحديد «القيمة» بمقدار العمل وحده في الإنتاج، أو بقوة العمل التي يستحوذ عليها رأس المال لتحقيق الأرباح، كما في الاقتصاد الماركسي، أو التماثل مع «القيمة» المقترنة آنيًا بـ«التوزيع» المرتبط بالنمو، كما في النظرية «الكلاسيكية الجديدة» التي تعتمد مفهوم الإنتاجية (التكلفة) الحديّة لعوامل الإنتاج الأولية: الأرض والعمل ورأس المال وريادة المنظم، وتوزيع

(4) من الجدير التأكيد، إذا كان ضرورياً، مواكبة النتائج المهمة جداً للثورة التكنولوجية والمعلوماتية الرقمية المذهلة في سرعة انتقال المعلومات والاتصالات، والتقدم في وسائل النقل، التي أدت إلى زيادة الإنتاج وتراكم الثروات والتغيير في أذواق المستهلكين وأولويات الاستثمار في الفعاليات الاقتصادية، لكن تبقى المشكلة الاقتصادية الاجتماعية دائمة: الندرة النسبية في الموارد الاقتصادية مقابل حاجات الفرد والمجتمع المتزايدة من جهة، والعدالة في توزيع الدخول والثروات من جهة ثانية. وهذا يعني، أهمية البحث في أسس نظام الإنتاج، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث اتساق «القيمة» و«التوزيع» والأسعار والأرباح ومِلكية وسائل الإنتاج، القادر على استدامة النمو باستغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة وتأمين العدالة الاجتماعية في انتفاع الأفراد والمجتمع من التقدم الاقتصادي.

(5) في رأي الكلاسيكية الجديدة، من الصعب عملياً، قياس الإنتاجية (أو التكلفة) الحديّة لعوامل الإنتاج، أما أسعار الظل التي تعبر عن الندرة النسبية أو الكفاءة الاقتصادية لعوامل الإنتاج، فيمكن قياسها باستخدام نماذج أمثلية البرمجة المستقيمة الرياضية، والتماثل بينهما هو في تعريفهما المشترك باستثناء دور المنظم.

العائدات بينها: ريع الأرض وفوائد رأس المال وأجور العمال وأرباح المنظم[6]. ويستخدم التحليل أسلوب نموذج أمثلية البرمجة المستقيمة الرياضية لتعظيم الإنتاج وتحديد تكلفة الإنتاج معًا، وحيث يمكن تحديد أسعار الظل التي تعبر عن الندرة النسبية للموارد والسلع الاقتصادية المستخدمة في الإنتاج. كما يستعين التحليل أيضًا، بنظام تدفق البيانات في مصفوفة الحسابات الاجتماعية، وفيها بيانات المستخدم ـ المنتج، في تفسير التوازن الاقتصادي العام. والغاية الرئيسية هنا، هي التمييز بين أسعار بيع المنتجات التي لا تُحَدِّدْ «القيمة الحقيقية» للمنتجات، وبين أسعار المنتجات التي تتحدد بـ«التكلفة الحقيقية» لعوامل الإنتاج والتي تقاس الكفاءة الاقتصادية في استخدامها «نظريًا»، بالإنتاجية الحديّة – باستثناء المنظم كما نقترح ـ أو بأسعار الظل، وليس بأسعار السوق، وبشرط الاستخدام الكامل لهذه العوامل بفرضية ملاءمة تكنولوجيا الإنتاج. وفي هذه الحالة، فإن تكلفة الإنتاج التي تعادل «القيمة الحقيقية» للمنتجات قبل تسعيرها للبيع، تحدد التوزيع «الصحيح» أو العادل اجتماعيًا لقيمة المنتجات بين العوامل المشاركة في إنتاجها. أما الأرباح (الفائض المالي) التي تتحدد بأسعار بيع المنتجات بأعلى من قيمتها الحقيقية، فإنها تؤدي، وبُهدى التوقعات غير المؤكدة، إلى اختلال «التوزيع الصحيح» بين الإنتاج وبين الطلب على المنتجات. ولهذا، فإن أسعار بيع المنتجات التي تتحدد بعد عملية الإنتاج هي مصدر «التوزيع» الذي لا يتطابق مع «التكلفة الحقيقية» أو «القيمة الحقيقية» للإنتاج[7]، بغض النظر عن نوع مُلكية «المشروع» (الخاص أو العام). بعبارة أخرى، تتحدد «القيمة الحقيقية» للمنتجات بتكلفة رأس المال المستخدَم في تمويل العمل ومستلزمات ووسائل الإنتاج، ولا تتحدد الأرباح المالية بالإنتاجية الحديّة لرأس المال أو للعمل المستخدم في العملية الإنتاجية. لذلك، يصبح منطقيًا إعادة توزيع الأرباح بين رأس المال (الاستثمار) وبين العمل (الأجور) بما يتناسب وإسهاماتهما في الإنتاج لضمان النمو المتوازن بين الإنتاج وبين الطلب على المنتجات في الدورة الإنتاجية التالية. وللإيضاح، ترتبط دائمًا مِلكية «المشروع» برأس المال، ونسميها «الوكيل»[8]، المستخدم في إقامة وتشغيل «المشروع» حيث يُمَولُ شِراء وسائل ومستلزمات الإنتاج من السلع الرأسمالية والمواد الأولية، ويسدد ثمن استغلال الأرض، ويدفع أجور العاملين في «المشروع» بشروط إتفاق «العقد» الذي يشترك العامل مع «الوكيل» في الإنتاج، والذي يختلف عن مُلكية «الوكيل» للأصول الإنتاجية من أدوات ومستلزمات الإنتاج[9].

---

(6) التعريف النظري للكفاءة الإنتاجية الحديّة، كما في «الكلاسيكية الجديدة»، كالتالي: في ظروف المنافسة التامة، تتحدد أسعار (عوائد) أي عامل من عوامل الإنتاج الأربعة بما يساوي إنتاجيته الحديّة.

(7) تجب الإشارة إلى أن الأرض كعامل من عوامل الإنتاج، مفهوم واسع يشمل الأرض الزراعية أو أراضي العقارات التجارية أو الموارد الطبيعية التي تتوافر فيها. أما عامل العمل، فهو «الجهد» الذي يبذله الفرد العامل بمهارات متعددة في العملية الإنتاجية بأنواعها المتعددة. والأهم في هذا التحليل، أن إسهام رأس المال الذي يمنح المنظم أو الشركة التي تمتلك المشروع النقود اللازمة لشراء أدوات ومستلزمات الإنتاج من السلع الرأسمالية والأرض ودفع الأجور، والذي يُعد المحرك للقيمة في النظرية الكلاسيكية الجديدة، هو أحد عوامل الإنتاج بمثل العمل والأرض وليس للمنظم، برأي اقتصادي وليس قانونيًا مستخدمًا، الحق المطلق في مُلكية المشروع.

(8) أردنا في تسمية «مِلكية المشروع» بـ «الوكيل» التخفيف من التجريد في المضمون واللغة كون «الوكيل» أقرب للفهم بالشخصية المعنوية التي تمتلك الأصول المادية لـ«المشروع» المُمَوَلة من رأس المال.

(9) الأهم هنا، هل يجب التمييز بين حقوق مِلكية وسائل ومستلزمات الإنتاج المادية وبين حقوق التعاقد مع العمال المشاركين و«الوكيل» في العملية الإنتاجية؟ والإجابة في رأينا، نعم. فمورد العمل ليس سلعة اقتصادية مادية يمكن امتلاكها =

وإذا كانت تكلفة مِلكية رأس المال التي تتمثل بالفوائد المدفوعة مقابل التمويل تُسهم في تحديد «القيمة الحقيقية» للمنتجات، فإن «الوكيل» ليس الوحيد في العلاقة بالأرباح الناشئة من أسعار بيع المنتجات. ولهذا الفصل بين تّكلفة «الوكيل» في «القيمة الحقيقية» للمنتجات وبين ممارسته الحق في تحديد أسعار بيع المنتجات وإيجاد الأرباح من جهة، وبين تصرف «الوكيل» بمِلكية الأصول المادية في المشروع وخارج شروط العقود الثنائية المبرمة مع العاملين من جهة ثانية، أهمية ذات مغزى اقتصادي ـ اجتماعي. فالفصل يعني تحييد نوع «المِلكية» فيما يتعلق بشرط الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد بمقياس الإنتاجية الحديّة أو أسعار الظل، وليس بأسعار السوق، من ناحية، ومن ناحية ثانية، بقاء التباين بين المِلكية الخاصة والمِلكية العامة في طريقة توزيع الأرباح بين الاستثمار والاستهلاك حيث المفاضلة بين الكفاءة الاقتصادية وبين «العدالة الاجتماعية» والمتمثلة بمقدار الإسهامات الفعلية لرأس المال والعمل معًا في قيمة الإنتاج الحقيقية. ولعل في احتمالات بيع «الوكيل» لأصول المشروع، لأي سبب كان، وعدم القدرة على بيع التعاقد مع العاملين من دون موافقتهم الاستمرار في العمل أو ربما بشروط المشاركة في أسهم أصول «المشروع»، ما يؤكد أن العمل ليس سلعة اقتصادية مادية وإن يتم قياسها بالساعات والأيام.

وباستثناء مورد العمل، لا يتناقض هذا الاستنتاج مع حقيقة أن «الوكيل» وممارسة حق التصرف التام في طريقة استخدام «المشروع» للأصول المادية في «المشروع»، والانتفاع من إيراداتها، أو تحويلها للآخرين، يؤدي دورًا أساسيًا في تحفيز النشاط الاقتصادي. فالمستثمر في «المشروع» لا يكتفي بأسعار الفائدة كعائد لرأس المال المستخدم في التمويل، بل يستهدف أيضًا تحقيق الأرباح للتوسع في الاستثمار بإقامة مشاريع جديدة تزيد من الإنتاج والإنتاجية والتشغيل، ولتلبية حاجات المواطنين المتزايدة من المنتجات. وبرغم ذلك، ومهما تكن مِلكية المشروع، فإن التوازن الاقتصادي في الدورة الإنتاجية الجديدة يتحقق بإعادة توزيع الأرباح بما يتناسب والزيادة الضرورية في رأس المال (الاستثمار) وفي الأجور (الاستهلاك) أيضًا. وفي جميع الحالات، سواء بمعرفة الرأسمالي «الوكيل» أو إدارة المشروع العام لتكلفة التأثيرات الخارجية السلبية لعملية الإنتاج التي يتحملها المجتمع والبيئة الطبيعية، فإن لنمط «التوزيع» بعدًا اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وبيئيًا[10].

= والتصرف بها، وأن تأجير جهد العامل يتم بموجب اتفاق عقد ثنائي بين «الوكيل» وبين العامل لإنجاز عملية الإنتاج بشروط الإرادة والرغبة والمساومة والالتزام المشترك بتنفيذ العقد أو فسخه، وهي شروط مختلفة عن تملك السلع الاقتصادية ووسائل الإنتاج. وما يستحق الجدل في هذه الفرضية ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والقانونية الشائكة، هو التالي: إذا كان الأجر يدفع مقابل جهد العامل في العملية الإنتاجية بموجب اتفاق العقد المشترك مع «الوكيل» وليس بشرط «مِلكية العامل»، فإن الأرباح التي تتحدد بأسعار البيع، وليس بالقيمة الحقيقية للمنتجات، تكون قد تحققت في جزء منها باستخدام اتفاق العقد مع العامل بمثل مِلكية رأس المال، أي أن العامل شريك «الوكيل» في «مِلكية المشروع»، وبالتالي شريك في تقاسم الأرباح بمقدار إسهاماته في العملية الإنتاجية. ويبقى السؤال المهم، هل يمكن امتلاك العمل أو جهود الموارد البشرية، كما هو حق امتلاك رأس المال أو الأصول المادية والتصرف بها؟ في رأينا، الإجابة كلا، فالعامل ليس موردًا أو سلعة اقتصادية مادية. ولهذا، تصبح مسألة التباين في توزيع الدخول والثروات وانخفاض الأجور من أبرز أزمات السياسات «الليبرالية الجديدة» المعقدة في الوقت الحاضر.

(10) تجدر الإشارة هنا إلى مفهوم التنمية المستدامة حيث العلاقات السببية المغلقة بين توسع عمليات استخدام الموارد البشرية والاقتصادية في زيادة الإنتاج، وتلبية استهلاك المجتمع من المنتجات المتزايدة، وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية الطبيعية المستخدمة في الإنتاج.

ولمنح التحليل قيمة عملية، ولو بمقدار قليل جدًا، يمكن توسيع الفرضيات وتفسيرها الاقتصادي لـ«القيمة» ولـ«التوزيع» ولدور «الأسعار» و«المِلكية»، وهي قضايا تثير الجدل دائمًا، ويمكن تطوير النموذج المستخدم في التحليل بزيادة عدد المنتجات وعدد القيود التي تمثل الموارد الاقتصادية المتاحة، بما يناسب حالات من المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية الواقعية.

2 ـ ملاحظات في دينامية الاقتصاد

في دراسة حديثة، تناولنا بالتحليل على مستوى الاقتصاد الكلي[11]، وباستخدام نموذج أمثلية البرمجة المستقيمة الرياضية أيضًا، إمكانَ التوفيق بين التخطيط الاقتصادي المركزي وبين آليات السوق التنافسية في تأمين الاستفادة من المِلكية العامة لـ«الثروة النفطية» ونشاط القطاع الخاص معًا في إطار آليات السوق التنافسية في زيادة النمو والتنمية. وفي استنتاج الدراسة، وجدنا إمكان تحقيق ذلك باستثمار المِلكية العامة للثروة النفطية في تعظيم الكفاءة الاقتصادية لعوامل الإنتاج، وأهمها موارد الثروة النفطية، وتنظيم عملية التوزيع لمصلحة الاستثمار في مشاريع القطاع العام بما يُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، مع تجنب تدخل الدولة «الزائد» في نشاط القطاع الخاص وتأمين حرية آليات السوق التنافسية في تعبئة وتوزيع الموارد المتاحة. وفي الواقع، ما دامت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي، ولو بدرجات متباينة أو محدودة تناسب وفرة الموارد ومستويات الاقتصاد، يصبح مهمًا تحديد دور المِلكية العامة والمِلكية الخاصة لوسائل ومستلزمات الإنتاج، أي مِلكية «المشاريع»، وتحديد السياسات الاقتصادية المناسبة. ويصبح مهمًا أيضًا، التعريف بهوية النظام الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية لضمان استدامة النمو والتنمية باستقرار السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا التعريف، لا يكفي إيضاح المصطلحات الشائعة والمتعددة، بل الأهم، العودة إلى أسس تحديد «القيمة» و«التوزيع» و«الأسعار» و«الأرباح» و«النمو». وفي تلك الدراسة، تم تعريف نموذج النظام الاقتصادي بأنه «فريد»، إذ يَتَميّز بخاصية هيمنة المِلكية العامة للثروة النفطية التي تعمل بمثابة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتي لا تتطابق طبيعة فوائضها المالية من «الريع الاقتصادي» مع طبيعة «الأرباح» في «المشروع» الخاص أو «المشروع» العام.

وفي هذه المقالة، يتجاوز التحليل الآراء النظرية في الاقتصاد التقليدي التي يحدد العمل وحده مصدر «القيمة» فيها، لأنها، بالرغم من تأكيدها لأهمية «المِلكية» في النمو الاقتصادي، لا تتناسب مع إدارة الاقتصاد الكلي والتعامل مع القطاع الخاص وآليات السوق[12] لتأمين الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة في الإنتاج من ناحية، ولا تؤمِّن توسيع نطاق حرية المستهلك في اختيار حاجاته «المتزايدة» من المنتجات من ناحية ثانية. كما يتجاوز التحليل مناقشة المفاهيم الشائعة

(11) انظر: صبري زاير السعدي، «قوة الثروة النفطية والنظام الاقتصادي في العراق: ثنائية التخطيط المركزي وآليات السوق التنافسية،» **المستقبل العربي**، السنة 42، العدد 493 (آذار/مارس 2020).

(12) في البحث الاقتصادي، النظري أو المهني، لا يجوز تجاهل التطورات الجذرية، الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية واتساع تيار الاندماج في الاقتصاد العالمي، التي أحدثتها، وما تزال، الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والسرعة المذهلة لنقل المعلومات والاتصالات وتقدم وسائل النقل. كما لا يجوز تجاوز الأزمة التي تعانيها السياسات «الليبرالية الجديدة» وتراجع تيار العولمة الذي يؤكد فشلها في تأمين حرية المنافسة في الأسواق، الشرط الأساسي لتبريرها.

والشائكة عن الاقتصاد السياسي للاشتراكية، كالسياسة الكينزية أو الاشتراكية الليبرالية[13] التي تسمح بتدخل الدولة لزيادة الإنفاق العام واستعادة القدرة على النمو، أو تعريف نظام رأسمالية الدولة بمقدار تدخل الدولة الاقتصادي بمعيار حجم مِلكيتها للأصول الإنتاجية في مشاريع القطاع العام وبمدى التحكم في نشاط للقطاع الخاص من خلال التخطيط الاقتصادي المركزي. والأهم، أن واقع إسهام تدخل الدولة الاقتصادي مع نشاط القطاع الخاص وآليات السوق التنافسية، وحيث السيادة المطلقة لأفضليات المستهلك في اختيار المنتجات في معظم تجارب الاقتصادات في العالم، يسمح الآن، بحث، وربما تأكيد، الاستنتاج الرائد الذي توقع منذ منتصف ثلاثينيات القرن الماضي: «تلاشي الانفصام بين الاشتراكية والسوق»[14]، بوسائل تحليل نظري أكثر قدرة على التفسير، وربما أسهل في التعبير، والتي لم تكن متاحة في ذلك الوقت.

كما أشرنا، إن الوصف الدقيق للنظام الاقتصادي بالرأسمالي أو الاشتراكي أو الاشتراكي الليبرالي أو برأسمالية الدولة أو بنظام اشتراكية السوق، يتطلب المقاربة مع فرضيات نظريات «القيمة» و«التوزيع» و«الأسعار» و«الأرباح» و«النمو». لذلك، فإن التحليل بمستوى «المشروع»، وباستخدام نموذج أمثلية البرمجة المستقيمة الرياضية أيضًا، يُسهم في تسليط الضوء على فرضيات بديلة في تحديد «القيمة» و«التوزيع» وديناميات العلاقة بينهما من جهة، ودور أسعار بيع المنتجات وإسهامات «المشروع» في «النمو» باستثمار الأرباح من جهة ثانية.

في النظرية الاقتصادية، تحتل مسألة تحديد «قيمة» الإنتاج التي تقترن بـ«توزيع» معين لعائدات الإنتاج صلبَ المشكلة الاقتصادية الدائمة التي تتلخص في تأمين كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المحدودة لزيادة الإنتاج وتلبية حاجات المستهلكين المتزايدة من جهة، وكذلك لضمان التوزيع العادل اجتماعيًا لعوائد الإنتاج من جهة ثانية. وإذ تشدد المدرسة الرأسمالية «الكلاسيكية الجديدة» على منطقية دينامية الاقتصاد من خلال تحقيق الإنتاجية (التكلفة) الحديّة لعوامل الإنتاج في تحديد قيمة المنتجات، والتي تحدد في النهاية، أنماط توزيع الدخول قبل زيادة أسعار المنتجات، فإن التحليل المقدم يؤكد أيضًا، أن «القيمة الحقيقية» للمنتجات تتطابق مع «تكلفة» الإنتاجية الحديّة لعوامل الإنتاج، ولكنه يخالف الرأي باستقلالية الأرباح عن الأجور لسببين:

الأول، يشارك المنظم في العملية الإنتاجية ويتقاضى الأجر كبقية العمال تمامًا. أما السبب **الثاني**، فإن الأرباح تتحقق من أسعار بيع المنتجات بعد عملية الإنتاج[15] ولا صلة لها بـ«القيمة الحقيقية» للموارد المستخدمة التي تعادل «القيمة الحقيقية» للمنتجات.

---

(13) ربما تفيد الإشارة إلى معنى «الاشتراكية الليبرالية» الشائعة، بأنها الاقتصاد المختلط حيث توجد المِلكية الخاصة إلى جانب المِلكية العامة للسلع الرأسمالية، ومن أتباعها المفكر والسياسي اليساري الأمريكي نعوم تشومسكي.

(14) انظر: Oskar R. Lange and P. Lerner Abba, *Market Socialism* (1936), and Oskar Lange and Fred Taylor, *On the Economic Theory of Socialism*, 2nd ed. (Minnesota, MN: University of Minnesota, 1938), 2nd print 1948.

وفي الآراء عن نظرية القيمة والنظم الاجتماعية، انظر: لانكه وحسن، **الاقتصاد السياسي: عملية الإنتاج والنظم الاجتماعية**، مصدر سابق.

(15) في المناقشة العملية، يشار عادة إلى أن المنظم يحدد الأسعار قبل الإنتاج حيث تتوفر لديه المعلومات في الأسواق، ولكن الواقع لا يؤكد هذا، بدليل ممارسة المشاريع الخاصة لسياسات التسويق في زيادة وخفض الأسعار بصورة تكاد تكون مستمرة خلال عمليات الإنتاج وبعدها.

لذلك، فإن «التوزيع» الذي يشمل الأرباح لا يرتبط مباشرة بعملية الإنتاج. صحيح أن تكلفة الإنتاجية الحديّة لعوامل الإنتاج التي تُعادل، نظريًا، الكفاءة الاقتصادية للموارد من العمل والأرض ورأس المال، والتي تشمل المنظم كبقية العاملين، ولكن «الوكيل» هو الذي يحدد الأرباح، باستقلالية تامة عن تكلفة الإنتاج الحقيقية، من خلال أسعار بيع المنتجات في ضوء توقعاته لمعلومات وبيانات العرض والطلب على المنتجات في الأسواق التنافسية التي يصعب تقديرها، وبفرضية سيادة المستهلك المطلقة في اختيار أولويات المنتجات الاستهلاكية التي يَصعبُ تحققها. لذلك، ومن الناحية الاقتصادية، فإن توزيع الأرباح كمكافأة تدفع لـ«الوكيل» مقابل مِلكية رأس المال، هو توزيع غير صحيح، هذا إذا تجاوزنا الحقوق «القانونية» الخاصة بالتصرف بالمِلكية. وما يؤكد اختلال «التوزيع»، المقاربة مع مِلكية «الوكيل»، كما في «الكلاسيكية الجديدة»، حيث تفترض شرط الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج، وضرورة خفض أسعار بيع المنتجات، وخفض الأرباح التي يجب أن تقترب جدًا من شرط «الربح الزائد = صفر» لضمان استدامة النمو المتوازن في «المشروع»[16].

3 ـ الفرضيات الرئيسية لنموذج مشروع الإنتاج

1 ـ في البدء، لدينا حالة مشروع يَمتلكَهُ القطاع الخاص أو القطاع العام لإنتاج عدد من السلع الاقتصادية (المنتجات) التي لم تتحدد أسعار بيعها بعد، ولدينا استقرار في قيمة «تكلفة» وحدات عوامل الإنتاج، ونسميها الموارد، المستخدمة في تشغيل المشروع. وفي هذه الحالة، نفترض ما يلي:

ـ تتوافر لدى المشروع نوعان من موارد الإنتاج: المورد1، ويمثل وسائل ومستلزمات الإنتاج وتشمل الأرض ورأس المال، والمورد2، ويمثل العمل، بما فيه عمل المنظم، المستخدم في عملية الإنتاج.

ـ تقاس تكلفة الموارد المستخدمة بوحدات، وأسعارها الضمنية محيّدَة لأغراض التحليل.

ـ تستهدف الوحدة الإنتاجية إنتاج نوعين فقط من المنتجات X1 وX2.

ـ تتم عملية الإنتاج بتكنولوجيا ثابتة، وتتغير فقط بما يناسب التحليل، ولا يمكن استبدال الموارد فيما بينها.

ـ تعرف أسعار الظل التي تعادل في المفهوم العام الكفاءة الحديّة لعوامل الإنتاج، بأنها الأسعار التي تعبر عن الندرة النسبية للموارد بالعلاقة مع أهداف الإنتاج. أو بصيغة رياضية، الأسعار المعبِّرة عن مقدار الإضافة التي تزيد في دالة هدف المشروع: زيادة الإنتاج والأرباح الناشئة من إضافة آخر وحدة متوافرة من هذه الموارد. وعمليًا، تساعد المقارنة بين أسعار الظل وأسعار السوق في بت ما إذا كان إضافة وحدة جديدة من الموارد يُسهمُ في تحقيق أهداف المشروع.

---

(16) تجب الإشارة هنا إلى أن تحقق هذا الفرضية النظرية، يعني في الواقع العملي إزاحة المشاريع الإنتاجية غير الكفؤة اقتصادياً وافتراض دخول مشاريع جديدة أفضل في إدارة الموارد الاقتصادية. ولكن الواقع الراهن يشير أيضاً إلى أن خروج هذه المشاريع الأقل كفاءة يزيد في درجة الاحتكار بأنواعه المتعددة لمصلحة المشاريع الكبيرة، كما يظهر كأحد أسباب أزمة السياسات «الليبرالية الجديدة» القائمة حالياً، وهو ما يناقض الفرضية الأساسية عن حرية المنافسة التامة لهذه النظرية.

ـ التعريف النظري للكفاءة الإنتاجية الحديّة، كما في «الكلاسيكية الجديدة»، هو التالي: في ظروف المنافسة التامة، تتحدد أسعار (عوائد) أي عامل من عوامل الإنتاج الأربعة بما يساوي إنتاجيته الحديّة. واستخدامنا للمفهوم هنا لا ينسحب على دور المنظم كعامل إنتاج مستقل عن العمل.

ويمكن التعبير عن العملية الإنتاجية الهادفة إلى تعظيم الإنتاج من المنتجات بالاستخدام الكفؤ للموارد المتوافرة، بصيغة رياضية لنموذج أمثلية البرمجة المستقيمة (Mathematical Linear Programming Optimization Model) الأولية والثنائية المعروفة وتعريف المُتَغيّر الثنائي، كما يلي[17]:

The Primal Problem

$$\text{Max } Z = \sum_i^n p_i X_i$$

Subject to:

$$\sum_i^n A_{i,j} X_i \leq b_j \quad i = 1.....n, \; j = 1.....m$$
$$X_i \geq 0$$

The Dual Problem

$$\text{Min } z^* = \sum_i^m b_i \; Y_i$$

Subject to:

$$\sum_i^m A^t{}_{i,j} Y_i \geq p_i \quad i = 1.....m, \; j = 1.....n$$
$$Y_i \geq 0$$

The Dual Variable

$$Y_i = \frac{\partial z}{\partial b_j}$$

2 ـ في مثال رقمي بسيط جدًا، يستهدف المشروع تعظيم عدد وحدات منتجاته، كما في النموذج الأولي التالي:

The Primal Problem:

MAX = X1 + X2;

2 × X1 + 1 × X2 <= 55;

1 × X1 + 3 × X2 <= 85;

X1 >= 0;

X2 >= 0;

(17) في إعداد الاختبارات بالمثال الرمزي، أي تحليلات التأثير (Sensitivity Analysis)، استخدمنا صيغة مبسطة جداً لبرمجيات حلول نماذج بسيطة لبرامج الرياضيات الأمثلية، هو: LINGO-CHO1MO1، التي تنتجها شركة Lindo Systems Inc. (<https://www.lindo.com>)، وللشركة نتقدم بالشكر الجزيل لإتاحة الفرصة في استخدامه مجاناً لفترة محدودة.

يمكن إيجاد الحل المُمكن والأفضل – وليس الأمثَل ـ لهذا النموذج، أي أن العملية الإنتاجية تتم بإنتاج 16 وحدة من X1 و23 وحدة من X2، بما مجموعه 39 وحدة، ولكن هذا الحل المُمكن ليس بالحل الأمثل في تحديد قيمة المنتجات، وذلك لعدم الاستخدام الكامل من المورد1: وسائل ومستلزمات الإنتاج وقدرها 55 وحدة، ومن المورد2: العمل وقدرها 85، المستخدمة فعليًا في عملية الإنتاج. مثل هذا الحل يعني أحد تفسيرين أو كليهما: **الأول**، أن الموارد المتاحة من عوامل الإنتاج هي أكثر مما يجب استخدامها لإنتاج 16 وحدة من X1 و23 وحدة من X2، أي أن عدد الوحدات المتوفرة من عوامل الإنتاج و/أو أن الأسعار الضمنية هي أكثر مما يتطلبه إنتاج هذه الوحدات.

بعبارة أخرى، إن تقدير قيمة المورد الحقيقية هي أقل مما تستحق. والتفسير **الثاني**، أن التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج لا تؤمن الاستخدام الأمثل للموارد، بدلالة انخفاض أسعار الظل أو أسعار الكفاءة عن الحد الموازي لأسعار السوق الضمني للمنتجات – هنا في هذه الحالة تم تحييد سعر السوق في تحديد قيمة المنتج كما في دالة الهدف حيث معامل X1=1 وX2=1.

وبالتالي، فإن قيمة المنتجات المحددة بمقدار الموارد المستخدمة فيها فقط، وليس بتأثير أسعار السوق، ليست مستوفية شرط الكفاءة الاقتصادية: أي تحقق مقياس الإنتاجية الحديّة أو أسعار الظل للموارد المستخدمة في الإنتاج، بمعنى الاستخدام الكامل لهذه الموارد الأولية من وسائل ومستلزمات الإنتاج ومن العمل في عملية الإنتاج.

Objective value: 39.00000

Variable	Value	Reduced Cost
X1	16.00000	0.000000
X2	23.00000	0.000000
Row	Slack or Surplus	Dual Price
1	39.00000	1.000000
2	0.000000	0.4000000
3	0.000000	0.2000000
4	16.00000	0.000000
5	23.00000	0.000000

وللتحقق من سلامة هذا الحل مع الصيغة الثنائية للنموذج، نتأكد من تطابق مجموع قيمة المنتجات (39) مع مجموع قيمة الموارد المستخدمة في الإنتاج (39)، كما نتأكد من استغلال 39 من المورد1 والمورد2، وكذلك من انخفاض أسعار الظل لهذه الموارد دون «القيمة الحقيقية» التي تساوي 1.

The Dual Problem:

MIN = 55 × Y1+ 85 × Y2;

$2 \times Y1 + 1 \times Y2 >= 1;$

$1 \times Y1 + 3 \times Y2 >= 1;$

$Y1 >= 0;$

$Y2 >= 0;$

Objective value: 39.00000

Variable	Value	Reduced Cost
Y1	0.4000000	0.000000
Y2	0.2000000	0.000000
Row	Slack or Surplus	Dual Price
1	39.00000	ـ1.000000
2	0.000000	ـ16.00000
3	0.000000	ـ23.00000
4	0.4000000	0.000000
5	0.2000000	0.000000

3 ـ ولمعالجة مشكلة عدم استخدام الموارد المتوفرة في العملية الإنتاجية في 2 ـ 2 للحصول على الحل الأمثَل، علينا تحسين تكنولوجيا الإنتاج وتحسين إنتاجية المورد1 والمورد2، وكما في التالي:

The Primal Problem:

$MAX = X1 + X2;$

$0.0001 \times X1 + 1.0001 \times X2 <= 55;$

$1.0001 \times X1 + 0.0001 \times X2 <= 85;$

$X1 >= 0;$

$X2 >= 0;$

في هذه الحالة، يحقق المشروع الحل الأمثَل بزيادة عدد وحدات المنتجات نتيجة استغلال جميع الموارد المتاحة، وعندها تصبح قيمة المنتجات الحقيقية مساوية تمامًا لقيمة الموارد المستخدمة في الإنتاج وقيمتها 140 وحدة[18]. وللدلالة، نجد أن أسعار الظل لكل من المورد1، أي: وسائل ومستلزمات الإنتاج (فوائد رأس المال) والمورد2، أي: العمل يساوي القيمة الحقيقية لهما بالرقم واحد، كما في نتائج الحل التالية:

(18) تجب ملاحظة أن الفروق في قيمة X1, X2, Z وقدرها 84.986 و 54.986 و 139.972 على التوالي ناتجة من التقريب في الأرقام.

Objective value: 139.9720

Variable	Value	Reduced Cost
X1	84.98600	0.000000
X2	54.98600	0.000000
Row	Slack or Surplus	Dual Price
1	139.9720	1.000000
2	0.000000	0.9998000
3	0.000000	0.9998000
4	84.98600	0.000000
5	54.98600	0.000000

وللتحقق من سلامة الحل في النموذج بصيغته الأولية مع حل النموذج بصيغته الثنائية التالية:

The Dual Problem:

MIN = 55× Y1 + 85× Y2;

0.0001×Y1 + 1.0001×Y2 >= 1;

1.0001×Y1 + 0.0001×Y2 >= 1;

Y1 <= 1;

Y2 <= 1;

نتأكد هنا من التطابق في الحل، وكما في النتائج التالية:

Objective value: 139.9720

Variable	Value	Reduced Cost
Y1	0.9998000	0.000000
Y2	0.9998000	0.000000
Row	Slack or Surplus	Dual Price
1	139.9720	ـ1.000000
2	0.000000	ـ84.98600
3	0.000000	ـ54.98600
4	0.1999600E-03	0.000000
5	0.1999600E-03	0.000000

4 ـ في هذه الحالة، نفترض خفض وحدات المورد1، العمل من 85 وحدة إلى 55 وحدة، وسنجد في الحل الأمثل لنموذج المشروع الاستخدام الكامل لهذا المورد 2 بعد خفض عدد وحداته، مع الاستخدام الكامل للمورد1 أيضًا، وأن مجموع قيمة المنتجات التي تساوي 109.9780 تتطابق مع مجموع قيمة الموردين 1 و2 المستخدمة، كما في التالي:

The Primal Problem:

MAX = X1 + X2;

0.0001 × X1 + 1.0001 × X2 <= 55;

1.0001 × X1 + 0.0001 × X2 <= 55;

X1 >= 0;

X2 >=0;

Objective value: 109.9780

Variable	Value	Reduced Cost
X1	54.98900	0.000000
X2	54.98900	0.000000
Row	Slack or Surplus	Dual Price
1	109.9780	1.000000
2	0.000000	0.9998000
3	0.000000	0.9998000
4	54.98900	0.000000
5	54.98900	0.000000

نعود الآن للمثال في الحالة 2 ـ 3، بإحداث تغيير «سلبي» بسيط في تكنولوجيا الإنتاج، حيث نجد الحل الأمثل سيكون 137.2549 و 83.62745 و 53.62745 لقيم X1 وX2 وZ على التوالي. هذه القيم تتطابق إلى حد كبير مع الحل الأمثل للنموذج الثنائي، ما يؤكد أيضًا الاستغلال الأمثل للمورد1 وللمورد2 في العملية الإنتاجية، ولو بانخفاض بسيط، بسبب التراجع الطفيف في تكنولوجيا الإنتاج، أي هنالك استيفاء شبه شامل لشرط الإنتاجية الحديّة لعوامل الإنتاج المماثل لأسعار الظل للموارد المستخدمة.

The Primal Problem:

MAX = X1 + X2;

0.01 × X1 + 1.01 × X2 <= 55;

1.01 × X1 + 0.01 × X2 <= 85;

X1 >= 0;

X2 >=0;

Objective value: 137.2549

Variable	Value	Reduced Cost
X1	83.62745	0.000000
X2	53.62745	0.000000
Row	Slack or Surplus	Dual Price
1	137.2549	1.000000
2	0.000000	0.9803922
3	0.000000	0.9803922
4	83.62745	0.000000
5	53.62745	0.000000

The dual problem

MIN =55 × Y1 + 85 × Y2;

0.01 × Y1 + 1.01 × Y2 >= 1;

1.01 × Y1 + 0.01 × Y2 >= 1;

Y1 >= 0;

Y2 >= 0;

Objective value: 137.2549

Variable	Value	Reduced Cost
Y1	0.9803922	0.000000
Y2	0.9803922	0.000000
Row	Slack or Surplus	Dual Price
1	137.2549	ـ1.0000001
2	0.000000	ـ83.62745
3	0.000000	ـ53.62745
4	0.9803922	0.000000
5	0.9803922	0.000000

5 ـ في هذه الحالة، وهي موضوع التفسير الاقتصادي لكيفية تحديد قيمة المنتجات ونمط توزيعها، نفترض أن مالك المشروع قد حدد أسعار بيع المنتجات من X1 وX2 بمقدار 2 لكل منهما، ومعها تم تغيير (سلبي) في تكنولوجيا الإنتاج بما يتناسب تمامًا مع هذه الزيادات. عندئذٍ، سنجد

الحل الأمثل مطابقًا تمامًا في قيمة Z، ولكن قيمة (وحدات) المنتجات ستنخفض كثيرًا من 83.62745 و53.62745 إلى 41.81373 و 26.81373 بالنسبة إلى المنتج X1 و X2 على التوالي، كما كانت في الحالة السابقة. هذه الحالة تشير إلى أن أسعار بيع المنتجات والتغيير المتناسب مع تكنولوجيا الإنتاج لم تؤدِّ إلى الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج، لأن عدد المنتجات كانت أقل من عدد المنتجات التي أنتجت بالقيمة الحقيقية لها والمعادلة لتكلفة (وحدات) عوامل الإنتاج المستخدمة بكفاءة قبل بيع المنتجات بأسعار متساوية والتي حققت فائضًا ماليًا يوازي مجموع قيمة وحدات الموارد المستخدمة وغير المستخدمة. هنا تبرز نتيجة مهمة، هي أن زيادة الأسعار وخفض إنتاجية تكنولوجيا الإنتاج قد أديا إلى سلب جزء من القيمة (التكلفة) الحقيقية للموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية مع ضمان تحقيق مستويات الأرباح أو الفائض المالي من بيع المنتجات الأقل عددًا.

The Primal Problem:

MAX = 2 × X1 + 2 × X2;

0.02 × X1 + 2.02 × X2 <= 55;

2.02 × X1 + 0.02 × X2 <= 85;

X1 >= 0;

X2 >= 0;

Objective value: 137.2549

Variable	Value	Reduced Cost
X1	41.81373	0.000000
X2	26.81373	0.000000
Row	Slack or Surplus	Dual Price
1	17.2549	1.000000
2	0.000000	0.9803922
3	0.000000	0.9803922
4	41.81373	0.000000
5	26.81373	0.000000

The dual

MIN =55 × Y1 + 85 × Y2;

0.02 × Y1 + 2.02 × Y2 >= 2;

2.02 × Y1 + 0.02 × Y2 >= 2;

Y1 >= 0;

Y2 >= 0;

Objective value: 137.2549

Variable	Value	Reduced Cost
Y1	0.9803922	0.000000
Y2	0.9803922	0.000000
Row	Slack or Surplus	Dual Price
1	137.2549	ـ1.000000
2	0.000000	ـ41.81373
3	0.000000	ـ26.81373
4	0.9803922	0.000000
5	0.9803922	0.000000

6 ـ في هذا الحالة، وخلافًا للحالة السابقة، نفترض أن مالك المشروع قد غير في أسعار المنتجات على نحو متباين بحيث بقي سعر X1=2 وأصبح سعر X2=3، فإن حل النموذج لن يغير في عدد الوحدات من X1 وX2 كما في الحالة السابقة، ولكنه سيغير في قيمة Z لتصبح 164.0686 بدلًا من 137.2549 كما في الحالة السابقة. والمهم هنا، أن هذا الحل يشير إلى أن العملية الإنتاجية بحاجة كبيرة إلى زيادة عدد الوحدات من المورد1، بينما نجد الاستخدام من المورد2 يقترب من حدود الكفاءة الاقتصادية بمعنى استيفاء شرط الإنتاجية الحديّة أو أسعار الظل.

The Primal Problem:

MAX = 2 × X1 + 3 × X2;

0.02 × X1 + 2.02 × X2 <= 55;

2.02 × X1 + 0.02 × X2 <= 85;

X1 >= 0;

X2 >= 0;

Objective value: 164.0686

Variable	Value	Reduced Cost
X1	41.81373	0.000000
X2	26.81373	0.000000
Row	Slack or Surplus	Dual Price
1	64.0686	1.0000001
2	0.000000	1.475490
3	0.000000	0.9754902
4	41.81373	0.000000
5	26.81373	0.000000

The dual problem

MIN =55×Y1 + 85×Y2;

0.02×Y1 +2.02×Y2 >= 2;

2.02×Y1 + 0.02×Y2 >= 3;

Y1 >= 0;

Y2 >= 0;

Objective value: 164.0686

Variable	Value	Reduced Cost
Y1	1.475490	0.000000
Y2	0.9754902	0.000000
Row	Slack or Surplus	Dual Price
1	164.0686	ـ1.000000
2	0.000000	ـ41.81373
3	0.000000	ـ26.81373
4	1.475490	0.000000
5	0.9754902	0.000000

7 ـ في هذه الحالة، وخلافًا للحالة السابقة، نفترض أن مالك المشروع قد غيّر في أسعار بيع المنتجات على نحو متباين، بحيث كان سعر X1=2 وأصبح سعر X2=1، فإن الحل سيخفض كثيرًا في قيمة الفائض المالي، كما في مجموع قيمة Z ، بينما تحسنت قليلًا الكفاءة في استخدام الموارد، ولكن لا يزال هنالك ضياع فيها، وبخاصة من المورد1، لعدم استخدامها بالكامل.

The Primal Problem:

MAX = 2 × X1 + 1 × X2;

0.02 × X1 + 2.02 × X2 <= 55;

2.02 × X1 + 0.02 × X2 <= 85;

X1 >= 0;

X2 >= 0;

Objective value: 110.4412

Variable	Value	Reduced Cost
X1	41.81373	0.000000
X2	26.81373	0.000000

Row	Slack or Surplus	Dual Price
1	110.4412	ـ1.000000
2	0.000000	ـ41.81373
3	0.000000	ـ26.81373
4	0.4852941	0.000000
5	0.9852941	0.000000

The dual problem

MIN =55 ×Y1 + 85×Y2;

0.02×Y1 +2.02 ×Y2 >= 2;

2.02×Y1 + 0.02×Y2 >= 1;

Y1 >= 0;

Y2 >= 0;

Objective value: 110.4412

Variable	Value	Reduced Cost
Y1	0.4852941	0.000000
Y2	0.9852941	0.000000
Row	Slack or Surplus	Dual Price
1	110.4412	ـ1.000000
2	0.000000	ـ41.81373
3	0.000000	ـ26.81373
4	0.4852941	0.000000
5	0.9852941	0.000000

ويمكن تفسير الحالات 3 ـ 5 و3 ـ 6 و3 ـ 7، كالتالي: تتدخل أسعار بيع المنتجات في تغيير القيمة الحقيقية للمنتجات التي تعادل القيمة (التكلفة) الحقيقية للموارد المستخدمة في الإنتاج بفرضية ثبات تكنولوجيا الإنتاج وإنتاجية عوامل الإنتاج. وإذ تؤدي أسعار بيع المنتجات بأعلى من القيمة الحقيقية للمنتجات إلى تعظيم الأرباح أو الفائض المالي لمالك المشروع بهدف الاستثمار أو الاستهلاك، فإن مصدر هذا الفائض الذي لا يرتبط بمِلكية المشروع إنما يعود إلى استلاب جزء من القيمة (التكلفة) الحقيقية للموارد المستخدمة في الإنتاج.

4 ـ العلاقات السببية بين «القيمة» و«التوزيع» و«الأسعار» و«الأرباح»

من المعروف، في تحليل المستخدم ـ المنتج، وفي إطار التدفقات في بيانات مصفوفة الحسابات الاجتماعية (Social Accounting Matrix)، يتوزع إنتاج القطاعات أفقيًا (خطوط الإنتاج في المشروع) بين المستخدمات الوسيطة في إنتاج هذه القطاعات وبين الطلب النهائي الذي يشمل الاستثمار والاستهلاك. وفي الوقت نفسه، يتوزع إنتاج القطاعات عموديًا (متطلبات المنتجات في كل قطاع) بين مستلزمات القطاع وبين عائدات (تكلفة) عوامل الإنتاج التي تشمل رأس المال

والأجور (القيمة المضافة). والطلب النهائي هو في الواقع القيمة الحقيقية للمنتجات زائدًا الأرباح. وفي حال زيادة الطلب النهائي، أي الزيادة التي تعادل الأرباح، وهي توقعات «الوكيل» الذي يمثل «مِلكية المشروع»، ولأنها لا ترتبط بعامل إنتاج مستقل عن العمل ورأس المال، كما أشرنا سابقًا، فإن التوازن الجديد في تدفقات مصفوفة الحسابات الاجتماعية بعد زيادة الإنتاج نتيجة زيادة الطلب النهائي، أي التوازن الاقتصادي بمستوى جديد للإنتاج، يتطلب توزيع الأرباح بزيادة نسبية في رأس المال (تكلفة الاستثمار) وفي الأجور (تكلفة العمل) لقاء مشاركتها في الإنتاج. وبهذا، تغلق العلاقات السببية بين قيمة الإنتاج والتوزيع والأسعار والنمو بمستوى جديد يقابل الزيادة في الأرباح، أي الزيادة في الاستثمار (رأس المال) وفي الاستهلاك (الأجور).

5 ـ الجديد في الفرضيات وأفضلية النظام الاقتصادي

لتسهيل استشراف المستقبل الاقتصادي بما يناسب الآمال، الوطنية والإنسانية، في إحداث التغيير نحو تأسيس نظام متكامل للإنتاج وللتوزيع، اقتصادي واجتماعي وسياسي، لاستدامة النمو بكفاءة والتشغيل الكامل للعمل، والاستثمار في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، ولحماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية، يُفيدنا دائمًا استرجاع، ومناقشة، الأسس النظرية ومبادئ الاقتصاد الليبرالي التقليدي[19]، والاقتصاد الليبرالي الحديث[20]، وإحياء الاقتصاد الليبرالي التقليدي بسياسات «الليبرالية الجديدة»[21]، لتقييم النظم الاقتصادية ـ الاجتماعية.

في مشروع الإنتاج، الخاص والعام، تتحدد قيمة المنتجات الحقيقية بمقدار قيمة (تكلفة) الموارد من وسائل ومستلزمات الإنتاج (رأس المال) والعمل، التي يتم تحديدها قبل عملية الإنتاج. ويتم تعظيم الإنتاج بمقدار «تكلفة» هذه الموارد شرط أن يتم استغلالها بالكامل، أي تحقيق الكفاءة الاقتصادية للموارد بمقياس الإنتاجية الحديّة أو بأسعار الظل، وبتحسين تكنولوجيا الإنتاج وإنتاجية العمل. أما تحديد الأرباح، فليس ذا علاقة بالقيمة الحقيقية للمنتجات، كما في نظريات الاقتصاد التقليدي عن القيمة في العمل، أو في المدارس الرأسمالية الحديثة عن «القيمة» المتطابقة مع «التوزيع». كذلك، ليس العمل وحده، ورأس المال وحده، مصدر القيمة الحقيقية للمنتجات، وليس التباين بين أسعار بيع المنتجات يعكس مقدار نسبة العمل أو نسبة رأس المال في الإنتاج. وإذ تؤدي الأسعار التي تتحدد خارج العملية الإنتاجية باستقلالية تامة عن القيمة الحقيقية للمنتجات، وظيفةَ زيادة الأرباح التي مآلها زيادة الطلب النهائي من الاستثمار والاستهلاك، فإن الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي العام واستدامة النمو، يجب أن يكون توزيع الأرباح بين رأس المال (الاستثمار) وأجور العمل (الاستهلاك) بنسبة إسهاماتهما في تكلفة الإنتاج الحقيقية. فالعامل شريك «الوكيل» في الإنتاج بعقد ثنائي مؤقت، وقد يمتد تنفيذ العقد أو يُلغى برغبة وشروط العامل،

(19) كانت آراؤها سائدة في القرن الثامن عشر.

(20) كانت آراؤها سائدة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومنها أيضاً، ممارسة السياسات الكينزية منذ الحرب العالمية الثانية حتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي.

(21) تسود تطبيقاتها منذ بداية العقد السابع من القرن الماضي وحتى الآن.

والعامل ليس سلعة اقتصادية مادية مثل رأس المال، وبالتالي، فإن العامل يمتلك جزءًا من الأرباح مثل «الوكيل» الذي يمتلك الأصول الإنتاجية المادية للمشروع.

وفي حال الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج بمعيار الكفاءة الإنتاجية الحديّة أو أسعار الظل لهذه الموارد، فإن قيمة المنتجات الحقيقية سترتفع «ماليًا» خارج العملية الإنتاجية بمقدار الأرباح من خلال أسعار البيع، التي تُظهر «زيادة وهمية» في تكلفة الإنتاج الحقيقية الفعلية نتيجة وجود العلاقة العكسية بين زيادة الأرباح وبين الكفاءة الاقتصادية للموارد المستخدمة نتيجة عدم استغلالها الكامل. وعلى الصعيد العملي، ومهما تكن مِلكية المشاريع، لا يمكن «الوكيل» بيع المنتجات بأسعار تعكس قيمتها الحقيقية حيث الحاجة دائمًا إلى الأرباح لتمويل مشروع جديد. وفي هذه الحالة، يتحكم «الوكيل» في توزيع الأرباح بين الاستثمار وزيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل وتراكم الثروة الاقتصادية، وبين الاستهلاك لتلبية حاجات المستهلك بمعايير تتناسب مع أولويات مالك «المشروع». فـ«المشروع الخاص»، يخصص نسبة مهمة من الأرباح للاستثمار في مشاريع جديدة ولتحسين الإنتاجية، والبقية القليلة تضاف إلى الاستهلاك من خلال الأجور. وفي المقابل، توزع الأرباح التي يحققها «المشروع العام» بين الاستثمار في المشاريع الجديدة وزيادة الإنتاجية، أي زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل وتراكم الثروة الاقتصادية، وبين تمويل المالية العامة للدولة حيث يتم الإنفاق العام بمعايير التوافق بين «الكفاءة الاقتصادية» و«العدالة الاجتماعية» وبما يناسب النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي. والمهم أيضًا، أن تعظيم الأرباح بزيادة الأسعار إلى أقصاها في «المشروع الخاص» مقابل تقليص التكلفة الحقيقية لعوامل الإنتاج، ومنها الأجور، بدلًا من زيادتها، يؤدي إلى توسيع فجوة التباين في الدخول والثروات، كما أن المنافسة وفشل بعض المشاريع في استخدام الموارد بكفاءة، يؤدي إلى الاحتكار الذي يُعيق الاستثمار ويؤثر سلبًا في آليات السوق التنافسية. في المقابل، يستهدف «المشروع العام» أيضًا زيادة الإنتاج والأرباح، ولكن بتحديد أسعار بيع المنتجات بالمستويات الدنيا، التي تؤمن زيادة الاستثمار لتمويل مشاريع جديدة ولتحسين الإنتاجية والاستهلاك من هذه المنتجات التي تقترن بتحسين الكفاءة الاقتصادية لعوامل الإنتاج، وزيادة الأجور، بما يُسهم زيادة التطابق بين «القيمة» و«التوزيع».

ويمكن نقل التحليل إلى مستوى الاقتصاد الكلي بمعنى البحث في الإنتاج والأسعار والأرباح والتوزيع والنمو لجميع الصناعات بما يُفيد في الاستنتاج بأن التنافس بين «المِلكية العامة» و«المِلكية الخاصة» للمشاريع في إطار آلية السوق، واقع مُفيد ومُمكن يتناسب مع خصائص الاقتصاد الوطني وموارده. وبالقدر الذي تستطيع «المشاريع» الإنتاجية زيادة الإنتاج والإنتاجية بكفاءة اقتصادية مع خفض أسعار بيع المنتجات بالحد الأدنى، أي، خفض نسب الأرباح في ضوء الحاجة إلى الاستثمار وإلى تلبية حاجات المستهلكين، ثم إعادة توزيع الأرباح بمقدار إسهامات رأس المال والعمل في تكلفة الإنتاج الحقيقية بما يؤمن الحاجة إلى زيادة الاستثمار وزيادة الاستهلاك، يمكن تحديد أفضلية الأنظمة الاقتصادية المختلفة: الرأسمالية التقليدية أو الرأسمالية الحديثة أو الليبرالية الجديدة أو الاشتراكية الليبرالية أو رأسمالية السوق أو اشتراكية السوق أو السوق الاجتماعية، أو أي

نظام اقتصادي يجمع بين المِلكية العامة والمِلكية الخاصة لوسائل الإنتاج ويعمل بشروط وآليات السوق التنافسية حيث الحرية المطلقة للمستهلك، القوة المحركة للنمو، في اختيار المنتجات.

ثانيًا: الاشتراكية الجديدة: إعادة التفكير في الاقتصاد التقليدي

مع أن تحسين الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد، أي تقليص تكلفة الإنتاج «الحقيقية»، مستمر مع تطور تكنولوجيا الإنتاج وأداء نظم حسابات التكاليف، إلا أن صعوبة قياسها في النظريات الاقتصادية المعاصرة، وبخاصة في «الكلاسيكية الجديدة»، يثير التساؤل في تماسك فرضياتها مع نتائجها الفعلية.

هذه آراء اقتصادية نظرية ليست مندرجة في سياق مناقشة المواقف السياسية والاجتماعية المتأثرة بالأحداث والسياسات الاقتصادية الآنية، وهي بَعيدة من تناول الأسباب الاقتصادية في النزاعات الجيوسياسية والاستراتيجية بين القوى المُهَيمنة في مناطق العالم. إنها مَعنيّة، وبتأثير التطورات التاريخية المعاصرة وبرؤية مستقبلية، بتحليل أسس الاقتصاد التقليدي وفق فرضيات مُغايرة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد في العملية الإنتاجية وبين العدالة الاجتماعية في توزيع الأرباح، وتَحييد مِلكية وسائل الإنتاج. بتبسيط شديد، وباستخدام الرياضيات وسيلة في التحليل، تتحدد القيمة «الحقيقية» للمنتجات بمشاركة العمل (الأجور) ورأس المال (قيمة «تشغيل ـ اندثار» الأصول الإنتاجية الثابتة) مع استيفاء شرط الكفاءة الإنتاجية في استخدامهما. وباستقلالية تامة عن العملية الإنتاجية، تتحدد أسعار بيع المنتجات لتحقيق الأرباح الضرورية للاستثمار من خلال آليات العرض والطلب في السوق التنافسية، وليتم توزيعها بمقدار إسهامات العمل ورأس المال في الإنتاج وبتحييد نوع مِلكية المنشأة الإنتاجية، سواء منها في القطاع الخاص أو في القطاع العام. وإذ ترتبط هذه العملية الإنتاجية «المتطورة» موضوعياً بمحيطها الاجتماعي، فإن النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي «الجديد» يَتَكيّفُ بإيجابية أفضل مع تحديات المستقبل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية والعلمية ومعطيات الثورة التكنولوجية الدائمة. إنها «**الاشتراكية الجديدة**».

1 ـ دوافع التغيير في الاقتصاد التقليدي

ليس في محاولات التغيير الجادة في نظريات الاقتصاد التقليدي الرأسمالي والماركسي بمدارسها المتعددة، ترفٌ ذهنيٌ ذاتيٌ أو مُغامرة فِكرية من دون رؤية مُستقبلية، إنما هي استجابة موضوعية للتَكيّف مع تطور التجارب الرأسمالية والاشتراكية، بمزاياها وسيئاتها، في الدول الغنية والفقيرة بأنظمتها السياسية المختلفة وتنوع ثقافات مجتمعاتها ومواردها وثرواتها الاقتصادية،

ولأهمية الإفادة من تراكم المَعرِفَة في السعي الدائم لاستغلال الموارد بكفاءة اقتصادية وتنميتها لتلبية الحاجات البشرية المتزايدة.

نَعلمُ، أن تحليل الواقع المادي، وليس الآراء الميتافيزيقية أو الطوباوية، كان الأساس في حَفز الفكر لصوغ نظريات الاقتصاد التقليدي في الظروف التاريخية السائدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهذا يُحفز أيضاً المبادرة في المرحلة التاريخية المعاصرة لكشف آفاق تجارب النظم الاقتصادية المتعددة من خلال مقاربة اتساق فرضيات تلك النظريات في تحديد عناصر عملية الإنتاج وتكلفتها وديناميتها، وتفسير دورها في صوغ النظام الاجتماعي بشروط توافقها مع معايير الكفاءة الاقتصادية القابلة للقياس في استغلال الموارد من ناحية، وبموازاة تأمين العدالة الاجتماعية في توزيع منافع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية من ناحية ثانية. ومع أن تحسين الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد، أي تقليص تكلفة الإنتاج «الحقيقية»، مستمر مع تطور تكنولوجيا الإنتاج وأداء نظم حسابات التكاليف، إلا أن صعوبة قياسها في النظريات الاقتصادية المعاصرة، وبخاصة في «الكلاسيكية الجديدة»، يثير التساؤل حول تماسك فرضياتها مع نتائجها الفعلية، الأمر الذي يبرر المراجعة وإيجاد البديل الذي يحقق اتساق الفرضيات الخاصة بالكفاءة الإنتاجية للموارد مع الواقع ببرهان «الرياضيات» القاطع. كذلك، لأن البحث الاقتصادي في مسألة العدالة الاجتماعية بتوزيع منافع النمو لا يتعلق بالتفسير الأخلاقي أو بالقوانين أو بالثقافات واختزالها بتجريد في قضايا منفصلة عن الحريات وحقوق الفرد في التملك والعمل والانتقال والرعاية الاجتماعية، إنما يجب إدراك طبيعة عناصر وديناميات عملية الإنتاج أولاً لنَهتدي بها في تحقيق «العدالة الاجتماعية» من دون التَقَيّد مُسبقاً بأيديولوجيا معيَّنة تفترض وصف النظام الاقتصادي بعوامل محددة في الإنتاج ولترادف نظام اجتماعي معين، كما في تَمْييز أدب الاقتصاد السياسي الليبرالي الذي يؤكد أهمية الدور الحاسم لاستثمار رؤوس الأموال والريادة التنظيمية الفردية وحرية المنافسة في السوق، في زيادة النمو الاقتصادي وتراكم الثروة الوطنية، أو في المقابل، كما يُمَيزُ أدب الاقتصاد ـ الاجتماعي الماركسي بين أنواع ودرجات الطبقات الاجتماعية وأنشطتها الاقتصادية: الطبقة العاملة الصناعية، وطبقة الفلاحين، وطبقة الإقطاعيين، والطبقة البرجوازية، والطبقة الرأسمالية من جهة، وبين المِلكية الخاصة والمِلكية العامة للأصول الإنتاجية من جهة ثانية. وكما أن قياس الكفاءة الاقتصادية لموارد العمل ورأس المال المستخدمة في الإنتاج شرط لتحديد تكلفة الإنتاج، فإن تحقيق العدالة الاجتماعية يتم من خلال توزيع الأرباح وليس في المقاربة بين هَيمنة الريادة لأصحاب رؤوس الأموال (زيادة واستثمار الأرباح في تراكم الثروات) وقبول العمال المنتجين لتلبية حاجاتهم المالية في الاقتصاد

الأكثر أهمية في البحث الاقتصادي النظري الدائم، هو الضرورة الموضوعية الدائمة المتمثلة بإشباع حاجات الفرد والمجتمع المتزايدة باستمرار من المنتجات والخدمات من جهة، والحد من استنزاف الموارد الاقتصادية الطبيعية وتنميتها لحماية البيئة من جهة ثانية.

التقليدي الليبرالي من جهة، وبين كفاح الطبقة العاملة المُهمَّشة، مصدر «القيمة» في المنتجات، ونزاعها الطبقي المتأصل مع الرأسماليين في الاقتصاد التقليدي الماركسي، من جهة ثانية.

وفي الوقت الحاضر، وبرؤية مستقبلية، فإن إثارة البحث النظري في أسس الاقتصاد التقليدي، ليست نزعة متأثرة بحدث طارئ خطير فقط، وهي ليست مجردة من الأهمية التاريخية في تقييم تطور التجارب الرأسمالية والاشتراكية والمَعرِفَةُ المتراكمة بنتائجها، بل إن البحث هنا هو ضرورة موضوعية دائمة مع الأزمات الرأسمالية المستمرة وانتشار الفقر والبطالة والتباين في مستويات المعيشة وتوزيع الدخول والثروات بين الأفراد والمجتمعات. وإذ تأكدت هذه الضرورة بمعطيات واقعية جديدة مهمة تمثلت بتأثيرات جائحة كوفيد-19، فإنها فَرضَتْ تحولات مهمة في السياسات الرأسمالية: المالية والنقدية الكلية وسياسات الاستثمار والتجارة الخارجية، لمصلحة زيادة دور الدولة والقطاع العام في الاقتصاد والتنمية نتيجة انكشاف ضعف النظم الصحية الوطنية وحالة الركود العميق في الاقتصادات المتقدمة والناهضة والنامية.

لم يَعُدْ البحث في جوهر قضايا الاقتصاد الأساسية، مثل «القيمة» و«التوزيع» و«الأرباح» و«المِلكية»، يثير الاهتمام بسبب ضمور القيمة العملية لها في المناقشات المهمة التي تتناول الأحداث وتطور السياسات والمتغيرات الاقتصادية في إطار السوق التنافسية، ولا سيَّما بعد هَيمنة الرأسمالية «الليبرالية الجديدة».

وفي الواقع، إن الأكثر أهمية في البحث الاقتصادي النظري الدائم، هو الضرورة الموضوعية الدائمة المتمثلة بإشباع حاجات الفرد والمجتمع المتزايدة باستمرار من المنتجات والخدمات، بموازاة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي وتكنولوجيا الإنتاج من جهة، والحد من استنزاف الموارد الاقتصادية الطبيعية، وتنميتها لحماية البيئة من جهة ثانية. ومع أن من المُفيد دائماً الإفادة من تراكم المَعرِفَة حول تطور التجارب الرأسمالية والاشتراكية وملاءمة البيئة الاجتماعية المرافقة لتسليط الضوء على أسباب النجاح والأزمات فيها. إلا أن الإفادة من التجارب التاريخية لا تستلزم دائماً تجزئة الأحداث ودمج تفاصيلها بما يلائم هذه النظرية أو تلك ومن خارج تحليل أسس الاقتصاد التقليدي. هذه مسألة أساسية في أية مقاربة اقتصادية، نظرية أو مهنية، لتفضيل الرأسمالية أو الاشتراكية. لذلك، فإن تفاصيل واقع أزمات الرأسمالية وانحسار الاشتراكية، باستثناء اختبار مِعياريّ الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج والعدالة الاجتماعية في التوزيع، ليست ضرورية لتبرير التقدم بفرضيات مُغايرة لأسس الاقتصاد التقليدي والمبادرة باستخدام أسلوب جديد في التحليل، وبخاصة الرياضيات المتقدمة، لوصف عناصر ونمط دينامية الإنتاج وعلاقته بتحديد نمط توزيع الأرباح.

المسألة المطروحة للمناقشة هنا، هي واقعية الفرضيات المُختلفة عن فرضيات الاقتصاد التقليدي، وكذلك منطق وسلامة البرهنة على تطابق هذه الفرضيات مع نتائج التحليل المؤدي إلى تحديد تكلفة الإنتاج «الحقيقية» واستقلالها عن مِلكية المنشأة في تحديد الأرباح ونمط توزيعها. حينها يُمكنُ توصيف هوية النظام الاقتصادي: الرأسمالي، الاشتراكي، رأسمالية الدولة، اشتراكية

السوق، الاشتراكية الديمقراطية، السوق الاجتماعية، النظام المختلط أو الهجين، أو أية تسمية تفضيل اقتصادية ـ سياسية، كما نقترح في «الاشتراكية الجديدة»، حيث تتسق هوية النظام الاقتصادي مع درجة إسهامات العمل ورأس المال في الإنتاج وفي توزيع الأرباح، وما يترتب على ذلك في تشكيل النظام الاجتماعي.

2 ـ أزمة الرأسمالية وانحسار الاشتراكية: تكامل مزايا الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

منذ المناظرة الفكرية البارزة بين النظرية «الماركسية» والنظرية «الكلاسيكية الجديدة» في منتصف ستينيات القرن الماضي، لم يَعُدْ البحث في جوهر قضايا الاقتصاد الأساسية، مثل «القيمة» و«التوزيع» و«الأرباح» و«المِلكية»، يثير الاهتمام بسبب ضمور القيمة العملية لها في المناقشات المهمة التي تتناول الأحداث وتطور السياسات والمتغيرات الاقتصادية في إطار السوق التنافسية، ولا سيما بعد هَيمنة الرأسمالية «الليبرالية الجديدة» (النيوليبرالية) منذ مطلع السبعينيات ـ وانهيار النظام الاشتراكي منذ مطلع التسعينيات ـ التي تعززت بزخم تيار العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي الذي شَهِدَ زيادة في النمو والازدهار بالانتفاع من الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية المذهلة والسرعة الهائلة في انتقال المعلومات والاتصالات والتقدم الكبير في وسائل النقل. ولقد أدت تلك التطورات إلى زيادة الدخول وتراكم الثروات والتغيير في أذواق المستهلكين وفي أولويات الاستثمار في معظم بلدان العالم، كما تَكَرَّسَتْ مبادئ اقتصاد السوق والعمل بالسياسات «الليبرالية الجديدة» بدعم الحكومات والمؤسسات والمنظمات الدولية المالية والاقتصادية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنوك العالمية ومنتدى الاقتصاد العالمي والشركات العالمية الكبرى.

ومع ذلك، وامتداداً لتلك التطورات، ظهرت أزمات هذه السياسات في بعض بلدان جنوب شرق آسيا في نهاية التسعينيات، ثم تصاعدت في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2007 ـ 2008) وتبعاتها في الأزمة المالية لبلدان الاتحاد الأوروبي (2010 ـ 2012) التي أدت إلى تفاقم الأزمة الرأسمالية وتراجع تيار العولمة نتيجة التوسع في احتكار الشركات العالمية الكبرى، وانخفاض مستويات الأجور، وزيادة التباين بين الدخول والثروات، وتأثير المضاربة والفساد في البلدان المتقدمة، وانتشار الفقر والفساد المالي والسياسي وتردي مستويات المعيشة في البلدان الناهضة والنامية، ثم تَقْييد حرية التجارة العالمية بممارسة الولايات المتحدة الأمريكية سياسات الحمائية التجارية وتزايد فرض العقوبات الاقتصادية المفرطة والقاسية التي أضرت كثيراً، لأهداف سياسية واقتصادية، في اقتصادات الكثير من البلدان المتقدمة والناهضة والنامية وأعمال البنوك والشركات.

بموازاة ذلك، تزايد اهتمام قطاع الأعمال والحكومات والكثير من المهنيين والأكاديميين والأحزاب السياسية بأسباب نجاح التجربة الاقتصادية في الصين بمعايير ارتفاع معدلات النمو وزيادة حجم الاقتصاد والتوسع السريع في التجارة الخارجية من ناحية، ومن ناحية ثانية، البحث في هوية وديناميةِ نظامها الاقتصادي الجديد: هل هو نظام رأسمالية الدولة أم نظام اشتراكي حيث تُهيمن الدولة اقتصادياً من خلال المِلكية العامة للمشاريع الإنتاجية الكبرى والاستراتيجية ومشاريع البنية الأساسية، وتمارس التخطيط الاقتصادي المركزي الفعّال والاستثمار في مشاريع القطاع العام بموازاة تحرير وتنظيم نشاط القطاع الخاص والعمل بآليات السوق التنافسية. ولعل

ما يثير الاهتمام في التجربة الاقتصادية الصينية ـ إضافة إلى أهميتها في النزاعات الجيوسياسية الاستراتيجية مع أمريكا والغرب ـ ليس نجاحها النسبي فقط في مقاومة تأثيرات جائحة كوفيد-19 السلبية مقارنة بقدرات الاقتصادات المتقدمة والناهضة، بل كفاءة الدولة أيضاً في تنظيم تحرير استثمارات شركات القطاع الخاص المتنافسة والتحكم في الدورة الاقتصادية وآليات الديون في السوق المحلية، وفي إزالة الحواجز بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال استخدام إيرادات القطاع العام للاستثمار في الشركات الخاصة.

ومنذ مطلع شباط/فبراير 2020، بدأت تأثيرات جائحة كوفيد-19 الصحية السريعة والخطيرة تظهر في الركود الاقتصادي العميق في معظم الاقتصادات، ولا سيَّما المتقدمة والناهضة، حيث تقطعت سلاسل تدفق الإنتاج وتوريد المنتجات والسلع بين اقتصادات دول العالم، وبين القطاعات الاقتصادية الوطنية، وفُرِضَ الانخفاض الحاد في «الطلب» على المنتجات والسلع والخدمات لانخفاض الاستهلاك بسبب ترك العاملين لمواقع الإنتاج وفَرْض التباعد الاجتماعي وتزايد البطالة نتيجة توقف نشاط الشركات وإقفال المصانع والمزارع والخدمات وفراغ الأسواق من المنتجات والمستهلكين.

فرضية المنافسة التامة (واليَد الخفية) النظرية في الأسواق لم تَعُدْ صحيحة وذات قيمة عملية في ضمان الكفاءة الاقتصادية باستغلال الموارد ما لم يتم تأهيلها بتنظيمات حكومية فعّالة. كما أن الاستقلالية المطلقة للسياسة النقدية لم تعد فعّالة وذات قيمة عملية أيضاً.

وبسبب انتشار الوباء، ازداد قلق المستثمرين والمستهلكين والاقتصاديين من حالة عدم اليقين في المستقبل الاقتصادي والدعوة إلى تجنُّب الانزلاق إلى حالة الكساد الكبير كالذي حدث في ثلاثينيات القرن الماضي، وسارعت الحكومات وبُهدى سياسات صندوق النقد الدولي المالية «غير التقليدية» إلى تقديم الدعم المالي الكثيف والمباشر بما يقارب اثني عشر تريليون دولار من القروض والمنح لحماية الشركات من الإفلاس ولمواجهة انهيارات أسواق الأسهم والسندات من جهة، ولتقديم المساعدة المالية «المؤقتة» وإلى المعطلين من العمل والتخفيف من تأثير البطالة وتوفير متطلبات المعيشة اليومية من جهة ثانية. وقد أضافت هذه التطورات المرافقة لتزايد الاهتمام بالتجربة الصينية، دوافع التشديد على أهمية البحث في أسباب أزمة الرأسمالية «الليبرالية الجديدة»، ولمراجعة مبررات بعث الاهتمام بالاشتراكية أيضًا في ضوء التحولات المستجدة.

ففرضية المنافسة التامة (واليَد الخفية) النظرية في الأسواق لم تَعُدْ صحيحة وذات قيمة عملية في ضمان الكفاءة الاقتصادية باستغلال الموارد ما لم يتم تأهيلها بتنظيمات حكومية فعّالة. كما أن الاستقلالية المطلقة للسياسة النقدية لم تعد فعّالة وذات قيمة عملية أيضاً في تجاوز انخفاض العرض والطلب في هذه الحالات الاستثنائية. فقد تدخلت الحكومات على نحو واسع، وبدعم البنوك المركزية، في تمويل الشركات الخاصة للحد من حالات الإفلاس من خلال زيادة الدين العام من دون التَقَيّد بشروط السياسات المالية والنقدية الكلية واستقلالية البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، كما «كان» العمل في السياسات الرأسمالية «الليبرالية الجديدة». وفي المقابل، بَرزت، وبقوة، أهمية دور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي

ودور القطاع العام والمشاريع الإنتاجية المملوكة للدولة في مكافحة الجائحة والحد من الركود الاقتصادي. وبخلاف السياسة المالية والنقدية الكلية الليبرالية «العقيمة»، صار ضرورياً مطالبة الحكومات، لا الشركات الوطنية الخاصة والمتعددة الجنسيات، بالاستثمار المباشر ليس في مجالات الصحة وتقليل مخاطر الأوبئة فقط، بل في الاستثمار في أولويات مشاريع البنية الأساسية أيضاً، كما في تكنولوجيا الطاقة النظيفة، وفي التعليم، والمياه النظيفة، وإنشاء الطرق والجسور، في المديين القصير والبعيد.

3 ـ العَولَمة في خدمة الرأسمالية والاشتراكية

من الواضح تأثيرات كوفيد-19 المباشرة التي تسببت في الانكماش الواسع في الاقتصادات المتقدمة والناهضة والنامية بنسب متباينة خلال عام 2020 وربما سيمتد الركود إلى عام 2021. كذلك من المتوقع كثيراً أن تؤدي هذه التأثيرات في السنوات القليلة المقبلة إلى انحسار علاقات الاقتصادات الوطنية في ما بينها، أي تراجع العولمة، نتيجة عودة الصناعات إلى مواطنها تجنُّباً للمخاطر المماثلة المحتملة. ومع ذلك، وبرؤية مستقبلية، فإن تيار الاندماج بالاقتصاد العالمي سيستعيد الزخم وربما بوسائل ومجالات تناسب التطور السريع في الاقتصاد الرقمي وفي تكنولوجيا الإنتاج؛ فالعَولَمة الاقتصادية تيار تاريخي موضوعي قديم جداً بدأ مع بدايات تشكيل الحضارة الإنسانية الأولى حيث بدأت المقايضة بالمنتجات الزراعية والحِرَف البدائية الفائضة في المجتمعات التي بدأت فيها مظاهر الحضارة «السومرية في وادي الرافدين».

وقد تطورت تنظيماتها وتوسعت مع زيادة وتنوع الفعاليات الاقتصادية بموازاة تطور أنظمة الدول وتوسع جغرافية أنشطتها. وفي الوقت الحاضر، ارتبطت «الإدانة» الشعبية الواسعة لتيار العولمة والاندماج بالاقتصاد العالمي بالمسؤولية في تزايد البطالة وتكاليف المعيشة والتباين الواسع في الدخول والثروات وانتشار الفساد، بموازاة مسؤولية سياسات الرأسمالية «الليبرالية الجديدة» في الأزمات الاقتصادية والمالية في الكثير من بلدان العالم قبل تأثيرات جائحة كوفيد-19، ونتيجة المشاكل والأزمات في اقتصادات البلدان المتقدمة والناهضة والنامية منذ نهاية التسعينيات. لذلك، أصبحت العولمة بعد انتشار الوباء لدى الكثير من الشعوب في البلدان النامية والناهضة وكأنها من الأسباب الرئيسية في انكماش الاقتصادات الوطنية. وفي الواقع، لم تكن العولمة هي السبب في الكساد الاقتصادي الراهن أو في الأزمات المالية والاقتصادية العالمية المتلاحقة خلال العقدين الماضيين، إنما العكس هو الصحيح؛ فالانكفاء من تَكييف العولمة في إطار التعاون المتبادل المنافع بين البلدان الغربية المتقدمة «المُهيمنة اقتصادياً» وبين بقية بلدان العالم من خلال «منظمة التجارة العالمية»

إن النظام الاشتراكي، وليس النظام الرأسمالي فقط، سيكون قادراً على الإفادة من العولمة، بشرط مراعاة مرحلة تطور اقتصادات البلدان النامية، بتحرير تدفق المنتجات والاستثمارات وتوطين التكنولوجيا وانتقال الأيدي العاملة في زيادة النمو بكفاءة اقتصادية وتحسين قدرة الاقتصادات الوطنية التنافسية في الأسواق الخارجية.

بسبب تجاوز السياسات «الليبرالية الجديدة»، وبخاصة في تسيير الاقتصاد الأمريكي المُهَيمِن، لشروط حرية المنافسة في الأسواق، والتردد في الاستمرار في تحرير تدفق المنتجات والاستثمارات وتبادل منجزات العلوم والتكنولوجيا وانتقال الأفراد للعمل بين الدول من دون قيود، كانت من أسباب انخفاض النمو وتراجع زخم تيار الاندماج بالاقتصاد العالمي.

وبموازاة ذلك، لم تتقدم الحكومات والمؤسسات التي تَهتدي بالسياسات الرأسمالية «الليبرالية الجديدة» بإحداث تغييرات جديدة وفاعلة تُعيد تأهيل السياسات الاقتصادية الوطنية المالية والنقدية الكلية، وسياسات الاستثمار، وسياسات التجارة الخارجية لا في معالجة آثار جائحة كوفيد-19 الطارئة فقط، بل لتساعد الاقتصادات الوطنية أيضاً على زيادة قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية من جهة، وللإسهام في تحسين مستويات معيشة المواطنين بمعايير الخدمات العامة في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وحماية البيئة والموارد الطبيعية من جهة ثانية.

ولعل في انتفاع اقتصاد الصين من زخم تيار العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، ولا سيَّما الإفادة من تحرير تدفق التكنولوجيا المتقدمة، ما يؤكد أن النظام الاشتراكي، وليس النظام الرأسمالي فقط، سيكون قادراً على الإفادة من العولمة، بشرط مراعاة مرحلة تطور اقتصادات البلدان النامية، بتحرير تدفق المنتجات والاستثمارات وتوطين التكنولوجيا وانتقال الأيدي العاملة في زيادة النمو بكفاءة اقتصادية وتحسين قدرة الاقتصادات الوطنية التنافسية في الأسواق الخارجية، مع ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع منافع النمو والتنمية فيها.

4 ـ الاشتراكية الجديدة في الاقتصاد التقليدي

لم يَعُدْ مبرراً أن تقتصر معالجات الأزمة في النظام الرأسمالي في مرحلة «الليبرالية الجديدة» الراهنة وتداعياتها الاجتماعية بتحسين بيئة الأعمال أو التخفيف من الاحتكارات وتحسين مستويات الأجور وتقليص التباين الكبير في مستويات الدخول والثروات، فالأزمة هيكلية ومتجذرة وبحاجة إلى مراجعة جذرية تبدأ مع فرضيات نظريات الاقتصاد الليبرالي التقليدية. كما لم يَعُدْ غامضًا نظريًا، ومقبولاً عمليًا، أن التعريف بالبديل الاشتراكي يبدأ وينتهي بحدود هَيمنة مِلكية الدولة والقطاع العام مقابل مِلكية الشركات الخاصة للأصول الإنتاجية.

فالتعريف بالاشتراكية يبدأ بتحديد إسهامات كل من العمل ورأس المال في عملية الإنتاج التي تستوفي شرط الكفاءة الاقتصادية (أو التكلفة الحقيقية) في استخدامهما بمعيار الكفاءة الإنتاجية الحَديّة، كما في النظرية «الكلاسيكية الجديدة»، التي يمكن قياسها بأسعار الظل للعمل ولرأس المال، ويكتمل التعريف، بنمط توزيع الأرباح بين العمل ورأس المال بمقدار إسهاماتهما في تكلفة الإنتاج الحقيقية وبغض النظر عن نوع مِلكية المنشأة الإنتاجية. وبهذا التعريف لنظام الإنتاج ونمط توزيع الأرباح اللذين يحققان الكفاءة الاقتصادية واستدامة النمو بالاستثمار، يتم تكوين النظام الاجتماعي في «الاشتراكية الجديدة» الذي يُؤمِّن تقليص التباين في توزيع الدخول والثروات وفي مستويات المعيشة بين فئات المجتمع بمعايير الخدمات العامة في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وحماية البيئة وتنمية الموارد الوطنية □

الدبلوماسية الروحية والمشترَك الإبراهيمي: المخطط الاستعماري للقرن الجديد(*)

هبة جمال الدين محمد العزب(**)

مدرّسة العلوم السياسية والدراسات المستقبلية في معهد التخطيط القومي.

مقدمة

تقدم هذه الدراسة طرحًا جديدًا لقضية خطيرة جدًا تستشرف مستقبل الوطن العربي ومحيطه الجغرافي، عبر استقراء المخططات المطروحة والمقدمة من مراكز الفكر الأمريكية والغربية. وهذا المخطط يتجسد في إطار التوظيف السياسي لمفهومين جديدَين نسبيًا، ألا وهما مفهوم «الدبلوماسية الروحية» ومفهوم «المشترَك الإبراهيمي». مع مطلع الألفية الجديدة ظهرت الدبلوماسية الروحية كأحد متغيرات السياسة الدولية، التي تستهدف تحقيق السلام العالمي، وحل النزاعات، ومكافحة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة؛ فجاء طرح المفهوم كإحدى ساحات الدبلوماسية غير الرسمية التي تعتمد على الدين مرتكزًا رئيسيًا لعملها؛ إذ يتم توظيف ربط الدبلوماسية بالروح، لتحقيق أهداف سياسية من خلال مخاطبة العقائد والتقاليد الدينية التي تمسّ القلب، التي تعَدّ معيار التمييز والمحك للحكم على الأمور، بل ومصدر الكينونة. ومن ثم يمثل هذا الربط الضمان لخلق الأتباع والمؤيدين لها نفسيًا، بل وإنشاء رأي عام داعم ومساند لها عبر المشترَك بين الأديان السماوية التي أضحت تسمى «الإبراهيمية».

في هذا السياق، تدور الإشكالية الأساسية في الدراسة حول كيفية توظيف الدبلوماسية الروحية والمشترَك الإبراهيمي سياسيًا، وتداعيات التوظيف على مستقبل المنطقة العربية ومحيطها الجغرافي. وتطرح الدراسة عددًا من الفرضيات الآتية: تغيُّر مسمى الأديان من سماوية إلى إبراهيمية له هدف سياسي للتطبيع وسلب الحقوق السياسية على الأرض. تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية «المشترَك الإبراهيمي» كمشروع فكري للسيطرة على العالم، فـ «الولايات المتحدة الإبراهيمية» هي

(*) تمثّل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي سيصدر قريبًا عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه.

(**) البريد الإلكتروني: heba.gamaleldean.inp.edu.eg.

المخطط الاستعماري الجديد الذي يتم تطبيقه عبر إيجاد علاقة بين طرق الحج الديني المشترَكة، كمسار إبراهيم، والمخطط الاستعماري للمنطقة. وإن رفض تغيير مسمى الأديان من السماوية إلى الإبراهيمية هو الخطوة الأولى للتصدي للمخططات الاستعمارية الجديدة.

ترنو الدراسة من خلال معالجة هذه الإشكالية وتفنيد الفرضيات إلى تحقيق عدد من الأهداف الرئيسة، منها الوقوف على ماهية الدبلوماسية الروحية والمشترَك الإبراهيمي، والتعرف إلى أدوات الترويج للمفهوم وأبعاده السياسية الإيجابية والسلبية، وكذا نماذج التطبيق العملي للمفهوم والقوى الفاعلة المنوطة بالانتشار القاعدي للدبلوماسية الروحية، والتمهيد للقبول بالمشترَك الإبراهيمي، واستشراف المخططات المستقبلية التي يُوظَّف المشترَك الإبراهيمي خلالها.

وللبحث في هذه الإشكالية استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي عبر جمع أجزاء صغيرة من القضية وربطها معًا للوصول إلى الصورة الكلية للظاهرة محل الدراسة، وهنا كمنت الصعوبة التي واجهتها الكاتبة خلال البحث والتنقيب عن القضية، في ظل عدم تناولها من قبْلُ، وبخاصة في المكتبة العربية. كما أن المكتبة الغربية لم تقدم مثل هذا الطرح أو الصورة الكلية ولم تناقشه في إطار القراءة النقدية وتفنيد الحقائق. وقد استندنا إلى الدراسات والتقارير الصادرة عن مراكز الفكر الغربية والإسرائيلية. وللتأكد من صحة النتائج محل الدراسة استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الشبكي للوقوف على محاور وأبعاد شبكة الدبلوماسية الروحية ومحاور ونقاط الارتكاز والقضايا الأكثر انتشارًا وتطبيقًا على أرض الواقع، وللوقوف أيضًا على مركز الشبكة والجزء الأقوى شبكيًا.

في هذا السياق، تنقسم الورقة إلى ثلاثة أقسام رئيسة: **الأول** يتناول مفهوم الدبلوماسية الروحية والمشترَك الإبراهيمي وآليات الترويج للمفهومين؛ و**الثاني** يناقش الانتشار القاعدي والدعم الأممي؛ و**الثالث** يعرض المشروعات القائمة على الأرض والجاري تنفيذها.

أولًا: مفهوما «الدبلوماسية الروحية» و«المشترَك الإبراهيمي» وآليات الترويج

تعود إرهاصات مفهوم «الدبلوماسية الروحية» ـ وبالتالي مفهوم «المشترك الإبراهيمي» ـ إلى مطلع الألفية، كمدخل لحل الصراعات ذات الأبعاد الدينية، وقد تمكنت الباحثة من تقسيم الأدبيات التي تعرضت للمفهوم إلى اتجاهين: **الأول** تناول الهدف من المفهوم، و**الثاني** هوية المفهوم.

1 ـ التعريف وفق الهدف من المفهوم

هناك من عَدّ مفهوم «الدبلوماسية الروحية» مدخلًا للقضاء على الفقر العالمي كالبنك الدولي؛ ففي تقريره بعنوان **التنمية والدين عام 2007** تحدث عن السلام الديني العالمي كمدخل لمكافحة الفقر الكوني عبر دبلوماسية المسار الثاني، لتحقيق تفاهم مشترَك حول مسببات الفقر، وكيفية محاربته من خلال الأديان، «فلا سلام من دون سلام بين الأديان الإبراهيمية» والمشاركة في تقديم

خدمات مبنية على قيم التعليم الديني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[1]. وهناك من عَدّ المفهوم مدخلًا لحل الصراعات، كالمركز الدولي للديانة والدبلوماسية بواشنطن؛ بوصفها مدخلًا لحل الصراعات المعتمدة على الهوية التي تتخطى حدود قدرة الدبلوماسية الرسمية، عبر تكامل الأديان كجزء من الحل[2]. هذا مقابل من رأى أن هدفه الوصول إلى السلام الديني العالمي كاتحاد تراث إبراهيم، كون الدبلوماسية الروحية هي القوى المحركة للسلام عبر التقارب بين الديانات الثلاثة[3].

2 ـ هوية المفهوم كساحة من ساحات التفاوض (دبلوماسية المسار الثاني)

يعرّف أندرو بريستون هوية المفهوم بأنها دبلوماسية المسار الثاني لتحقيق الأهداف السياسية للدولة، في شأن حل النزاعات والخلافات الحساسة، ولتقريب وجهات النظر التي لا يمكن حلها في العلن بطرائق تقليدية، وبخاصة التي لها جذور دينية، كخطوة للتقارب من أجل السلام العالمي، وإقامة علاقات طبيعية في المستقبل[4]. وهناك من شدد على مدخل وآلية هذا المسار من التفاوض (المدخل النفسي) لتحقيق الهدف المرجو، كمؤسسة إعادة اتحاد أبناء إبراهيم التي تعرفها بوصفها مفاوضات المسار الثاني باستخدام المدخل النفسي لدحض الأصولية في الأديان الثلاثة، لاستنتاج نهاية العالم والالتزام في شأن العلاقات المستقبلية التي تستند إلى القيم المشترَكة؛ الأخلاقية والاجتماعية[5].

ويعرّف عمر بن عيشة هذه الهوية، ولكن مع تخصيص القيادات الدينية بمشايخ الطرق الصوفية في إطار خبرة دول المغرب العربي، فيرى أنها تلك التفاعلات الدورية المستمرة، أو الموسمية بين الفاعلين السياسيين ومشايخ الطرق الصوفية، ذات الانتشار الواسع والتأثير المتمكن في المريدين والأتباع والمحبّين بالأمصار والأقطار الأجنبية المتشبعة بالمعرفة والمكانة العلمية والسلوكية لشيخ الطريقة وما يصبو إليه من تحقيق السعادة والحرية التعبدية للمريد القدوة، من خلال التربية والترقية السلوكية المتزنة لحياته المادية والروحية[6].

---

(1) Katherine Marshall and Marisa van Saanen, *Development and Faith: Where Mind, Heart, Soul Work Together* (Washington DC, World Bank, 2006) <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/6729> (accessed on 22 November 2017).

(2) Ibid.

(3) David Less, «World Interfaith Harmony Week Message,» *Abrahamic Reunion Journal* (1 February 2017), <https://www.abrahamicreunion.org/category/journal/> (accessed on 11 November 2017).

(4) Andrew Preston, *Sword of the Spirit, Shield of Faith: Religion in American War and Diplomacy* (New York: Alfred A. Knopf, 2012), pp. 409-436.

(5) Joseph V. Montville, «Track Two Diplomacy: The Work of Healing History,» *The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations* (Summer-Fall 2006), <https://bit.ly/39i8gGP> (accessed on 11 October 2017).

(6) عمر بن عيشة، «الدبلوماسية الروحية والطرق الصوفية الجزائرية،» **الجزائر نيوز** (16 شباط/فبراير 2014)، <https://www.djazairess.com/djazairnews/68816> (متوافر بتاريخ 2 نيسان/أبريل 2020).

وللتيسير على القارئ، من دون إقحامه في سجال نظري، توصلت الكاتبة إلى تعريف إجرائي يرسم ملامح المفهوم ويوضح أبعاده وأدواته: إنه «مسار من مسارات التفاوض يستهدف حل النزاع أو منع حدوثه من أجل بناء سلام ديني عالمي، يتم عبر الجمع بين القادة الروحين والساسة داخل آلية المسار الثاني للمفاوضات (Track II Diplomacy) باستخدام المدخل النفسي لدحض الأصولية في الأديان الثلاثة[7]؛ والتباحث حول القضايا الحساسة محل النزاع بهدف التوصل إلى مشترَك عبر تقارب الأديان السماوية الثلاثة (الإسلام ـ المسيحية ـ اليهودية) أو ما يسمى الديانات الإبراهيمية أو الدين الإبراهيمي «الدين العالمي الواحد» للقضاء على الاختلافات والوصول إلى متفَق يقبله المجتمع، عبر ترجمته لخدمات ملموسة يشعر بها المواطن (الحوار الخدمي) ليكون ولاؤه للدين الإبراهيمي، ويتم نقله إلى الخريطة السياسية لأنه سيكون مركز صنع القرار السياسي بالعالم[8]، بهدف خلق السلام الديني العالمي».

إن الدبلوماسية الروحية اشتقت مسمى «الإبراهيمية» لتطلقه على الديانات السماوية الثلاث، لتصبح «الديانات الإبراهيمية»، نسبة إلى نبي الله إبراهيم الذي يحتل مكانة وقدسية داخل أتباع الديانات الثلاث، لذا تم اختياره ليعبر عن المشترك الروحي، ويزيل أي خلافات قائمة بين الأبناء للبناء على التراث المشترك.

إن الهدف الرئيسي – المعلن ـ من مفهوم «المشترك الإبراهيمي» هو بلوغ السلام الديني العالمي كغاية عليا؛ تتأتى من خلال صَهر المختلف بين الأديان والاتفاق على القيم المشترَكة، بل وتطبيقها على الأرض، عبر تضافر الجهود لاتباع «الديانات الإبراهيمية» التي ستصل معًا إلى مشترَك من وحي النص الديني يتم نقله للخريطة السياسية ليحصل «أصحاب الحق الأصلي والشعوب الأصلية» على حقوقهم، ومن ثم ستحل النزاعات والخلافات بالمناطق التي تعاني توترات دينية، وهو ما يسفر عن حل النزاع، ويخلق بدوره انسجامًا مجتمعيًا بين الأطراف المتنازعة في الماضي وبالتبعية ستتحقق التنمية الاقتصادية والرخاء الاقتصادي ـ لأكبر نسبة من سكان العالم – الأمر الذي يؤدي إلى حفظ السلام، من هنا سيتحقق السلام الديني العالمي[9].

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن المشترَك الإبراهيمي ومحورية نبي الله إبراهيم عليه السلام، نجد أن الدبلوماسية الروحية اشتقت مسمى «الإبراهيمية» لتطلقه على الديانات السماوية الثلاث، لتصبح

(7) Montville, Ibid.

(8) Willie Young, «Be Transformed by the Renewing of Your Minds»: Scriptural Reasoning and the Legacy of Dr. Martin Luther King, Jr.,» paper presented to the Canton Interfaith Association, Canton, Massachusetts, January 2004, <https://abraham.lib.virginia.edu/YouTran.html> (accessed on 15 January 2019), and Universirty of Virginia, Children of Ibrahamic Institute Official Website, about the Institute, <http://abraham.lib.virginia.edu/studentuva.html> (accessed on 5 November 2017).

(9) Montville, Ibid.

«الدياناتِ الإبراهيميةَ»، نسبة إلى نبي الله إبراهيم الذي يحتل مكانة وقدسية داخل أتباع الديانات الثلاث، لذا تم اختياره ليعبِّر عن المشترَك الروحي، ويزيل أي خلافات قائمة بين الأبناء للبناء على التراث المشترَك والتشابهات في علم اللاهوت، لتحقيق سلام ديني عالمي قائم على الضمير الجمعي العالمي[10]، مع مراعاة الاختلافات القائمة بين كل من اليهودية والمسيحية والإسلام، لكن الطرح الإبراهيمي المشترَك يؤكد الأساس الروحي المختلط بين الأديان الثلاثة[11].

ويجسد اختيار أبي الأنبياء كمحرك جامع لأتباع الأديان الثلاثة، ليعبر عن الجذر الديني المشترَك بين الأديان ويوظف للتشديد على[12]:

ـ **الأسرة الواحدة**: في إطار إحياء ذكرى وقصة نبي الله إبراهيم التي ترد في الكتب المقدسة الثلاثة كأب لإسحق (نسله اليهود والأقباط)، وإسماعيل (نسله المسلمون) فجميع اتباع الأديان الإبراهيمية الثلاثة هم أبناء إبراهيم، فهم أخوة وأولاد عمومة فجميعهم أعضاء عائلة واحدة، ومن ثم فإن أي خلاف قائم هو خلاف أسري عائلي يمكن احتواؤه بين أفراد الأسرة الواحدة.

ـ **الحوار الأخوي**[13] مدخل «لاحترام الروحانيات الإبراهيمية المختلطة»: والضيافة اللاهوتية ووحدة الخلق بالإسلام كلها قيم تقضي النظر من منطلق الدين الذاتي للأديان الأخرى للاعتراف بحقها للمطالبة بالوقوف على الحقيقة والخلاص والوصول لروحانيات مختلطة متفق عليها.

ـ **القيم الدينية المشترَكة بين الأديان الإبراهيمية**: تقدم الديانات الإبراهيمية أرضية مشترَكة تجمع علوم اللاهوت والعقيدة والأخلاق والنصوص المقدسة والطقوس الدينية والعبادات، وتجعل المشترَك الديني أقرب من المختلف عليه ليصبح «مشترَكًا إبراهيميًا».

ـ **المشترَك الإبراهيمي مدخل لصوغ «أخلاقيات عالمية»**: تُلزم الديانات الثلاث أتباعها بقيم العدل والمساواة والرحمة والحياة الفاضلة والزواج والأسرة ورعاية الفقراء والمحرومين وخدمة الآخرين والانضباط والالتزام الذاتي وحماية البيئة والمساهمة في بناء المجتمع. كل هذه القيم الأخلاقية وغيرها يمكن أن تؤسس لميثاق أخلاقي عالمي يجمع أبناء إبراهيم. فالاعتراف بالأرضية الأخلاقية المشترَكة بين الأديان الإبراهيمية وتقاليد الأتباع دفع هانز كونغ إلى الدعوة

---

(10) استنادًا إلى عدد أنصار أتباع الديانات السماوية وبخاصة أن نحو 32 بالمئة من سكان العالم مسيحيون (2.2 مليار نسمة)، و23 بالمئة مسلمون (نحو 1.6 مليار نسمة) و0.2 بالمئة يهود (نحو 14 مليون نسمة)، أي أن ما يزيد على 56 بالمئة من سكان العالم إبراهيميون. لمزيد من التفاصيل انظر: Howard Steven Friedman, «5 Religions with the Most Followers,» *Huffington Post*, 25/4/2011, <https://bit.ly/33oa51d>, accessed on 25/06/2011.

(11) The International Center for Religious and Diplomacy, Washington, DC, http://icrd.org/approach/, (accessed on 16 November 2017).

(12) Thomas Walsh, «The Abrahamic Faiths and Universalism: Faith-Based Actors in a Complex World,» Keynote Speech at the 2016 Annual International Conference on Ethnic and Religious Conflict Resolution and Peacebuilding Theme: «One God in Three Faiths: Exploring the Shared Values in the Abrahamic Religious Traditions - Judaism, Christianity and Islam» International Center for Ethno-Religious Mediation, New York City, 2 November 2016, <https://bit.ly/3o4tTif> (accessed on 22 March 2019).

(13) مصطلح أطلقه الكاهن بولس السادس في الأردن خلال إعلان للكنيسة في ما يتعلق بالأديان غير المسيحية عام 1965 «رسالة عمان المعطاة».

إلى صوغ «أخلاقيات عالمية» أطلقها في برلمان 1993 لأديان العالم، لتكون أحد محددات النسق الأخلاقي للشعوب لتصبح الأخلاق الإبراهيمية أخلاقًا عالمية للجميع.

تبنّت الإدارات الأمريكية المتعاقبة الدبلوماسية الروحية، وسعت جاهدة لنقل المفهوم من مستوى الفكر إلى الممارسة، ولكن مع مراعاة استدامته عبر مأسسته ليكون نهجًا مستمرًا، بغضّ النظر عن تبدل الإدارة الأمريكية، بوصفه مشروعًا أمريكيًا لإعادة الهيمنة الأمريكية عبر صَهر الأديان والمعتقدات.

ـ المشترَك الإبراهيمي يمتد للنصوص الدينية بالكتب المقدسة، التي تحتاج إلى إعادة تأويل لاستثمار المشترَك وإقصاء المختلف عليه لصوغ ميثاق إبراهيمي مشترَك عالمي.

وفي إطار نشر المفهومين كي لا يظلّا حبيسَي الأدراج؛ أزاح تقرير الدين والدبلوماسية لمركز بروكنغز ـ الدوحة لعام 2013 الستار عن أدوات الترغيب والترويج للدبلوماسية الروحية، من أجل استقطاب الأتباع والمريدين عبر خلق المنفعة والعائد المجتمعي لربطه في إطار مقبول روحانيًا[14]، كمشروعات ريادة الأعمال وبخاصة للشباب، والمشروعات التعاونية النسائية، وقوافل مكافحة الأمراض كحملات مكافحة الملاريا بأفريقيا، والحملات الإغاثية أو ما يسمى «الحوار الخدمي»، والمسارات السياحية، «مسارات الحج الديني المشترَك»[15]، وتطوير المناهج التعليمية، وإنشاء مراكز حل النزاعات بين القيادات المحلية المتنازعة عبر تقديم مساعدات اقتصادية[16].

وامتدادًا لهذا النهج يأتي اهتمام الأمم المتحدة بالمفهومَين («الدبلوماسية الروحية» و«المشترَك الإبراهيمي») بوصفهما مدخلًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر دمج البعد الروحاني داخل علم الاقتصاد ومراعاة العدالة الاجتماعية وشمول وتعاون مختلف دول العالم التي تؤمن بقيمة الحب، وتعلي أهمية الحياة والعمل المشترَك. ومن ثم سيصبح العالم أكثر حرية وليبرالية وأكثر مراعاة

(14) Allen Keiswetter and Bishop John Chane, «Diplomacy and Religion: Seeking Common Interests and Engagement in a Dynamically Changing and Turbulent World,» The Brookings Project on U.S. Relations with the Islamic World, U.S.-Islamic World Forum Papers 2013 and Saban Center for Middle East Policy at Brookings, (November 2013), <https://brook.gs/3q44R4z> (accessed on 5 November 2017).

(15) Kimberlyn Leary, James K. Sebenius and Joshua Weiss, eds., *Negotiating the Path of Abraham*, Working Paper, Harvard Negotiation Project and Abraham Path Initiative, Draft; v3.9 (21 December 2009), <https://www.hbs.edu/faculty/Publication%20Files/10-049.pdf> (accessed on 22 March 2019).

(16) ألن كيسويتر وجون شاين، «الدبلوماسية والدين: البحث عن مصالح مشتركة والانخراط في عالم من الاضطرابات والتغيرات الديناميكية،» أوراق بحثية لمنتدى مشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي التابع لمعهد بروكنغز لعام 2013، معهد بروكنغز، واشنطن، تشرين الثاني/نوفمبر 2013، ص 7، <https://brook.gs/2V76nVf> (متوافر بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2017).

لحقوق الطبيعة، ووضع الموارد الطبيعية، عالم يسوده السلام ويتجه بعزم نحو القضاء على الفقر ونصرة الضعفاء والفقراء[17].

وإلى جانب الحوافز الإيجابية لنشر المفهومين، هناك محركات سلبية تدفع بقوة إلى القبول بالمشترَك الإبراهيمي وفقًا لإشارة الرئيس باراك أوباما بتقرير بروكنغز ـ الدوحة عام 2013، يأتي في مقدمها الصراع السني ـ الشيعي. الأمر الذي عدّه تقرير مركز راند حول مستقبل الطائفية في الشرق الأوسط الصادر عام 2017، أنه مدخل لهيمنة النزعة المحلية والمطالبة بالانفصال أو اللجوء للمشترَك الإبراهيمي كحل للتخلص من الوضع المتأزم[18]. يضاف إلى انهيار الدول القومية أو ضعفها، وبخاصة في ظل التحديات العالمية التي تقف أمامها من مثل تغير المناخ وندرة الموارد والعنف الديني[19]، والإرهاب ذي المسحة الدينية، فجميع هذه القضايا تأتي كمحركات لرفض الوضع وتفضيل المشترَك الإبراهيمي الذي سيحقق السلام الديني العالمي؛ وبالتبعية الاستقرار والهدوء والأمن للجميع.

ثانيًا: الانتشار القاعدي للمفهوم والدعم الدولي والأممي

من أجل نقل الفكر إلى الأرض كان من المهم وجود قوى فاعلة (الانتشار القاعدي) للقبول بالمفهومَين. وتعَدّ المنظمات الصوفية الروحية العالمية من أبرز الفاعلين على الأرض، ومن أبرز مبادئ عملها الماسونية القديمة، كمنظمة الطريقة الصوفية (Sufi Way) التي تساوي بين الصوفية والماسونية في ميثاق عملها. ومن أشهر أدواتها في المنطقة مؤسسة مسار الصداقة (Friendship Path) التي تضطلع بنشر هذا الفكر الصوفي العالمي داخل البلدان العربية ومنطقة الشرق الأوسط، كأفغانستان، عبر التواصل مع المجتمعات المحلية والفئات الأكثر احتياجًا، وتنسق مع القيادات الدينية الروحية[20] والوسطاء المحليين في إطار شبكة قاعدية تسمى «شبكة الشبكات» تكون المنظمات المرتكزة على العقيدة أحد أبرز أعضائها (Faith Based Organizations). هذا علاوة على مراكز البحث الإبراهيمية التي تعمل على وضع الميثاق العلمي والجهد البحثي لعمل أعضاء شبكة الشبكات ووضع خطط العمل والدروس المستفادة خلال تسوية الصراعات الدينية على الأرض[21].

---

(17) Kamran Mofid, «Sustainable Development Goals: Where is the Common Good,» Globalisation for the Common Good Initiative (GCGI), Yale Forum on Religion and Ecology (June 2015), <https://bit.ly/3q5ciIK> (accessed on 20 January 2018).

(18) Keiswetter and Chane, «Diplomacy and Religion: Seeking Common Interests and Engagement in a Dynamically Changing and Turbulent World».

(19) Shahidur Talukdar, «Pursuing Sustainability: A Case for Regional Approach,» *Community Change*, vol. 2, no. 1 (2018), <https://doi.org/10.21061/cc.v2i1.a.14>, (accessed on 11 November 2019).

(20) Elizabeth Rabia Roberts and Elias Amidon, «Path of the Friend,» Institute for Nature and the Human Boulder, CO, <http://pathofthefriend.org/global-diplomacy> (accessed on 11 August 2018). Spirit,

(21) University of Virginia, Children of Ibrahamic Institute Official Website, about the Institute, <http://abraham.lib.virginia.edu/studentuva.html> (accessed on 5 November 2017).

وتستهدف هذه الجهود القاعدية خلق بيئة داعمة من الرأي العام، للتأثير في القيادة السياسية بل والتغير عبر الحشد الاجتماعي السلمي[22].

هذا وتبنّت الإدارات الأمريكية المتعاقبة الدبلوماسية الروحية، وسعت جاهدة لنقل المفهوم من مستوى الفكر إلى الممارسة، ولكن مع مراعاة استدامته عبر مأسسته ليكون نهجًا مستمرًا، بغضّ النظر عن تبدل الإدارة الأمريكية، بوصفه مشروعًا أمريكيًا لإعادة الهيمنة الأمريكية عبر صَهر الأديان والمعتقدات وفقًا للمؤرخ الأمريكي فوكوياما، الذي رأى أن حكم القانون وتطبيق الديمقراطية وسيادة النموذج الأمريكي لن يتأتى إلا بالبحث عن مصدر للقواعد الاجتماعية غير الثابتة التي تتجسد في القيم الأخلاقية المشترَكة بين أفراد المجتمع، وهذا يتجسد في الدين. فالمكان المناسب لتحقيق هذا الغرض هو دراسة الدين، وخص فوكوياما الأديان السماوية وسمّاها الأديان التي حددت مجتمعات ما قبل العصر الحديث إسرائيل القديمة، أوروبا في العصور الوسطى، أو العالم الإسلامي في وقت مبكر[23]. في هذا الإطار جاء الشكل المؤسسي كالآتي:

بدأت ترجمة الدعم الدولي والأممي لمشروع الدبلوماسية الروحية والمشترك الإبراهيمي في عدة مشروعات على الأرض أبرزها «مسارات الحج الديني المشترك كمشروع يمثل ترجمة لمفهوم الدبلوماسية الروحية على الأرض» بنقل الفكر إلى حركة تستخدم المشترك الإبراهيمي لخلق مناسك ومقدسات مشتركة بين الأديان الثلاثة.

ـ إنشاء فريق عمل حول الدين والسياسة الخارجية عام 2013 يتبع الهيئة الاستشارية الفدرالية حول الحوار الاستراتيجي، يضم نحو 100 فرد من القادة الروحيين، ومسؤولين في وزارة الخارجية تضطلع بتقديم المشورة لوزير الخارجية[24] وما زالت قائمة وتمارس عملها في ظل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رمز المحافظين[25] الجدد، وهو ما يعكس استمرار النهج.

ـ مكتب وزارة الخارجية الأول للمبادرات الدينية: يرأسه شون كيسي (عضو الميثودية المتحدة وأستاذ الحلقات الدراسية اللاهوتية في جامعة ويسلي بواشنطن) يكرس الشراكة مع المجتمعات الدينية العالمية والقادة الروحيين في شأن قضايا أولية مثل: «التحولات العربية ـ السلام في الشرق الأوسط ـ التغيرات المناخية ـ حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة».

---

(22) جيفري مارتيني، هيذر ويليامز ووليام يونغ، «مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط،» منظور تحليلي، مركز السياسات الاستخبارية التابع لمعهد أبحاث للدفاع الوطني (RAND) <https://bit.ly/2KKiZQi> (متاح بتاريخ 11 شباط/فبراير 2019).

(23) Francis Fukuyama, «Transitions to the Rule of Law,» *Journal of Democracy,* vol. 21, no. 1 (January 2010), pp. 31-44, <https://bit.ly/2V9CZxv> (accessed on 15 January 2019).

(24) Keiswetter and Chane, «Diplomacy and Religion: Seeking Common Interests and Engagement in a Dynamically Changing and Turbulent World».

(25) مصدر من وزارة الخارجية الأمريكية، إدارة الحوار الاستراتيجي مع المجتمع المدني، تشرين الأول/أكتوبر 2017.

ـ **إعلان تأسيس مكتب المبادرات الدينية**: حيث أوعز إلى الدبلوماسيين إشراك القادة الروحيين والمجتمعات الدينية في العمل يومًا بعد يوم» في عهد وزير الخارجية جون كيري. وفي آب/أغسطس 2013 اعترف الوزير كيري بـ «الأرض المشترَكة للديانات الإبراهيمية» واعترف بتأثير الدين العالمي في مواجهة الخطر المحدق بالولايات المتحدة[26].

ـ **تأسيس الشبكة السياسية للدين والدبلوماسية**: تمولها وزارة الخارجية الأمريكية لتمارس الدور نفسه المنوط بمؤسسات الدبلوماسية الروحية، حيث تقوم بجمع الدبلوماسيين ورجال الدين الأوروبيين والكنديين والأمريكان وتركز على قضية الدين وبناء السلام[27]. والدعم الأمريكي يتكامل معه الدعم الأممي والدولي؛ فمع مطلع الألفية ظهر اهتمام دولي للمؤسسات التمويلية بقضية السلام الديني العالمي؛ عبر دبلوماسية المسار الثاني بالتقارب بين الأديان الإبراهيمية الثلاثة ووضعها على أجندتهم التمويلية، لأن هذا السلام سيحقق التنمية ويحارب الفقر الكوني. وجاء الجهد الدولي في إطار الاهتمام والعمل على مناقشة وتنفيذ آليات الدبلوماسية الروحية متخذا عدة صور وأشكال[28]:

ـ **المنظمة الأممية**: بدأت الأمم المتحدة في الاهتمام بقضية الأديان والتقارب بين الأديان السماوية مستخدمة مصطلح الإبراهيمية كبديل من السماوية، وبدأت في العمل على: إقامة منتديات دولية للصلوات المشترَكة رافعة شعارات «السلام الديني العالمي»، وإدراج التقارب الإبراهيمي كمكوّن في مؤتمرات مناقشة أهداف التنمية المستدامة. وإصدار عدد من الوثائق التي تتعلق بالأديان المشترَكة كمدخل للسلام الديني العالمي. ومن الجدير بالذكر أن اليونيسكو من أبرز الفاعلين على الأرض في تنفيذ برامج تدريبية، ومؤتمرات، وبروتوكولات تعاون، وتمويل مشروعات تتقاطع مع المشترَك الإبراهيمي، ودعم مشروعات سياحية ترفع شعارات التقارب الروحي والمشترَك الإبراهيمي... إلخ.

ـ **المؤتمرات الدولية**: منذ مطلع الألفية تبنت عدة جهات تنظيم مؤتمرات دولية بهدف دعم المبادرة وضمان تطبيقها على الأرض.

ـ **المنح الدولية**: أطلقت عدة دول منحًا دولية تم ربط مشروطيتها بمكوّن المشترَك الروحي بين الأديان الإبراهيمية خلال ما تقدمه من مشروعات تنموية، إضافة إلى إقامة مشروعات تعاون مشترَكة لدعم التقارب الروحي.

---

(26) Keiswetter and Chane, Ibid.

(27) U.S. Department of State, the Office of Religion and Global Affairs (S/RGA), <https://www.state.gov/s/rga/> (accessed on 23 November 2017).

(28) Azza Karam, ed., *Realizing the Faith Dividend Religion, Gender, Peace and Security in Agenda 2030*, Technical Report (New York: United Nation Population Fund, 2016), <https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/50426_UNFPA_Donor-UN-FBO-Consultations_Web.pdf> (accessed on 20 January 2018), and Interfaith Network for the UK, Interfaith Week, <http://www.interfaithweek.org/static/privacy> (accessed at 20 January 2018).

ثالثًا: المشروعات القائمة على الأرض والجاري تنفيذها

بدأت ترجمة الدعم الدولي والأممي لمشروع الدبلوماسية الروحية والمشترَك الإبراهيمي في عدة مشروعات على الأرض، أبرزها «مسارات الحج الديني المشترَك» كمشروع يمثل ترجمة لمفهوم الدبلوماسية الروحية على الأرض، بنقل الفكر إلى حركة تستخدم المشترَك الإبراهيمي لخلق مناسك ومقدسات مشترَكة بين الأديان الثلاثة يتم استثمارها لبناء ذاكرة تاريخية جديدة، تتكامل خلالها طرق الحج المشترَكة التي تُطرح تحت شعار «معًا نصلي» كمدخل يسوّق بهدف تحقيق السلام الديني العالمي، وهو مشروع قدمته جامعة هارفرد مع مطلع الألفية حيث قدمت الإطار النظري والعملي لمسار إبراهيم كمسار أكبر تتقاطع خلاله مسارات أخرى لتتكامل معه، كمسار فرسان المعبد والمسار الصوفي التركي، وكل من هذه المسارات ترفع جميعها شعار السلام الديني العالمي لتحقيق السلام بين الأديان. مسارات الحج المشترَكة هذه، القائمة والمخطط لها بالمنطقة، تتقاطع جميعها معًا رسميًا وفقًا للمعلومات المتاحة على موقع مبادرة مسار إبراهيم. وجميعها تطبق أدوات مشترَكة، كالذاكرة التاريخية المشترَكة، والتنمية السياحية، والثقافة المشترَكة والتنمية الاقتصادية عبر دول المسار. ويقدم المسار ذاته رؤية لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

يقدم مسار إبراهيم مقاربة فكرية ومنهجية جديدة لتناول الصراع العربي ـ الإسرائيلي في المنطقة كمدخل جديد لحل الصراع عبر إفراغه من أسبابه الهيكلية. تمثل هذه المقاربة نظرة مختلفة إلى أسباب الصراع وأنماطه، بل وتقدم مداخل جديدة للحل تحمل مخاطر جمة على مستقبل المنطقة.

وجدير بالذكر، أن هذه المسارات الثلاثة وقع اختيارها على الأراضي العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وجاءت الأهداف المعلنة حول هذا الاختيار بسبب ما تجمعه من معالم دينية ومدن مقدسة ترتبط إقامة مناسك الحج بها. لذا سميت مسارات الحج المشترَكة، وهي تتلاقى جميعًا في الهدف لتحقيق السلام الديني على نطاق عالمي عبر بوتقة صهر وتواؤم مع أنصار الأديان المختلفة الإسلامية كالمسار الصوفي التركي، والمسيحية كمسار فرسان الهيكل ـ الذي يبرر التدخل العسكري المسلح لنصرة أية كنيسة تتعرض للاضطهاد بغض النظر عن الطائفة التي تمثلها ـ وتنصهر جميعها في مسار إبراهيم للنظر إليها بوصفها بوتقة صهر تجمع الأديان السماوية تحت مسمى الأديان الإبراهيمية[29].

(29) Leary, Sebenius and Weiss, eds., *Negotiating the Path of Abraham*, p. 35, <https://www.hbs.edu/faculty/Publication%20Files/10-049.pdf> (accessed on 15 April 2019); Abraham Path Initiative, *Steps Along the Path: Annual Report 2013* (Massachusetts: Harvard Business School, 2013), <https://www.scribd.com/document/228331532/Annual-Report-2013-Abraham-Path-Initiative> (accessed on 22 March 2019), and Cate Malek, «Geotourism Challenge 2009: Power of Place - Sustaining the Future of Destinations,» Change Makers, <https://bit.ly/3mn32gH> (accessed on 12 April 2019).

وتثور الإشكاليات الخاصة بمسار إبراهيم في عدة قضايا رئيسة، كإشكالية تكييف ملكية الطريق، أي من يملك الطريق ويتحكم فيه. ففي وثائق إنشاء المسار طُرح تساؤل خطير حول هوية مالك الطريق لمن تؤول ملكية أرض المسار؟ هل للقدماء، أم لأصحاب المبادرة؟ أم لسكان الإقليم الذين لا يعلمون شيئًا عنه؟ أم لمن يسير على الطريق، أم لأبنائهم، أم للأجيال المستقبلية؟ ولكنهم أرجأوا حسم الإشكالية إلى حين اكتمال المشروع، فهي قضية مؤجلة. كذلك إشكالية عدم الثقة بالدوافع التي تقف خلف المسار: تنتشر نظريات المؤامرة في هذا الجزء من العالم، ومن ثم اختيرت جامعة هارفرد كغطاء متميّز لضمان القبول والترحيب الشعبي والرسمي. إضافة إلى إشكالية كسر الحدود السياسية تجاه المسافرين على الطريق: وبخاصة أمام الإسرائيليين في المنطقة. ولقد جاء ذلك في تقرير جامعة هارفرد عام 2004 وتوصل إلى أن المشروع ليكون قادرًا على التنفيذ يجب كسر وإزالة الحدود بالمنطقة. وإشكالية وضع إسرائيل ورفض دول المسار التطبيع معها؛ الأمر الذي يجب أن يتم بالتنسيق التدريجي عبر حث الدول على تبنيها للمشروع وليس فرضها عليها. فالأمر يجب ألّا يظهر وكأنه مرتبط بنهج طريق إبراهيم كشرط للتنفيذ تفاديًا لأي توترات سياسية على أن يكون التطبيع أمرًا لاحقًا وأن يتم تدريجًا خلال الأنشطة المستقبلية للمسار[30].

إن مسارات الحج الثلاثة المشتركة (مسار إبراهيم ومسار فرسان المعبد والمسار الصوفي التركي) هي الأقرب إلى صفقة القرن على الرغم مما أُعلن عنها؛ فالخفي أكبر، وهو يتوافق مع الخطوات التي تتم الآن على الأرض في الدول العربية كافة.

يقدم مسار إبراهيم مقاربة فكرية ومنهجية جديدة لتناول الصراع العربي ـ الإسرائيلي في المنطقة كمدخل جديد لحل الصراع عبر إفراغه من أسبابه الهيكلية. تمثل هذه المقاربة نظرة مختلفة إلى أسباب الصراع وأنماطه، بل وتقدم مداخل جديدة للحل تحمل مخاطر جمة على مستقبل المنطقة، ولا تصب في مصلحة الطرف العربي، وهي تتمثل بإعادة تعريف الصراع من صراع وجود وصراع على الأرض إلى صراع هوية[31]؛ فسبب الصراع وفقها هو الشعور بالاحتقار والإهانة، وإعادة تعريف الصراع مطلب جوهري كأحد أهم مداخل الحل، إذ يجب النظر إلى الصراع على أنه شبيه للصراع الأسري الذي ينشأ بين أطراف العائلة الواحدة[32]، وبالتالي إذا أعطيتك الاحترام، من المرجح أن تمنحني الاحترام ومن ثم فإن الآلام لن تتكرر. وتزعم هذه المقاربة الفكرية أن أبراهام

(30) Kimberlyn Leary, James K. Sebenius and Joshua Weiss, eds., *Negotiating the Path of Abraham*, and Abraham Path Initiative, *Steps Along the Path: Annual Report 2013*, and Malek, Ibid.

(31) الصراع حول الهوية يعيد مقولات الصهيونية حول تغيير وتلاشي الهوية العربية وتحديث الشخصية العربية عبر تدميرها والقضاء عليها، فتغيير الكينونة هو المحرك نفس المبررات. فضلًا عن أن ذلك فيه تزييف لحقيقة الصراع وفيه ضياع للحق العربي.

(32) أي دراسته من خلال تحليلها إلى العناصر المكونة لها بدون الأخذ في الحسبان عوامل خارجية عنها كالأسس الفكرية والعقيدية. ومن ثم يجرد الصراع العربي- الإسرائيلي من ثوابته.

هو الطرف الثالث الذي سيقرب المتصارعين في الشرق الأوسط عبر التذكير بالإطار الأوسع (الذاكرة الثقافية)؛ فطريق إبراهيم هو مشروع للذاكرة الثقافية واجب تطبيقه على الأرض. مدخل حل الصراع بناء أمة جديدة: مكان الصراع هو بين النهرين (Mesopotamia) – أي نهري النيل والفرات ـ حيث كان يعيش النبي إبراهيم ووعد الرب بوجود أمة جديدة، ومن ثم فهذا وعد إلهي يجب تحقيقه. عبر خلق طريق يعيد إلى الذاكرة رحلة إبراهيم رحلة الحج الدائمة[33].

ومن مكامن خطورة مسار إبراهيم تقاطعه بمسار افتراضي يسمى مسار السنهدرين الذي يمثل بداية لإعادة بناء الهيكل على جبل الموريا في «أورشليم» القدس. وفي الثامن عشر من شهر آذار/مـارس 2018 أصدر مجلس السنهدرين، وهو المحكمة الدينية التشريعية العليا لإسرائيل المكونة من 71 حبرًا، كتابًا بالعبرية والإنكليزية والعربية يدعو العرب كأبناء إسماعيل والمسيحيين كأبناء إسحق وعيسى ليقوموا بدورهم بدعم الهيكل الثالث كخطوة تهدف إلى جعل العالم بأسره يخطو خطوة واحدة إلى السلام العالمي. وذكر الحاخام فايس أن الغرض من الخطاب طلب أن يكونوا مستعدين «لأداء دورهم بالمساهمة في خدمة الله». وسيكون الهيكل الثالث أيضًا مقرًا لحكومة العالم الموحدة في النظام الدنيوي الجديد، والمقر الجديد للأمم المتحدة. هذه ليست مبادرة دينية، هذه مبادرة وطنية مع كل دولة تجلب جانبها الخاص، وجميع الدول تنضم معًا في القدس، حيث تم إنشاء العالم. وهنا تكمن خطورة المخطط[34].

ولم يقف الأمر عند مسار إبراهيم أو مسارات الحج المشترَكة، وإنما جاء طرح مخطط سياسي آخر بدأ في التنفيذ. وتعتقد الكاتبة بأن مسارات الحج الثلاثة المشتركة (مسار إبراهيم ومسار فرسان المعبد والمسار الصوفي التركي) هي الأقرب إلى صفقة القرن على الرغم مما أُعلن عنها؛ فالخفي أكبر، وهو يتوافق مع الخطوات التي تتم الآن على الأرض في الدول العربية كافة. هذا المخطط الذي يسمى «الولايات المتحدة الإبراهيمية» هو مشروع مطروح من جانب مركز إيمرجي (Emergy) في جامعة فلوريدا منذ عام 2015، لكنه يكشف عن ملامح مشروع استعماري جديد بدأت إرهاصاته منذ تسعينيات القرن الماضي، ثم تم تطويره وتحديثه من جانب مراكز الأبحاث الأمريكية وبخاصة المعنية بعلم النفس السياسي، والدراسات البيئية، وحل النزاعات، ليتم بلورته حتى تُيسر طرق تنفيذه على الأرض. ويعكس هذا الطرح تكامل أفرع العلم والمعرفة معًا؛ فالجغرافيا والبيئة السياسية والدين... كلها أبعاد تكاملت معًا للوصول إلى فكرة إقامة اتحاد فدرالي قائم على المشترَك الإبراهيمي بين بلدان الوطن العربي وشمال أفريقيا ليمثل نهاية للدول القومية الضعيفة وبداية لتكامل إقليمي للمشاركة في الموارد النادرة، التي ستمثل أسباب الصراع والصدام والحروب في المستقبل إذا لم يتم التكامل معًا. هذا التكامل يمثل مدخلًا مهمًا للانضمام إليه ـ بل وتمويله وتنفيذه على الأرض من

(33) Kimberlyn Leary, James K. Sebenius and Joshua Weiss, eds., *Negotiating the Path of Abraham*, p. 35.

(34) Adam Eliyahu Berkowitz, «Sanhedrin Invites 70 Nations to Hanukkah Dedication of Altar for the Third Temple,» Breaking Israel News (29 November 2018), <https://bit.ly/3o98vIx> (accessed on 11 March 2019), and Israel21c Staff, «Sanhedrin Trail to be Israel's First Interactive Hiking Path,» <https://bit.ly/2Vjdjii>, 8 May 2017 (accessed on 11 March 2019).

جانب دول المنطقة التي ستغازل أهدافه في ظل الصراع القائم على الأرض[35] (تركيا: حلم الخلافة العثمانية؛ الخليج العربي بقيادة سعودية: الخطر الإيراني المشاكل الاقتصادية التي تمر بها إيران). وهذه الخلافات ستجد ضالتها في اتحاد قائم على المشترَك الروحي الديني والثقافي والتاريخي والبيئي والجغرافي، المشترَك الذي يقدم نموذجًا نحو وحدة المصير في ظل عالم متغيّر تهيمن عليه الضبابية وندرة الموارد وتكثر فيه احتمالية التعرض للكوارث.

يمثل المشترك الإبراهيمي خطورة كبيرة، لأنه من أكثر المشروعات المتقاطعة التي لها تأثير خطير وعميق ممتد ومتقاطع ويمتلك علاقات نفوذ قوية. ولكنه يمثل فرصة في ذاته لأنه يمثل مركزية بينية إذا تم التراجع عنها يمكن هدم محاور كبيرة داخل المخطط.

هذا المخطط وجد في الدبلوماسية الروحية مطيّة للاستيلاء على الموارد العربية. فالمشترَك الديني سيولِّد إيمانًا بالمسؤولية المشترَكة في الحفاظ على الموارد عبر إنشاء اتحاد فدرالي يجمع 18 دولة عربية وإسرائيل وتركيا وإيران معًا. وسوف يكون الهدف الاهتمام بالحفاظ على الموارد ضد الأهلاك أو الغزو في ظل ندرة الموارد بالعالم وإسرائيل مقابل توافرها لدى البلدان العربية وإيران. وهذا سيوفر مدخلًا لاستيلاء إسرائيل على هذه الموارد بحكم التفوق التكنولوجي لديها، الذي يوفر لها حجة لتقدم نموذجًا رشيدًا في استخدام الموارد النادرة بالمنطقة. وسمي هذا الاتحاد الفدرالي «الولايات المتحدة الإبراهيمية» التي تعود إرهاصاتها إلى تسعينيات القرن الماضي[36]. وقد يفسر هذا المخطط ما يحدث في المنطقة العربية. ويبدأ المخطط في التنفيذ على الأرض في شمال شرق سورية كنقطه بداية للانتشار على مستوى إقليم الشرق الأوسط ككل ثم القارة الأفريقية[37].

أسفر أسلوب التحليل الشبكي (Network Analysis) عن التأكيد أن الولايات المتحدة الإبراهيمية هي الأكثر تأثيرًا على الأرض. كما أنها الأعلى في عدد الروابط المتصلة التي يقيم معها علاقة وتتمتع بتأثير ونفوذ. كما أن الصوفية العالمية الروحية، هي من أخطر المخططات. ومكمن هذه الخطورة هو امتدادها في إطار المؤتمرات واللقاءات الصوفية المنتشرة بين أرجاء العالم العربي والإسلامي من دون قراءة سياسية لأفكار هذه التيارات المدمرة التي تحرص على الانتشار القاعدي عبر الوسطاء والشركاء المحليين ومبادرات أصدقاء المسار. ويمثل المشترَك الإبراهيمي خطورة كبيرة، لأنه من أكثر المشروعات المتقاطعة التي لها تأثير خطير وعميق ممتد ومتقاطع ويمتلك علاقات نفوذ قوية. ولكنه يمثل فرصة في ذاته لأنه يمثل مركزية بينية إذا تم التراجع عنها يمكن هدم محاور كبيرة داخل المخطط.

---

(35) Yoel Oz, «The CommonWealth of Abrahamic States,» *The Times of Israel*, 30/7/2013, <https://blogs.timesofisrael.com/the-commonwealth-of-abrahamic-states/> (accessed on 3 April 2020).

(36) موسوعة المعرفة، <https://bit.ly/36mQ9hb> (متوافرة بتاريخ 11 آذار/مارس 2019).

(37) فرزند شيركو، «النظام الاتحادي الديمقراطي الجديد في شمال سوريا،» منتدى فكرة ـ معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 27 أيار/مايو 2016، <https://bit.ly/2VfC0Mv>.

ويعَدّ مسار إبراهيم من أشد المشروعات خطورة، حيث يتأثر بنسبة كبيرة من المخططات الفرعية والمؤثرات الخارجية التي تحمل الخطورة كالصوفية العالمية، وتلاشي الحدود، وعدم ملكية الأرض لأصحابها، وشبكة الشبكات، وغيرها... بل يتقاطع مع مسار فرسان المعبد والمسار الصوفي، ويتقاطع مع البيئة والمخاطر البيئية. ويؤثر في مخططات فرعية كالسياحة والثقافة ومشروعات ريادة الأعمال والاهتمام بالمرأة، أي أنه يجيد استخدام آليات محفزة. والحديث عن البيئة والمخاطر البيئية الكامنة والمتوقعة هي من أهم المحاور البينية التي يمكن الدخول في إطارها لإجهاض المخطط، فمركزيتها البينية أعلى نقطة، وهذا يعني أننا نحتاج إلى مراجعة سياسات وزارات البيئة العربية والإسلامية وعدم التعاطي مع الطرح التكاملي الغربي لمواجهة مهددات البيئة. هذا ويمثل الانتشار الشبكي على الأرض ضمن مبادرات أصدقاء المسار والشركاء المحليين أكثر المخططات المتقاطعة التي تحمل مركزية بينية هي الأعلى، حيث تتجه البيانات نحو التعبئة والحشد والنزعة المحلية والتغير السلمي والشبكات الاجتماعية وشبكة الشبكات. لذا لا بد من وقف هذا الانتشار الشبكي بأسرع وقت ممكن.

أمام صعود قوى عالمية جديدة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على رئاسة العالم في ظل نظام متعدد الأقطاب، تطرح الولايات المتحدة [...] مخطط الدبلوماسية الروحية والمشترك الإبراهيمي لضمان تأثيرها ونفوذها وتأمين الموارد، بل والأهم هو تحقيق تصور المسيحية الصهيونية التي تسيطر على الولايات المتحدة.

في هذا السياق، يمكننا إعادة قراءة الدبلوماسية الروحية بوصفها السياق الفكري والاستراتيجي للمرحلة الجديدة التي تعد الآن؛ فأمام صعود قوى عالمية جديدة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على رئاسة العالم في ظل نظام متعدد الأقطاب، تطرح الولايات المتحدة (بدعم من حلفائها من المعسكر الغربي) مخطط الدبلوماسية الروحية والمشترك الإبراهيمي لضمان تأثيرها ونفوذها وتأمين الموارد، بل والأهم هو تحقيق تصور المسيحية الصهيونية التي تسيطر على الولايات المتحدة، وتتلاقى في طرحها مع الإنجيليين والبروتستانت والكاثوليك في الدول الأوروبية. يمكن قراءة هذا النهج كتصور لمرحلة إعادة الاستعمار بسبل جديدة للاستيلاء على الموارد في ظل ندرتها، وذلك وفقًا للدول الأوروبية الداعمة للكيان الصهيوني في تحقيق حلم أرض إسرائيل الكبرى، والتعجيل بمعركة هرمجدون ونهاية العالم وفقًا لرؤية الإنجيليين بالولايات المتحدة. في المقابل، تحاول الولايات المتحدة الحصول على دعم القوى العالمية الجديدة الصاعدة كالصين بمزاعم التهدئة في حربها التجارية التي شنتها على الصين منذ أكثر من عام، بل ووجدت ضالتها في زيارة نائب الرئيس الصيني إلى إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر 2018 لطلب توسط الآيباك (اللوبي الصهيوني) لدى الولايات المتحدة لتخفيف الحرب التجارية الأمريكية عليها. ومن ثم كان المقابل عدم التدخل في بداية تطبيق المخطط الجديد (الولايات المتحدة الإبراهيمية) الذي

تسعى لتنفيذه على الأرض في شمال وشرق سورية، الأمر الذي بدأ يحصد دعمًا روسيًا أيضًا على الجانب الآخر.

خاتمة

هنا يمكن القول مخطط الدبلوماسية الروحية والمشترك الإبراهيمي هو جزء من توجه عالمي لسيادة نمط الاتحاد الفدرالي القائم على إنشاء أقاليم جغرافية جديدة بحجة ندرة الموارد بسبب الكوارث البيئية التي يشهدها العالم، ونقص الموارد الواضح لدى دول العلم والتكنولوجيا في العالم القديم، المعسكر الغربي، وهي تعود جذورها في الفكر الأمريكي إلى ما قبل الحرب العالمية. إلا أن ما يميز هذا المخطط هو توجيهه إلى المنطقة من منظور أن بقاءها واستقرارها وفقًا للرؤية الغربية هو مدخل لبقاء واستقرار العالم ككل، كما طرح ويليم أوري صاحب مبادرة مسار إبراهيم. فنهاية العالم ستتحقق وفقًا للتطورات على هذه الأرض وستكون في هذه المنطقة[38].

يمكن طرح أبرز ملامح النظام الجديد في العالم: نشأة أقاليم جديدة قائمة على التكامل الجغرافي والاتحاد السياسي؛ إضعاف الدول القومية واختفاؤها وإعلان نهايتها؛ انتشار نمط الحكم الفدرالي بين أقاليم الحكم الجديدة؛ الحفاظ على البيئة والربط الاقتصادي لتحقيق الرفاه الاقتصادي كمدخل للوصول والقبول بالنظام العالمي الجديد؛ السيطرة على الموارد من جانب الدول الاستعمارية، وانتشار أديان عالمية جديدة تجبّ الأديان السماوية بحجة شمولها وقدرتها على تحقيق السلام الديني العالمي، وبزوغ دين عالمي جديد (الدين الإبراهيمي)؛ لن يكون الارتباط بالأرض سببًا للنزاع؛ ظهور مفهوم المواطن العالمي والجنسية العالمية التي لا ترتبط بالأرض، ونزع القدسية عن الأرض والمدن الدينية مقابل مقدسات جديدة وضعية تحمل اسم الروحي أو الإبراهيمي، والصراعات الجديدة على الموارد ومعيار الحسم فيها هي امتلاك التكنولوجيا؛ حروب دينية بين أنصار الدين الإسلامي السنّة والشيعة وبين الدين الإسلامي والمسيحي وبخاصة الأرثوذكس في الدول العربية والإسلامية، والكراهية هي أحد المداخل المحركة للقبول بالمشترَك الإبراهيمي.

في إطار هذا المخطط الاستعماري الجديد هناك عدد من السياسات المهمة على صانع القرار اتخاذها للجاهزية للتصدي لهذا الخطر في إطار النظر لإسقاط النقاط المحورية البينية على النحو التالي: رفض أية دعوة للحوار بين الأديان الإبراهيمية، بل ورفض نعتها بالإبراهيمية والإصرار أنها ديانات سماوية، ونشر الفكر داخل المؤسسات الدينية المشترَكة في المؤتمرات الدولية التي يجريها رعاة هذا الفكر، والوعي بطرق الغرب لتصدير أساليب التصدي لمواجهة المخاطر البيئية ورفض ما يؤدي إلى التكامل البيئي مع إسرائيل وتركيا، وكذا عدم استخدام التكنولوجيا الإسرائيلية كذريعة للتصدي لتلك المخاطر، لأن التبعات أخطر. مع أهمية تتبع ورصد الوسطاء المحليين وأصدقاء المسار، وإيقاف مسار إبراهيم أو الربط الجغرافي بين دول المنطقة عبر المسار. وأهمية مراجعة

(38) Maj. Bart R. Kessler, «Bush's New World Order, the Meaning behind the Words,» A Research Paper Presented to the Research Department Air Commander Staff College, the Partial Fulfillment of the Graduation Requirement of ACSC, <https://www.bibliotecapleyades.net/sociopolitica/esp_sociopol_nwo72.htm> (accessed on 13 March 2019).

دور الجهات الممولة للمسار التي تمول مشروعات أخرى إنسانية في البلدان العربية. يضاف إلى رفض التكامل الإقليمي بحجة ودواعي التكامل البيئي تحت مسمى الولايات المتحدة الإبراهيمية. مع أهمية إعادة النظر في دور جمعيات حفظ التراث اليهودي بالدول العربية، وفي العلاقات العربية ـ التركية والتصعيد السني ـ الشيعي، وأهمية العمل على طرح مشروع قومي بديل يجتمع حوله الجميع ويلتفون لتحقيقه، هذا مع ضرورة إعادة النظر في مشروعات الربط الجغرافي مع إسرائيل، والعمل على زيادة ميزانيات البحث العلمي وتشجيع البحث والابتكار. مع ضرورة النظر بحرص حول التاريخ الذي يدرَّس في المدارس الدولية في البلدان العربية ومقرَّر الأخلاق. وفي الختام، من المهم رفض مشروع صفقة القرن ومخطط تقاسم الموارد بحكم ندرتها والافتقار إلى تكنولوجيا ترشيد المورد، مع العمل على تقوية الجامعة العربية وحمايتها من العواصف الخارجية □

إدارة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وفق آليات العدالة الجنائية الدولية: الرهانات والمخاطر

لحبيب النعيمي(*)

دكتوراه في القانون الدولي وعلم السياسة ـ المغرب.

مقدمة

الصراع سلوك إنساني متجدد، تحكمه قوانين الظواهر الاجتماعية، من تعدد المتدخلين والمسببات المختلفة، لكن هذا لا ينفي الجهود الفكرية والعلمية لمقاربته وصوغ تصورات نظرية وحتى عملية لتفكيك عناصره، وعقلنة مخرجاته لتعزيز السلم والعدالة الدوليين.

فالصراع ينشأ عن رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينهم، إذ يجري مدفوعًا بمجموعة الرغبات والحاجات الخاصة؛ فعندما تشعر الأطراف المتصارعة أن ثمة مصالح يمكن أن تجنيها من جراء الانخراط في الصراع، تقْدم على الدخول فيه[1].

لا تنطوي إدارة الصراع الدولي على عملية واحدة، وإنما هي سلسلة من العمليات الغائية يتمشى كل منها مع مستوى معين لحدة الصراع[2]. كما تركز الاتجاهات المعاصرة في دراسة الصراع الدولي على أهمية الدبلوماسية التقليدية من تفاوض ومساومة في إدارة الصراع الدولي. فاستراتيجيات إدارة الصراع هي فن تخطيط السياسات لمواجهة المواقف الصراعية، وتحقيق الأهداف القومية في ضوء المعطيات والمتغيرات المحيطة بالموقف الصراعي وتحديد قدرات كل طرف وحشد وتوجيه الموارد المتاحة[3].

في علاقة نظرية إدارة الصراع الدولي بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، فإن متلازمة السياسة والقانون تفرض نفسها بقوة على القيادة الفلسطينية، بغية رسم تكتيكات جديدة بلغةٍ لطالما بنى

(*) البريد الإلكتروني: naaimi.lahbib@gmail.com.

(1) جهاد عودة، **الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا** (المنيا، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص 17.

(2) أحمد محمد وهبان، **تحليل إدارة الصراع الدولي: دراسة مسحية** (الرياض: الجمعية السعودية للعلوم السياسية، 2014)، ص 41.

(3) جمال سلامة علي، **تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2013)، ص 188.

عليها الكيان الصهيوني مشروعه الوجودي الاستيطاني، فجدلية الحق والقانون ما فتئ يستثمرها اليهود في الانتصاف وجبر الضرر بعد مظلومية الحرب العالمية الثانية، وتعزيز حلمهم السياسي باحتلال فلسطين وإقامة وطن سمّوه أرض الميعاد.

المحكمة الجنائية الدولية يمكن وصفها بأنها محكمة قادة بامتياز، ونظراً إلى طبيعة الجرائم التي يمتد إليها اختصاصها القضائي، نستشفّ بأن أركانها تستند إلى توافر السياسة والأسلوب الممنهج والمنظم عبر تواتر زمني، الأمر الذي لا يتأتى إلا بمباركة وتسهيل من الدوائر الرسمية وصانعي القرار.

بتاريخ فاتح نيسان/ أبريل 2015 أعلنت المحكمة الجنائية الدولية عن انضمام دولة فلسطين إلى عضويتها، لتصبح فلسطين بذلك العضو رقم 123 في المحكمة، وهو ما يشرّع الباب أمام التحقيق مع مجرمي الحروب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ومقاضاتهم.

بالفعل، وبعد تردد طويل على أمل استئناف المفاوضات مع الإسرائيليين، ورضوخًا للضغوط الأمريكية (الوسيط المتحيز للكيان الإسرائيلي)، انتظرت السلطة الفلسطينية لغاية 21 أيار/مايو 2018 لتقديم طلب مباشر إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بإحالة المسؤولين الإسرائيليين على المحاكمة لانتهاكهم قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مع استحضار أنها قواعد دولية آمرة، وانتهاكها تهديد للسلم والأمن الدوليين.

تحقق مسعى الأمم المتحدة في مواجهة انتهاكات القانون الدولي بتأسيس المحكمة الجنائية الدولية وتبني نظامها الأساسي بروما في 17 تموز/يوليو 1998، الذي دخل حيز التنفيذ في فاتح تموز/يوليو 2002 بعد استكمال الستين تصديقًا حسب الإجراءات الدستورية للأطراف الموقعة، ثم منحها الاختصاص التكميلي في محاكمة مرتكبي جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان في حال عدم رغبة أو قدرة الأنظمة القضائية الوطنية على ممارسة مهمة القمع الجنائي لمرتكبي أشد الجرائم الدولية خطورة. لذا يعَدّ ميلاد هذه المحكمة خطوة كبيرة نحو إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب، بالرغم من النواقص التي اعترت نظامها الأساسي.

فالمحكمة الجنائية الدولية يمكن وصفها بأنها محكمة قادة بامتياز، ونظرًا إلى طبيعة الجرائم التي يمتد إليها اختصاصها القضائي، نستشفّ بأن أركانها تستند إلى توافر السياسة والأسلوب الممنهج والمنظم عبر تواتر زمني، الأمر الذي لا يتأتى إلا بمباركة وتسهيل من الدوائر الرسمية وصانعي القرار.

كرّست المعاهدات الدولية مبدأ مسؤولية الفرد أمام القانون الدولي الجنائي، ومن ذلك ما نصت عليه المادة (227) من معاهدة فرساي 1919[4]. وجاء في أحكام محكمة نورمبرغ أن

(4) عبد الفتاح بيومي حجازي، **المحكمة الجنائية الدولية** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2004)، ص 94.

الأشخاص الطبيعيين وحدهم الذين يرتكبون الجرائم ولا الكائنات النظرية المجردة، ولا يمكن كفالة تنفيذ احترام نصوص القانون الدولي إلا بعقاب الأفراد الطبيعيين المرتكبين لهذه الجرائم[5]. وخلصت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في قضية Zejnil Delalic ICTY من جهتها، إلى أن مبدأ مسؤولية القيادة ينصرف إلى الرؤساء العسكريين والمدنيين على حد سواء، بناءً على وجودهم في مواقع السلطة بحكم القانون أو الواقع.

لقد حسم النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مشكلة من أعقد المشاكل التي أثيرت عند إعداد مشروع المحكمة، تلك التي كانت تتعلق بالمسؤولية الدولية الجنائية للدولة[6]، فليس للمحكمة الجنائية الدولية اختصاص على الدول أو الهيئات الاعتبارية. ومن بين الأهداف الأساسية لفرض مسؤولية الأعلى مقامًا، معاقبة الأفراد ذوي الرتب العليا في التسلسل القيادي الذين يتحملون المسؤولية الجنائية عن جرائمهم الدولية الخطيرة، رغم أنهم ليسوا من استخدم السلاح مباشرةً، وإنما بسبب أوامرهم المتخذة أو لتقاعسهم عن إتيان السيطرة المناسبة على مرؤوسيهم ومعاقبتهم.

أصبح من الواجب عَدُّ القانون الدولي لغةَ تخاطبٍ ونضال، في إطار استراتيجية مكملة للنضال الفلسطيني وليست بديلاً من الإرادة السياسية والشعبية، علاوة على المضيّ قدُمًا في التوجه إلى المحاكم الدولية وفتح معارك قانونية وقضائية أمام المؤسسات التمثيلية الغربية.

لكن إقرار المسؤولية الجنائية الدولية الفردية يصطدم عمليًا بالحصانات الممنوحة للرؤساء، وكذا إجراءات العفو وطنيًا، وتقادم الجرائم، فمن يعَدّ مجرمًا دوليًا وفق نظام روما الأساسي قد يكون بطلًا ورمزًا وطنيًا حسب القوانين الداخلية للدول، لذا فقد تبنى نظام روما موقفًا واضحًا وحاسمًا، مفاده عدم الاعتداد بأي شكل من أشكال الحصانات أو قوانين العفو والتقادم الوطنية.

جاء إذًا نظام روما الأساسي ليضع حدًا لأي محاولات من طرف القادة والرؤساء للتهرب من المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية، وبالتالي كرس معادلة السلطة مقابل المسؤولية، رغبة من المشرع الدولي في تبني سياسة ردعية، تجعل من القادة والرؤساء أكثر حذرًا وتيقظًا أثناء ممارسة مهمات السلطة والسيطرة على المرؤوسين خشية آليات العقاب الدولية. لذا، يجسد انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية فرصة مهمة ومحطة تاريخية على درب النضال القانوني والحقوقي ضد الاحتلال الفلسطيني.

---

(5) إبراهيم سيد أحمد، **نظرة في بعض آليات عمل المحكمة الجنائية الدولية** (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2001)، ص 70.

(6) حامد سيد محمد أحمد، **سلطة الاتهام والتحقيق بالمحكمة الجنائية الدولية الدائمة** (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2010)، ص 113.

أولًا: المبررات القانونية والسياسية لانضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية

أصبح من الواجب عَدُّ القانون الدولي لغةَ تخاطبٍ ونضال، في إطار استراتيجية مكملة للنضال الفلسطيني وليست بديلًا من الإرادة السياسية والشعبية، علاوة على المضيّ قدُمًا في التوجه إلى المحاكم الدولية وفتح معارك قانونية وقضائية أمام المؤسسات التمثيلية الغربية، وكذا المحاكم الوطنية والإقليمية لتلك الدول ضد منتهكي القانون الدولي من الإسرائيليين.

1 ـ الأسباب الموضوعية للانضمام

تعددت مبررات انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، وعليه سنسرد أهمها وفق ما يلي:

لطالما اصطفت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في صف دفاعي تضامني واحد، منذ تأسيس الكيان الصهيوني بأرض فلسطين المحتلة تجاه أي سياسات أو إجراءات مناوئة لذلك الكيان، لذا جاء الرد الإسرائيلي-الأمريكي متسقًا في رفض انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية.

ـ في ظل انسداد أفق مسار المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، أصبح محتمًا على الفلسطينيين البحث عن مخارج تمكن من إدارة رشيدة لصراعهم مع الإسرائيليين لكسب تنازلات مستقبلية تهم القضايا الخلافية الجوهرية.

ـ ضغوط المنظمات الحقوقية، ومراكز التفكير القانوني والقضائي، وجهات التضامن وجمعيات المجتمع المدني للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، في ظل عجز القيادة الفلسطينية عن المبادرة بإجراءات عملية تكسر حالة الجمود المهيمنة على الوضع العام للقضية الفلسطينية.

ـ تمادي الكيان الإسرائيلي في جرائمه الجسيمة ضد الفلسطينيين، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة العدوان ضد غزة المحاصرة صيف 2014.

ـ الإفادة من الإمكانات التي تتيحها الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان لما تشمله من قواعد دولية آمرة، تكون تحت تتبع آليات قانونية موازية توفر فرص تقديم الشكاوى، التقاضي والتقرير عن المخالفات الجسيمة لتلك القواعد.

ـ المزاوجة بين السياسة والقضاء في إطار تكتيك الضغط على الخصم الإسرائيلي لإجباره على التنازل أثناء مفاوضات الحل النهائي، وهو ما بدا جليًا بعد تردد القيادة الفلسطينية مدة طويلة للتوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية.

2 ـ الموقف الفلسطيني الداخلي والإقليمي من خطوة الانضمام

في دراسة أجريت على عينات من المستجوبين بالضفة والقطاع، بهدف استشراف مستقبل القضية الفلسطينية، والاستراتيجيات المثلى التي ينبغي أن يتبعها الفلسطينيون، ظهر «تفضيل الجزء الأكبر من المستجيبين الخيار الأبسط وهو الانضمام إلى مزيد من المؤسسات الدولية»[7].

في حين رحبت الجامعة العربية بتفعيل عضوية فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية، ففي بيان لجامعة الدول العربية، قال أمينها العام «إن تفعيل عضوية فلسطين في محكمة الجنايات الدولية يأتي تأكيدًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 كانون الأول /ديسمبر 2012، بالاعتراف بالدولة الفلسطينية كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، مما يهيئ لانضمامها إلى جميع الهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة». هذا الترحيب يحتمل من النفاق والرياء أكثر مما يحتمله من العقلانية والإقناع السليم، فمعظم الدول العربية خارج مظلة المحكمة الجنائية الدولية، وذلك لن يكون في صالحهم، فهذا الغياب لا يعفيهم من سريان أحكامها عليهم، وما قضية دارفور إلا خير دليل.

فباستثناء كل من الأردن، وجيبوتي، وجزر القمر، واليمن، وتونس، وفلسطين، تبقى إذًا المنطقة العربية الأقل مصادقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية»[8].

3 ـ خلفيات الممانعة الإسرائيلية ـ الأمريكية

لطالما اصطفت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في صف دفاعي تضامني واحد، منذ تأسيس الكيان الصهيوني بأرض فلسطين المحتلة تجاه أي سياسات أو إجراءات مناوئة لذلك الكيان، لذا جاء الرد الإسرائيلي ـ الأمريكي متسقًا في رفض انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية.

أ ـ خوف إسرائيلي، ممّاذا؟

لماذا إذًا عبرت القيادة الإسرائيلية عن غضبها ورفضها القوي لخطوة الانضمام الفلسطينية، هل تمثل تلك الخطوة مستوى شديدًا من الخطورة على الوجود الإسرائيلي ككيان محتل ومارد على القانون الدولي؟

يمكن الإجابة عن تلك التساؤلات وفق التصور التالي:

ـ إن أكثر ما تخشاه إسرائيل ليس سلاح المقاومة أو الحرب الإقليمية في ظل الاختلال الكبير على مستوى ميزان القوة العسكري بينها وبين خصومها الإقليميين، بل إن خطوة انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية ستجرّد إسرائيل مستقبلًا من سلاح الفيتو الأمريكي والدعم القانوني الأمريكي اللامحدود في مجلس الأمن. فعلى الرغم من تعطيل مجلس الأمن الدولي

---

(7) وحدة استطلاع الرأي العام بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «المؤشر العربي: الرأي العام الفلسطيني أحدث الاتجاهات،» **سياسات عربية**، العدد 31 (آذار/مارس 2018)، ص 103ـ104.

(8) لحبيب النعيمي، «العدالة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية،» (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2017)، ص 263.

لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية من خلال محتوى المادة 16 (التي توقف جميع إجراءات التحقيق والمقاضاة بطلب من مجلس الأمن ولأجل غير محدد)، إلا أن ذلك في حد ذاته إنكار للحق في المحاكمة العادلة، كحق كوني أساسي بنت عليه إسرائيل فلسفتها الوجودية في إحالة إلى قضاء المنتصرين بعد الحرب العالمية الثانية، ومحاكمات طرائد مركز سيمون وايزنثال بلوس أنجلس.

إن المدخل القضائي في إدارة الصراع القضائي الفلسطيني ـ الإسرائيلي كفيل بإثارة كامن «الشرعية»، الذي قد يعود بالقضية الفلسطينية إلى مربعها الأول [...] فجدال الشرعية في زمن ترتفع فيه مؤشرات التطبيع عربيًا ودوليًا مع تنزيل المشاريع الإسرائيلية الكبرى، [...] قد يكون انتكاسة لتلك الجهود وخطرًا عليها.

ـ إن المدخل القضائي في إدارة الصراع القضائي الفلسطيني ـ الإسرائيلي كفيل بإثارة كامن «الشرعية»، الذي قد يعود بالقضية الفلسطينية إلى مربعها الأول (قضايا اللاجئين، العودة، الاستيطان، الاحتلال، التقسيم...)، فجدال الشرعية في زمن ترتفع فيه مؤشرات التطبيع عربيًا ودوليًا مع تنزيل المشاريع الإسرائيلية الكبرى، كقانون يهودية الدولة الإسرائيلية ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وصفقة القرن... قد يكون انتكاسة لتلك الجهود وخطرًا عليها.

ـ انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية سيفكك جميع القيود القانونية الحائلة دون طرح الدفوعات الإسرائيلية التي تستند إليها في تبرير جرائمها الدولية واحتلالها (كمفاهيم الحرب الاستباقية، الدفاع الشرعي، أراض متنازع عليها وليست محتلة...)، أمام امتحان القضاء الجنائي الدولي وكذا المؤسسات الدولية الأخرى، في الوقت الذي انبرى بعض الفقهاء القانونيين الإسرائيليين، وعلى رأسهم يهودا بلوم[9]، لتوفير الغطاء القانوني لموقف إسرائيل الرسمي، فأورد الحجج التي تحول دون تطبيق الحكومة الإسرائيلية لاتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد انطلقت الحجة الأساسية في تبرير الموقف الإسرائيلي من أن ضم الأردن للضفة الغربية عام 1950 وحكمها لها حتى عام 1967 قد تم بصورة غير شرعية، ولم يلاقِ اعترافًا من المجتمع الدولي. ونظرًا إلى أن الأردن لم يكن يملك الحق في السيادة على الضفة الغربية، ونتيجة لحلول إسرائيل محل حاكم غير شرعي، فإن اعتبار إسرائيل قوة احتلال يصبح موضعًا للشك. وبالتالي،

(9) نزار أيوب، «القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان،» **سلسلة تقارير قانونية للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن** (أيار/مايو 2003)، ص 50 ـ51، عن: Yehuda Blum, «The Missing Revisioner : Reflection on the Status of Judia and Samaria,» *Israel Law Review*, vol. 3, no. 2 (April 1968).

كان يهودا بلوم محاضرًا في مجال القانون الدولي في الجامعة العبرية، ومن ثم سفيرًا لإسرائيل لدى الأمم المتحدة. وقد طرح بلوم في مقالة نشرها عام 1968 بخصوص الوضع القانوني لإسرائيل في الضفة الغربية جملة من الحجج القائلة بأن اتفاقية جنيف الرابعة غير قابلة للتطبيق في الضفة الغربية.

فهي غير ملزمة بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب لعام 1949 على الأراضي الفلسطينية، فالاتفاقية واجبة للتطبيق فقط في حال حلول المحتل محل الحاكم الشرعي.

ب ـ الولايات والمتحدة الأمريكية والمحكمة الجنائية الدولية: عداء أصيل!

أثناء المناقشات في مؤتمر روما، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تطالب بأن يكون لمجلس الأمن وحده سلطة الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية، ولكن الدول الأخرى الدائمة العضوية بمجلس الأمن، فضلت أن يشترك المجلس في ذلك مع الدول الأطراف في النظام الأساسي والمدعي العام للمحكمة.

إن الممانعة الأمريكية للمحكمة الجنائية الدولية تنبع أساسًا من الخطر الذي يمكن أن تشكله المحكمة على المصالح الاستراتيجية الأمريكية، المرتبطة أساسًا بالحفاظ على خاصية الهيمنة العالمية.

إن الممانعة الأمريكية للمحكمة الجنائية الدولية تنبع أساسًا من الخطر الذي يمكن أن تشكله المحكمة على المصالح الاستراتيجية الأمريكية، المرتبطة أساسًا بالحفاظ على خاصية الهيمنة العالمية. ولعل ما يزكّي ذلك دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتأسيس المحاكم الجنائية الدولية بكل من يوغسلافيا ورواندا، بينما تتبنى النقيض من ذلك أمام مشروع المحكمة الجنائية الدولية، وتلتزم الصمت أمام انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي تصيب الشعب الفلسطيني المحتل.

بتاريخ 21 تموز /يوليو 2002، أصدر مجلس الأمن قراره الرقم (1422)[10]، المتعلق بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، يطلب فيه من المحكمة الجنائية الدولية، اتساقًا مع أحكام المادة 16 من نظام روما الأساسي، أن تمتنع لمدة اثني عشر شهرًا من 1 تموز/ يوليو 2002، عن بدء أو مباشرة أي إجراءات للتحقيق أو المقاضاة، في حال إثارة أي قضية تشمل مسؤولين أو موظفين حاليين أو سابقين تابعين لدولة مساهمة ليست طرفًا في نظام روما الأساسي، في ما يتصل بأي عمل أو إغفال يتعلق بالعمليات التي تنشئها الأمم المتحدة أو تأذن بها، إلا إذا قرر مجلس الأمن ما يخالف ذلك.

كما عبر المجلس، في القرار ذاته، صراحة عن «اعتزامه تمديد الطلب... بنفس الشروط وذلك في فاتح يوليو/ تموز من كل سنة لفترة 12 شهرًا جديدة لذلك، طالما استمرت الحاجة إلى ذلك». وتطبيقًا لذلك، واستمرارًا لممارسة هذه الصلاحية، تبنى مجلس الأمن قرارًا آخر في العام التالي، وهو القرار الرقم (1487)[11]، تضمن عبارات متطابقة تدعو المحكمة إلى الامتناع عن البدء أو

(10) قرار مجلس الأمن رقم .SC/Res/1422/2002

(11) أعلن السفير الأمريكي نيغروبونتي بمجلس الأمن بعد التصديق على قرار الإعفاء/الحصانة (SC/Res/1487/2003) بأن هذا القرار يحمي المواطنين الأمريكيين ولن نسمح للمحكمة بأي حال من الأحوال باعتقال أو مقاضاة أي مواطن أمريكي، وسنعتبره عملًا غير شرعي ويترتب عليه عواقب وخيمة.

مباشرة أي إجراءات للتحقيق أو المقاضاة تجاه أفراد قوات حفظ السلام الدولية، إضافة إلى نيته تمديد الطلب لمدد متشابهة، إذا تطلبت الحاجة ذلك[12].

استمرارًا لهذا النهج، استقبلت الولايات المتحدة الأمريكية حدث انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية بالتهديد والوعيد من خلال التلويح بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ووقف الدعم المالي عن وكالة الأونروا والسلطة الوطنية الفلسطينية، وهو ما حدث بالفعل بعد شهور من حدث الانضمام.

ثانيًا: التكلفة القانونية والسياسية لما بعد الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية

إن الطريق، بعد انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، ليس سالكًا ومعبدًا نحو تقديم المجرمين الإسرائيليين إلى العدالة والقصاص منهم، بل تشوبه تحديات جسام تتمحور أساسًا حول تعقيد مسطرة التقاضي أمام المحاكم الجنائية الدولية، وتأثيرات البيئة السياسية الدولية في سلامة إجراءات التحقيق والمقاضاة وفاعليتها

فلسطينيًا، يجب العمل على تعديل التشريعات الوطنية، وبوجه خاص التشريعات الجزائية، حتى تشتمل على قواعد نظام روما الأساسي وتسمح أيضًا بممارسة الاختصاص الجنائي العالمي، لفتح المجال أمام إمكان ملاحقة مجرمي الحرب في المحاكم الوطنية وفق التشريعات الداخلية لدولة فلسطين.

1 ـ مسار الدعوى القضائية وقيودها

بيَّنت المادة (13) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الجهات التي لها الحق في اللجوء أو الادعاء أمام المحكمة، وذلك بقولها: «للمحكمة أن تمارس اختصاصاتها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها في المادة الخامسة وفقًا لأحكام هذا النظام الأساسي في الأحوال التالية:

أ ـ إذا أحالت دولة طرف على المدعي العام وفقًا للمادة (14) حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتُكبت.

ب ـ إذا أحال مجلس الأمن، متصرفًا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعي العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتُكبت.

ج ـ إذا كان المدعي العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذه الجرائم وفقًا للمادة 15».

(12) محمد حسن القاسمي، «المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن: عشر سنوات من التعايش أم من التصادم؟»، **مجلة الشريعة والقانون**، العدد 57 (كانون الثاني/يناير 2014)، ص 61.

لا تختص المحكمة الجنائية الدولية بجريمة من الجرائم التي تدخل في حوزتها وفقًا لنظامها الأساسي إلا في إحدى الحالتين: إما انهيار نظام قانوني محلي بسبب الاحتلال أو الحرب الأهلية، وإما لأن هذا النظام الوطني موجود ولكنه لم يتخذ الإجراءات اللازمة لمتابعة الذين ثبتت مسؤوليتهم عن الجرائم التي تدخل في اختصاص هذه المحكمة ومحاكمتهم ومعاقبتهم[13]. واستثنائيًا، يمكن لدولة أن تقبل اختصاص المحكمة بالنسبة إلى الجرائم المرتكبة قبل دخول المعاهدة حيز التنفيذ بالنسبة إلى تلك الدولة بناءً على المادة 3/12، ولكن لا يمكن للمحكمة أن تمارس اختصاصها بالنسبة إلى الجرائم التي ارتُكبت قبل 2002/7/1[14]. وإسقاطًا على الحالة الفلسطينية بعد الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية فإن الإحالة التي قدمتها فلسطين إلى المحكمة لا يمتد نطاقها الزمني إلا إلى الفترة التي تلي التصديق على الانضمام، بينما يمكن للفلسطينيين أن يتقدموا بإعلان للمحكمة للنظر في شكوى أو حالات لما قبل تاريخ انضمام فلسطين إلى المحكمة، شريطة ألّا يكون لهذا الإعلان أي أثر رجعي بحيث يسري على الفترة السابقة لإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرارها بتمتيع دولة فلسطين بصفة دولة غير عضو مراقب.

أما فلسطينيًا، يجب العمل على تعديل التشريعات الوطنية، وبوجه خاص التشريعات الجزائية، حتى تشتمل على قواعد نظام روما الأساسي وتسمح أيضًا بممارسة الاختصاص الجنائي العالمي، لفتح المجال أمام إمكان ملاحقة مجرمي الحرب في المحاكم الوطنية وفق التشريعات الداخلية لدولة فلسطين، إذ يطفو هنا إشكال أكبر وأعمق بحيث هل تملك السلطة الفلسطينية فعلًا سيادة قضائية حقيقية كامتداد طبيعي للسيادة بمفهومها العام؟

فبخصوص الجرائم ضد الإنسانية نصت الفقرة (2/أ) من المادة السابعة من النظام الأساسي للمحكمة (التي مثلت تطورًا كبيرًا باشتراطها ركن السياسة صراحة) أنه لا يشترط في السياسة أن تكون سياسة دولة، بل يمكن أن تكون من فعل منظمة لا تعمل لحساب الدولة[15].

---

(13) «Note explicative sur le statut de la cour pénal international du droit pénal,» Revue Cherif Bassioni, international de droit pénale, vol. 71 (2000), p. 7.

(14) عبد الرحمن علي، «فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية والخيارات المطروحة،» ورقة عمل مقدمة إلى: مؤتمر انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية ونتائجه المحتملة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان، بيروت، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2014، ص 4.

(15) تساؤل أكده إعلان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019 عند انتهاء الدراسات الأولية (استغرقت أكثر من سنة)، بخصوص الإحالة المقدمة من دولة فلسطين العضو بالمحكمة ضد إسرائيل، وخلصت إلى اعتماد مضمونها كأساس مستوفي الشروط لفتح تحقيق قضائي في ظل نظام روما الأساسي. كما تقدمت بطلب (بسبب الطابع الخاص للقضية مع أن نظام روما الأساسي يتيح لها بدء التحقيقات حالًا دون طلب الإذن) إلى الدائرة التمهيدية لأجل البت وبشكل عاجل ومن دون تأخير في قضية الاختصاص الإقليمي للمحكمة الجنائية الدولية على الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، حتى يتسنى لها مباشرة التحقيقات الميدانية وجمع الأدلة واللقاء بالشهود والضحايا. فبعد أن كان المفهوم التقليدي يقتضي أن تكون السياسة في اشتراطها سياسة دولة، تم التوصل إلى أن وجود سياسة دولة حصرًا، لم يعد مسألة ذات أهمية، وإن كان حكمًا خاصًا بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والذي لا يعَدّ تقنينًا للقانون الجنائي الدولي، بحيث سمحت الفقرة (2/أ) من المادة السابعة أن تكون السياسة سياسة دولة أو منظمة.

انظر: سوسن تمرخان بكة، **الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006)، ص284.

2 ـ الآثار السياسية في القضية الفلسطينية

أ ـ حلحلة قضايا التسوية السياسية

أمام انسداد أفق وتعطُّل ملفات الحل النهائي لمسارات المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين المدعومين أمريكيًا في مجلس الأمن، قد يكون مفيدًا الرهان على المعركة القضائية القانونية لبلوغ العدالة المفقودة.

يعد الاستثمار الفلسطيني في جميع مداخل القوة الناعمة، في سياق الصراع مع الكيان الإسرائيلي، ضرورة متجددة باستمرار. فالمداخل القانونية والقضائية والفكرية لا تقل أهمية عن صور المقاومة الصلبة الأخرى.

في ظلّ هذا الواقع اللامتوازن الذي يخوّل القوى المهيمنة التدخل من دون وجه حقّ في شؤون الآخرين، وحق احتكار التعاريف والمفاهيم المشرعنة لأفعالها وتصرفاتها على الصعيد الدولي، يبقى مقصد تأسيس نظام قانوني فوق وطني، للسهر على تطبيق مقتضيات القانون الدولي طموحًا بعيد المنال، بالنظر إلى مواجهة النظرية القانونية حتمًا معضلة الواقعية السياسية. أي سؤال أسبقية القانون على السياسة، أو السياسة على القانون. ذلك أن الذين يروجون للسلطة القضائية الدولية يجدون أنفسهم في جدال دائم مع أنصار سياسات القوى الدولية، حول قضايا مركزية تتعلق بسلطة القضاء وكونيته[16].

ب ـ إشكالات التمثيل السياسي للفلسطينيين

من المعروف وفقًا للقانون الدولي أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني في مناطق وجوده كافة في الداخل والشتات، وهو تمثيل أوسع وأشمل بالنسبة إلى الفلسطينيين. وعليه، ينبغي التعامل بحذر مع مسألة التمثيل لما لذلك من مخاطر قانونية، والتركيز على المعاني القانونية لذلك، والعمل على ضمان التمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني، لأن مفهوم التمثيل لها أوسع وأشمل من مفهوم الدولة في القانون الدولي. فالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني لم يجيزا لحركات التحرر الوطني التنازل عن أراض أو تبادل أراض مع الدولة المحتلة، في حين أن من صلاحيات الدول وفقًا للقانون الدولي تبادل الأراضي، لأن ذلك يعَدّ من اختصاصاتها[17].

ومن الإشكالات التي قد تحدث مستقبلًا، ولا سيَّما في مسألة التفاوض بين الجانبَين الفلسطيني والإسرائيلي من أجل إقامة الدولة، رفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي التعامل مع الدولة

(16) محمد طيفوري، «مراجعة في كتاب: تصدع معمار العدالة الجنائية الدولية عدالة عالمية أم انتقام شامل؟،» **سياسات عربية**، العدد 7 (آذار/مارس 2014)، ص 173.

(17) ياسر غازي علاونه، «الاستحقاقات القانونية المترتبة على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان،» **سلسلة تقارير قانونية لديوان المظالم**، العدد 79 (2013)، ص 13.

الفلسطينية في مسائل محددة، وتفاوض منظمة التحرير وفق مصالحها، حيث يكون هناك تجزئة وانتقائية في ملفات التفاوض حسب الأهواء الإسرائيلية، وقد ترفض ذلك بحجة أن ذلك ليس من اختصاص دولة فلسطين أو منظمة التحرير الفلسطينية[18].

ج ـ ملف الوحدة الوطنية

بمناسبة الطلب الذي تقدمت به السلطة الفلسطينية إلى العضوية بمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، أصدرت اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد بمجلس الأمن الدولي، تقريرًا تضمن تساؤلات أثيرت بشأن سيطرة فلسطين على أراضيها، بالنظر إلى أن حركة حماس هي السلطة القائمة بحكم الواقع في قطاع غزة، وتم التشديد على أن الاحتلال الإسرائيلي عامل يحول دون بسط الحكومة الفلسطينية سيطرتها الكاملة على أراضيها[19].

لقد كان من بين الحجج التي صاغها بعض المسؤولين الفلسطينيين لتبرير تلكؤ القيادة الفلسطينية في الانضمام إلى المحكمة الجنائية ثم طلب إحالة الجرائم الإسرائيلية إليها، أن حركة حماس ستكون معرضة لخطر تقديم أعضائها إلى المحكمة على الرغم من أن حماس المصنفة إسرائيليًا «منظمة إرهابية»[20] أيدت خطوة الانضمام، كفصيل من مقاومة تحررية تخضع للقانون الدولي الإنساني وتستظل بحمايته أيضًا.

ثالثًا: مستقبل الصراع القانوني والقضائي أمام المحكمة الجنائية الدولية

تعرض رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لضغوط شديدة وتهديدات حتى لا ينضم إلى معاهدات حقوق الإنسان أو النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وعليه، فبعد خطوة الانضمام ستكون الضغوط أكثر وطأة على القيادة الفلسطينية في ظل مرحلة صعبة وخطيرة على مصير القضية الفلسطينية.

1 ـ الفلسطينيون والتفاؤل الحذر

يعد الاستثمار الفلسطيني في جميع مداخل القوة الناعمة، في سياق الصراع مع الكيان الإسرائيلي ضرورة متجددة باستمرار. فالمداخل القانونية والقضائية والفكرية لا تقل أهمية عن

---

(18) ياسر غازي علاونه، «فلسطين وعضويتها كدولة في الأمم المتحدة: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان،» **سلسلة تقارير قانونية لديوان المظالم**، العدد 79 (2013)، ص 13.

(19) مجلس الأمن الدولي، «تقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد في مجلس الأمن الدولي بشأن طلب عضوية فلسطين للانضمام إلى الأمم المتحدة،» نيويورك، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، ص 3.

(20) منذ سبعينيات القرن الماضي تتبادل الدول حججًا جدلية لامتناهية حول تحديد مفهوم الإرهاب، أما نقطة الخلاف الأساسية فهي التالية: هل يجوز تصنيف «المناضلين من أجل الحرية» المنخرطين في حركات التحرير الوطني، في فئة الإرهاب؟». انظر: أنطونيو كاسيزي، **القانون الجنائي الدولي**، ترجمة مكتبة صادر ناشرون (بيروت: مكتبة صادر ناشرون، 2015)، ص 281 ـ 282.

صور المقاومة الصلبة الأخرى، بحيث سيكون للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية انعكاسات مهمة، لعل أهمها:

ـ إن الطابع الاحتلالي لفلسطين يبطل أي دفع من لدن إسرائيل بمحتوى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تتضمن حقًا مشروعًا للدول في الدفاع عن نفسها إزاء أي عدوان، فالاحتلال في حد ذاته عدوان واعتداء ضد شرعية القانون الدولي يستوجب مقاومة مشروعة، أي ملتزمة هي الأخرى بقواعد القانون الدولي الإنساني وبخاصة اتفاقية لاهاي لعام 1907 واتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949.

ـ الحق في الدفاع الشرعي في حال ثبوته وفق نظام روما الأساسي لا يعَدّ سببًا من أسباب الإباحة بل مجرد مانع من موانع إقرار المسؤولية الجنائية الدولية الفردية عن الجرائم الدولية، وعليه فلا مجال لإنكار الجرائم الإسرائيلية بفلسطين المحتلة بإسقاطات قانونية باطلة شكلًا وموضوعًا.

مع مراعاة أن مبادئ القانون الجنائي الدولي قد طورت مفاهيمها الأساسية، استنادًا إلى مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، العرفية منها والتعاهدية[21]. لذلك، لا بد من الوقوف على فكرة الدفاع الشرعي وتمييزها عن الحرب العدوانية حتى لا يتم اتخاذ الدفاع الشرعي ذريعة للحرب غير المشروعة. وهو ما يوضح تعارض فكرة الدفاع الشرعي الوقائي ـ الذي تروّجه أمريكا وإسرائيل ـ مع مفهوم الدفاع الشرعي وفقًا لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة[22].

ـ تعزيز المركز القانوني لدولة فلسطين ما يضع حدًّا للمزاعم الإسرائيلية بأن الأرض الفلسطينية هي أرض متنازع عليها، في تأكيد جديد لقرارات الأمم المتحدة السابقة على أنها أرض فلسطينية محتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس.

ـ طرح فكرة التشبيك مع مراكز الدراسات والتفكير (Think Tanks) لدعم الجهود الفلسطينية أكاديميًا وعلميًا، بغية عزل إسرائيل على الصعيدين الحقوقي والقانوني، وعدّها كيانًا مارقًا على القانون الدولي والقيم الإنسانية المشتركة.

ـ تكثيف جهود الترجمة، لذا فإن معظم ما كُتب عن العدالة الجنائية الدولية موجود بالإنكليزية، وهو ما يستدعي مضاعفة أعمال الترجمة إلى لغتنا العربية لتعميم تثقيف الخبراء والمهتمين من حقوقيين وأكاديميين وساسة.

ـ مواصلة التوثيق الدقيق في الجرائم الإسرائيلية، فإثبات الجرائم الدولية يخضع لشروط صارمة ويتطلب أدلة دامغة وحرفية عالية في التحقيق الجنائي.

---

(21) عادل ماجد، «العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات،» **السياسة الدولية**، السنة 48، العدد 192 (نيسان/أبريل 2013)، ص 12.

(22) شريف محمد عفيفي أمين، «اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظر جريمة العدوان وإشكالياته،» (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 2017)، ص 5.

2 ـ رهان إسرائيل على حق القوة

تؤمن إسرائيل بأن الفلسطينيين لا يمثّلون تهديدًا وجوديًا لها، فهم منقسمون، ولا يملكون القوة إزاءها، وليس ثمة في أوضاعهم ما يرشّح التحوّل نحو مقاومة إسرائيل وسياساتها، لا بالوسائل العسكرية ولا بالوسائل السلمية، لا من الخارج ولا من الداخل[23].

نظريًا، في ظل استمرار واحتدام الدعاوى الجنائية ضد القادة والمسؤولين الإسرائيليين عن جرائمهم الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية، قد تضطر الحكومة الإسرائيلية إلى تعبئة قضائها الوطني والدفع بمبدأ التكاملية كأساس جوهري لتفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية من عدمه بخصوص أي حالة أو حالات تعرض عليها.

عمليًا، وإضافة إلى التواطؤ العالمي والإقليمي على عدم استعمال الفلسطينيين حق الملاحقة الجنائية الدولية من الدول والمنظمات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن، نجد من أهم الأسباب التي تعرقل وصول الفلسطينيين إلى العدالة القضائية الجنائية الدولية هي الهيمنة الإسرائيلية على صناعة القرار على المستوى الدولي، حيث إن تحَكُّم الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن لن يسمح بصدور قرار عادل لملاحقة المجرمين الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية[24].

إن اللوبي الصهيوني المتمكن في مختلف مراكز صنع القرار دوليًا، وبخاصة تأثيراته في النخب الفكرية والأكاديمية، يُحبط محاولات النضال لتقليص دوره، على الأقل بأدوات القانون والعدالة التي يفتخر الغرب بأنها نتاج لحضارته وتفوقه على باقي أمم البشرية، بينما واقع الحال يدحض تلك الأيديولوجيات المهيمنة لخدمة المصالح الاقتصادية وديمومة التفوق المادي والفكري على الشعوب الضعيفة.

خاتمة

ربما لا تكون خطوة انضمام دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، الوصفة المثالية للاقتصاص من مجرمي الحروب الإسرائيليين ومنتهكي قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان الآمرة، في حين أنها بالتأكيد قوة دفع بمسار الصراع مع الكيان الإسرائيلي نحو عزله قضائيًا وقانونيًا، في أفق إجباره على تقديم التنازلات ووقف أعماله العدائية ضد الشعب الفلسطيني المحتل □

---

(23) ماجد كيالي، «الدلالات السياسية لاستئناف المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية: البحث في تسوية موقّتة أخرى،» **المستقبل العربي**، السنة 36، العدد 417 (تشرين الثاني/نوفمبر 2013)، ص 23.

(24) شفيق المصري، «انضمام دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية موازين الربح والخسارة وأفضلية سبل التعامل معها،» ورقة عمل مقدمة إلى: مؤتمر انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية ونتائجه المحتملة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان، بيروت، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2014، ص 2-3.

أزمات لبنان 2020 والمقاربة التنموية الضرورية لإعادة النهوض

علي رضا كركي(*)

دكتوراه في العلوم الاجتماعية – الجامعة اللبنانية.

تتطلب التنمية منحىً فكريًا مختلفًا في ظروف اقتصادية متداعية وأنظمة مترهلة وقطاع عام بلا جدوى. منذ قامت الدولة اللبنانية وهي تعمل على نحو غير مخطط وغير ممنهج، فالقافلة تسير في طرقات لا يُعرف أين تنتهي. وقد أصبح الانهيار الاقتصادي شبه محتوم في ظل بيئة غير محمية وبنى تحتية مهملة وخدمات اجتماعية لغير من يستحقها وإرث ثقافي وتراثي معرّض للتدمير وفساد لا يمكن استئصاله، كل ذلك نتاج بناء دولة من دون أسس علمية وإنسانية تمكنها من الاستمرارية. يتغيّر كل شيء عند الأزمات باتجاه حلول يتداعى المجتمع والدولة إلى تحقيقها، إلا في لبنان، فالأزمة تأتي بثانية أكثر تعقيدًا وشدة.

بعد الانهيار الاقتصادي المتسارع الذي يضرب لبنان وقطاعاته منذ 2019، وبعد أزمة انتشار وباء كورونا، وبعد انفجار المرفأ، تُطرح قضية أولى، فالناس تخسر أدنى مقومات العيش في البلد الذي دفعت كثيرًا لبنائه، والتي من حقها أن تطالب بعيش كريم مستدام وبيئة مصانة وفرص عمل للأجيال القادمة.

ما لا شك فيه أن عدم الاستجابة لهواجس الناس ومطالبهم سوف يعظّم المأزق ولا يكاد يبقى وطن.

تتطلب الأزمة الاقتصادية تفكيرًا مغايرًا ومنهجًا اقتصاديًا مختلفًا عن سابقه، وذلك يعود لفشل الأخير في تحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم للشعب والحد الأدنى من الاستمرارية للدولة.

هل نحن بحاجة إلى إصلاح اقتصادي أم إلى منهجية جديدة تتوافق مع الواقع وتكون مرنة يُعاد تحديثها مع كل طارئ وكل تطور؟ إننا بحاجة إلى منهجية جديدة من النشاط الاقتصادي يكون فيها للقطاع العام دور أساسي يعيد الحيوية لهذا القطاع بعد أن أصبح عديم الجدوى.

(*) البريد الإلكتروني: al_omran2006@yahoo.com.

هذه المنهجية يجب أن تتمتع بخصائص تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها لبنان، وهذه الخصائص يجب أن تكون محلية وطنية، وهذه الخصائص يجب أن تكون محلية وطنية لكنها تتكامل مع محيطها الطبيعي العربي، تتجاوز الدور الخدماتي والوسيط للاقتصاد اللبناني التابع نحو دور اقتصادي وطني منتج ومستقل يمثّل مصالح مختلف الفئات الاجتماعية وبخاصة الفئات والطبقات الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود الذين يمثلون الأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني، بحيث نخطط لجغرافيا اقتصادية واجتماعية وسياسية توفر الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبنان وتجذب الاستثمار الأجنبي على غرار التجربة الصينية بعد مرحلة دينغ شياو بينغ عام 1978.

ترجع الجذور التاريخية للنظام الاقتصادي الحر في لبنان إلى ما بعد ثورة طانيوس شاهين في عام 1858، التي عُدَّت الثورة الأولى في نوعها في المنطقة، والتي أدت إلى إنهاء الامتياز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للإقطاع، وساهمت بدورها في تغلغل الليبرالية الاقتصادية أو الرأسمالية.

ترتبط الأزمة الاقتصادية في لبنان بتعقيدات النظام السياسي الطائفي، وكذلك بالمنهجية المتبعة في إدارة التنمية، وبخيارات الفئات السياسية والطائفية التي تحكم البلد منذ قيامه. لذا، فإن الإشكالية البحثية تتركز في تقنية تحليل البنى السياسية وتأثيرها في المسار الاقتصادي والتنموي للبنان، الأمر الذي يستدعي فرضية تتلاءم مع طبيعة البحث المتنوعة، حيث تعتمد تارة على المنحى التحليلي السوسيولوجي للأحداث الاقتصادية وليس على الأرقام لعدم صدقية هذه الأخيرة، وتارة أخرى على الحقائق المترتبة على المسار السياسي للنظام الطائفي، الذي انعكس بدوره على الصعد الاقتصادية كافة، حيث استبدل في آن واحد الاقتصاد السياسي بالاقتصاد السياسي الطائفي، كأدلجة الاتجاه الاقتصادي في أطر منهجية سبق اعتمادها في هذا المجال كتلك التي تبلورت في آراء ماكس فيبر.

يساعد المنحى التحليلي على فهم تأثير البنى الاقتصادية والسياسية والسلطوية في بناء الدولة، كما يساعد هذا المنحى على فهم الأزمات المختلفة، فضلًا عمّا يترتب على هذا الفهم من قدرة على اجتراح الحلول واستشراف المستقبل. وعلى ذلك تتمظهر الفرضية كبناء يبرز فيه تأثير الطائفية السياسية ومصالحها بالمنحى الاقتصادي؛ فبدل المحافظة على الطائفة ككيان ثقافي يتعزز مع تطور بناء الدولة الاقتصادي والاجتماعي، أصبح لبنان كله بجميع طوائفه وطنًا مهددًا بالاضمحلال بفعل المنهج السياسي – الطائفي الضيق (تقديم مصلحة الطائفة على مصلحة الوطن). تدفع هذه الفرضية باتجاه التحري عن نظام السوق بوصفه نظامًا قائدًا لمسيرة التنمية، أو أنه النظام المرن الذي استطاعت البنى الطائفية من اختراقه وتطويعه بحسب مصالحها، الأمر الذي أدى إلى ما يشهده لبنان 2020 من انهيارات متتالية تصيب الصعد كافة.

أولًا: مرحلة ظهور الدولة

ترعرع لبنان منذ نشأته في أحضان الليبرالية واقتصاد السوق، وذلك يعود إلى سياسة المستعمر ومصالحه، في حين «أن الليبرالية الاقتصادية هي في الأصل برنامج أخلاقي، والسوق هي أداتها، فالليبرالية الاقتصادية، هي نتاج عصر التنوير، صُوّرت كوسيلة لتفعيل الإمكانية البشرية الكامنة من خلال استعادة نظام طبيعي لا تعوقه القيود الحكومية»[1].

هنا الفرق بين البرنامج الأخلاقي والاتجاهات السياسية الحكومية التي ربما لا تتصل بالبرنامج الأخلاقي للنظام الاقتصادي.

كانت في لبنان ومنذ البداية الأخلاقيات الاقتصادية احتكارية بامتياز بالنظر إلى ما صنعه المستعمر من جماعات روحية تكرس له التبعية وتكرس لذاتها السيطرة والنفوذ الاقتصادي والسياسي. وقد يؤشر ذلك إلى الواقع اللبناني من خلال سيطرة واضحة وصريحة على الميكانزمات الاقتصادية من قبل الإدارات الحكومية المتعاقبة منذ عقود خلت، وقد يعود ذلك إلى البدايات الأولى لنشوء الدولة.

ترجع الجذور التاريخية للنظام الاقتصادي الحر في لبنان إلى ما بعد ثورة طانيوس شاهين في عام 1858، التي عُدَّت الثورة الأولى في نوعها في المنطقة، والتي أدت إلى إنهاء الامتياز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للإقطاع، وبالتالي إلى تزعزع النظام الإقطاعي، وهو «ما أدى إلى بروز نوع من الليبرالية السياسية التي ساهمت بدورها في تغلغل الليبرالية الاقتصادية أو الرأسمالية[2].

فالليبرالية الاقتصادية، كفكر، تركّز على الفرد الذي يتمتع بالحرية للقيام بالنشاط الاقتصادي، إلا أن الدور الحكومي هو من يضع حدودًا لهذه الحرية أو يرفعها، وذلك بالعودة إلى المنطلقات الأساسية والأيديولوجية والسياسية لهذه الحكومة. «وعلى الرغم من تسجيل نجاح اقتصادي للسياسات الحكومية في لبنان، فإنها كانت قاصرة اجتماعيًا، إذ كرست خللًا في الدخل والثروة، وفوارق اجتماعية وطبقية كبيرة، وكان ذلك من الأسباب التي قامت عليها الخلافات السياسية والصدامات العسكرية»[3]. وعلى ذلك، فإن السياسات الاقتصادية التي اعتمدت في لبنان تباعًا كرّست واقعًا مريرًا، فقد ظهرت الطبقات بصورة حادة وارتفعت معدلات الفقر.

لم تكن المرحلة الأولى لشبه قيام الدولة في لبنان منذ عام 1920 بمنأىً من الأحداث الدولية، تلك التي تضمنت أزمة وول ستريت أو أزمة الكساد الكبير في عام 1929، التي ضربت الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكست بدورها على المنظومة الاقتصادية الرأسمالية برمتها، وقد تبع ذلك الحرب العالمية الثانية وما لهذه الأخيرة من تأثير في بنية الدولة اللبنانية

---

(1) توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي 1948 – 2002 في حدود الليبرالية الاقتصادية** (بيروت: دار النهار، 2005)، ص 29.

(2) إبراهيم مارون، أحمد بعلبكي وربيع الظريف، **السياسات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان والتجارب التنموية المحلية** (بيروت: الجامعة العربية المفتوحة، 2005)، ص 189.

(3) <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2020/7/30>.

حديثة الولادة، وفي عام 1943 نال لبنان استقلاله وبدأت حينها الدولة تأخذ شكلًا مختلفًا عن السابق، لكن سرعان ما تأثرت هذه الدولة بنكبة عام 1948، التي كانت تداعياتها على لبنان كبيرة جدًا، وقد تلا ذلك ثورة الضباط الأحرار في مصر في عام 1952 وما تبعها من عدوان ثلاثي مدمّر عليها، عندها أرْخت الأزمة بظلالها على لبنان، فاختلف اللبنانيون بحسب انتمائهم الطائفي وليس الوطني ما بين مؤيد للغرب ومؤيد لحركة جمال عبد الناصر القومية، تلك الخلافات تمظهرت بشبه ثورة في عام 1958، أدت بدورها إلى تسوية كان أبرز معالمها تَسلُّم الجنرال فؤاد شهاب رئاسة الجمهورية اللبنانية.

ثانيًا: المرحلة الشهابية

كانت مرحلة الرئيس شهاب مرحلة انتقالية في طريقة الحكم والسيطرة وكيفية بناء الدولة وسط صراع طائفي حاد، «أخذت الأزمة حينها منحى المواجهة بين المسيحيين والمسلمين، إنما ليس بشكل علني»[4].

عرف الرئيس شهاب المنتخب كيف يدير الأزمة، فقد وحّد الدولة ومكوناتها وسعى إلى بناء المؤسسات التي تضمن استدامة الدولة واستقرارها. واستقدم شهاب بعثة إيرفد من فرنسا لدراسة واقع الأرياف وكانت برئاسة الأب لويس لوبريه، «وقد أدرك كل من فؤاد شهاب ولوبريه سريعًا أن مشكلة لبنان ناجمة عن أنانية النخبة الحاكمة «أكلة الجبنة»، وعن حصر النشاط الاقتصادي في بيروت وبعض أجزاء جبل لبنان، الأمر الذي أدى إلى إفقار أغلبية المناطق الطرفية»[5].

واجه فؤاد شهاب جماعة «أكلة الجبنة» المتنفذين والمستفيدين من الدولة. فهو إن حقق تقدمًا اقتصاديًا ملحوظًا ولافتًا، فإنه عجز عن تحقيق هذا التقدم على المستوى السياسي، حيث تصدّت له هذه الجماعة التي كانت تحتمي بلونها الطائفي، ولم يستطع فؤاد شهاب فصل المنظومة الطائفية عن الدولة ومؤسساتها.

استحدث عهد شهاب وزارة التصميم، فضلًا عن الضمان الاجتماعي ومجلس الخدمة المدنية والمشروع الأخضر والكثير من المؤسسات الكبيرة التي من شأنها بناء دولة المؤسسات لا دولة الأشخاص، فقد عمل على استحداث سياسات اجتماعية لمحاربة الفقر والعوز، كما عمل على استصلاح الأراضي، وقد كان هناك تناقض كبير بين المركز والأطراف، حيث تركز النشاط الاقتصادي في المركز وعانت الأطراف من بُعدها عن مختلف السياسات التنموية، وتمتع لبنان حينذاك بطابع قروي وطابع مدني ملخصًا بذلك الفوارق بين

(4) جورج قرم، **لبنان المعاصر: تاريخ ومجتمع** (بيروت: المكتبة الشرقية، 2004)، ص 102.
(5) المصدر نفسه، ص 107.

الريف والمدينة على الرغم من المسافة الجغرافية القصيرة التي تفصل بينهما. لذا، تركز همّ شهاب في إحياء الريف والأطراف من خلال العمل على استنهاض القطاعات الاقتصادية الثلاثة.

ولكن، على الرغم من الجهد الكبير المبذول، واجه فؤاد شهاب جماعة «أكلة الجبنة» المتنفذين والمستفيدين من الدولة. فهو إن حقق تقدمًا اقتصاديًا ملحوظًا ولافتًا، فإنه عجز عن تحقيق هذا التقدم على المستوى السياسي، حيث تصدّت له هذه الجماعة التي كانت تحتمي بلونها الطائفي، ولم يستطع فؤاد شهاب فصل المنظومة الطائفية عن الدولة ومؤسساتها، فتسلح هؤلاء بحقوق الطائفة وتصدوا لكل نشاط تقدمي باتجاه الدولة المدنية، وهو الأمر الذي يؤشر إيجابًا على صحة فرضية البحث التي تمظهر فيها تأثر المنحى الاقتصادي بالمصالح الطائفية، الأمر الذي انعكس ضمورًا لفكرة بناء الدولة ونموًا للفساد والعبثية.

قونن اتفاق الطائف فساد النظام وكرّس السلطة الطائفية والتوزيع الطائفي للمراكز الإدارية معيدًا إنتاج أسباب الأزمة التي أتى بها دستور عام 1926، مع فارق في توزيع الصلاحيات ما بين السلطات. وعليه مهّد اتفاق الطائف لمرحلة جديدة كانت سببًا لما يشهده لبنان 2020 من انهيارات وأزمات.

لقد كان الواقع الطائفي في لبنان مقوننًا بحسب المراسيم التي صدرت تباعًا، «في العام 1951، صدر مرسوم يرسخ صلاحيات واسعة للهيئات الروحية لكل من الطائفتين المسيحية والإسرائيلية، وفي عام 1955 صدر مرسوم حصلت بموجبه الطائفة السنية على الاستقلالية الذاتية، وفي عام 1967 صدر مرسوم منحت فيه الطائفة الشيعية صلاحيات واسعة»[6]. لقد حصلت الطوائف على مراسيم خاصة بهيئات تتصدى لمصالحها وكانت هذه الهيئات ستارًا وغطاءً للنفوذ السياسي الطائفي المسيطر والمهيمن على المنحى الاقتصادي والسياسي في البلاد.

لم يستمر الاستقرار في لبنان كثيرًا، فقد تم توقيع اتفاقية القاهرة عام 1969، تلك التي منحت بموجبها المقاومة الفلسطينية حق الوجود في لبنان. من هنا كانت الشرارة الأولى إذا صح التعبير لانطلاق الحرب الداخلية في عام 1975. وهكذا لم تعرف المرحلة الإصلاحية التي خاضها فؤاد شهاب الاستقرار لمدة طويلة، فقد انشغلت الدولة عن استكمال بناء ذاتها بفعل النفوذ الكبير «لأكلة الجبنة» الذين كان لهم الدور الكبير في الانقلاب على عهد فؤاد شهاب وإنجازاته.

استمرت الحرب في لبنان خمسة عشر عامًا تخللها الاجتياح الإسرائيلي الأول في عام 1978 والثاني في عام 1982، الذي وصل إلى بيروت، أول عاصمة عربية يطؤها جيش الاحتلال. وفي النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين بدأ سعر صرف الليرة اللبنانية يتراجع مقابل الدولار الأمريكي بسبب تداعي مؤسسات الدولة وفقدانها سيطرتها على الموارد. وقد انتهت هذه المرحلة مع اتفاق الطائف في عام 1989، وهو عقد اجتماعي ـ سياسي جديد يعيد بمضمونه بناء لبنان

(6) المصدر نفسه، ص 111 – 115.

بوجه آخر وطريقة حكم مختلفة مع تعاظم قوة الأحزاب الطائفية التي قادت الحرب الداخلية طوال خمسة عشر عامًا.

ثالثًا: مرحلة الطائف

وضع اتفاق الطائف، أو وثيقة الوفاق الوطني، في عام 1989 حدًا للحرب الداخلية في لبنان، وقد تضمن تصوّرًا لحل الأزمة اللبنانية على مرحلتين: «الجمهورية الثانية التي أسست لها الوثيقة هي مرحلة انتقالية إلى جمهورية ثالثة تُلغى فيها الطائفية السياسية»[7]. إلاّ أنه لم يتم الانتقال إلى الجمهورية الثالثة ولم تُلغَ الطائفية السياسية، وهكذا قونن اتفاق الطائف فساد النظام وكرّس السلطة الطائفية والتوزيع الطائفي للمراكز الإدارية معيدًا إنتاج أسباب الأزمة التي أتى بها دستور عام 1926، مع فارق في توزيع الصلاحيات ما بين السلطات. وعليه مهّد اتفاق الطائف لمرحلة جديدة كانت سببًا لما يشهده لبنان منذ أواخر عام 2019 من انهيارات وأزمات كنتاج طبيعي لإلغاء دور المؤسسات والمحاصصة.

لقد أنهى اتفاق الطائف النزاعات العسكرية التي أدت إلى خسائر فادحة في اقتصاد الدولة والناس والبنى التحتية. وقد «تراوحت هذه الخسائر التي تخص فقط البنى التحتية العامة، بين 25 و30 مليار دولار، أي ما يوازي بين 10 و12 مرة الناتج المحلي الإجمالي اللبناني لعام 1990 سنة انتهاء الحرب»[8]. وعلى ذلك فإن لبنان قد خرج من الحرب الداخلية منهكًا وما عليه إلا ترتيب وضعه الداخلي وتنظيم مؤسساته لكي يتسنى له وضع خطة تنموية تستهدف إعادة النمو إلى ما كان عليه قبل الحرب.

بدأت هذه المرحلة مع تشكيل أول حكومة للراحل الرئيس رفيق الحريري في إثر انتخابات عام 1992، الأمر الذي انعكس إيجابًا على لبنان وفتح نافذة التفاؤل بإعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي. إلا أن لبنان في هذه المرحلة ذهب إلى اعتماد سياسة العجز المالي بعد اعتماده، ومنذ نشأته، سياسة التوازن الحسابي.

أصبح لبنان منذ عام 1992 معتمدًا على سياسات العجز (الاستدانة) لتمويل المشاريع الكبرى، بموجب قرارات صادرة عن الدولة: «وكما أن هذا العجز كان يُموّل من المصارف التجارية، راحت معدلات الفائدة ترتفع بشكل جنوني، مساهمة في إحباط الاستثمار، وبالتالي، في الأزمة الاقتصادية التي لا تزال مستمرة منذ العام 1996»[9].

يُشير هشام صفي الدين[10]، إلى أن «النظام المالي اللبناني الذي تأسس بعد انتهاء الحرب الأهلية وتسلّم رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري للحكم، هو مبنيّ أساسًا على التثبيت المطلق

---

(7) فـوّاز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، ط 4 (بيروت: رياض الريّس للكتب، 2013)، ص 424.

(8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1999** (بيروت: البرنامج، 1999)، ص 91.

(9) مارون، بعلبكي والظريف، **السياسات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان والتجارب التنموية**، ص 5.

(10) أستاذ تاريخ الاقتصاد السياسي العربي الحديث في جامعة كينغز كوليدج، لندن.

لسعر الصرف، أي التزام البنك المركزي بسعر محدد للّيرة مقابل عملة أخرى (الدولار)، مهما كلّف الثمن من تداعيات على الوضع الاقتصادي للبلاد أو على القطاعات المنتجة»[11]. وهي سياسة تتركز على اقتراض المصرف المركزي العملة الأجنبية من المصارف التجارية للحفاظ على الاحتياطي اللازم لحماية سعر الصرف، ما يؤدي إلى شلّ قدرة المصرف المركزي على التحكم في السياسة النقدية بشكل مستدام، وتاليًا أثّر ذلك في ارتفاع سعر الفائدة الذي أدى بدوره إلى ارتفاع التكلفة الإنتاجية، فضلًا عن التحوّل الخطير في النمط الإنتاجي من اقتصاد قائم على استثمار منتج إلى اقتصاد يتركّز على الريعية وسعر الفائدة. لقد نتج من جرّاء ذلك مضاربات وممارسات ريعية على حساب الاقتصاد الوطني، كالاقتراض بالدولار بفائدة منخفضة وإعادة استثمار القروض بسندات خزينة بالليرة بفائدة مرتفعة، مع ضمان تحويل الربح إلى الدولار بفضل تثبيت سعر الصرف، الأمر الذي أنهك آليات الإنتاج الصناعي والزراعي وعمّق السلوك الريعي والخدماتي للاقتصاد اللبناني، وهو مما يؤشر إلى حقيقة البنية الاقتصادية اللبنانية على أنها لم تكن يومًا انعكاسًا لمقتضيات الواقع.

في هذه المرحلة ظل الوضع الإداري والوظيفي في لبنان عبارة عن إرث المراحل السابقة، في حين أن هذه المرحلة تتطلب نوعًا وكمًا جديدًا لإعادة إعمار لبنان وإعادة تنظيم مؤسساته، فضلاً عن ضرورة تنظيم مالية هذا البلد.

تكون الاستدانة ضرورية إذا كانت وفق خطة استثمارية تستهدف تكوين كتلة ادخارية من أجل تنفيذ مشاريع تنموية تعود بالفائدة على الوطن وأبنائه. إلا أننا لم نشهد منذ بداية هذه المرحلة خطة تنموية متكاملة تلحظ عملية التمويل وآليات الاستثمار، فقد كان الدين مسارًا مفتوحًا تشوبه مشكلات انعدام التخطيط الاستراتيجي، الأمر الذي يفسر بصورة واضحة جزءًا كبيرًا من أجزاء الانهيار الذي يشهده لبنان 2020. لقد أصبح الدين ماردًا لا يمكن التغلب عليه، لا بل، لا يمكن القيام بخدمته، نظرًا إلى التحول الكبير الذي أحدثه في الاقتصاد اللبناني. إن ارتفاع سعر الفائدة من دون استثمار منتج جعل من لبنان يأكل نفسه، فهو تارة يلجأ لرفع الضرائب وتارة أخرى يلجأ إلى قروض جديدة، وكأنه يمعن في تكرار أسباب السقوط. لقد أدى اعتماد الدولة على القروض إلى ارتفاع أسعار الفائدة نظرًا إلى حاجتها للودائع الموجودة في المصارف التجارية، وبذلك نكون بصدد تغير جذري ومخيف في الاقتصاد الوطني، إذ يفضّل الكثيرون من المودعين الحصول على الفوائد من دون الدخول في مخاطر الاستثمار. لذا، اتجه لبنان منذ ذلك الوقت إلى الاقتصاد الريعي محبطًا القطاعات الإنتاجية الأساسية الصناعية والزراعية. وعلى ذلك نكون بصدد مرحلة جديدة ومسار اقتصادي وتنموي جديد، وهما مرحلة ومسار لا يتصلان بالاقتصاد وبالتأكيد لا يتصلان بالتنمية.

في هذه المرحلة ظل الوضع الإداري والوظيفي في لبنان عبارة عن إرث المراحل السابقة، في حين أن هذه المرحلة تتطلب نوعًا وكمًا جديدين لإعادة إعمار لبنان وإعادة تنظيم مؤسساته، فضلًا

(11) <http://www.legal-agenda.com>.

عن ضرورة تنظيم مالية هذا البلد. «وفي هذه الظروف يجب ألّا نتعجب كيف أن الدولة وجهازها الإداري المكتظ في عدد من مؤسساتها والذي أصبح غير فعّال بعد خمس عشرة سنة من الهمجية (الحرب) التي أصابت البلاد، قد أصبحت مشكلة تواجه النخب الجديدة، إذ يتوجب عليها أن تعطي الانطباع بأنها تعيد بناء الدولة أيضًا. لذا، فقد جرى تأليف لجان لوضع خطة لإدخال وتطوير كبيرين في الإدارة، وكانت النتيجة، أن أجري تطهير إداري لم ينل بالطبع إلا صغار الموظفين، دون المسّ بدوائر الفساد العليا التي تشكلت منذ بداية الحرب، تلك المراكز التي تعشش فيها النخبة السياسية الجديدة»[12].

وعلى ذلك نجد اختبارًا جديدًا لفرضية البحث، بأن السلوك السياسي لا يزال كما هو في الإطار التوظيفي والإداري، فالمنحى الاقتصادي لا يزال يتأثر بمصالح الطوائف والقوى السياسية الجديدة «أكلة الجبنة» الجدد. وعلى ذلك ظل التوظيف في لبنان كسبًا انتخابيًا للبعض أو فوزًا بجائزة كلها انصياع وتقديم ولاء أو جائزة على تخريب هنا أو قرصنة هناك، وكل ذلك يأتي ملونًا بألوان الطائفية وأحزابها.

وعلى ذلك نحن أمام استدانة غير مخطط لها وإدارة غير مؤهلة ومصير البلاد معلق بينهما، كالعدو من أمامنا والبحر من خلفنا فأين المفر؟

لذا، بدأت قدرة لبنان على الإنتاج بالاضمحلال أمام اقتصاد ريعي أطاح بالمهمة الاستثمارية للمنتج اللبناني، وتباعًا «بدأ الميزان التجاري يشكو من عجز سنوي كبير وخصوصًا بعد ارتفاع الاسعار العالمية للنفط خلال النصف الأول من عام 2008، يصل إلى 7.6 مليارات دولار، ويترجم حالًا اقتصادية صعبة»[13]. لقد بدأ العجز ما بـ 7.6 مليار دولار وإذ به يصل في عام 2019 إلى 17 مليار دولار. ففي كل القطاعات نجد أن لبنان يستورد بكم يفوق قدرته التصديرية، بمعنى آخر إن تسربات الدخل تفوق الإضافات وسط مديونية عالية نعجز عن خدمتها، لنكون أمام عجز يغطي المشاريع الكبرى، استدانة متلاحقة لسد الفجوات التي تحدثها السياسات الاقتصادية في البلد، عمالة غير ماهرة وغير مؤهلة لقيادة المرحلة، وبذلك نكون حتمًا متجهين نحو الانهيار، ولا عجب في ذلك، فإن غياب الراعي سيؤدي حتمًا إلى غياب القطيع.

يرى إيلي يشوعي أن لبنان مثلًا يستورد في قطاع صناعي معدّ للكماليات بـ 5.8 مليار دولار ويصدر بنحو 1.5 مليار دولار، ويستورد في قطاع زراعي خاص بالدواجن بنحو 1.5 مليار دولار ويصدر بنحو 300 مليون دولار. هي أمثلة من عام 2008 وما قبل، فكيف مع التطور الديمغرافي الكبير الذي عرفه لبنان خصوصًا بعد الحرب السورية وأزمة المهجرين.

ثم إن مشكلة الاستيراد هي مشكلة كبيرة، وخصوصًا إن لم تكن مبنية على خطة، لأن الاستيراد يستنزف الكتلة النقدية، ولا سيما الدولارية منها، الأمر الذي سيؤدي مع الوقت إلى فقدان هذه الكتلة وهو حال ما يشهده لبنان منذ أواخر عام 2019.

عودًا إلى الفرضية البحثية، وبعد العرض، نجد أن السلوك المصلحي الطائفي مذنب في القضاء على الدولة كبناء اقتصادي اجتماعي وسياسي، إذ نشهد ولغاية 2020، بروزًا لا يزال واضحًا للمتغير

(12) قرم، **لبنان المعاصر: تاريخ ومجتمع**، ص 258.

(13) إيلي يشوعي، **اقتصاد لبنان: تطلع وأمل** (بيروت: جامعة سيدة اللويزة، 2009)، ص 57.

الطائفي في مختلف الاتجاهات، وقد ثبت ذلك في المسار السياسي لحكومة دياب 2019 – 2020، التي لم تستطع الصمود والمواجهة نظرًا إلى فقدانها العمق الطائفي وضعف التمثيل، فالموظف أو الإداري أو أيّ ملحق بوزارة أو مؤسسة، وإن كان مختصًا فإنه لن يحقق نجاحات من دون العمق الطائفي والدعامة الطائفية السياسية. وهذا ما غلب لبنان الدولة ولبنان الاقتصاد، فإن أكلة الجبنة إبان العهد الشهابي كانوا قد جددوا أنفسهم في العهود التي تلت وإن تغيرت الأسماء أو العائلات الروحية والطائفية.

ولأن الأهلية والمهارات قضيتان مهمتان في أي عملية إنتاجية، فقد عدينا ذلك من المدخلات الأساسية، «يمكن اعتبار التقويم المعتمد حتى الآن لأداء الاقتصاد اللبناني بمثابة تقويم إنتاجية عملية ما من وجهة نظر الناتج، حيث الناتج هو العامل أو العمل بخصائصه الرئيسية كالدخل والمهارات. أما الآن فسوف نعتبر أن العمل هو من المدخلات وليس المخرجات، لا بل نتبنّى النظرة القائلة بأن الإنماء يعني أساسًا جلب العمل إلى النشاط الإنتاجي»[14].

وعليه يكون العمل والمهارة والأهلية شروطًا أساسية في العملية الإنتاجية، ولهذا يجب أخذ هذه القضية بناءً على معايير ذات صلة وليس بالاعتماد على المحسوبية أو الانتماء الطائفي والحزبي. ولقد أثرت كثيرًا الأزمات السياسية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، فضلًا عن الحروب المتتالية وغياب سياسات اقتصادية مناسبة وانعدام الخطط التنموية الفعالة.

ويعدّ من أهم عوامل القصور في الاقتصاد اللبناني المسببة للأزمة بصورة لافتة ما يلي:

ـ «اعتماد لبنان على الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل إعادة الإعمار.

ـ بناء الاقتصاد بالدرجة الأولى على قطاع الخدمات (83 بالمئة من الناتج الاجتماعي)، وسياسة تدفق الرساميل.

ـ تراجع في القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة.

ـ تحول لبنان إلى دولة استهلاكية نموذجية تمولها البنوك.

ـ عدم إصلاح الإدارة بشكل بنيوي، حيث بقيت خاضعة للمحاصصة والمحسوبية.

ـ تراكم الدين الداخلي والخارجي مع خدمة دين بفوائد مرتفعة.

ـ استهلاك قطاع الكهرباء، نحو نصف الدين الخارجي، وفق تقديرات البنك الدولي.

ـ زيادة العجز في ميزان المدفوعات بشكل سنوي»[15].

وإن توقفنا قليلًا عند تحليل النقاط المذكورة، لوجدنا أن هناك مشاكل أساسية في السياسات الاقتصادية.

إن اعتماد لبنان على الدَّين من دون خطة سيضر باقتصاده لا محالة، فإن لم يوّجه الدين لأجل القيام بالمشاريع المجزية يصبح ثقلًا على الدولة، وبدورها لن تستطيع القيام بخدمته، وبما أن

(14) كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي 1948 – 2002 في حدود الليبرالية الاقتصادية**، ص 102.

(15) <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2020/7/30>.

أكثر المشاريع التي أُنجزت في لبنان هي مشاريع غير مجزية في المدى القصير، فإن لبنان سيكون عاجزًا عن سداد ديونه وبالتالي خدمتها.

وفي ما خص بناء قطاع الخدمات، فهو يرتبط بمصالح الاستعمار الفرنسي والبريطاني للمنطقة، حيث كانت أوروبا آنذاك في طور التصنيع تبحث عن أسواق خارجية لإنتاجها الصناعي في عدة مناطق من العالم، وكان لبنان من أكثر المناطق أهلية لتسويق الإنتاج الصناعي في الشرق الأوسط، لأسباب رئيسية ثلاثة:

ـ موقعه الجغرافي على ملتقى ثلاث قارات.

ـ وجود فئة من التجار اللبنانيين تملك شبكات تسويق في منطقة الشرق الأوسط منذ أوائل القرن الثامن عشر.

ـ معرفة اللبنانيين للغات بفضل الإرساليات الأجنبية[16].

ولأجل ذلك لا بد من تجهيز البلد ببنية تحتية مناسبة تسهل عمليات التسويق. لذا، تم تأهيل وتوسيع مرفأ بيروت، فضلًا عن فتح شبكة طرقات تربط بيروت بسائر البلدان المحيطة، وكذلك مد سكك الحديد لنقل البضائع إضافة إلى بناء قطاع مصرفي وفنادق لتسهيل العمليات التجارية، وعلى ذلك، كان قطاع الخدمات من أوائل القطاعات التي بنيت على نحو قوي ومخطط، الأمر الذي أدى إلى غلبة هذا القطاع على قطاعَي الصناعة والزراعة، وهو ما أدى إلى إسهامه بـ 83 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ليكون قطاع الخدمات قطاعًا رائدًا في مقابل ضمور للقطاعات الأخرى، الأمر الذي يُبعد التوازن القطاعي ويؤدي إلى خلل كبير في البنى الاقتصادية الوطنية.

تنعكس السياسة القطاعية غير المتوازنة على الواقع الاقتصادي المحلي، فيتحول البلد بموجب الاعتماد على التجارة والمنتجات الوافدة إلى بلد استهلاكي بعيدًا من الإنتاجية. كما أن الإدارة اللبنانية ومنذ قيام الدولة هي إدارة قائمة على المحسوبية وعلى التوزيع الطائفي، ولم تكن يومًا تعتمد الأهلية والكفاءة كشروط أساسية للتوظيف، بل كان العامل الطائفي والسياسي مسيطرًا على هذه الإدارة من خلال التوظيف الرضائي للأفراد والأطراف بعيدًا من حاجة الدولة وبعيدًا من مستوى أهلية وكفاءة هؤلاء الموظفين. وهو ما يؤكد فرضية البحث عن تأثر المنحى الاقتصادي بالمتغير الطائفي الذي يعتمد المصالح الخاصة للأفراد والجماعات، فقد كان التوظيف الرضائي سببًا مباشرًا من أسباب أزمة لبنان الأخيرة الممتدة منذ أواخر 2019، والتي لم يشهد لبنان مثلها من قبل.

وإذا ما تم تحليل هذا المنحى، فإننا بالتالي سنجد نتاجًا سلبيًا لكل السلوكات الإدارية على مدى مئة عام، من عام 1920 إلى عام 2020، تارة ديون داخلية وخارجية أكبر من الحجم الاقتصادي للبلد، وتارة قطاعات غير منتجة على الرغم من تكلفتها الكبيرة مثل قطاع الكهرباء، والحقيقة الواضحة هي العجز في ميزان المدفوعات الذي بلغ في عام 2020 قرابة 17 مليار دولار.

(16) مارون، بعلبكي والظريف، **السياسات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان والتجارب التنموية**، ص 190.

رابعًا: مرحلة جائحة كورونا

ما لا شكّ فيه أن جائحة كورونا قد أرخت على العالم كله بظلّها، فانعكست تداعياتها على قضايا العالم الاقتصادية والصحية والاجتماعية، وقد أظهرت تمايزًا في التحكم بمفاصل الأزمات التي أحدثتها، وذلك بالنظر إلى الاختلاف في طبيعة النظام المتّبع. لقد كان مصدر الوباء الصين التي تتبع النظام المختلط وتتميّز بالتدخل في الشأن الاقتصادي نظرًا إلى أيديولوجيا الحزب الحاكم، وعندما لم يُعمل على إقفال الصين انتشر الوباء في سائر دول العالم وخلق هذا الانتشار أزمات اقتصادية وصحية، الأمر الذي أظهر فشلًا كبيرًا في المنظومة الرأسمالية التي تستهدف بناء دولة الرفاهية، حيث لم يكن هناك من حضور لدولة الحماية لجهة الاستراتيجيات المفترض وجودها عند أي أزمة. وعلى ذلك تنبني الفرضية التي ستختبرها الأحداث المقبلة بأن جائحة كورونا أحدثت الكساد الكبير في اقتصادات دول العالم وأظهرت فشل دعوة دولة الحماية ودفعت بالرأسمالية إلى التخلي عن شعار الدولة الحارسة والعودة إلى سياسات وممارسات السيطرة للتحكم بالموارد الأولية وتدعيم اقتصاداتها.

إن نسبة الفقراء تزداد بسبب الأزمة الاقتصادية وأزمة كورونا والأزمة السياسية التي لا تزال تعصف بالبلاد منذ تحرك 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019. فلبنان اليوم يعاني آثار الصدمات المتداخلة والمتتالية التي أصابت النمو الذي يعاني ركودًا منذ أمد طويل.

يشهد الاقتصاد اللبناني تدهورًا لافتًا منذ عام 2017، «حيث يظهر بعض هذا الانكماش في بيانات توزيع الاستهلاك لعام 2018 لشبكة بوفكال نت. لكن أهم التطورات حدثت منذ أيلول/سبتمبر 2019. ففي هذا الشهر، بدأ سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار بالانحراف عن سعر الربط الرسمي البالغ 1500 ليرة لبنانية للدولار. ووصل سعر الصرف في السوق إلى 2200 ليرة في كانون الثاني/يناير 2020، وإلى 8500 ليرة لبنانية في حزيران/يونيو 2020»[17].

في تشرين الأول/أكتوبر 2019 شهد لبنان أحداثًا سياسية واضطرابات أمنية نتيجة التظاهرات المطلبية التي حدثت ولا تزال تتفاعل من مرحلة إلى أخرى، وقد أسفرت هذه الأحداث عن إغلاق الكثير من الشركات والمصانع بالتزامن مع انهيار سعر صرف العملة، وما زاد الطين بلة هو التداعيات السلبية لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي، حيث اتخذت الحكومة الجديدة في شباط/فبراير 2020 تدابير خاصة لمكافحة الوباء تقتضي الإقفال لغاية الأسبوع الأول من حزيران/يونيو 2020، وهو أمر في غاية التعقيد، نظرًا إلى عدم

(17) الإسكوا، **أثر جائحة كوفيد – 19 على توزيع الثروة والفقر في لبنان** (بيروت: الأمم المتحدة، 2020)، ص 3.

قدرة أكثرية المواطنين على الصمود من دون عمل وعدم قدرة الدولة أيضًا على التدخل بسبب الأزمة الاقتصادية.

لقد قيدت حركة التنقل، فضلًا عن إقفال المطار والمدارس والجامعات والمصانع وجزءٍ كبيرٍ من القطاع السياحي، الأمر الذي زاد الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد حدة، وهو ما انعكس سلبًا على معدلات الفقر والبطالة التي أخذت تتزايد، وهو الأمر الطبيعي في بلد لا يمتلك أدنى مقومات الصمود مقابل الأزمة، فكيف إذا كان هناك أكثر من أزمة.

«وبناءً على ذلك، توقعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمعدل القوة الشرائية للدولار بنسبة 1.2 بالمئة في عام 2019 و12.8 بالمئة في عام 2020. وبناءً على تقديرات النمو هذه، تصبح نسبة عدد الفقراء المقدرة على أساس خط الفقر الأدنى، البالغ 8.5 دولار في اليوم، 12.7 بالمئة في عام 2020، أي ما يزيد على 50 بالمئة على نسبة الفقراء المرجعية لعام 2019 البالغة 8 بالمئة. وضمن سيناريو النمو هذا، ترتفع نسبة الفقراء، المحسوبة باستخدام خط الفقر الوطني الأعلى البالغ 14 دولارًا في اليوم، إلى 35 بالمئة في عام 2020، بعدما سجلت 27 بالمئة كنسبة مرجعية عام 2019 [18].

مرت المئوية الأولى لنشأة لبنان الكبير منذ الأول من أيلول/ سبتمبر 2020، وإذا ما تتبعنا السياق التاريخي للمنهج التنموي المتبع في لبنان منذ قيامه، نجد أنه لا يوجد منهج تنموي مخطط أو معروف، بل هناك ردود فعل عند كل أزمة وعند كل عقدة، ولم تأتِ هذه الردود بنتاج أفضل.

وهكذا نجد أن نسبة الفقراء تزداد بسبب الأزمة الاقتصادية وأزمة كورونا والأزمة السياسية التي لا تزال تعصف بالبلاد منذ تحرك 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. فلبنان اليوم يعاني آثار الصدمات المتداخلة والمتتالية التي أصابت النمو الذي يعاني ركودًا منذ أمد طويل نتاج انفجار الفقاعة العقارية والأزمات الأمنية المحيطة به والتراجع الواضح في عائدات القطاع السياحي والزراعي والصناعي وغياب الاستثمار العربي وفقدان السيولة المطلوبة للحركة الاقتصادية. وقد أصبحت الدورة المالية من جراء ذلك في حال تناقص استمر حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من الضمور والاضمحلال صيف 2020.

لقد شهد معظم اللبنانيين، وخصوصًا أثناء الأزمات المتتالية ولا سيما كورونا، انخفاضًا في أجورهم؛ وفقد البعض منهم مقومات العيش بسبب التخلي عنهم أثناء الإغلاق المنظم لمكافحة الوباء. وخسر الموظفون والعمال الذين يتقاضون أجورًا بالعملة المحلية قدراتهم الشرائية على نحوٍ فاق مقداره خمسة أضعاف بسبب انهيار سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي. في حين أن العمال والموظفين الذين يتقاضون راتبًا دولاريًا زادت قدرتهم الشرائية أكثر فأكثر. وقد كشفت هذه

(18) المصدر نفسه، ص 30.

الزيادة عن الهامش الربحي للتجار، حيث أصبحت السلع الاستهلاكية أرخص مما كانت عليه إذا ما قورن سعرها بسعرها بالدولار سابقًا، فالسلعة التي كان سعرها ثلاثة آلاف ليرة أي دولارين على سعر الصرف القديم أصبحت مع ارتفاع سعر صرف الدولار بعشرة آلاف ليرة أي قرابة دولار وربع الدولار كسعر أوقية البن مثلًا. إن ما يحدث هو عبارة عن فوضى أسعار بلا حسيب أو رقيب، وذلك في ظل انشغال الدولة بالتناحر السياسي وترك السوق على سجيته ومزاج التجار.

لقد أثّرت أزمة كورونا في الاقتصاد اللبناني واقتصاد الناس في ظل أزمة مصرفية ضربت المودع اللبناني وشلّت حركته وساهمت في انهيار سعر الصرف بسبب الحجر على العملات الأجنبية الخاصة بالمودعين، تجارًا وصناعيين وغيرهم من المترسملين.

وقد أسهمت هذه الأزمات ولا سيَّما أزمة كورونا، في تراجع كبير في نسبة الفئة المتوسطة الدخل، وبحسب الإسكوا، فقد تقلّصت الفئات المتوسطة الدخل من أكثر من 57 بالمئة من السكان في عام 2019 إلى أقل من 40 بالمئة في عام 2020، وهو أمر خطير جدًا، حيث تعد الطبقة المتوسطة الرافعة الاقتصادية والاجتماعية للبنان.

الحصيلة

مرت المئوية الأولى لنشأة لبنان الكبير منذ الأول من أيلول/سبتمبر 2020، وإذا ما تتبعنا السياق التاريخي للمنهج التنموي المتبع في لبنان منذ قيامه، نجد أنه لا يوجد منهج تنموي مخطط أو معروف، بل هناك ردود فعل عند كل أزمة وعند كل عقدة، ولم تأتِ هذه الردود بنتاج أفضل، بل كانت تخلق من الأزمة عقدة ومن العقدة أزمة في حلقة دائرية نهايتها عند نقطة البداية.

على ذلك، كان لا بد من تحليل المسار الاقتصادي والتنموي في لبنان من منطلق سوسيولوجي للوقوف على فعالية المنظومة أو عدم فعاليتها. ولعل من الواضح والبيّن أنه منذ قيام الدولة اللبنانية نجدها منعزلة عن واقعها، وهذا الأخير مركّب من إثنيات وقوميات ومذاهب وطوائف عدة تفتقر إلى علاقة جدية فيما بينها، فضلًا عن افتقارها أيضًا إلى علاقة جدية مع الدولة.

وعليه، لا بد من مقاربة تصيب هذا التشرذم، هل يمكننا الإصلاح بالجملة أو الإصلاح بالمفرّق، بالمنظومة أو بالسلوكات المتنوعة والمختلفة؟ نجد أنه لا بد من وضع مزيج يكون مفهومًا لمرة واحدة ليصبح مزمنًا، حاله حال الأزمات التي تعصف بالبلاد.

يتزايد الحديث في بلدان العالم الثالث عن النمو والتنمية، وهو حديث دائمًا ما يكون تقليديًا وتماهيًا مع الغرب الرأسمالي، في حين ننسى أن لكل جسم قياسًا، ولكل واقع أرضية وفضاء، ولكل معقد عقد ساهمت في غموضه، ولا بد للتوضيح والتفسير من أن نلجأ إلى المتغيرات والسلوكات التي أدت إلى المأزق، فالمركب يكون من أجزائه وليس من أجزاء غريبة عنه. وعلى ذلك فإن لكل واقع خطة ولكل دولة استراتيجية يجب أن تتلاءم مع طبيعة تركيبها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ولأن لبنان بلد التعدد والتنوع في آن واحد، فإنه يتطلب مقاربة متعددة ومتنوعة لكي يجتاز المأزق، ويجب أن تتسم هذه المقاربة بالمرونة معتمدة على فكرة مبتكرة تتبلور من خلال سلوك

جماعي على مستوى الوطن وهي ضرورة إنشاء، ولمرة واحدة، ما أسميه بنك الأفكار، وهو علاقة مستحبة بين الدولة وناسها بأن تطلب إليهم وضع حلول للمشكلة عبر آلية محددة مسبقًا وتأتي هذه الحلول كأفكار ترسل عبر هذه الآلية، فتوفر حلولًا متشابهة حينًا ومتناقضة ومتعارضة أحيانًا، عندها لا بد أن نجد من خلال هذا التشبيك عددًا من الأفكار التي تصلح لأن تكون نواة خطة أو استراتيجية تنموية، بحيث تكون هذه الخطوة المطلع من الانتخاب الموجّه للطبقة ذاتها الممنوعة من الصرف.

تاليًا، لقد ثبت أن دور الدولة الحارسة لا يقود إلى تحقيق تنمية مستدامة، فالقطاع الخاص لا يمكن ضبطه بقوانين وحدود معينة، ولا سيما أننا ننتمي إلى منظومة دول امتازت كثرة منها بعدم الجدية في التعامل مع القوانين والضوابط. لذا، فالدولة الحارسة في بيئة غير محضرة مسبقًا وبيئة غير ملائمة هي فكرة غير مجدية، وهنا نجد أنه لا بد من تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، تدخلًا يتلاءم مع صيانة وحفظ حرية القطاع الخاص، وصيانة وحفظ ممتلكات الدولة وحسن إدارتها.

يفيد هذا التدخل بأنه سيضيف مهمات إلى القطاع العام تجعل منه أكثر جدية وإنتاجية من خلال إعداده جيدًا لمعالجة المرحلة، ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الدولة يجب أن تتحول إلى منتج ولا تقوم فقط على دعامة الخدمات والضرائب.

يجب تصحيح الخلل الذي يشوب عمل القطاع المصرفي، بحيث يجب دمج المصارف وتقليل عددها وتغيير سياستها، ليصبح الإيداع مقابل دفع عمولة على تأمينها أو تحويل الودائع إلى أسهم تستنهض القطاعات الإنتاجية ليكون المودع من جراء ذلك شريكًا ومستثمراً لا مودعًا يتقاضى الفوائد.

يتطلب التدخل المجدي إنشاء وزارة للموارد البشرية ترعى شؤون القوى العاملة والباحثة عن عمل، على أن تتضمن مهماتها توجيه الاختصاصات الجامعية والمهنية ورعاية الخريجين من خلال خلق فرص عمل جديدة عبر التشبيك مع القطاع الخاص، وهو ما يوفر حيّزًا مهمًا من الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

لذا، إن آلية التدخل يجب أن تكون مراعية لمصالح القطاع الخاص أيضًا وفي الوقت نفسه آخذة في الحسبان تحويل وجهة الدولة من دولة حارسة إلى دولة منتجة في مختلف القطاعات، ولا غرو من ذكر ممكنات ذلك، حيث يمكن لهذه الدولة أن تستثمر المشاعات والأملاك البحرية والمياه الجوفية وغير ذلك من الموارد الطبيعية في سبيل تحويل الوجه الضريبي للدولة إلى وجه آخر أكثر إنتاجية وأكثر جدية. ويكون من أولى مهمات هذه الدولة حصر دائرة الاستيراد ضمن سلّم أولويات تستفيد منه القطاعات المنتجة، فضلًا عن وجوب توفير المنتجات الأساسية غير المتوافرة محليًا.

كما أنه لا بد من التخلي المؤقت عن فكرة اللامركزية إلا في القضاء الذي يجب أن يكون مستقلًا بقراره وتمويله. ففي مجتمع تسيطر على مؤسساته الأحزاب الطائفية لا يمكن أن يترك لها القيام بمهمات التنمية، حيث أثبتت التجارب، أن كل المؤسسات التي تخضع إدارتها لتلك الأحزاب إنما تكون في خدمة هذه الأحزاب وخدمة بيئتها وقد تكون ممرًا انتخابيًا يستثمر في الاستحقاقات السياسية.

حتى إن البلديات ومنذ نشأتها قد تحولت عن الهدف الأساسي لهذه النشأة، فبعد أن كانت تستهدف التنمية المحلية أصبحت تحمل مهمات أخرى لا تتصل بطبيعة عملها.

وفي لبنان «تواجه اللامركزية تحديات كبيرة، ففي الدول التي أثمرت فيها اللامركزية تنمية محلية، توفر عدد من العوامل الضرورية التي ساهمت مجتمعة في نجاح هذه العلاقة، وشملت هذه العوامل أولًا مستوى التزام الدولة اللامركزية بالتنمية، وثانيًا استقلالية السلطات المحلية ومساءلتها وقدرتها على حشد موارد محلية إضافية لتعزيز التنمية المناطقية، وثالثًا تدعيم الإصلاحات المرجوّة باستراتيجية وطنية للتنمية الإقليمية والتي من شأنها تمكين السلطات المحلية»[19]. وإن لم تتم الإصلاحات تكون اللامركزية أشبه بفدرالية مصغّرة على قياس الأحزاب الطائفية المسيطرة.

على ذلك تتأكد فرضية البحث من خلال المسار الطائفي السياسي العبثي الذي يحوّل مؤسسات الدولة إلى دكاكين لتمويل المصالح الخاصة، فلا بد إذًا من التحول من أعلى، أي تعديل المنظومة من خلال عقد اجتماعي جديد يتفق الجميع على أنه أصبح ضرورة لقيام الدولة وإنقاذ ما تبقى من وطن.

إن إعادة النظر في المنظومة والنهج الاقتصاديين سينعكس إيجابًا على تقويم اعوجاج القطاع العام من خلال مهمات جديدة وتوظيف موارد بشرية مؤاتية، الأمر الذي يقلل من معدلات البطالة، فضلًا عن ضرورة إعادة تأهيل نظام التعليم العام ونظام التعليم المهني بما يتناسب مع حاجات السوق. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى ضرورة تدعيم الجامعة اللبنانية ورفدها بكل ما يلزم، وعلى الجامعة تعديل برامجها البحثية، بحيث يتم توجيه الباحثين إلى القضايا الشائكة، وهو ما يسهم في تذليل العقبات وإزالة الحواجز من المسار التنموي.

كما لا بد من الإصلاح من أسفل أيضًا وهو الإصلاح في السلوكيات الاقتصادية بعد أن شابتها عيوب كان من شأنها إسقاط المنظومة برمتها، يجب تصحيح الخلل في الموازنة من خلال خفض الإنفاق وتعزيز الإيرادات والعودة تدريجًا إلى سياسات التوازن الحسابي، والابتعاد من سياسات العجز. ولا بد، من أجل ذلك، من ضرورة إصلاح القطاعات الأكثر هدرًا مثل قطاع الكهرباء والمياه والطرق والصرف الصحي والفاتورة الصحية.

كما يجب تصحيح الخلل الذي يشوب عمل القطاع المصرفي، بحيث يجب دمج المصارف وتقليل عددها وتغيير سياستها، ليصبح الإيداع مقابل دفع عمولة على تأمينها أو تحويل الودائع إلى أسهم تستنهض القطاعات الإنتاجية ليكون المودع من جراء ذلك شريكًا ومستثمرًا لا مودعًا يتقاضى

(19) <http://www.lcps.lebanon.org/featuredArticle.php?Id=315>.

الفوائد. وتاليًا يجب توضيح العلاقة بين المصرف المركزي والحكومة وتحديد الأطر والصلاحيات لكل منهما، بحيث لا يكون هناك من سياسات اقتصادية، مالية ونقدية مختلفة ومتعددة بعضها يعود للحكومة وبعضها الآخر للمصرف المذكور، فضلًا عن ضرورة وضع سياسات ائتمانية جديدة تستهدف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية عكس السياسات السائدة التي يذهب جزء كبير منها لمصلحة الكماليات والرفاهية المزيّفة.

وبدلًا من ابتكار ضرائب ورسوم يجب اتباع طرائق أخرى أكثر إنتاجية تؤدي إلى الابتعاد من زيادة الضرائب وتساعد على رفع الإنتاجية من خلال الانفتاح على العالم بهدف جلب الاستثمار والتصدي لاستثمار واعد ومدورس للأملاك البحرية والمشاعات. كما يجب تشجيع الاستثمار في الصناعات الصغيرة، ولا سيَّما الحرفية منها كونها تكتسب الميزة التنافسية في سوق مفتوحة على المنافسة، والابتعاد من الصناعات ذات التكلفة الباهظة، لأنها لن تستطيع الصمود في مواجهة السلع البديلة الوافدة ولن تقدر على مقاومتها في الأسواق الخارجية، نظرًا إلى التكلفة العالية للإنتاجية في لبنان.

كذلك يجب الابتعاد من السياسات القطاعية، فالاقتصاد لا يسير على ساقين عرجاوين، بحيث يُعدّ أساسًا متينًا وجوب تدعيم القطاعات كافة لتكون بقوة دفع متوازنة يتحقق من خلالها الدخل المرتفع. كما لا بد من وضع سياسة ادخارية متعددة المصادر تستهدف تحفيز الاستثمار بالقطاعات الاقتصادية الثلاثة، فيغذي كل منها الآخر في سياق مرسوم يكون رافعة إنتاجية في فترة زمنية محددة.

وإذا بقيت الحال تقليدًا لما سبق، يلخص ما تقدّم أن الدولة القوية ممنوعة من القيام، بحيث يؤدي قيامها إلى إنهاء دور المستفيدين، وأن تجدد طبقة «أكلة الجبنة» سينتج حتمًا أزمات متتالية. والدولة القوية تُضعف سلطة الأحزاب، ولهذا لا يُظهر أيّ من أحزاب السلطة نيّة جديّة لبناء دولة قويّة مدنية وعصرية.

وفي الحصيلة عود إلى البداية، فإن التنمية مسيرة تبدأ ولا تنتهي كالعطر الذي ينتشر في حدود معينة، والمقاربة تبدأ من التشبيك بين الدولة وشعبها، فتكون هذه الدولة انعكاسًا لطموح هذا الأخير، وعلى ذلك نكون بدأنا مسارًا مخططًا تُعرف نهايته، وهي نهاية تتسم بحسن البدايات، تنمية بشرية مستدامة لا تنمية ممنوعة □

اللامساواة في النظام التعليمي المغربي وانعكاساتها على التنمية البشرية

بربزي عبد الله(*)

جامعة مولاي إسماعيل ـ المغرب.

حظيَ مفهوم التنمية البشرية في العقود الأخيرة باهتمام واسع من جانب علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع من حيث البحث والدراسة، والنظر في أبعاده المادية واللامادية والنفسية والاجتماعية. ويعَدّ العنصر البشري الذي تتحقق التنمية بواسطته ومن خلاله ولأجله، العامل المتحكم والمؤثر في عملية التنمية، لهذا ركزت أغلب الأدبيات والنظريات الاقتصادية والسوسيولوجية التي تعنى بالتنمية على الإنسان، بوصفه قطب الرحى في التنمية.

يمكن تصنيف معظم الدراسات والأبحاث في مجال سوسيولوجيا التربية التي تناولت اللامساواة وعدم تكافؤ الفرص في التربية والتعليم، في فرنسا وفي المغرب، ضمن فئتين: الفئة **الأولى** تعنى بوظيفة المدرسة المتمثلة بكونها تؤدي دور «إعادة الإنتاج» للعلاقات والهيمنة الاجتماعية[1]؛ أما الفئة **الثانية** فتستند إلى مقاربة ميكروسوسيولوجية التي تهتم بالفاعلين المتدخلين في التجربة المدرسية وتفاعلاتهم[2].

ويعَدّ التعليم أحد أهم عناصر التنمية البشرية، ومن أهم ركائز بناء مجتمع المعرفة، ويعد الوسيلة الناجعة لمحاربة الفقر والجهل والأمية والتطرف. وبفضل التعليم يمكن تنمية المعارف

(1) انظر في هذا الصدد، على سبيل المثال لا الحصر، إلى الدراسات التالية: Louis Althusser, «L'idéologie et appareils idéologiques d'état,» dans: Louis Althusser, *Position (1964-1975)* (Paris: Ed. Sociales, 1976); Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron, *Les Héritiers: Les Etudiants et la culture* (Paris: Ed. Minuit, 1964); Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron, *La Reproduction, éléments pour une théorie d'enseignement* (Paris: Ed. Minuit, 1970); Christian Baudelot et Roger Establet, L'école capitaliste en France (Paris: F. Maspero, 1972); Mohammed Cherkaoui, *Les Paradoxes de la réussite scolaire: sociologie compare des systèmes d'enseignement* (Paris: PUF, 1979), et Laarbi Ibaaquil «Mobilité sociale et passage par l'école au maroc,» (Thèse d'Etat, Université Paris V, 1987).

(2) Raymond Boudon, *L'inégalité des chances, la mobilité sociale dans les sociétés industrielles* (Paris: Ed. A. Colin, 1973).

الأساسية للإنسان وجعله مؤهلًا وقادرًا على المساهمة في تنمية ذاته ومجتمعه، وبواسطة التعليم يمكن تزويد الفرد بالمعرفة التي تؤمن له العيش الكريم، وتكسبه القدرة على استنباط الحلول والتفكير المنطقي والنقدي والإبداعي وحل المشكلات[3].

ويعَدّ مؤشر التعليم من أهم المؤشرات الفرعية التي تمثل مؤشر التنمية البشرية الذي يشير إلى المستوى المعرفي للمواطن ومعدلات محو الأمية، وإلى الآليات والوسائل والأموال المخصصة لتحسين جودة التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والعالي. غير أن العديد من الدراسات والأبحاث أكدت أن التربية لا تؤثر إيجابيًا في التنمية إذا افتقرت إلى مقومات الجودة، وتختلف النتائج على هذا الصعيد من بلد إلى آخر. ودافعت دراسات أخرى عن فكرة مفادها أن تأثير التعليم في النمو رهين بطبيعة التنمية في الدول، وعلى الخصوص الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية الخاصة بكل دولة.

يعَدّ المغرب من البلدان العربية التي تعاني مشاكل أساسية على صعيد اللامساواة بين الجنسين ومحو الأمية والتسرب المدرسي. كما أن الفقر والجهل والعامل الجغرافي والعوامل الثقافية من الأسباب الرئيسة التي تحول دون التحاق بعض التلاميذ بالمدرسة وخصوصًا الفتيات.

ويعَدّ المغرب من البلدان العربية التي تعاني مشاكل أساسية على صعيد اللامساواة بين الجنسين ومحو الأمية والتسرب المدرسي. كما أن الفقر والجهل والعامل الجغرافي والعوامل الثقافية من الأسباب الرئيسة التي تحول دون التحاق بعض التلاميذ بالمدرسة وخصوصًا الفتيات.

بناء على ما تقدَّم، تهدف هذه الدراسة إلى رصد أهم مظاهر اللامساواة في التعليم المغربي بين الذكور والإناث من جهة **أولى**، وبين التعليم في القرية والمدينة من جهة **ثانية**، وبين التعليم الخصوصي والتعليم العمومي من جهة **ثالثة**، وتروم إلى الكشف عن أهم انعكاساتها وآثارها في التنمية البشرية المنشودة.

أولًا: مظاهر اللامساواة في النظام التعليمي المغربي

إن الوعي برهانات التعليم وإدراك دوره الحاسم في تحقيق التنمية البشرية المنشودة، دفع المغرب إلى فتح ورش إصلاح التعليم بوصفه مجالًا حيويًا واستراتيجيًا، سواء على مستوى الكَم أو من حيث الكيف، ومن بين أهم أهداف هذا الإصلاح تعميم التعليم الإلزامي، وتمكين المتعلم من عرض تربوي تكويني يستجيب لميوله ومؤهلاته، أي ضمان الحق في التعليم لجميع الأطفال المغاربة.

(3) عبد الحسن الحسيني، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة: قراءة تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2008)، ص 69.

اتسم النظام التعليمي المغربي خلال الحقبة الاستعمارية بالتجزيء والانفصال، أي انفصال التعليم العصري عن التعليم الديني الإسلامي التقليدي، ويتضح ذلك في الأرقام التالية: تم تسجيل نحو 187000 تلميذ في المدارس الاستعمارية، ونحو 23000 تلميذ في المدارس الحرة، بينما لا يتجاوز عدد التلاميذ المسجلين في المدارس التقليدية نحو 2500 تلميذ. ولقد كانت أزمة التعليم كارثية، حيث ارتفعت نسبة الأمية إلى نحو 90 بالمئة سنة 1956، إذ كان نحو مليون طفل مغربي غير متمدرس، ولم يتجاوز عدد الطلبة 350 طالبًا في بداية الاستقلال في التعليم العالي منهم طالبتان فقط[4].

أمام هذا الوضع المتأزم أعطيت الأولوية للتعليم في بداية الاستقلال، وذلك بالاستثمار الكبير في تطوير الموارد البشرية وتعميم التعليم، وتوسيع فرص ولوج التعليم الابتدائي للأطفال الذين بلغوا سبع سنوات. حيث ارتفعت نسبة الولوج من 18 بالمئة سنة 1956 إلى 53 بالمئة سنة 1965، إضافة إلى ارتفاع طلب الطبقة الوسطى على التعليم الثانوي[5].

على الرغم من التقدم الكبير على مستوى تعميم التعليم كميًا، فإن الجانب الكيفي النوعي (جودة التعليم) المرتبط بمخرجات التعليم لا يستجيب لحاجات المجتمع، وبذلك تغيرت الأولويات وتغير الخطاب التربوي الرسمي.

يمكن القول إن النظام التعليم المغربي استجاب نسبيًا لحاجات التنمية الوطنية والقطاع العام، على الرغم من الإرث الثقيل للتعليم الاستعماري، وارتفاع معدل النمو السكاني. وسجل توسيعُ فرص الحصول على التعليم لجميع المستويات توفيرَ أطر إدارية وتربوية أكفاء. وكان التعليم المغربي أساس الحراك الاجتماعي، وأدّى دورًا كبيرًا في تطوير مجتمع حداثي وتقوية النسيج الاجتماعي والتلاحم الوطني في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي[6].

ومع بداية الثمانينيات دخل النظام التربوي المغربي في أزمة طويلة الأمد ومتعددة الأبعاد، إذ لوحظ ارتفاع التسجيل في التعليم الثانوي، وانخفاض التسجيل في التعليم الابتدائي. ويعود هذا التراجع إلى التغيرات الماكرواقتصادية التي أدخلتها سياسة التقويم الهيكلي، التي كان لها انعكاسات سلبية على الإنفاق في التعليم ابتداءً من

(4) Sobhi Tawil, Sophie Cerbelle et Amapala Alama, *Education au Maroc: Analyse du secteur* (Rabat: UNESCO, Bureau multipays pour le Maghreb, 2010), p. 25.

(5) للتعمق أكثر في المقاربات التي تناولت تاريخ إصلاحات التعليم بالمغرب بالدراسة والنظر، انظر على سبيل المثال: المكي المروني، **الإصلاح التعليمي بالمغرب 1956 ـ1994**، سلسلة بحوث ودراسات؛ رقم 17 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1996)؛ محمد عابد الجابري، التعليم في المغرب العربي: دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1989)؛ ص 17ـ65؛ المهدي المنجرة، «حول قضايا التعليم بالمغرب،» **مجلة عالم التربية**، العدد المزدوج 2ـ3 (ربيع وصيف 1996)، ص 1 – 24؛ محمد جسوس، «حوار حول أزمة التعليم بالمغرب،» **مجلة عالم التربية**، العدد 1 (شتاء 1996)، ص 2 – 31، Mohamed Souali, Mekki Merrouni, «Question de l'enseignement au Maroc,» *Bulletin économique et social du Maroc* (Rabat), no. 143 (1981).

(6) Tawil, Cerbelle et Alama, Ibid., p. 26.

العام الدراسي 1983ـ1984 حتى بداية 1990، ولها تأثير كبير في تلاميذ العالم القروي ذكورًا وإناثًا[7].

ومع بداية الانتعاش الاقتصادي سنة 1992 التي عرفت مرحلة من الاستقرار النسبي، سُجلت زيادة خفيفة في عدد الأطفال المسجلين في التعليم الابتدائي 1992ـ1993. ولقد ساهم تشكيل حكومة التناوب الاشتراكية سنة 1997، في صوغ التزام سياسي من أجل تحقيق هدف تاريخي، يتمثل بتعميم التعليم بالطور الابتدائي؛ ولقد لوحظ ارتفاع نسبي في ولوج التعليم الابتدائي، وكذلك تقليص التفاوت بين الجنسين والجهات، وتحقق تعميم التعليم الابتدائي نسبيًا في الوسطين الحضري والقروي وبين الجنسين معًا[8].

وعلى الرغم من التقدم الكبير على مستوى تعميم التعليم كميًا، فإن الجانب الكيفي النوعي (جودة التعليم) المرتبط بمخرجات التعليم لا يستجيب لحاجات المجتمع، وبذلك تغيرت الأولويات وتغير الخطاب التربوي الرسمي، حيث تبين النتائج ارتفاع معدلات التسرب والتكرار، وضعف مستوى اكتساب التعلمات الأساسية (القراءة والكتابة والحساب)[9]، وعدم ملاءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق الشغل. وتشير هذه النتائج إلى أزمة حقيقية في التعليم، عجلت بضرورة تشخيص عميق من جانب اللجنة الملكية الخاصة بالتربية والتكوين التي عينها الملك الحسن الثاني سنة 1999. إلا أن أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين[10] لم تتحقق، وبخاصة المرتبطة منها بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وحاولت الوزارة الوصية استدراك هذا الأمر بصوغ وثيقة المخطط الاستعجالي 2009 ـ 2012[11]، وخصصت له أموالًا ضخمة لإصلاح التعليم، لكن هذا البرنامج توقف سنة 2011 دون بلوغ أهدافه، وفتحت ورش الإصلاح ونجم عنها صوغ خطة الإصلاح 2015 ـ 2030[12] برفع شعار مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء.

هكذا يبدو الأمر، على الرغم من ضخامة الجهود والمكتسبات المحققة على صعيد إصلاح التعليم وتوفير البنى التحتية والموارد المادية والبشرية الضرورية لممارسته[13]. فالمؤكد أن

---

(7) Ibid., p. 27.

(8) Ibid., p. 27.

(9) المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **تقرير عن حالة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين وآفاقها** (الدار البيضاء: المجلس، 2008).

(10) وزارة التربية الوطنية، **الميثاق الوطني للتربية والتكوين** (الرباط: وزارة التربية الوطنية، 1999)، الفصل الأول، المادة 12. يعمل نظام التربية والتكوين على تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص أمامهم وحق الجميع في التعليم إناثًا وذكورًا سواء في البوادي والحواضر.

(11) وزارة التربية الوطنية، **المخطط الاستعجالي لإصلاح التعليم بالغرب 2012ـ2009**: «من أهم أهدافه التحقيق الفعلي لإلزامية التمدرس إلى غاية 15 سنة مع ربط دلك بتعميم التعليم الأولي لهده الغاية سيتم تفعيل كل الدعامات الكمية منها والنوعية سواء تعلق الأمر بتنمية العرض في مجال التعليم الأولي أو بتوسيع القدرات الاستيعابية للمدارس الابتدائية والإعداديات مع توسيع تغطية مجموع التراب الوطني أو بإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية قصد توفير ظروف ملائمة للتعلم وبلورة تدابير كفيلة بضمان تكافؤ الفرص لفائدة المقصيين من المنظومة التربوية».

(12) المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء: رؤية استراتيجية للإصلاح 2015ـ2030**.

(13) مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامج دعم التمدرس في الوسط القروي وبخاصة تمدرس الفتاة القروية، وبرنامج تيسير الذي يستهدف المناطق الأكثر فقرًا، وبرنامج المليون محفظة، وكذلك الخدمات التي تقدمها الداخليات ودور =

الإجماع حول إخفاق المدرسة المغربية وفشلها حاصل بامتياز، حيث يقر كل المغاربة ساسة وأصحاب قرار، ومنظمات وطنية ودولية وخبراء وباحثين، بل وحتى عامة الناس، بالحالة المتردية لمنظومتنا التعليمية ومرتكزاتها في خدمة الديمقراطية والتنمية البشرية والاقتصادية المنشودة.

1 ـ مظاهر اللامساواة بين الجنسين في النظام التعليمي المغربي

ينص الإعلان العالمي بشأن التربية للجميع على أنه «يجب أن تمنح الأولوية القصوى لضمان توفير التربية للفتيات والنساء، وتحسين جودتها، وإزالة كل العقبات التي تحول دون مشاركتهن على نحو فعّال، كما ينبغي القضاء على كل القوالب الفكرية الجامدة القائمة على التمييز بين الجنسين في مجال التربية والتعليم»[14].

إن مشكل التمدرس يعَدّ من أخطر المشكلات التي تعانيها الفتاة القروية، هذا إضافة إلى أوجه متعددة من القهر والتهميش والفقر واللامساواة التربوية والثقافية والاجتماعية، واللامساواة في الحقوق والحظوظ والمكانة في ميادين اجتماعية وإنتاجية مختلفة.

ركزت خطة الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 ـ2030 على مفهومَي الجودة وتكافؤ فرص الحصول على التعليم، وضمان التعليم للجميع، بغضّ النظر عن دخل الأسر أو الجنس أو الانتماء الجغرافي، من خلال توفير عرض تربوي كافٍ ومجاني وقريب. وتوخّت توفير فرص متساوية في المدرسة للجميع، من حيث البنى التحتية والبرامج والمقررات، والمدرسون بتكوينهم وتأطيرهم، وذلك بتوفير فرص للنجاح في المدرسة والحياة، أي التأكد أن جميع التلاميذ اكتسبوا الحد الأدنى من المهارات الأساسية خلال التعليم الإلزامي، تمكنهم من متابعة دراستهم أطول مدة ممكنة[15].

بيد أن مشكل التمدرس يعَدّ من أخطر المشكلات التي تعانيها الفتاة القروية، هذا إضافة إلى أوجه متعددة من القهر والتهميش والفقر واللامساواة التربوية والثقافية والاجتماعية، واللامساواة في الحقوق والحظوظ والمكانة في ميادين اجتماعية وإنتاجية مختلفة.

ويظهر عدم تكافؤ الفرص في التعليم بين الجنسين من حيث العدد الإجمالي للتلاميذ المتمدرسين في التعليم الثانوي الإعدادي، أي أن 90 بالمئة منهم من أصل حضري، وتتجاوز نسبة الإناث المسجلات في السلك نفسه 94 بالمئة، في حين لا تتجاوز نسبة الفتيات القرويات المسجلات

= الطالب والطالبة ودور الشباب والمطاعم المدرسية، وبرامج التربية غير النظامية، مثل مدارس الفرصة الثانية، ومشاريع محو الأمية وبرامج الرعاية الاجتماعية والتعاون الوطني، ومؤسسات حماية الطفولة وإدماج ذوي الحاجات الخاصة.

(14) يزيد عيسى السورطي، **السلطوية في التربية العربية**، عالم المعرفة؛ العدد 362 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2009)، ص 108.

(15) Tawil, Cerbelle et Alama, *Education au Maroc: Analyse du secteur*, p. 31.

في السلك الثانوي الإعدادي 5.5 بالمئة، كما أن نسبة الهدر المدرسي لدى الفتيات مرتفعة جدًا[16]، ويظهر ذلك على الخصوص في كون أغلب الفتيات لا يتمكن من متابعة دراستهن بعد المستوى السادس من التعليم الأساسي.

إن معدل سنوات الدراسة بالنسبة إلى الذكور الذين يتجاوز سنهم 15 سنة هو 6.52 سنوات مقابل 4.8 سنوات للإناث، إذا كانت المساواة بين الجنسين قد تحققت في التعليم الأساسي للأطفال الذين تراوح أعمارهم ما بين 6 و11 سنة 99 بالمئة للذكور مقابل 98.5 للإناث، فإن تفاوتات كبيرة قد سجلت في ما يخص الولوج والاحتفاظ في مختلف مستويات التعليم في التعليم الأولي، مثلًا لا تمثل الإناث إلا 45 بالمئة من مجموع المستفيدين مقابل 53 بالمئة من الذكور[17].

2 ـ التفاوت في الإفادة من التعليم بين الوسطين القروي والحضري

إن ما يعيشه الوسط القروي من مظاهر العزلة والتهميش ومن تدهور اقتصادي مهول، وعدم إفادته من عوائد التنمية والتحديث راجع إلى السياسة التنموية المتبعة في المغرب منذ الاستقلال إلى الآن، ومن نتائجها:

ـ يتسم العرض التربوي بكثير من سمات التشتت والاختلال واللاتكامل، ويظهر ذلك في ضعف تغطية حاجة الدواوير إلى المدارس، إذ لا تتجاوز هذه التغطية سوى 33 بالمئة، وينجم عن ذلك بُعد المدرسة من تلامذتها، وهو ما يؤدي إلى انتشار ظواهر تربوية مثل العزوف التام عن التمدرس أو الانقطاع المبكر والتكرار[18].

ـ عدم ملاءمة التنظيم البيداغوجي (التوقيت واستعمالات الزمن والعطل...) لخصوصيات الوسط القروي، وليس لدى أغلب المؤسسات التعليمية في الوسط القروي النيات والتجهيزات، وشيوع ظاهرة الأقسام المشتركة في التعليم الابتدائي[19]. وتمثل العوامل الاقتصادية نحو 84 بالمئة

---

(16) Bahia Kadmiri, «Billon de scolarisation des filles,» dans: Chérifa Alaoui, *Femme et Education état des lieux*, femmes marocaines citoyennes de demain (Casablanca: Le Fennec, 1994), p. 37.

إن قرابة 360 ألف تلميذ وتلميذة يغادرون المدرسة المغربية كل سنة، أكثر من نصفهم بالتعليم الابتدائي وأكثر من الثلثين من الإناث، كما أن نسب التكرار مرتفعة في صفوف الذكور بنسبة 14 بالمئة ونحو 4.10 بالمئة عند الإناث في التعليم الابتدائي، و19.3 بالمئة عند الذكور و13 بالمئة عند الإناث في المستوى الإعدادي، انظر: محمد الدريج، **المنهاج المندمج: أطروحات في الإصلاح البيداغوجي لمنظومة التربية والتكوين** (الرباط: منشورات مجلة علوم التربية، 2015)، ص 16.

(17) المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والتكوين المهني، **مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير في النموذج التنموي** (الرباط: المجلس الأعلى للتربية، 2018).

(18) مصطفى محسن، **قضية المرأة وتحديات التعليم والتنمية البشرية**، سلسلة المعرفة للجميع؛ العدد 15 (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2008).

(19) تفوق القاعات الدراسية غير الصالحة تسعة آلاف قاعة و60 بالمئة من المدارس الموجودة بالبوادي غير مرتبطة بشبكة الكهرباء وأكثر من 75 بالمئة لا ماء فيها و80 بالمئة بلا مراحيض، انظر: الدريج، **المنهاج المندمج: أطروحات في الإصلاح البيداغوجي لمنظومة التربية والتكوين**، ص 13.

من عوائق التمدرس ونحو 81 بالمئة بالنسبة إلى أسباب الانقطاع[20]، وعندما تعاني الأسرة فقرًا مدقعًا إضافة إلى كثرة الأطفال، فإن الاستغناء عن الفتيات وارد[21].

ـ محدودية نسبة الالتحاق بالتعليم الأولي، بحيث إن أكثر من مليون و35 ألفًا من الأطفال ما بين 3 و5 سنوات، وبنسبة 51 بالمئة لا يستفيدون من التعليم الأولي، وخصوصًا في الأرياف والقرى، ومعظم الأحياء الشعبية والهامشية في المدن المغربية[22].

ـ رغم التقدم الحاصل على صعيد تعميم التعليم، فإن ما يقارب 40 ألفًا من الأطفال البالغين السن القانونية للتمدرس، لم يلتحقوا بالمدرسة خلال الموسم الدراسي 2016 ـ 2017، كما يوجد حاليًا نحو مليون طفل ما بين 9 و14 سنة خارج المدرسة، ويجهلون تمامًا القراءة والكتابة[23].

لا يزال السلك الثانوي الإعدادي يواجه عدة صعوبات وإكراهات، سواء على مستوى العرض أو على مستوى الطلب، ذلك أن عدد الإعداديات في الوسط الحضري يفوق خمس مرات العدد الموجود في الوسط القروي.

ـ تتوافر نحو 30 بالمئة فقط من المدارس الابتدائية على قاعة متعددة الوسائط، و26 بالمئة من المدارس الابتدائية تتوافر على خزانة، و15 بالمئة من مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي لا تتوافر على مرفق صحي[24]، وأغلبية الممنوحين ونصف الممنوحين المستفيدين من الداخلية والمطاعم يوجدون في الإعداديات الحضرية بنسبة 85 بالمئة وأقل من 15 بالمئة في الوسط القروي[25].

ويستفيد في المرحلة الابتدائية نحو 25 بالمئة فقط من تلاميذ المؤسسات المدرسية في الوسط القروي من الوجبات المدرسية و66 بالمئة في الوسط الحضري، وبعض الوحدات المدرسية لا تجد فيها مرافق صحية، كما أن وجودها لا يعني أنها صالحة للاستعمال، أو أنها متوافرة على التجهيزات الضرورية. وغالبًا ما يُعيّن الأساتذة الجدد في الوسط القروي (ضعف التجربة والخبرة) والمدرسون المصنفون في المراتب الأخيرة في تصنيف الخريجين حسب الاستحقاق.

ـ ارتفاع مهول لنسبة الهدر المدرسي في الوسط القروي، فمن أصل 10000 تلميذ مسجلين في السلك الأول من التعليم الابتدائي، نجد نسبة 46 بالمئة من الهدر المدرسي، إما بمغادرة المدرسة

(20) Maroc, Ministère de l'éducation nationale (MEN), *Enquête par sondage sur la scolarisation des filles dans cinq provinces* (Rabat: Division des études et objectifs, 1994).

(21) Rahma Bourqua, *La Scolarisation des filles: Etat des lieux et perspectives d'action* (Rabat: Division des études et objectifs, 1997).

(22) الغالي أحرشاو، «المدرسة ورهان الديموقراطية بالمغرب،» **مجلة الطفولة العربية**، العدد 77 (كانون الأول/ديسمبر 2018)، ص 52.

(23) المصدر نفسه، ص 52.

(24) المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي: تقرير تحليلي** المغرب، 2008 ص 30.

(25) المصدر نفسه، ص 96.

في وسط المسار الدراسي، أو بعد إنهاء السلك الأول من التعليم الأساسي، ونحو 15 بالمئة من الأطفال من أصل 10000 تلميذ يغادرون المدرسة قبل أن يتعلموا الكتابة والقراءة (أي أنهم يصنفون ضمن الأمّيين)[26].

ـ بُعد مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي من مسكن المتعلمين، بحيث إن 25 بالمئة من التلاميذ يقطنون على بعد أكثر من 2 كم و17 بالمئة على بعد أكثر من 4 كم.

ـ لا يزال السلك الثانوي الإعدادي يواجه عدة صعوبات وإكراهات، سواء على مستوى العرض أو على مستوى الطلب، ذلك أن عدد الإعداديات في الوسط الحضري يفوق خمس مرات العدد الموجود في الوسط القروي. وإذا كان مؤشر المساواة بين الجنسين يصل إلى 91 بالمئة في التعليم الثانوي الإعدادي في المناطق الحضرية، فهو لا يتجاوز 55 بالمئة بالمناطق القروية[27].

ـ لم تحقق نسبة الانتساب إلى التعليم بالوسط القروي، إلا تطورًا محتشمًا بل ضعيفًا جدًا، حيث انتقل من 1 بالمئة سنة 1985 إلى 4.2 بالمئة سنة 2007، بالنسبة إلى تلاميذ التعليم الثانوي التأهيلي الذين ينتمون إلى الفئة العمرية أقل من 20 سنة[28].

ـ غياب التكافؤ في توفير واستعمال وسائل التواصل الحديثة الحاسوب والإنترنت... والوسائط البيداغوجية الجديدة، كالسبورة الإلكترونية والتلفاز وشرائط الفيديو والأقراص المدمجة... بين المتعلمين حسب السلك التعليمي (ابتدائي وإعدادي وثانوي وجامعي)، والوسط المدرسي (قرية ومدينة حي شعبي وحي راقٍ)، ونوع التعليم (أصيل وعصري وخصوصي وبعثات وعلمي وأدبي وتقني) إضافة إلى ضخامة الهدر المدرسي، بحيث إن 400 ألف تلميذ يتركون المدرسة سنويًا و450 ألف طالب يغادرون الجامعة من دون شهادة[29].

ويؤكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في دراسة نظرية نشرها[30] أنه على الرغم من التقدم المحقق والجهود المبذولة في مجال التمدرس، يعاني أطفال المناطق القروية ولا سيما الفتيات، والأطفال الذين يعيشون في الأحياء الهامشية بالمناطق الحضرية، والأطفال في وضعية إعاقة، أكثر فأكثر عدم المساواة في الولوج إلى تعليم ذي جودة، حيث تمنع هذه التفاوتات هؤلاء الأطفال من الإفادة من حقوقهم، وتعيق مشاركتهم الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[31]. ويعَدّ عامل الوسط حضري- قروي عاملًا مهمًا من عوامل انعدام المساواة التعليمية، فهو يتدخل بقوة في تعميق الفوارق المدرسية ويظهر تأثيره السلبي بوجه خاص في الوسط القروي[32].

---

(26) Bourqua, *La Scolarisation des filles: Etat des lieux et perspectives d'action.*

(27) Ibid.

(28) محمد الدريج، «المدرسة والديموقراطية في سياق من التفاوت المجتمعي وتأثيراته السلبية،» **مجلة المدرسة المغربية**، العدد المزدوج 7ـ8 (2017)، ص 228.

(29) أحرشاو، «المدرسة ورهان الديموقراطية بالمغرب،» ص 53.

(30) نقلًا عن: الدريج، المصدر نفسه، ص 233.

(31) المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب نقلًا عن: المصدر نفسه، ص 233.

(32) لا يتجاوز معدل سنوات التمدرس بالنسبة إلى سكان 15 سنة فما فوق 3.24 سنة مقابل 13.7 سنة التمدرس بالوسط الحضري، وتظهر الفوارق جليًا على مستوى النسبة الخاصة بتمدرس الفئات العمرية 12ـ14 سنة 2016ـ2017 =

3 ـ التفاوت بين التعليم الخصوصي والتعليم العمومي

حظيت المدرسة العمومية بعد الاستقلال بمكانة خاصة في المجتمع المغربي، سواء من جانب الدولة أو من جانب المجتمع، نظرًا إلى الدور الجوهري الذي كانت تؤديه في الترقي الاجتماعي[33]. غير أن جاذبية المدرسة المغربية العمومية ومكانتها، تراجعت في العقود الأخيرة لمصلحة التعليم الخصوصي.

وفي هذا الإطار توصل تقرير المجلس الأعلى للتعليم في المغرب إلى نتيجة أساسية مفادها أن مستوى تحصيل التلاميذ في القطاع الخاص أحسن كثيرًا بالنسبة إلى التلاميذ الذين يتابعون دراستهم في المدرسة العمومية[34].

وفي السياق ذاته كشف سيلفن أوبري في دراسة حديثة حول واقع التعليم الابتدائي والثانوي في المغرب، أن انتشار التعليم الخصوصي في السلك الابتدائي بالمغرب، ارتفع خلال العشرية الأخيرة من 4 بالمئة إلى أزيد من 13 بالمئة المسجلة سنة 2013، متوقعًا أن يصل إلى 24 بالمئة سنة 2020 ليتجاوز 90 بالمئة في أفق 2038[35].

ويمكن إيجاز أهم مظاهر التفاوت بين التعليم العمومي والخصوصي بالمغرب في ما يلي:

ـ يتمتع مدير المدرسة الخاصة بهامش كبير من الحرية في اتخاذ القرارات واختيار فريق العمل والأطر التربوية والمراقبة، بينما يخضع مدير المدرسة العمومية لنظام بيروقراطي صارم يحد من حريته ويقلص من تدخله واختياراته.

ـ إشراك الآباء في الأنشطة التربوية وانخراطهم في مراقبة وتتبع تعلم أبنائهم في التعليم الخصوصي وضعف انخراطهم في التعليم العمومي.

ـ يقدم الدعم التربوي إلى التلاميذ المتعثرين في بعض المواد المدرسية، ولا تتم هذه العملية في التعليم العمومي إلا بصورة محدودة.

ـ بخصوص عدد التلاميذ في التعليم الثانوي التأهيلي مثلًا لا يتجاوز في الغالب 24 تلميذًا(ة) في الصف في التعليم الخصوصي، في حين قد يصل العدد إلى أزيد من 50 تلميذًا في التعليم العام، وهذا الاكتظاظ يكون عائقًا في تتبع التلاميذ وإكسابهم التعلم المطلوب، والتحكم في إدارة القسم.

ـ الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية في مرحلة التعليم الأولي والابتدائي واستعمال الإعلاميات في التعليم الخصوصي، بينما يبدأ تدريس اللغة الفرنسية بالتعليم العمومي في المستوى الثالث من التعليم الابتدائي، وتدريس اللغة الإنكليزية في مستوى التاسع إعدادي.

= بنسبة 96.9 بالمئة بالوسط الحضري و75 بالمئة في الوسط القروي، انظر: المجلس الأعلى للتربية والتكوين، **مدرسة العدالة الاجتماعية مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي** (2018)، ص 10.

(33) تستقبل المدرسة العمومية المغربية أغلبية التلاميذ بنسبة 84 بالمئة في التعليم الابتدائي، مقابل 16 بالمئة في التعليم الخصوصي و91 بالمئة في الإعدادي والتأهيلي العمومي مقابل 9 بالمئة فقط في التعليم الخصوصي. انظر إحصاءات وزارة التربية الوطنية المغربية الموسم الدراسي 2015ـ2016.

(34) المجلس الأعلى للتربية والتكوين، المصدر نفسه.

(35) نقلًا عن: الدريج، «المدرسة والديموقراطية في سياق من التفاوت المجتمعي وتأثيراته السلبية،» ص 235.

ـ التفاوت على مستوى جودة التعليم، إذ أوضح البحث الذي أنجزه المرصد الوطني للتنمية البشرية بشراكة مع البنك الدولي[36]، أن مؤسسات التعليم العمومي تُظهر نتائج «ضعيفة جدًا» مقارنة بقطاع التعليم الخصوصي، حيث سجل هذا البحث وجود اختلافات جوهرية من حيث المكتسبات المعرفية لدى التلاميذ على المستوى الوطني بين القطاعين العام والخاص، مع الإشارة أيضًا إلى وجود تباين جلي، ولا سيَّما في ما يتعلق بالمعارف المرتبطة بمادتي الرياضيات واللغة الفرنسية.

ويشير البحث نفسه الذي شمل عيِّنة من المدارس الابتدائية العمومية والخاصة (القسم الرابع) التابعة لثلاث جهات في المغرب[37]، إلى وجود فجوة كبيرة من حيث عملية التحصيل بين القطاعين العام والخاص، من جهة، وبين المناطق القروية والحضرية، من جهة ثانية. كما أظهرت نتائج البحث تسجيل قصور في الموارد البشرية، والبنى الأساسية، فضلًا عن انعدام الاستقلالية، وعدم انخراط الآباء في مواكبة العملية التعليمية.

وأفاد البحث بأن 36 بالمئة من تلاميذ المدارس العمومية لا يحصلون على الحد الأدنى من الأدوات الديداكتيكية، وأن 58 بالمئة من المدارس الابتدائية العمومية لا يتوافر فيها الحد الأدنى من البنى التحتية، كالمراحيض والإنارة. ويزداد الوضع رديًا في بعض المدارس القروية، التي لا يتوافر إلّا في 20 بالمئة منها الحد الأدنى من مرافق الصرف الصحي والإنارة، فضلًا عن حصول تلميذ واحد من كل خمسة فيها على المقررات الدراسية.

وفي دراسة أخرى منجزة من جانب مركز برشلونة للقضايا الخارجية[38]، التي وضعت يدها على معوقات التنمية الاقتصادية في المغرب، وعلى رأسها الفوارق الشاسعة بين جودة التعليم الذي يتلقاه أبناء الأسَر الغنية من جهة، وطبيعة النظام التعليمي الذي يتلقاه أبناء الفئات الفقيرة من جهة ثانية، فإذا كانت الفئة الأولى تتوافر فيها فرصة متابعة دراستها بالخارج، فإن الفئة الثانية تعاني ضعفًا في التعليم وصعوبة في إيجاد العمل.

فالمدرسة الخصوصية تبقى غالبًا حضرية الموقع وترتادها الطبقات الاجتماعية القادرة على دفع مقابل لتربية أبنائها حيث جودة البنى التحتية والتخطيطات التربوية ومستوى المدرسين وتدريس اللغات وسمعة المؤسسة والرسوم الشهرية التي تتراوح بين 696 درهمًا و2400 درهم للشهر الواحد وتتراوح رسوم التسجيل بين 720 درهمًا و2000 درهم[39].

ثانيًا: آثار اللامساواة في التعليم في التنمية البشرية في المغرب

تعتمد الأمم المتحدة وخبراؤها على مجموعة من العوامل والمؤشرات الفرعية التي تمثل مؤشر التنمية البشرية ((Indicateur de développement (IDH) وهي: مستوى أمد حياة الإنسان (التمتع

(36) المرصد الوطني للتنمية البشرية بشراكة مع البنك الدولي، بحث حول مؤشرات الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات التعليمية بالمغرب، 2017.

(37) وهي جهة الرباط ـ سلا ـ القنيطرة، وجهة مراكش ـ آسفي، وجهة فاس ـ مكناس.

(38) نقلًا عن: الدريج، المصدر نفسه، ص 229.

(39) Ministre de l’éducation nationale et de la formation professionnelle, Consortium internationale de développement en éducation, *Etude sur l’élaboration d’une stratégie de développement de l’enseignement et de la formation privés*, 2015.

بصحة جيدة)، ومعارف الإنسان (التربية والتعليم والعلوم)، ومستوى رفاهية الإنسان (الدخل الفردي). ويشير عامل مؤشر التربية إلى المستوى المعرفي للمواطن، وبالتالي إلى معدلات الأمية، وإلى الآليات والوسائل والأموال المخصصة لتحسين التعليم[40].

إن استفحال اللامساواة في التعليم المغربي كرّس الهوة بين التعليم في المدن والأرياف بصورة جعلت منهما عالمين مختلفين تمامًا، أحدهما ينتمي إلى العصور الوسطى والآخر يزداد انشدادًا إلى حضارة العصر الحاضر في أرقى مظاهرها.

احتل المغرب الرتبة 121 من أصل 189 دولة شملها تقرير التنمية البشرية سنة 2019 [41]، كما احتل المغرب مرتبة متدنية بالنسبة إلى مؤشر التربية بـ 0.544 وبعيدًا من المعدل الدولي إلى مؤشر التربية (0.750)[42]. وأكد هذا التقرير أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم، وبالتنمية البشرية تتسع خياراته، أي أن الإنسان هو الأولوية، وهو الهدف الحقيقي للتنمية، وذلك بتعزيز حقوقه وحرياته وإمكاناته وفرصه، وتمكينه من عيش حياة مديدة وصحية ومبدعة[43].

لهذا أصبح العنصر البشري هو أساس كل مسار تنموي، وأصبح نظام التربية والتعليم والتكوين، استتباعًا، أنجع ميدان للاستثمار في الرأسمال البشري، ودعامة مفصلية للتنمية البشرية الشاملة وكفالتها.

ليس ثمة شك في أن التعليم في المغرب، كما في جميع بلدان المعمور، يؤدي دورًا كبيرًا في التنمية البشرية التي يشهدها العالم اليوم على جميع المستويات، ذلك أن ما حصل من تحولات على المستوى الاقتصادي مهما كان تقييمنا له إيجابيًا أو سلبيًا، يحتاج إلى تقنيين ومتخصصين ومهندسين وخبراء واليد العاملة المتعلمة، وهذا كله ثمرة لما بدل من جهود في مجال التربية والتعليم[44].

وهذا يصدق أيضًا على صعيد الخدمات الاجتماعية، كالصحة والتعليم، التي يمثل التربية والتعليم عمودهما الفقري، فالأطباء والممرضون والمدرسون ومختلف الأطر العاملة في الحقل الاجتماعي هم من دون منازع ثمار مخرجات التربية والتعليم، وامتدت هذه التحولات لتشمل النظام الأسري، ومن أبرز مظاهر ذلك تحول وضع المرأة التي كانت في السابق محكومًا عليها بالأمية والجهل والاحتجاب بين جدران البيت، أما اليوم فالمرأة المغربية مدرّسة وطبيبة وممرضة وموظفة وعضو في جمعيات وأحزاب وبرلمان وحكومة...[45].

---

(40) الحسيني، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة: قراءة تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا**، ص 67.

(41) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2019: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين** (نيويورك: البرنامج، 2019)، ص 23.

(42) المصدر نفسه، ص 67.

(43) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2015: التنمية في كل عمل** (نيويورك: البرنامج، 2015).

(44) محمد عابد الجابري، «التربية والتحولات المجتمعية في الوطن العربي،» **المجلة العربية للتربية** (المنظمة العربية للثقافة والعلوم، تونس)، السنة 17، العدد 1 (حزيران/يونيو 1997)، ص 126.

(45) المصدر نفسه، ص 128.

1 ـ آثار اللامساواة في التعليم في قيمة المدرسة ووظائفها وجودتها

إن استفحال اللامساواة في التعليم المغربي، كما أشرنا سابقًا، كرّس الهوة بين التعليم في المدن والأرياف بصورة جعلت منهما عالمين مختلفين تمامًا، **أحدهما** ينتمي إلى العصور الوسطى و**الآخر** يزداد انشدادًا إلى حضارة العصر الحاضر في أرقى مظاهرها.

ونتج من ذلك التذبذب بين نظامين تعليميين متعارضين، **واحد** تقليدي يراهن على الماضي وإرثه الخالد، تتمسك به نخبة تقليدية تقاوم كل ما هو ديمقراطي وحداثي، و**آخر** عصري يراهن على المستقبل وأفقه الواعد، تتشبث به نخبة حداثية تقاوم كل ما هو أصيل وماضوي، وأمام هذا الوضع المتردي المفعم بالإصلاحات الظرفية، يبقى المتعلم ممزقًا بين نظامين متعارضين[46].

ويفضي ذلك إلى تعميق التفاوت بين أبناء المجتمع ذكورًا وإناثًا، أي بين أبناء الأغنياء وبين أبناء الفقراء، وبخاصة في سياق مجتمعي مغربي تنحصر فيه الطبقة الوسطى وتضعف مكانتها ودورها، وهذا ما يؤكد أن السياسة التعليمية ببلادنا سياسة غير ديمقراطية، لا تعمل فقط على إعادة إنتاج الأوضاع نفسها والمحافظة عليها، وعلى تكريس حالة عدم تكافؤ الفرص فحسب، بل تعمل على تعميقها وزيادة حدة التفاوت الاقتصادي والمجتمعي والثقافي، وهذا ما جعل محاولات إصلاح التعليم تنتهي بالفشل وبخاصة أن المدرسة تتأثر بالسياق المجتمعي[47].

ومن النتائج الحتمية لوضع اللامساواة التي تميز النظام التعليمي المغربي، التخاذل في مبدأ توحيد المدرسة المغربية، حيث نجد في الواقع عدة مدارس مغربية بمناهج وكتب وتنظيمات مختلفة، وليس مدرسة وطنية واحدة وموحدة، وهو أمر يقف عائقًا قويًا أمام تحقيق التنمية المنشودة، فمن جهة نجد مدرسة النخبة بمناهج ومحتويات وأساليب وقيم مختلفة، ومدرسة حداثية تولي اللغات الأجنبية عناية خاصة وبخاصة اللغة الفرنسية، ومنفتحة على القيم والأخلاق الغربية والكونية، ومدرسة عمومية عصرية في شكلها وتقليدية في جوهرها، تتخبط في عدد من المشاكل والتحديات، ويترتب عن ذلك انفصال بين مضامين التربية والتعليم والتكوين وبين الحقل الثقافي العام. إن ما تروجه المؤسسة التربوية من معارف وقيم ومبادئ ورموز ومعايير وسلوك ولغة لا يتكامل، بل يتعارض أحيانًا، مع ما يدور في مختلف مؤسسات المجتمع، كالأسرة والمسجد والشارع ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري[48].

ومن أهم انعكاسات اللامساواة في التعليم في المغرب تراجع مكانة المدرسة وقيمتها. يتجلى ذلك في التصور الانتقاصي لدور المدرسة في تكوين رأس المال البشري، و«تبخيس قيم العلم والتعليم والمعرفة والثقافة والفن، وكل أشكال الابتكار والإبداع... إلخ، واستبدالها بقيم مناقضة، منحطة في مجملها، وتؤكد تصدّر قيم المال والوجاهة الاجتماعية وامتداداتها، وما يترتب على كل ذلك من تدعيم لقيم ومسلكيات تحيل إلى أشكال متخلفة من التفكير والفعل، مثل: المحسوبية، والرشوة، والوصولية، والزبونية، وتثمين علاقات القرابة والولاءات المختلفة، والاتجار المبتذل بالعديد من المبادئ والقيم الفكرية والدينية والسياسية والاجتماعية النبيلة[49].

---

(46) أحرشاو، «المدرسة ورهان الديموقراطية بالمغرب،» ص 53.

(47) الدريج، «المدرسة والديمقراطية في سياق من التفاوت المجتمعي وتأثيراته السلبية،» ص 232.

(48) مصطفى محسن، **الخطاب الإصلاحي التربوي: بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري (رؤية سوسيولوجية نقدية)** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999)، ص 26.

(49) المصدر نفسه، ص 22.

2 ـ آثار اللامساواة في التعليم في البطالة والتشغيل والدخل

تشمل الآثار السلبية للامساواة في التعليم في التنمية البشرية بالمغرب نسبة البطالة ومستوى الدخل والمشاركة السياسية، إضافة إلى التفكك الأسري والإنجاب والصحة... حيث يرتبط التحصيل الدراسي ارتباطًا قويًا بالبطالة وبالدخل في كل بلاد العالم، ويمكن القول إن معدلات البطالة تنخفض بارتفاع مستوى التحصيل الدراسي للعمال، وتؤكد الدراسات أن تحصيل المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، يؤثر تأثيرًا عميقًا في المشاركة في سوق الشغل[50]، ومعنى هذا أن ذوي المهارات المنخفضة معرضون للبطالة خمسة أضعاف من أصحاب المهارات المتوسطة[51].

إن تحصيل المهارات الأساسية يؤثر تأثيرًا قويًا في الدخل، حيث تزداد احتمالات انخفاض الدخل عند ذوي المهارات الأساسية الضعيفة قياسًا على أصحاب المهارات الجيدة، كما أن فشل النظام التعليمي في إكساب المتعلمين مهارات التعامل أو التواصل الإنساني والمهارات الحياتية، ينعكس سلبًا على حياتهم العامة والخاصة. وينجم عن هذا الوضع تعميق وضع الإقصاء والهشاشة لدى الأطفال الذين يغادرون المدرسة مبكرًا، ومن مظاهرها وتجلياتها العودة إلى الأمية والتشرد والهجرة السرية والتعرض لكل ظواهر الانحراف والمخدرات والاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر وانتشار ظاهرة تشغيل الأطفال[52].

3 ـ آثار اللامساواة في التعليم في الروابط الاجتماعية والتماسك الاجتماعي

إن المنقطعين عن التمدرس تكون احتمالات تعرضهم للتفكك الأسري ثلاثة أضعاف نظرائهم، واحتمالات إدمانهم التدخين بشراهة، عشرة أضعاف غيرهم، واحتمالات إصابتهم بالاكتئاب ثلاثة أضعاف نظرائهم من غير معتادي الغياب[53]. بل أكثر من ذلك، هناك ارتباط بين تدخين الأم وسوء التغذية في مرحلة الحمل، وبين انخفاض مستويات التحصيل الدراسي عند الأطفال في ما بعد[54]. اللامساواة في التربية والتعليم تحد من إمكانات الاندماج الاجتماعي، وتهدد التماسك الاجتماعي، وتنذر بتفكك الروابط الاجتماعية، وهي تعرّض، من خلال ذلك كله، المجتمع المغربي برمته، لخطر التوترات الاجتماعية[55].

تأسيسًا على ما سبق يمكن القول إن اللامساواة في التعليم تؤثر سلبًا في جميع مؤشرات التنمية

---

(50) جون هيلز وجوليان لوغران ودافيد بياشو، محررون، **الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم**، ترجمة وتقديم محمد الجوهري، عالم المعرفة، العدد 344 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 298.

(51) ويعود إلى وضع اللاتطابق بين مخرجات أنظمة التعليم والتكوين وبين قطاعات الشغل والاقتصاد والمجالات الإنتاجية والاجتماعية العامة.

(52) تشير أرقام مديرية الإحصاء 2008 إلى أن عدد الأطفال المشغلين بالمغرب والذين تتراوح أعمارهم بين 7 و14 سنة تجاوز 600 ألف وأن نحو 78 بالمئة منهم ينحدرون من العالم القروي ويعملون في الغالب كرعاة أو في إشغال وضيعة في حين يشتغل أطفال المدن في قطاعات النسيج والتجارة والأعمال المنزلية وورش إصلاح السيارات وبيع السجائر والتسول...

(53) هيلز ولوغران وبياشو، محررون، المصدر نفسه، ص 303.

(54) المصدر نفسه، ص 310.

(55) نورد وضع أطفال الشوارع بالمغرب وفق ما أكدته جمعية بيتي التي تشتغل في مجال حماية أطفال الشوارع وتعتني بنحو 2000 طفل(ة) وشاب(ة) يعيشون في الشارع منهم العاملون، ومنهم من هم في نزاع مع القانون، و45 بالمئة من هؤلاء (900 طفل) لم سبق لهم أن دخلوا المدرسة أو يوجدون في حالة انقطاع. انظر إحصاءات جمعية بيتي، نقلًا عن: المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والتكوين المهني، **مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير في النموذج التنموي**، ص 19.

البشرية كالدخل الفردي والمعارف والعلوم والتشغيل ورفاهية الإنسان، وضعف الكفايات والقدرات، وتزيد الهوة بين أفراد المجتمع وتشيع اليأس والإحباط في صفوف شبابه، وهذا ما يؤدي إلى العنف والتطرف والرغبة في الانتقام، وضعف الدافعية لدى الأفراد في المساهمة في تنمية البلاد، وتراجع قيم المواطنة وحب الوطن، وانتشار ثقافة الانتهازية والفساد والغش وغيرها من القيم السلبية التي تُعد من أكبر معيقات التنمية بمعناها العام، والتنمية البشرية بوجه خاص.

خاتمة

إن ما عرضناه من مظاهر اللامساواة في النظام التعليمي المغربي ليس سوى عينة من التفاوتات التي تلازم النظام التعليمي المغربي رغم كثافة الإصلاحات وضخامة الأموال المرصودة للتعليم المدرسي منذ الاستقلال إلى اليوم، وهي في الحقيقة مظاهر مرتبطة بإشكالات بنيوية تهيكل النظام التعليم المغربي في شموليته. ولقد أوضحت الدراسة الترابط الوثيق بين التعليم والتنمية البشرية بناء على استشهادات اغترفت من تقارير دولية ووطنية وأبحاث نظرية وميدانية، تهم تقييم مخرجات النظام التعليمي المغربي، وخلصت إلى أن المدرسة في المغرب لا تزال بعيدة من الإسهام الفعال في التنمية البشرية.

وخلصت الدراسة كذلك إلى التراجع الواضح لمكانة المدرسة وقيمتها في سلم اهتمامات وأولويات المواطن المغربي، وذلك بفعل تدني مستواها وتقلص وظيفتها، وشساعة الهوة التي تفصل الأهداف عن الإنجازات المحققة، وهذا ما يجعل رهان تحقيق التنمية والتقدم والرقي الاجتماعي من طريق النهضة التعليمية أمرًا مستعجلًا.

ومن المداخل التي نراها لأزمة لبلوغ العدالة التربوية بلوغ التنمية البشرية المنشودة نذكر:

ـ **المدخل السياسي:** اتباع سياسة إنمائية عادلة ومتوازنة تراعي حاجات الناس في الصحة والتعليم والتشغيل بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللغة أو الانتماء الجغرافي أو الطبقي، وتعلي من شأن الإنسان أكثر من الرأسمال المادي، مع إعطاء الأولوية للعالم القروي وللمرأة والشباب.

ـ **المدخل التربوي:** وضع رؤية واضحة وسياسة تربوية وعلمية وإنمائية تحدد فيها آليات تحقيق جودة مخرجات التعليم، ووسائل تنفيذها، والملاءمة الجيدة بين العرض التربوي والحاجات الناتجة من التحولات التي يعرفها الاقتصاد والمجتمع.

ـ **المدخل العلمي:** إنشاء المراكز العلمية ومعاهد البحوث التربوية، واستناد البرامج التنموية على نتائج البحث العلمي واعتماد الدراسات المستقبلية لتحديد معالم مدرسة المستقبل.

ـ **المدخل الاقتصادي:** الإفادة من التجارب الناجحة دوليًا في التنمية البشرية من خلال تأهيل الرأسمال البشري وتخصيص ميزانية ضخمة للتعليم من جانب الدولة ومراقبة تنزيلها □

المجتمع المدني وحوكمة بناء السلم في الوطن العربي:
أي دور للمجتمعات المحلية في إدارة الصراعات المسلحة (ليبيا أنموذجًا)؟

ظريف شاكر(*)

قسم الدراسات الدولية، جامعة مستغانم ـ الجزائر.

مقدمة

لا تعَدّ إعادة الإعمار والبناء الاجتماعي والاقتصادي في المرحلة التي تلي النزاع المسلح (المرحلة الانتقالية) المفتاح لمنع تكرار النزاع ونشوبه من جديد فحسب، إنما هي كذلك خطوة أساسية حيوية لتحقيق التنمية على المدى البعيد. وما لا شك فيه أن الدول المانحة تؤدي دورًا فاعلًا في إعادة البناء والإعمار. غير أنه في المقابل هناك اتفاق على أن إعادة البناء الفاعل والمستدام في نهاية المطاف بهدف الحفاظ على استمرارية العملية، يقرره بصورة واضحة التزام السكان المحليين وقدراتهم؛ بمن فيهم الحكومة الوطنية، وهي المهمة التي باتت توكل خلال العقود الماضية إلى تنظيمات مجتمعية غير رسمية تمكنت من صوغ شبكة علاقات عبر وطنية مع فواعل دولية وغير دولاتية مختلفة (دول، تنظيمات دولية...) حول قضايا متنوعة ومختلفة مثل التعليم، الصحة، التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان، وصولًا إلى تعاظم أدوارها في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة.

وعلى الرغم من القبول المتزايد لدور تنظيمات المجتمع المدني من جانب المؤسسات الدولية، للتدخل في الكثير من المجتمعات التي تأثرت بالنزاعات العنيفة، نظرًا إلى قدرتها على تحديد العناصر التي يمكن أن تساهم في تخفيف حدة العنف، أو تمهيدًا لإيجاد القنوات المناسبة لإيقافه، والعمل على تلافي حدوثه مستقبلًا. فإن هذه التنظيمات غير الرسمية تواجه في المقابل صعوبة في تأكيد شرعيتها؛ وتتعرض باستمرار للتهديد بإغلاقها واعتقال موظفيها بسبب أنشطتها، في العديد من البلدان التي شهدت أو تشهد اقتتالًا داخليًا، أو تلك الخارجة من أتون حرب أهلية. كما حصل مع دول الربيع العربي، في كل من تونس وليبيا على سبيل المثال.

تحاول هذه الورقة فحص المنهجيات والطرائق المتبعة لبناء قدرات تنظيمات المجتمع المدني، في عملية إعادة التأهيل، وعملية التحول في فترة ما بعد النزاع ذات الطابع الاجتماعي

(*) البريد الالكتروني: chaker.drif@gmail.com

والسياسي والاقتصادي، ولا سيما بعد تزايد التأثير الذي باتت تتمتع به هذه المؤسسات غير الرسمية في مجالات الوقاية من النزاعات، وإحلال السلام وإعادة الإعمار في مراحل ما بعد النزاع، وهو ما سيوضحه بصورة جلية البحث والتعمق في شؤون المجتمع المدني في ليبيا، ودوره إبان الثورة في ليبيا 2011 وما بعدها.

تحاول الدراسة معرفة إلى أي مدى يمكن أن تساهم القدرات الكامنة لدى الفاعلين من المجتمع المدني، في ترسيخ السلم المستدام في مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة؟ وما هي التحديات التي قد تواجه المجتمع المدني للقيام بهذه الأدوار، بالإسقاط على الحالة الليبية مثلًا؟

تؤدي جماعات المجتمع المدني عـددًا مـن الـوظـائـف الـمـفـيـدة، وخصوصًا في الدول التي تعرف حالة الصراع المسلح، ففي مثل هـذه البيـئـات يـؤدي الـمـجـتـمـع المدني دورًا جوهريًا في الحد مـن الـعـنـف، وتـهـيـئـة الـشـروط الضرورية لبناء السلم الدائم.

تنطلق الدراسة من فرضية وجود علاقة جدلية بين توظيف إمكانات المجتمع المدني للمساهمة في حوكمة بناء السلم والمحافظة على ديمومته في فترة ما بعد النزاعات المسلحة، ومدى تقبل مختلف الأطراف المحلية والإقليمية، وحتى الدولية المعنية بهذا النزاع، لأهمية أدوار هذه التنظيمات وخصوصياتها الثقافية والمجتمعية.

أولًا: دور المجتمع المدني في مستويات النزاع المختلفة: الأهمية والصعوبات

في ظل تزايد أجواء التوتر والصراع بين الدول وداخلها بعد نهاية الحرب الباردة، كان لا بد كما يقول براون (Brown) من إيجاد الوسائل الكفيلة بالسيطرة على هذه الصراعات ومنع تفاقمها، وهذا ما ساهم في بروز فاعلين جدد ابتداءً من المنظمات الدولية والإقليمية إلى المنظمات غير الحكومية، وحتى الأفراد[1]، انخرطوا مباشرة في هذه الصراعات والعلاقات النزاعية؛ أو بالتدخل في إدارة هذه النزاعات وتسويتها، ولا سيما أن المرحلة الراهنة توِّجت بتقلص شديد في الحدود بين الصراعات الدولية والصراعات الداخلية.

1 ـ أهمية المجتمع المدني في المجتمعات المتأثرة بالصراعات المسلحة

ساهم انتشار الصراعات المسلحة في التسعينيات مقابل زيادة الصعوبات في جهود بناء السلام التي واجهت المجموعة الدولية، في تحول نظر انتباه المانحين والدول والمنظمات الدولية

(1) أحمد وهبان، **تحليل إدارة الصراع الدولي: دراسة مسحية** (الرياض: الجمعية السعودية للعلوم السياسية، 2014)، ص 5.

وممارسي بناء السلام، بصورة كبيرة نحو الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني، ومساهمته المحتملة في الحد من العنف، وإنهاء النزاع المسلح وبناء السلام المستدام[2].

وإجمالًا، تؤدي جماعات المجتمع المدني عددًا من الأدوار المفيدة، وخصوصًا في الدول التي تعرف حالة الصراع المسلح، ففي مثل هذه البيئات يؤدي المجتمع المدني دورًا جوهريًا في الحد من العنف، وتهيئة الشروط الضرورية لبناء السلم الدائم. وهذا ما عكسه توجه العديد من المنظمات غير الحكومية الأمريكية والأوروبية، للعمل والتنسيق مع مجموعة كبيرة ومتنوعة من منظمات المجتمع المدني من مختلف الجنسيات، حول مناطق النزاع في العالم[3]. ويمكن التفصيل في مستوى الأهمية، وطبيعة الأدوار التي يقودها المجتمع المدني وفق مراحل النزاع المختلفة، كالآتي:

أ ـ مرحلة بداية الحرب (الرصد والإنذار المبكر)

يمكن مجموعات المجتمع المدني أن تعلن عن إنذارها عندما تتدهور الأوضاع، وخصوصًا في المجتمعات التي تشهد صدوعًا في البناء الاجتماعي، وتزايدًا في مستوى الشحن الطائفي، ففي ظل هذه الأوضاع، من الممكن أن تؤدي منظمات المجتمع المدني المحلية وعبر الوطنية، دورًا حاسمًا في المراحل الأولى من اندلاع الصراع والتصعيد؛ من طريق رفع الوعي الشعبي والرسمي بظروف الصراع الكامنة وتسيير التظاهرات الجماهيرية، ونشر وسائل الإعلام، والتجمعات العامة، والرصد والإدانة[4].

وهي كثيرًا ما أسهمت على نحو إيجابي في عملية بناء السلام؛ ومع ذلك، فنظرة متأنية على إشراك المجتمع المدني ـ مقابل مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى ـ يكشف أن الدور الذي يؤديه ليس بالضرورة حاسمًا في بناء السلام، بل داعمًا في معظم الحالات. ويأتي الزخم المركزي لبناء السلام أساسًا من الجهات السياسية الفاعلة (الدول والمنظمات الإقليمية) مثل الاتحاد الأوروبي في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، أو الهند مثلًا في جنوب آسيا.

ويبقى الهدف الرئيسي للمجتمع المدني في المراحل الأولى من النزاع؛ هو تخفيف حدة العنف برصد انتهاكات حقوق الإنسان، والدعوة إلى الحوار وتسهيله من أجل حماية المدنيين من المعاناة. وعلى هذا النحو، فإن مهمات الحماية، والرصد، والتعبئة، ذات أهمية خاصة في هذه المرحلة للمجتمع المدني على أنه يمكنه الإسهام في تقديم المعونة أيضًا، وإبلاغ المنظمات الأخرى حول الأوضاع السائدة، أو من طريق الانخراط في تدابير الحماية المباشرة، بحكم قربه من مناطق النزاع[5] (انظر الشكل الرقم (1)).

---

(2) Thania Paffenholz, "Civil Society and Peacebuilding," (The Centre on Conflict, Development and Peacebuilding, CCDP Working Paper, 2017), p. 6, <https://goo.gl/Hcss42>.

(3) Melanie Greenberg, Robert J. Berg and Cora Lacatus, "Mediation of Conflicts by Civil Society,» *Cadmus* (World Academy of Art and Science (SEED-WAAS), vol. 1, no. 3 (October 2011), p. 83.

(4) Raffaele Marchettia and Nathalie Tocci, «Conflict Society: Understanding the Role of Civil Society in Conflict,» *Global Change, Peace and Security*, vol. 21, no. 2 (June 2009), p. 208

(5) Ibid., p. 8.

الشكل الرقم (1)

مستوى أهمية ونشاط المجتمع المدني – مرحلة بداية الحرب

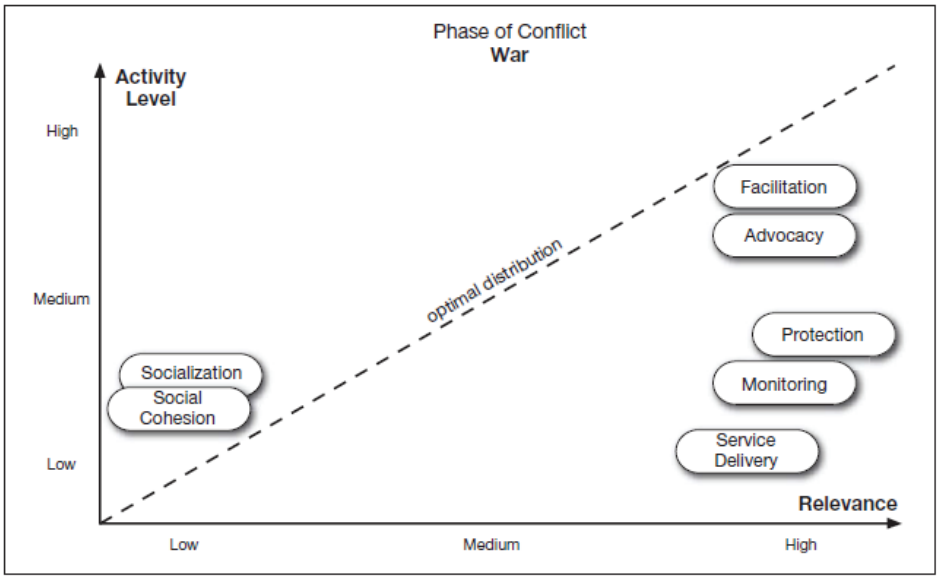

المصدر: Thania Paffenholz, "Civil Society and Peacebuilding," (The Centre on Conflict, Development and Peacebuilding, CCDP Working Paper, 2017), p. 8, <https://goo.gl/Hcss42>.

ب ـ مرحلة إدارة وحل النزاعات

تميل منظمات المجتمع المدني إلى أداء أدوار ثانوية في إدارة النزاعات وحلها، وهناك حالات قليلة يحدث فيها نزاع، ويتقبل فيه الطرفان الوساطة غير الرسمية التي تقوم بها هذه التنظيمات، رغم مساهمتها غير المباشرة في إعداد الأرضية وخلق الجو لوقف إطلاق النار، وفي نهاية المطاف يتم توقيع اتفاق سلام. وكانت الاستثناءات البارزة في هذا الأمر، هي وساطة «سانت إيجيديو» الناجحة في النزاع في موزامبيق بين عامي 1990 و1992، والاتصالات التي ساهمت فيها جهات نرويجية غير حكومية في المرحلة التي سبقت اتفاقات أوسلو لعام 1993 بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن الأمثلة الواقعية على أنشطة الوساطة والتحليل التي تقوم بها هذه التنظيمات، نجد شبكة بناء السلام في غرب أفريقيا (West Africa Network for Peacebuilding – WANEP).

على أنه في أوقات النزاع، تبقى أهمية الرصد والحماية، وحل مشكل غياب الخدمات، ضمن الأولويات القصوى عند المجتمع المدني؛ نظرًا إلى قدرته على الدخول في أماكن غير متاحة للفاعلين الرسميين، وقدرته على التواصل مع أطراف النزاع دون مضايقة الجماهير والإعلام؛ وتوفير مختلف الخدمات الأساسية، التي تلبي الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، كالصحة والتعليم، في الوقت الذي يكون المجتمع الدولي، متورطًا بعض الأحيان في الصراع بصورة أو بأخرى[6].

(6) Ibid., p. 210.

الشكل الرقم (2)
مستوى الأهمية والنشاط ـ تصاعد الصراع المسلح

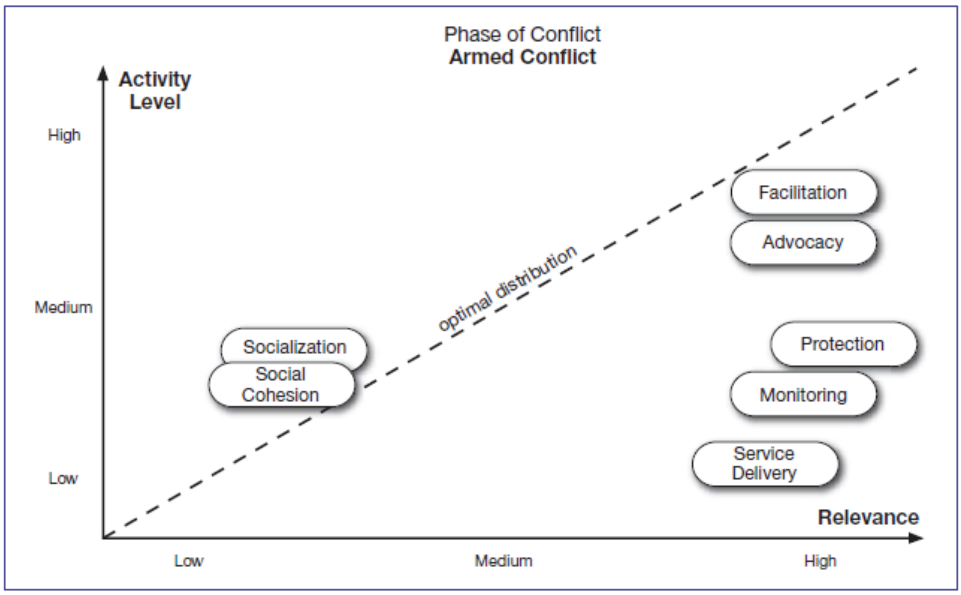

المصدر: المصدر نفسه، ص 9.

ج ـ مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع

على الرغم من أن المجتمع المدني لا يمكن أن يقوم بجميع الأدوار التي تؤديها الدولة في أوضاع ما بعد الصراع، فإن قادة المجتمع المدني ومنظماته، توفر منظورًا مهمًا يسلط الضوء على الحاجات والخصائص الثقافية لمجتمع معين (كأهمية دور القبيلة في ليبيا مثلًا ـ كما سنرى لاحقًا)؛ وقد وجدت الدراسات أن مشاركة المجتمع المدني هي أحد أهم العوامل، التي تحدد إذا المبادرات ستكون ناجحة ومستدامة بعد الصراع[7].

تركز هذه المجموعات في فترة ما بعد توقيع اتفاق السلام، على التخفيف من حدة هذا التحول، والاشتراك في بناء القدرات، وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل؛ ويتم ذلك من خلال توجه المجموعات الدولية نحو المنظمات المحلية التي يمثلها المجتمع المدني المحلي، بحيث يمكن أن ينخرط موظفو الخدمة المدنية في سياقات ما بعد الحرب في مبادرات خطابية، مثل تقديم العروض المعرفية البديلة، بطريقة تفضي إلى تحول طويل الأجل للنزاع. تشمل الأمثلة على ذلك عرض المعلومات المخفية لوقت طويل من طريق وسائل الإعلام البديلة، وتساعد القادة الجدد على تبني مشروع العدالة الانتقالية في المجتمعات التي تعاني الانقسام، وتشجيع المصالحة والتغيير المجتمعي؛

(7) Corrine Parver and Rebecca Wolf, «Civil Society's Involvement in Post-Conflict Peacebuilding,» *International Journal of Legal Information*, vol. 36, no. 1 (2008), p. 53.

وغيرها من أشكال العمليات القضائية في مرحلة ما بعد الصراع، والضغط على السلطات الرسمية لتبيان الحقيقة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تقديم معلومات عن الضحايا، وتحديد هوية مرتكبيها ومعاقبتهم؛ وكذا تقديم تعويضات للضحايا وجبر الأضرار التي لحقت بهم[8].

تواجه منظمات المجتمع المدني الناشطة في الدول التي تشهد حروبًا أهلية أو الخارجة منها، العديد من التحديات والصعاب التي تحد من نشاطها أحيانًا، وتفقدها بعضًا من صدقيتها في أحيان أخرى.

وبالتأكيد، لا يوجد سيناريو واحد ودائم لنجاح جميع عمليات والوساطة للمجتمع المدني، نظرًا إلى أن لكل صراع مجموعة متنوعة من الخصائص التي تميِّزه؛ حيث إن عملية التدخل يمكن أن تكون فعَّالة جدًا في أحد المجتمعات المحلية، كما يمكن أن تكون غير فعالة تمامًا في مكان آخر؛ ففي مرحلة ما بعد نظام الأبارتايد في جنوب أفريقيا على سبيل المثال، كانت مظاهر التوبة والمصالحة تقاد من طرف رجل الكنيسة ديسموند تيتي، وقد أثبت هذا المزيج من تكتيكات التدخل الديني نجاحه. إلا أن هذا التدخل القائم على أساس ديني لم يكن فعالًا في رواندا عقب الإبادة الجماعية هناك، بسبب تورط القادة الدينيين الروانديين في عمليات الإبادة الجماعية تلك[9].

ثم إن القادة الحكوميين أو الدوليين ربما لا يكونون على دراية تامة بأهمية السياق الثقافي الذي ينفذون فيه مرحلة البناء فيما بعد الصراع، غير أن إشراك المجتمع المدني سيوفر لهم السياق الثقافي وفهم خصائص المجتمع المستهدف على نحو أكثر وضوحًا وفاعلية، وبالتالي خلق طريقة يصبح فيها المواطنون فاعلين في مجتمعهم؛ من أجل ضمان حماية مصالحهم، وجعل المبادرات الحكومية أكثر تناسبًا وخصوصياتهم الثقافية. على أنه قد تتوسع جهود المجتمع المدني في هذه المرحلة لتشمل نزع سلاح المقاتلين السابقين، وإرساء الإحساس بالنظام في المجتمع، ومصادرة الأسلحة، وإيجاد منازل للاجئين، والتدريب ودعم قوات الأمن، وإعداد ومراقبة الانتخابات، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز القيادة، وتشجيع المشاركة السياسية[10]. وهذه كلها أدوار تندرج تحت مفهوم تعزيز التماسك والانسجام الاجتماعي وتشجيع مبادرات التنشئة الاجتماعية (انظر الشكل الرقم (3)).

(8) Ibid., p. 57.

(9) Ibid., p. 54.

(10) Ibid., p.55.

الشكل الرقم (3)
مستوى الأهمية والنشاط – بعد أعمال العنف الواسعة النطاق

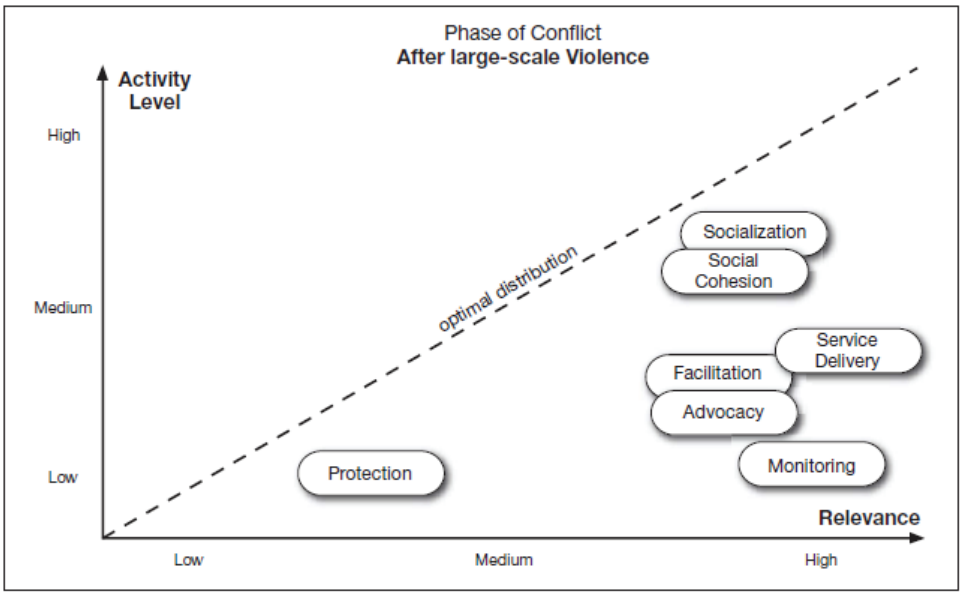

المصدر: المصدر نفسه، ص 11.

2 ـ عوائق تنظيم المجتمع المدني في المناطق المتأثرة بالصراعات

تواجه منظمات المجتمع المدني الناشطة في الدول التي تشهد حروبًا أهلية أو الخارجة منها، العديد من التحديات والصعاب التي تحد من نشاطها أحيانًا، وتفقدها بعضًا من صدقيتها في أحيان أخرى. فإذا كان صحيحًا أن هذه المؤسسات تقوم بأدوار لا يستهان بها في بؤر النزاع، فإنه في المقابل، هناك من يعترض على هذا الدور، ويشكك في قدرة هذه التنظيمات في الوقوف على الحياد التام والاستقلالية دائمًا إبان مراحل النزاع المختلفة. تثير هذه المسألة الكثير من الجدل والحساسية، ويمكن اختصار أهم الانتقادات الموجهة لأدوار المجتمع المدني أثناء وما بعد النزاعات في النقاط التالية، وهي كالآتي:

ـ تطرح قضية تمويل منظمات المجتمع المدني العاملة في مناطق الصراع لعملياتها وأنشطتها العديد من الاستفهامات؛ سواء كانت هذه التنظيمات محلية، أو كانت فروعًا للمنظمات غير الحكومية الدولية؛ وهو ما يرهن إلى حد كبير استقلالية قرارها وبرامجها. فبحسب تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ارتفع التمويل العام للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية من 3.1 مليار دولار إلى 7.2 مليار دولار بين عامي 1995 و2001، وهو ما جعل بعض المهتمين يعدونها فروعًا

أو أذرعًا خاصة، تنفذ سياسة هذه الحكومات المانحة وتوجهاتها الأيديولوجية، التي يقع معظمها في الدول الغربية المتقدمة بأوروبا وأمريكا[11].

ـ هذه النقطة لطالما يستعملها أطراف النزاع المختلفة، والأنظمة الاستبدادية القمعية، لرفض أي محاولات للتدخل الإنساني بما يتعارض مع مصالحهم، والتشكيك في المساعدات الخارجية المقدمة لشعوبهم في أزمنة الحرب. وتوجد حالات كثيرة عن كيفية قيام الحكومات بتعمد تضييق مساحة تحرك منظمات المجتمع المدني وتقليص نشاطها؛ بوصفها تهديدًا أو حتى كطرف مباشر في الصراع. وعادة ما تلجأ الحكومات إلى وضع قيود تشريعية تحت طائلة قانون مكافحة الإرهاب مثلًا لتقييد وصولها إلى المعلومات، وحظر حقها في التجمع السلمي ومراقبة مصادر تمويلها، تحت حجة تحول هذه التنظيمات المجتمعية إلى مروج للتدخل الأجنبي (مصر وتونس مثلًا)؛ وخصوصًا إذا كانت مقارّها الرئيسية تقع في العواصم الغربية[12].

تاريخيًا، مثلت حقبة الاحتلال الإيطالي قطيعة تاريخية حادة أمام تراكم تجربة المجتمع المدني في ليبيا، وظلت الكتاتيب والزوايا والمساجد والطرق الصوفية تقوم بدورها التقليدي في الاهتمام بتدريس تعليم الدين وتحفيظ القرآن وحفظ التراث.

في ظل كل هذه الظروف غير المواتية لنشاط تنظيمات المجتمع المدني على الأرض، يصبح ضمان الأمن الشخصي لموظفيها على المحك، في ظل تعرض العديد منهم لشتى أنواع المضايقات والترهيب والاحتجاز، وحتى القتل. وهو ما يؤثر بالنتيجة في تقديم المعلومات والخدمات الضرورية في مناطق الصراع. وهذا ما يمكن أن نلمسه جليًا مع الحالة الليبية، التي عانت فيها تنظيمات المجتمع المدني لعقود طويلة من التضييق والملاحقة، بحجة أنها واجهة ومبرر للتدخل الخارجي، وجب قمعها وإسكاتها بكل الوسائل الممكنة. على أنه يمكن ملاحظة أن المجتمع المدني في ليبيا يبقى حالة فريدة واستثنائية من حيث نشأته، أو من حيث خصوصياته المجتمعية التي تميزه عن باقي المنطقة العربية.

ثانيًا: المجتمع المدني الليبي وبناء السلم في حقبة ما بعد ثورة 2011: التطور وخصوصية الأدوار

بداية، لا بد من أن نشير حين التحدث عن تاريخ مؤسسات المجتمع المدني إلى أن الأطر الاجتماعية التي ينتظم خلالها الناس، وبحكم طبيعتها، هي أسبق تاريخيًا على تأسيس الدولة. وما

(11) فيشر، **المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات**، ص 12.

(12) Fran Witt and Karol Balfe, «Civil Society, Conflict Transformation and Peace Building,» *A Christian Aid Ireland Learning Paper* (February 2016), p. 8, <https://goo.gl/a2CLqJ>.

الدولة ذاتها، التي هي تنظيم سياسي للمجتمع؛ سوى منظمة اجتماعية تطورت على نحو خاص ولدواعي قوانين تطور الاجتماع البشري.

1 ـ التطور التاريخي والقانوني للمجتمع المدني في ليبيا

تاريخيًا، مثلت حقبة الاحتلال الإيطالي قطيعة تاريخية حادة أمام تراكم تجربة المجتمع المدني في ليبيا، وظلت الكتاتيب والزوايا والمساجد والطرق الصوفية تقوم بدورها التقليدي في الاهتمام بتدريس تعليم الدين وتحفيظ القرآن وحفظ التراث[13]. كما سنّت ليبيا تشريعًا ينظم الجمعيات قبل حتى إعلان استقلالها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 1949/12/21، إذ تضم موسوعة التشريعات الليبية، تشريعًا صادرًا في ولاية برقة تحت مسمى «قانون الجمعيات» الصادر في 1957/1/10، والذي يبطل في مادته (23) المرسوم الملكي الإيطالي الصادر في 1923، الخاص بممارسة حق تأسيس الجمعيات في ولاية برقة، وبصدور القانون المدني في 1953/11/28، فإن هذا التشريع أفرد 15 مادة خاصة بالجمعيات، وهي المواد من 54 إلى 68 تحت باب الأشخاص/ الشخص الاعتباري[14].

وبعد وصول الرئيس الليبي السابق معمر القذافي إلى الحكم سنة 1969، أصبح السياق التنظيمي للجمعيات المدنية في ليبيا، من بين أكثر الأنظمة القانونية تقييدًا، إذ عرقل بشدة ظهور مجتمع مدني حقيقي، بعدما عدَّه القذافي ـ في كثير من الأحيان ـ كجزء من «ثقافة البرجوازية» ونوعاً من المؤامرات الغربية يمهد للتدخل في الشؤون الداخلية لبلاده[15]. وهذا ما تجسد من خلال إصداره القانون الرقم (17) لسنة 1972 الذي يحظر بموجبه التحزب وإنشاء منظمات المجتمع المدني ويعاقب عليها.

واستمر التضييق على مؤسسات المجتمع المدني طوال حقبة حكم القذافي حتى صدور القانون (19) لسنة 2001، الذي فرض المزيد من القيود على حرية تكوين الجمعيات، حيث إن تسجيل تنظيم جديد يمكن أن يستغرق فترة تصل إلى سنتين، من دون ضمان للحصول على تصريح بالنشاط، وهو ما جعل عدد الجمعيات المسجلة لا يتجاوز 22 جمعية، حتى اندلاع الانتفاضة الليبية في شباط/فبراير 2011[16].

غير أنه عقب سقوط القذافي وانهيار أركان نظامه، كان هذا مبررًا كافيًا لانتشار وزيادة تأسيس المؤسسات الأهلية الخيرية لملء ذلك الفراغ؛ فقد اتسمت أنشطة الجمعيات في البداية

---

(13) إدريس المسماري ورضا بن موسى، «مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا،» 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/dwG5qs> .

(14) عزة كامل المقهور، «مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا،» 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/G7havs> .

(15) Saïd Haddad, «La Libye de Kadhafi: un pays «sans société civile »,» *L'Année du Maghreb,* vol. 7 (2011), p. 274.

(16) Barah Mikaïl, *Civil Society and Foreign Donors in Libya* (Netherlands: European Think Tank for Global Action, 2013) p. 2.

بالطابع الخيري والإغاثي، وبخاصة خلال أشهر الاقتتال ضد قوات القذافي، ولكن سرعان ما تحول نشاط هذه المنظمات إلى جانب نوعي، فرضته طبيعة التطورات في المرحلة الانتقالية الليبية، فبرزت موضوعات أكثر إلحاحًا مثل رصد انتهاكات حقوق الإنسان، وقضايا العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وحقوق المرأة، ودور الشباب، والانتخابات والتوعية والثقافة المدنية.

اتضح ضعف مؤسسات المجتمع المدني الجديدة في ليبيا جليًّا، بعد عجزها عن مواكبة تنامي وتوسع خريطة النزاع والاقتتال، بين المدن والقبائل الليبية، القائمة على خلفيات قديمة وجديدة أضحت تهدد بتمزيق النسيج الوطني للمجتمع الليبي.

ومع الزيادة في أعداد منظمات المجتمع المدني، أنشأ المجلسُ الوطني الانتقالي المكتبَ التنفيذي للثقافة والمجتمع المدني، الذي تولى مسؤولية تسجيل المنظمات الجديدة على المستوى الوطني[17]؛ فمثلًا بحلول أيار/مايو 2012، تم تسجيل 374 كيانًا سياسيًا، بغض النظر عن عديد الجمعيات التي لم تسجل رسميًا، أي أن العدد الفعلي يمكن أن يكون أعلى كثيرًا من ذلك[18]، وقدّرته مصادر بين 1800 و1900 منظمة وجمعية منتشرة في كل ربوع ليبيا، تتركز أغلبيتها في المراكز الحضرية الكبرى، كالعاصمة طرابلس وبنغازي[19].

غير أن هذا التفاؤل بعهد جديد من الحرية التي شهدها المجتمع المدني في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الليبية لم يدم طويلًا، أمام مجموعة التحديات التي فرضتها المرحلة الجديدة؛ لأن الملف الأمني بات من أبرز التحديات أمام عملية الانتقال وبناء الدولة في ليبيا، وذلك بعد فشل الخطط والبرامج التي تم اعتمادها منذ تأسيس المجلس الانتقالي في27 شباط/فبراير 2011، وظهر جليًا أن المشاكل الأمنية التي تعانيها البلاد تزداد تعقيدًا مع استمرار الفشل والعجز الحكوميين وتوسعها لتشمل دول الجوار[20].

فرضت كل هذه المستجدات تحديًا حقيقيًا لمؤسسات المجتمع المدني في ليبيا للعمل وسط هذه الظروف الصعبة، والبقاء على الحياد وعدم الانجرار وراء الأطراف المتصارعة على السلطة والنفوذ في مختلف أرجاء البلاد، وخصوصًا أن هذه الأوضاع أرغمتها على العمل في المناطق البعيدة

(17) Jim Armstrong, «Beyond Gaddafi: Libya's Governance Context,» *The Governance Network Mercy Corps* (August 2011), <https://goo.gl/9J39fh>.

(18) Mikaïl, *Civil Society and Foreign Donors in Libya,* p. 4.

(19) هدى مزيودات، «المجتمع المدني في ليبيا: تكيف أم تكييف مع الواقع الليبي؟،» **شؤون ليبية**، العدد 2 (تشرين الأول/أكتوبر 2016)، ص 16.

(20) شاكر ظريف، «ليبيا بعد خمس سنوات من سقوط القذافي،» **شؤون الأوسط**، العدد 153 (ربيع ـ صيف 2016)، ص 198.

من ميدان الاقتتال الداخلي، وبالتالي حدّت من فعاليتها في تقديم أنشطتها الخدمية[21]. واتضح ضعف مؤسسات المجتمع المدني الجديدة في ليبيا جليًّا، بعد عجزها عن مواكبة تنامي وتوسع خريطة النزاع والاقتتال، بين المدن والقبائل الليبية، القائمة على خلفيات قديمة وجديدة أضحت، تهدد بتمزيق النسيج الوطني للمجتمع الليبي وترهن تماسك السلم والاستقرار الاجتماعي[22]؛ فمع سقوط نظام «القذافي» تأججت الصراعات القبلية التي تدور معظمها حول ملكية الأراضي والنفوذ السياسي، وبدا أن القبائل التي لم تحصل على امتيازات تسعى إلى استعادة مكانتها، بل والانتقام من غرمائها القبليين بعد الثورة[23].

تعقدت مظاهر الاحتقان الاجتماعي أكثر بعد تنظيم انتخابات برلمانية في حزيران/يونيو 2014، عززت حالة الانقسام الليبي الداخلي أكثر فأكثر، بين مجموعتين متناحرتين من المؤسسات: برلمانان (المؤتمر الوطني العام في طرابلس الذي يسيطر عليه الإسلاميون، ومجلس النواب الذي يعمل من طبرق ويسيطر عليه المعسكر الليبرالي واللواء حفتر)، ولكل منهما حكومته، وتدعمه مجموعات مسلحة خاصة به[24]، وخلّف وراءه أزمات إنسانية رهنت مستوى التماسك الاجتماعي. وفي ظل كل هذه الظروف، كان هناك شبه إجماع محلي وحتى دولي، على ضرورة الاستنجاد بالآليات الاجتماعية التقليدية؛ التي تعَدّ الأقدر على تفكيك المشهد الليبي الملغَّم، بكل تناقضاته العرقية والجهوية.

2 ـ الديناميات الاجتماعية التقليدية في تسوية النزاعات داخل ليبيا: (الوساطة القبلية في جبل نفوسة 2015 أنموذجًا)

مثل الصراع الليبي، بعد سقوط القذافي، نمطًا من الصراعات الممتدة المدفوع بمعضلات ذات صبغة بنيوية (التهميش الاجتماعي والتنموي والسياسي، ومعضلة ضعف الدولة وأجهزتها السياسية والأمنية والقضائية - صراعات بين الانتماءات الأولية «قبلية أو مناطقية أو دينية» على السلطة والثروة النفطية والهوية). لذا، فما لم يكن التدخل لتسوية الصراع مراعيًا أو حساسًا لهذا السياق وقضاياه الرئيسية، وديناميات المعقدة؛ سيصبح على الأغلب تدخلًا مُعقِّدًا للصراع وحِدَّته[25].

---

(21) Danielle Meltz, «Civil Society in the Arab Spring: Tunisia, Egypt, and Libya,» (2016), p. 33, <https://goo.gl/qsdKSU>.

(22) محمد الجغلالي، **تحديات السلم في ليبيا ما بعد الثورة: العالم العربي في حالة انتقالية** (جنيف: مؤسسة قرطبة، 2013)، ص 12.

(23) خالد حنفي علي، «أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات،» في: محمد عبد الله يونس، محرر، **مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط** (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2015)، ص 69.

(24) فيرجيني كولومبيه، «السياسة لا الحرب: المجموعات المسلحة والتنافس السياسي في ليبيا ما بعد القذافي،» في: بسمة قضماني ونائلة موسى، محرران، **الخروج من الجحيم؟ إعادة بناء الأمن في العراق وليبيا وسوريا واليمن** (مبادرة الإصلاح العربي، 2017)، ص 60، <https://bit.ly/2LR2Hpg>.

(25) حنفي علي، المصدر نفسه، ص 63.

وبإسقاط هذا التوصيف على الواقع الليبي الراهن، تبدو فيه القبيلة الأقدر على أداء دور الوسيط الاجتماعي المقبول لدى أطراف النزاع بمختلف انتماءاتهم المناطقية والعرقية؛ كونها لا تزال عنصرًا مهمًا يؤدي دورًا جوهريًا في بناء هوية الليبيين ليس فقط في المناطق الريفية، ولكن أيضًا في المراكز الحضرية. وهذا يتناقض مع عدد من التوقعات التي تعتقد بأن القبيلة سوف يتناقص تأثيرها بين أوساط الشباب في المدن الكبرى في طرابلس وبنغازي ومصراتة؛ إلا أن الواقع بعد الثورة في ليبيا أثبت خلاف ذلك؛ من خلال دورها في توزيع المنافع الاجتماعية والاقتصادية، وفرض الأمن في المناطق التي تغيب عنها مؤسسات الدولة[26].

بوجه عام، تحصي ليبيا أكثر من 100 قبيلة وعشيرة في جميع أنحاء البلاد، مقسمة على ثلاثة مكونات رئيسية: عربية، وبربرية، وأفريقية. ولكن من المهم التأكيد أن عددًا قليلًا منها فقط مؤثر حقًا، وتهيمن على المشهد السياسي والاجتماعي لعقود[27].

غداة انهيار نظام القذافي، انهارت معه جميع التوازنات القبيلة والعشائرية التي فرضها على طول البلاد خلال 42 سنة، وبدت المؤسسات الرسمية للدولة الليبية الناشئة، عاجزة عن وقف حالة الاقتتال الدائر على أساس مناطقي وعشائري.

تاريخيًا، لطالما عُدَّت القبيلة مصدرًا رئيسيًا للهوية الشخصية بالنسبة إلى أغلبية الأشخاص الليبيين وأحد العناصر التي شكلت الثقافة السياسية الليبية المعاصرة، وأحد مصادر شرعية الأنظمة السياسية التي تعاقبت على البلاد، وإلى حد ما بديلًا من المجتمع المدني، وبخاصة في ظل نظام القذافي، وهو ما يجعلها ـ أي القبيلة ـ كمنظمة اجتماعية أكبر من الأسرة، ولكن ليس من الأمة، وهي مترابطة معًا من خلال روابط معقدة من ذوي القربى والانتماء[28].

خلال الفترة 1952ـ1969، كانت القيادة السياسية الليبية في العهد الملكي، مزيجًا من العناصر الدينية والقبلية والعائلية، وكانوا في مواقع قوية قبل إعلان استقلال، وعلى مر السنوات التي تلت وصول القذافي إلى السلطة بعد انقلاب عام 1969، بذل محاولات لتفكيك التحالفات القبلية التي وضعها النظام السابق. وكان تقويض وتهميش دور القبائل في الأيام الأولى للنظام الثوري للقذافي مدفوعًا بدوافع تكتيكية وأيديولوجية؛ كإزالة أي عناصر متبقية موالية للنظام الملكي، وفي

(26) Mohammed El-Katiri, *State-Building Challenges in a Post-Revolution Libya* (Carlisle, PA: The Strategic Studies Institute, 2012) p. 12.

(27) Ibid., p. 24.

(28) Amal Obeidi, «The Role of the Tribe in Libya: Making the Informal Formal,» in: Jan Michiel Otto, Jessica Carlisle and Suliman Ibrahim, eds., *Searching for Justice in Post-Gaddafi Libya* (Amsterdam, Van Vollenhoven Institute Leiden University, 2013) p. 189.

الوقت نفسه، كانت القومية العربية محركًا أيديولوجيًا قويًا للانتقال من القبلية إلى نظام سياسي على استعداد لاعتناقه ليس جميع الليبيين فقط، ولكن الدول العربية الأخرى أيضًا.

غير أن هذه المحاولة في استبعاد القبائل من السياسة الليبية، لم تنجح، واضطر القذافي لاحقًا إلى توظيف هذه الورقة لتعزيز نظامه واستقراره، وخصوصًا بعد ظهور ملامح الخلاف حول توجهاته السياسية، وتعدد محاولات الانقلاب عليه (التمرد في مصراتة عام 1993) وهو ما دفع القذافي إلى التوجه إلى أقاربه القبليين من قبيلة القذاذفة (أحمد قذاف الدم وعبد الله السنوسي مثلًا) ووضعهم في مواقع أمنية وعسكرية رئيسية. وفي الوقت نفسه، ونظرًا إلى صغر قبيلته الخاصة، التجأ إلى بناء تحالفات رسمية وضمنية مع قبائل رئيسية أخرى في البلاد؛ مثل وارفلة، والمقارحة. وكانت هذه القبائل الحليفة تحظى بكامل الامتيازات والمسؤوليات من نظام العقيد، مقابل تهميش القبائل الأخرى. وهذه الممارسات التمييزية بين المدن والقبائل، سيكون لها لاحقًا أثر وخيم في تماسك النسيج المجتمعي القبلي في ليبيا ما بعد 2011[29].

فغداة انهيار نظام القذافي، انهارت معه جميع التوازنات القبيلة والعشائرية التي فرضها على طول البلاد خلال 42 سنة، وبدت المؤسسات الرسمية للدولة الليبية الناشئة، عاجزة عن وقف حالة الاقتتال الدائر على أساس مناطقي وعشائري. وقد استدعى هذا الأمر العودة مجددًا إلى القبيلة (سلاح ذو حدين) كوسيلة ناجحة في حلها النزاعات بين الأفراد من خلال عملها في التحكيم والوساطة المحلية نظرًا إلى المزايا الجذابة للمؤسسة غير الرسمية للقبيلة ونظامها القضائي، فهي أكثر سهولة، وأسرع، وأكثر شفافية، وأقل فسادًا من محاكم الدولة. إضافة إلى ذلك، يشعر الوسيط القبلي (الشيخ) بأنه الأقدر على ضمان إنفاذ الأحكام القبلية. هذه الأحكام هي أقرب إلى المعتقدات الجماعية للمجتمعات المحلية وإنفاذها بممارسة الضغط الاجتماعي، ليس في المناطق الريفية فقط ـ كما ذكرنا سابقًا ـ ولكن في المناطق الحضرية أيضًا؛ حيث التعلق بكل ما هو قبلي قوي جدًا في عموم ليبيا[30].

إن جهود المصالحة المحلية الاجتماعية، التي قادها الأعيان والحكماء ـ في المنطقة الغربية بوجه خاص ـ هي من أكثر الوساطات نجاعة في حل الخلافات والأزمات، التي تتفجر بين المدن أو المناطق أو القبائل، وحتى تلك التي تحدث بين المجموعات المسلحة.

وفي هذا الصدد، يوجد العديد من الأمثلة عن نجاح مبادرات الوساطة التي قادها أعيان قبائل ليبية لنزع فتيل الصراع بين عدد من المدن والقبائل المتقاتلة؛ وهنا نخصص الحديث عن دور

(29) El-Katiri, Ibid., p. 24.

(30) Obeidi, Ibid., p. 194

الوساطة المجتمعية المحلية المجتمعية في «جبل نفوسة»[31]، كون العديد من المهتمين بالشأن الليبي، يرون أن جهود المصالحة المحلية الاجتماعية، التي قادها الأعيان والحكماء ـ في المنطقة الغربية بوجه خاص ـ هي من أكثر الوساطات نجاعة في حل الخلافات والأزمات، التي تتفجر بين المدن أو المناطق أو القبائل، وحتى تلك التي تحدث بين المجموعات المسلحة.

بداية، ساهم دور الوساطة الذي اضطلع به «مجلس حكماء ليبيا والشورى»[32]، في إنهاء المعارك العنيفة التي اندلعت في 17 حزيران/يونيو 2012 بين قبيلتي الزنتان والمشايشة في جبل نفوسة الغربية على الأراضي المتنازع عليها، وأسفرت أعمال العنف عن وقوع 300 قتيل وجريح من الجانبين، وتدخل المجلس للتفاوض على إنهاء العنف وإطلاق سراح الأسرى. كما أقنع المجلس القبائل بتوقيع «مدونة قواعد السلوك»، تقتضي بأن أي عضو قبيلة يشارك في أي قتال بعد 9 كانون الأول/ديسمبر 2012، لا يمثل إلا نفسه فقط، وهكذا يفقد المقاتلون حماية القبيلة وبالتالي يتمّ تجنّب مزيد من النزاعات على نطاق أوسع[33].

إنّ النجاح الذي حققته الديناميات الاجتماعية التقليدية في جبل نفوسة، جعلها تكون من بين آليات الإنقاذ التي بات يُلجأ إليها في حل الكثير من حالات التحارب بين المدن والمناطق الليبية. وهذا يعني أنه من المتوقع أن يبقى هناك دور ما لهذه الآليات الاجتماعية التقليدية (القبيلة تحديدًا) في حياة الليبيين.

غير أن الأوضاع ما لبثت أن انفجرت مرة أخرى هناك؛ بعد إطلاق خليفة حفتر لعملية «الكرامة» في أيار/مايو من عام 2014، ضد مجموعات ثورية معارضة بهدف إخراجها من مدينة بنغازي. ورغم أنّ معظم الاشتباكات حصلت أواخر عام 2014 وبقيت الصّدامات العسكريّة لاحقًا قاصرة على مناطق محدّدة قليلة (مدينتا ككلة وغريان وقاعدةّ «واطيّة» العسكريّة والعزيزيّة)، إلا أن محاصرة الطرق الرئيسيّة للوصول في جبل نفوسة، وتاليًا قطع إمداد السّلع الأساسيّة وتحرّك السّكّان (المرضى والمصابين تحديدًا) جعلت الوضع لا يحتمل، وبالتالي نما إجماع بين السكان وكذلك بين الشيوخ والوجهاء من كلّ معسكر في جبل نفوسة، على الحاجة إلى حلّ سلمي. هذا الأمر مثل المحرك الأساسي للوساطة المحلية بين قادة الجماعات المتحاربة[34].

(31) أو الجبل الغربي، هي سلسلة جبال تقع في المنطقة الشمالية الغربية لليبيا.

(32) أحد الأطراف التي توسطت في بعض النزاعات في ليبيا، وهو مجلس انتخب عن شيوخ وأعيان المدن الليبية. ونجح هذا المجلس في الوساطة وحل النزاعات المحلية، إذ عمل في مناطق توتر في بنغازي وفي جبل نفوسة وغيرها، للمزيد انظر: عبد الفتاح ماضي، **عمليات الحوار بعد انتفاضات 2001 العربية** (جنيف: مؤسسة قرطبة، 2016).

(33) ابراهيم شرقية، **إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية** (الدوحة: مركز بروكننغز الدوحة، 2013)، ص 28.

(34) فرجينيه كلومبية، «الحوار والوساطة والمصالحة في صراعات ليبيا المحلّيّة،» في: أغنيس فافيير، لويجي ناربوني، وفرجينيه كلومبية، محررون، **حروب الداخل: المحفّزات المحلّيّة للنّزاعات في سوريا وليبيا** (فلورنسا، إيطاليا: مركز روبرت شومان للدّراسات العليا، 2017)، ص 35.

وكان من ضمن هؤلاء الوسطاء المحلّيّين من المجتمع المدنيّ؛ قيادات اجتماعيّة تقليديّة ظلت على الحياد في الصّراعات الأخيرة، وبالتّالي يمكن عدُّهم طرفًا ثالثًا (الشّيوخ والحكماء والوجهاء)، ومن الجماعات المتحاربة ذاتها (على الأغلب هنا من المدن المهمّة أو العشائر أو المجموعات الإثنيّة)، وعليه انطلق الشيوخ والوجهاء المحليون بالاستناد إلى آليات حل الصراع التقليدية في المنطقة المعنية، وهو الوقت ذاته الذي أطلق فيه ناشطون شباب من مختلف أرجاء ليبيا، بالتنسيق مع المنظمات الدولية في شهر كانون الثاني/يناير 2015 ما وصف بـ«الحوار الوطني»؛ من أجل المساهمة الضمنية والدعم السياسي لجهود الوساطة القبلية.

واللافت للنظر حقًا في دراسة هذه الحالة، هو أن عمليات الوساطة فيها، جمعت بين الآليات القبلية التقليدية، والحديثة (ناشطين شباب)، إضافة الى حضور منظمة دولية أجنبية[35]، وكذا ممثلي المجتمع الدولي (بعثة الأمم المتحدة) كمراقبين من دون أن يكون لهم دخل في وضع جدول الأعمال. وتوجت جهود الوساطة القبلية المدعومة وطنيًا ودوليًا، بإبرام اتفاقيات تمهيدية بين ممثّلين من غرب ليبيا حول إطلاق سراح الأسرى، وتحديدًا بين زنتان والزّاوية، وبين غريان وزنتان. وقد مهدت لتبادل الأسرى في جبل نفوسة، وتحديدًا لتبادل أسرى توسط فيه شيوخ من مدينة سبها؛ بين زنتان وورشفانة وغريان أواخر شهر كانون الثّاني/يناير 2015، لتتوج مبادرات الوساطة بتنظيم «حوار للسلام الشامل والمصالحة في جبل نفوسة»، الذي انعقد في جربة التونسيّة بين17 و 19 آذار/مارس 2015. وانتهى هذا الاجتماع الذي شارك فيه أكثر من أربعين ممثلًا من مدن جبل نفوسة الرئيسية، ومجلس الحكماء الليبي للمصالحة، بنشر بيان رسمي، يؤكد مسار الوساطة المتفق عليه لوضع حد للصّراع بين زنتان وككلة (الذي عَدّ النّقطة الرئيسيّة للنزاع في المنطقة)، والآليّات العمليّة لتنفيذها (وتحديدًا تأمين مساعدة إنسانيّة لسّكان جبل نفوسة وعودة النّازحين)[36].

إنّ النجاح الذي حققته الديناميات الاجتماعية التقليدية في جبل نفوسة، جعلها تكون من بين آليات الإنقاذ التي بات يُلجأ إليها في حل الكثير من حالات التحارب بين المدن والمناطق الليبية (الوساطة بين التبو والطوراق في الجنوب الليبي مثلًا). وهذا يعني أنه من المتوقع أن يبقى هناك دور ما لهذه الآليات الاجتماعية التقليدية (القبيلة تحديدًا) في حياة الليبيين ـ على المستوى المنظور ـ رغم توجس عدد من السياسيين والأكاديميين المحسوبين على التيار الليبرالي من هذا الدور؛ الذي يعدّونه مشجعًا على عودة الهياكل التقليدية في الحكم، القائمة على العصبية العرقية والجهوية، ومهدمًا لطموحات ثورة 2011؛ التي سعت إلى بناء دولة مدنية حديثة، ذات مؤسسات رسمية تطبق القانون على الجميع من دون استثناء، ومجتمع مدني حديث وقوي، يملك سلطة المشاركة في صنع القرارات التي تهم البلاد، كما هو موجود في الدول الديمقراطية المتقدمة.

---

(35) قامت منظمة المركز النرويجي لبناء السلام (Norwegian Center for Conflict Resolution) بتحمل الأعباء اللوجيستية والمالية لمبادرة الوساطة القبلية في جبل نفوسة.

(36) كلومبية، «الحوار والوساطة والمصالحة في صراعات ليبيا المحلّيّة،» ص 37.

خاتمة

أخيرًا، يمكن القول إنه بات هناك اعتراف دولي واسع النطاق، بأهمية مبادرات الوساطة التي بات يؤديها «الطرف الثالث» بين أطراف صراع ما، وخصوصًا إذا كان هذا الوسيط من فئة التنظيمات غير الحكومية (مجتمع مدني)؛ لامتلاكه العديد من القدرات والإمكانات الكامنة، التي تمكنه من أداء دور فاعل في بناء السلام والاستقرار وضمان استدامته. وعلى هذا الأساس، يمكن ملاحظة أن المغزى السياسي للمجتمع المدني قد يكون الآن أكثر بروزًا في السياقات التي تتميز بالصراع، وخصوصًا في المجتمعات التي تتميز بدرجة عالية من التسييس والأقل تنظيمًا من الناحية المؤسساتية. ففي حالات الحرب، يظهر بوضوح الدور الذي تؤديه تنظيمات المجتمع المدني في المجتمعات المتأثرة بالصراعات المسلحة، أكثر منه في السياق السلمي، رغم العراقيل والصعوبات التي قد تواجه هذه المؤسسات غير الرسمية في أداء مهماتها على أرض الواقع.

ومن المهم هنا التشديد على أن نجاح التدخل الذي تقوده مؤسسات المجتمع المدني في مختلف مراحل الصراع المسلح، ومساهمتها في الحوار والوساطة وحل النزاعات، ينبغي أن يأخذ في الحسبان مجموعة من الاعتبارات؛ منها ما هو متعلق بالطرف الوسيط بحد ذاته، وكذا أهمية السياق الوطني والإقليمي، وحتى الدولي الذي يهمه نجاح هذه الوساطة المجتمعية. وهذا ما بينته الحالة الليبية. مثلًا:

ـ الوساطة المجتمعية المقبولة من أطراف الصراع أيًّا كان شكلها (تقليدية أو حديثة)، ينبغي أن تكون بمنأى من كل أنواع الاستقطاب، وحالة التجاذبات السياسية والعسكرية والعرقية الموجودة في المجتمع؛ وبالخصوص في مرحلة ما بعد الصراع (مجلس الحكماء في ليبيا أنموذجًا).

ـ أهمية المرافقة والدعم الذي يبديه الرأي العام الداخلي (الحوار الوطني الموسع في ليبيا)، والدعم الإقليمي من دول الجوار (عقد لقاءات الحوار الليبي بتونس مثلًا)، والإشراف الدولي غير المباشر (حضور الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية) على التمويل اللوجستي لمبادرات الوساطة المجتمعية، بعيدًا من أي تأثير في مخرجاتها، سيساهم بالتأكيد في الحصول على نتائج إيجابية مستديمة.

على أن النقطة الأساسية التي ينبغي التشديد عليها، هي أهمية فهم طبيعة البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية التي كانت سائدة في المجتمع قبل مرحلة الصراع، ومقارنتها بالتحولات التي شهدتها بعد الثورات والصراعات المسلحة، لأن الفهم الصحيح لهذه الديناميات؛ سيساعد على اختيار آليات الوساطة المناسبة، لإنجاح مبادرات حل النزاع، وبناء السلام المستدام في المجتمعات المتأثرة بالصراعات المسلحة □

المشاركة السياسية للمرأة العربية بين التطور الديمقراطي والخصوصية الثقافية

خالد فياض(*)

باحث في الشؤون العربية.

مقدمة

تُجمع أدبيات التنمية الحديثة على أن مشاركة المرأة في الحياة العامة هو السبيل الأنجح والأسرع لتقدم أي مجتمع. والمشاركة العامة تعني المشاركة الاقتصادية في قوة العمل، إنتاجًا واستهلاكًا، وتعني المشاركة الاجتماعية في الأسرة وعضوية مؤسسات المجتمع المدني بكل أشكالها وأنواعها، وتعني المشاركة الثقافية في إنتاج الفكر والفن والأدب وتهذيب الوجدان وترقية الذوق العام، وتعني المشاركة السياسية في عملية صنع القرار المحلي والوطني من خلال مؤسسات ومجالس صنع القرار التشريعي والتنفيذي.

وربما تكون المشاركة السياسية هي أهم مجالات المشاركة في الحياة العامة؛ فالإنسان السياسي هو ذلك الإنسان الواعي المتفاعل الذي إذا لم يشارك في صنع القرار مباشرة فسوف يترتب على ذلك مشاكل مجتمعية لا يعرف إلى أي مرحلة ممكن أن تنتهي عندها.

وقد حظيت قضية المشاركة السياسية للمرأة بأهمية كبيرة خلال العقود الأخيرة، وأصبحت هذه القضية تثار بكثافة على عدد من المستويات. فمن جهة **أولى**، تطرح في سياق الحديث عن تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين عمومًا، ومن جهة **ثانية** تطرح مشاركة المرأة سياسيًا كجزء من الخطاب الدولي العالمي العولمي حول المرأة، وذلك ضمن فعاليات إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية أو ما اصطلح على تسميته في وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة بعملية التمكين. أما من جهة **ثالثة**، فإن الخطاب النسوي على اختلاف توجهاته وجمهوره يطرح قضية المشاركة السياسية للمرأة كأولوية ومدخل لعملية التغيير الاجتماعي لصالح المرأة عبر تقديم عدد من الآليات والوسائل لتدعيم المشاركة[1]. وتعَدّ درجة المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع ومستواها

(*) البريد الإلكتروني: khaledfayad@gmail.com.

(1) جوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة محمد محيي الدين [وآخرون] (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001)، مج 1، ص 225ـ227.

حصيلة للتفاعل بين هذه الأنماط من الخطاب من ناحية، وثقافة المجتمع ودرجة تطور وعيه من ناحية ثانية.

تعكس مشاركة المرأة في الحياة السياسية طبيعة النظام السياسي والاجتماعي لأية دولة، وتعدّ دليلًا على مدى الديمقراطية التي يتمتع بها هذا النظام ومدى تمسكه بمبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة. وقد شكلت مسألة المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي أحد المطالب الشعبية الرئيسة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وكان ذلك تعبيرًا عن اعتراف وتقدير المجتمعات العربية بالدور الذي أدّته ـ وما زالت تؤديه ـ المرأة العربية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية[2]. وفي الوقت ذاته تمثل تعبيرًا عن العقلية المستنيرة والأفق الواسع للشعوب العربية بصورة عامة.

من هنا، كان الحرص على النهوض بالمرأة لمساعدتها على تفعيل دورها السياسي في المجتمع ووضعها في المكانة التي تناسب دورها التاريخي في الوطن العربي. ولا يمكن أن يتم ذلك خارج إطار امرأة حرة. وحرية المرأة ومشاركتها الفاعلة في بناء الوطن بحاضره وغده مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بوتيرة التحول الديمقراطي؛ فكلما زادت سرعة وتيرة التحول كان ذلك مؤشرًا على وجود سعي دؤوب من خلال الفئات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع، وبخاصة المرأة، لإيجاد مكان مناسب لهم في عملية مأسسة الدولة والتوزيع المتساوي للقيم الديمقراطية بين أبناء المجتمع الواحد[3]، وفي ما يخص المشاركة السياسية للمرأة تحديدًا من حيث علاقتها بالتحول الديمقراطي، فإنها لازمة لإبعاد شبهة التحيز والتمييز ضد فئة من المواطنين بسب الاختلاف في النوع، ولإثبات أن الدولة تحترم دور المرأة في بناء مستقبل أمتها بقدر ما تحترم الدور الخاص للمرأة الذي تقوم من خلاله بعملية التنشئة داخل الأسرة التي هي اللبنة الأولى للمجتمع.

إلا أن المشاركة السياسية للمرأة في عملية التحول الديمقراطي قابلها العديد من العراقيل، فتاريخيًا تعود المشاركة السياسية للمرأة إلى فترات ليست ببعيدة في تاريخ الإنسانية. فاليونان القديمة، التي تعرف بأنها مهد الديمقراطية في العالم، حرمت المرأة حق المشاركة السياسية، حيث اقتصرت ديمقراطيتها على فئة الرجال الأحرار ممن تتعدى أعمارهم 18 سنة، وهذا بالتبعية كان يفترض استبعاد المرأة. ومع التطور التاريخي للأمم وتبلور مفهوم الديمقراطية بصورة أوضح فُتح الباب أمام مشاركة المرأة، إلا أنها ظلت في المجمل مشاركة محدودة تقتصر على بعض مجالات العمل السياسي وعملية صنع القرار ولا تشملها كافة، أخذًا فى الحسبان، بطبيعة الحال، التفاوت النسبي في مستوى المشاركة السياسية للمرأة من منطقة إلى منطقة أخرى في العالم حتى وصلنا إلى العصر الحديث، الذي أصبحت المرأة فيه نظريًا على الأقل تقف على قدم المساواة مع الرجل

(2) نيفين مسعد [وآخرون]، **الدليل العربي لحقوق الإنسان والتنمية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008)، ص 325ـ328.

(3) Nathan Glazer, «Democracy and Deep Divides,» *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 2 (April 2010), pp. 12-14.

سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا من دون تمييز بينها وبين الرجل[4]، إلا أن الأمر يحتاج عمليًا إلى جهد ومثابرة في العديد من دول العالم حتى يخرج النظري إلى الإطار العملي[5].

وفي الوطن العربي تعرضت قضية المشاركة السياسية للمرأة للعديد من الإشكاليات؛ منها ما هو ثقافي ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي. ولكن تظل الإشكالية الكبرى هي الإشكالية الثقافية المرتبطة ببعض التفسيرات والتأويلات الدينية التي انعكست على الإشكاليات الأخرى كافة كون الدين في مجتمعاتنا العربية يمثل محورًا مهمًا في تطورنا السياسي، بل إن شئت القول هو المحور الأهم على الإطلاق[6]. وقد تعرض العديد من المفكرين الإسلاميين لقضية الديمقراطية في الإسلام مركّزين جل جهودهم على وضع المشاركة السياسية للمرأة العربية وما يحيط بها من قيود وما لحق بها من رؤى تحررية تقدمية، وحاولوا جل طاقاتهم لإيجاد مبرر مناسب للتقييد أو الإباحة محاولين بذلك توضيح الأمور بصورة دقيقة وواضحة؛ فكانت الاجتهادات الفقهية الإسلامية التي انقسمت إلى ثلاثة تيارات رئيسية في مسألة المشاركة السياسية للمرأة.

الاتجاه الأول: الرفض التام: يوجد اتجاه فقهي يميل إلى التشدد في التعامل مع قضية المشاركة السياسية للمرأة فلا يجيزها من حيث المبدأ. ويرتبط هذا التحريم من وجهة نظره بأمرين أساسيين: الأمر **الأول** رفض فكرة الديمقراطية التي تقوم على أساس الأغلبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب التي ربما لا تصل بالضرورة للسلطة بمن يقوم على تطبيق شرع الله. والأمر **الثاني** التحفظ عن ما يرتبط بخروج المرأة ومشاركتها فى الحياة العامة من مفاسد ومخالطة للرجال[7]. ويلاحظ أن هذا الاتجاه الفقهي قد أخذ فى الانحسار بوجه عام، وهو ما فتح الباب لاجتهادات أخرى تتعامل مع قضية المشاركة السياسية للمرأة بدرجات مختلفة من التقييد والإباحة.

الاتجاه الثاني: القبول المقيد: يمكن التمييز في هذا الإطار بين اتجاهين فرعيين، **الأول** يبيح مشاركة المرأة بالتصويت في مختلف الانتخابات العامة معتبرًا ذلك من باب توكيل المرأة من ينوب عنها في إدارة شؤونها السياسية. و**الثاني** يفرق بين الولاية الخاصة التي يقر فيها بمشاركة المرأة من قبيل الاستوزار والنيابة البرلمانية أو المحلية وبين الولايات العامة الممثلة برئاسة الحكومة والقضاء. وهذه يرفضها انطلاقًا من تفسير الآية الكريمة ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا..** ﴾ (النساء: 58). على أن الأمانة هي الولاية العامة للرجال، وكذلك تفسير الحديث الشريف

---

(4) **الديمقراطية في مواجهة التغيير: دليل الى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية** (نيويورك: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2010)، ص 136ـ142.

(5) هادية يحياوي، «المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر،» **مجلة المفكر** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر)، العدد 9 (2013)، ص 21 ـ 28.

(6) سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة** (القاهرة: [د. ن.]، 2005)، ص 99 ـ 105.

(7) دلال الزايد، «دور السلطة التشريعية في تعزيز حقوق المرأة الدستورية،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الوطني الأول للمرأة البحرينية «دمج احتياجات المرأة في التنمية: دور الجهود الوطنية ـ فرص متكافئة ـ عدالة وتقدم للجميع»، 8ـ10 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، ص 21.

«لم يفلح قوم ولو أمرهم امرأة» أي أن ولاية المرأة مقترنة بالخسارة[8]. ويلاحظ أن هذا الاتجاه بشقيه ما زال يعبر عن قطاع واسع من آراء الفقهاء المحدثين، وذلك على الرغم من الحجج المضادة التي تبيح ولاية المرأة استنادًا إلى الآية الكريمة: ﴿**وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ (التوبة: 71)، والتي تفيد معنى الولاية المشتركة، وإلى الحديث الشريف «إنما النساء شقائق الرجال».

الاتجاه الثالث: المشاركة الواسعة: يمثل هذا الاتجاه أحد أبرز مجالات التطور في الاجتهادات الفقهية الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة. ينطلق مؤيدو هذا الاتجاه من أن التطور السياسي لنظم الحكم تحول بالمناصب العامة إلى ما يشبه المؤسسة التي لا يعدو دور من يترأسها كونه دورًا تنفيذيًا وليس إنشائيًا. وأنه في غياب دولة الخلافة الإسلامية التي يتولى من يقوم على أمرها إمامة الناس في الصلاة لا مانع من وجود المرأة على رأس الدولة. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن عَدَّ المرأة دون مستوى الرجل هو وجهة نظر اجتماعية لا علاقة لها بالتشريع الإسلامي، إذ ليس في القرآن الكريم آية واحدة تحرّم على المرأة اعتلاء سدة الحكم، وهي ليست قاصرة عقليًا، ولا تقل كفاءة عن الرجل. وليس هناك مانع شرعي يمنع المرأة من تحمل المسؤولية وتولي السلطة العليا في دولتها. فالمفهوم الإسلامي هو مفهوم متحرك منفتح على حركية المرأة من حيث انفتاحه على إنسانيتها. من غير أن يغفل الخصائص والمواهب التي تمتاز بها المرأة، والمواهب والخصائص التي يمتاز بها الرجل. وهذا التميز لكل واحد منهما لا يلغي أفضلية من يستحق منهما أن يتولى أي منصب في الدولة. فلو كانت الذكورة شرطًا لتتبوأ المناصب السياسية لوجب بيانه بشكل قطعي الدلالة واضح النص[9].

وما يدعم حق المرأة في العمل السياسي وصف القرآن لملكة سبأ بلقيس وصفًا دقيقًا يبرز به حنكتها السياسية وحُسن تدبيرها لدولتها، ورجاحة عقلها، فهي تستشير رجال دولتها قائلة: ﴿**قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ**﴾ (النمل: 32).

وفي سورة الممتحنة تشديد على ذات المعنى بقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ (الممتحنة: 12) وهكذا فإن القرآن بهذه الآية قد أقرّ صراحة بحق المرأة في الإدلاء بصوتها في الانتخابات بمختلف أنواعها وفي المشاركة السياسية مع الرجل في الحكم وفي الولاية[10].

---

(8) رغدة وحيدة، «المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية: حالة الجزائر،» ورقة قدمت إلى: جامعة باجي مختار، عنابة ـ الجزائر 2014، ص 148.

(9) إسماعيل صبري عبد الله، «المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 4، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 87.

(10) سعدى محمد الخطيب، **حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص 54.

وتعدّ البيعة من أخصّ أمور السياسة التي شاركت النّساء فيها منذ ليلة العقبة الأولى، حيث كانت أمّ عمارة نسيبة بنت كعب المازنية ممن حضرن ليلة العقبة وبايعن الرّسول ﷺ. كما شهدت المرأة البيعة الثانية، وبايع الرسول ﷺ النّساء على أن لا يشركن بالله شيئًا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يأتين ببرهان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصين في معروف فأدلين بأصواتهن بكل جرأة. وقد حضرت هند بنت عتبة امرأة سفيان بن حرب بيعة النساء هذه وكانت تتكلم عند كل جملة يقولها الرسول عليه الصلاة والسلام فيجيبها[11].

كما شاركت المرأة أيضًا في النضال السّياسي وهاجرت إلى الحبشة ثم إلى المدينة وخرجت في الحروب مدافعة عن دينها وعن رسولها، وهذا كلّه من الأعمال السّياسية. ومن تراثنا العربي هناك الدور النيابي الذي قامت به سوداء بنت عمارة بن الأشطر الهمدانية التي مثلت قومها عند معاوية لما توسّطت لديه لرفع المظالم التي كان يمارسها عامله عليهم، فقامت بعمل النائب في البرلمان، ونجحت في مهمّتها رغم أنّها كانت من المعارضة بتعبير العصر اليوم. ولا ننسى السيّدة أروى بنت أحمد بن جعفر بن موسى الصليحية زوجة الملك الأكرم التي ظل حكمها في اليمن في أواخر القرن الخامس الهجري نحوًا من أربعين سنة وتوفيت سنة 532هـ. والسيدة خنيفة خانون التي تولت الحكم في حلب سنة 634 بعد وفاة أبيها الملك العزيز، وهي ابنة أخي السلطان صلاح الدين الأيوبي الملك الصالح العادل أبو بكر بن أيوب وقد ظلّت في الحكم ستّ سنين. والسيّدة الشريفة فاطمة التي استولت على صعدة باليمن سنة 1456 هـ وملكت صنعاء ونجران وقامت بالدّعوة للشيعة الزيدية. وستّ الملوك أخت الحاكم بأمر الله وكانت من حكّام الدّولة الفاطمية في مصر. وأمّ ملال السيّدة بنت الأمير الصنهاجي المنصور بن يوسف الصنهاجي، وأخت الأمير المعزّ بن باديس، ومربّية الأمير باديس ابن أخيها المعزّ التي شاركت أخاها باديس في الحكم، ولما توفيّ خلفه وليّ العهد وكان صغير السنّ، فأقام رجال الدّولة عمّته أمّ ملال وصيّة عليه إلى أن بلغ سنّ الرشد فنجحت في تدبير الحكم[12].

أما عن حديث رسول الله ﷺ الذي يقول فيه «لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة» فإن هذا الحديث قد روي تعليقًا على موقف عائشة من الإمام عليّ بن ابي طالب بعد مرور خمسة وعشرين سنة على وفاة النّبي، وعلى اعتبار أن الحديث صحيح رواه البخاري، فإنّ الخبر خاص بظرف زمني معين لا يعمّم حكمه على سائر الأزمان، ونص الخبر: سأل رسول الله ﷺ: من يلي أمر فارس؟ قالوا امرأة، قال: «ما أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة» فيفهم من النصّ أنه نبوءة من الرّسول بفشل سياسة الفرس على يد هذه المرأة التي عرفت بالميوعة واللامسوؤلية[13].

---

(11) هبة رؤوف عزت، «المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992)، ص 121.

(12) عبد الكريم زيدان، **المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية**، ط 3 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2000)، ص 42ـ45.

(13) محمد الغزالي، **سر تأخر العرب والمسلمين** (القاهرة: دار الصحوة، 1985)، ص 65ـ68.

خاتمة

إن الحديث عن أي تطوير في الفكر السياسي الإسلامي لينطلق دائمًا من تطور وتغير البيئة الإنسانية المحيطة بظروفها المكانية والزمانية وبتراكم الخبرات والتجارب السياسية، الأمر الذي يفرض دائمًا الفهم المتطور للنصوص القرآنية بما يفتح المجال أمام التفسير العقلي الذي يربط النص بسياقه العام سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا إضافة إلى السياق الجغرافي. وينبغي علينا أن ننظر إلى قضية المشاركة السياسية للمرأة انطلاقًا من هذه القاعدة التي دائمًا ما كانت في أذهان العديد من المفكرين الإسلاميين الذين أثروا الفكر الإسلامي بآرائهم الانفتاحية البعيدة من التشدد والمؤمنة بالتطور والمستفيدة من الفكر الإنساني عمومًا والمستندة إلى الاحترام الكامل للنص الديني وقداسته عن أي تفسيرات أو تأويلات بشرية قد تكون مقيدة أو مانعة للدور السياسي للمرأة، وهو ما ينبغي تجاوزه في العصر الحالي ليصبح المجتمع أكثر تطورًا وإنجازًا مستندًا على ساقيه ـ الرجل والمرأة ـ من دون تمييز أو تفرقة في ظل ثقافة تؤمن بقيم العدالة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد كافة.

توصيات

من خلال تلك المقالة المختصرة نستطيع أن نحدد مجموعة من التوصيات من خلالها يمكن تطوير ديمقراطية عربية تؤمن بالمساواة السياسية الكاملة بين الرجل والمرأة في الوطن العربي أهمها:

ـ ضرورة تنقية التراث العربي مما علق به من تشوهات لحقت به بسبب اتصالها بحضارات وثقافات أخرى كانت لها نظرات دونية للمرأة عمومًا ولدورها السياسي خصوصًا.

ـ أهمية إعادة النظر في آليات التنشئة السياسية العربية، وبخاصة دور المدرسة والجامعة، من خلال تنقية المناهج التعليمية مما علق بها من قيم استبدادية ودكتاتورية لا تناسب جوهر الثقافة الديمقراطية، كما أنه من الأهمية العمل على إعادة تأهيل المدرس لكي يكون خطابه التعليمي أكثر تقبلًا لتطورات الفكر السياسي الإنساني عمومًا والفكر السياسي العربي خصوصًا.

ـ تشجيع حوار وطني ـ ديني يكون طرفاه القوى المدنية ورجال الدين بمحاولة الوصول إلى توافقات معهم أكثر مرونة في النظر إلى التراث الإسلامي وللمفكرين الإسلاميين السابقين، كما أنه من الأهمية أن تقف القوى المدنية على أرض عربية تراعي الخصوصية الثقافية العربية وتنطلق منها لخلق رؤية ديمقراطية عربية حقيقية تعلي الدور السياسي للمراة العربية حتى تكون على قدم المساواة مع أخيها العربي.

ـ أهمية السعي لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي في المجتمعات العربية فالمدخل لنيل المرأة لحقوقها السياسية خصوصًا هو نيل فئات المجتمع كافة لحقوقهم السياسية المسلوبة منهم هم بسبب انتماءاتهم السياسية أو الدينية أو القومية أو العرقية □

التعاطي الإعلامي مع اللغة العربية وتأكيد دورها الحيوي في التواصل المعرفي

فاضل محمد البدراني(*)

أستاذ الاتصال والإعلام في كلية الإعلام – الجامعة العراقية.

مقدمة

يقول المستشرق الإيطالي كارلو نالينو «اللغة العربية تفوق سائر اللغات رونقًا، ويعجز اللسان عن وصف محاسنها». هذا الوصف هو من الآخَر المستمع الذي يتذوق العربية، إلى الحد الذي يجعله يقر بتفوقها، ومحاسنها، إذ يحمل الناطقين بها ولا سيَّما العاملين في المعترك الإعلامي، من الصحافيين والإعلاميين والكتاب، مسؤولية التوليف بين العربية العميقة والإعلام في نسق لغوي مميز يتسم بالبساطة والجمال وبلاغة التعبير، يطلق عليه «لغة الإعلام».

تعدّ اللغة هوية حضارية للأمة وسجلًّا لحفظ تراثها ورابطة عميقة الجذور لأبنائها، سواء كانت العربية، أو أي لغة من اللغات العالمية الأخرى. والأمم منذ قرون طويلة تتصارع في ما بينها في سبيل البقاء، أو إثبات الوجود، والتواصل من أجل الوجود وعدم الاندثار. وقد تنتصر أمم، أو دول على دول أخرى، وفقًا لطبيعة المقومات العسكرية أو الاقتصادية التي تمتلكها، ولكن في نظر الأمم والمؤسسات والشخصيات ذات البعد الفكري العميق، لا تقرن الانتصارات هذه على أنها نتائج نهائية وحاسمة، بل بوصفها انتصارات وقتية، أو تصنف على أنها أمور فرعية، لأن المفهوم الفعلي للانتصار عبر التاريخ يبنى على حقائق أخرى جوهرية تتجسد في انتصار الهويات، والثقافات والعناوين الرئيسة لا الفرعية، وقد يطول لقرون تنتهي فيه أجيال، وأجيال تواكب مسيرة الصراع؛ لكن يبقى بديمومة متواصلة. وقتال الحرف بالحرف والصوت بالصوت، واللحن باللحن. والبعد الزمني الذي ينبغي أن يشكل امتدادًا لحاضر ومستقبل، يمكن أن يتشكل بطريقة يطلق عليها «الانتصار الحضاري».

وعليه يمكن طرح السؤال إذا ما كانت أمم متقدمة تكنولوجيًّا وعسكريًا واقتصاديًا في الوقت الحاضر، كما هي الحال بالنسبة إلى الدول الغربية، قد حسمت صراعها بالانتصار المؤكد على

(*) البريد الالكتروني

دول أقل منها قدرة مثل الدول العربية والصين؟ إن مثل هذا السؤال الذي يحمل دلالة حضارية ببعدين تاريخي ومستقبلي، يجعل متلقّيه يمعن النظر في قراءة خريطة الصراع الثقافي بين هذه الحضارات، ومَن السبب؟ لكي يتصدى للإجابة برؤية يمكن أن تجعلنا نحن العرب في حالة من التفاؤل والطمأنة على ديمومة هويتنا ولغتنا العربية.

أولًا: اللغة الإعلامية: المفهوم والصفات

علاقة الإعلام باللغة العربية علاقة ترابطية وثيقة الصلة، لا يمكن الفصل بينهما، فإذا كانت اللغة تمثل الجسم أو الهيكلية، فإن الإعلام هو الروح وأداتها. وانشغل بعض المهتمين باللغة الإعلامية، إذ شهدنا تحولًا كبيرًا في بيئتها في عصرنا الحديث، وهو ما يجعل العلاقة متبادلة نفعيًا بين اللغة والإعلام (علاقة التخادم). إن اللغة عندما ساعدت على إنجاح وسائل الإعلام في مواكبتها لمتطلبات العصر، وإن كانت أداة فاعلة من أدوات الاتصال وذات تأثير مباشر في مشاعر الناس ومعتقداتهم وسلوكهم، فإنها في المقابل تأثرت بوسائل الاتصال، ما جعل المهتمين يعزون عملية التلقي بأسلوب سهل ومشوق من خلال هذه اللغة، يعود بالفضل لوسائل الاتصال والإعلام التي ساهمت في صقلها وبحثها عن الجمالية الوصفية والسردية[1]. وقد اختلف الباحثون في تعريف لغة الإعلام وفي تحديد مميزاتها، فأطلقوا عليها تسميات مختلفة، مثل اللغة الثالثة التي تتوسط الفصحى والعامية، أو فصحى العصر التي تواكب التطور الاجتماعي والمعرفي للعرب، أو اللغة العربية الجديدة التي تستند في أصولها إلى العربية القديمة، وتستجيب لمستجدات العصر والحاجات التعبيرية للناطقين بها[2]. وذهب بعضهم إلى أنها النثر العملي الذي ظهر مع ظهور الصحافة، ويقع «في منطقة وسطى بين لغة النثر الفني، أي لغة الأدب، والنثر العادي، أي لغة التخاطب اليومي». وهي «اللغة التي تمتاز بالبساطة والوضوح، وتنأى ما أمكن عن صفات التعالي على القراء أو التقعر أو الغرابة. وجاءت تسميتها فصحى العصر تمييزًا لها من فصحى التراث وعامية المثقفين والمتنورين، وهي جامعة لصحة الفصحى وسلامتها. وللغة في الاستخدام ثلاثة مستويات، هي[3]:

ـ المستوى التذوقي الفني الجمالي، الذي يستعمل في الأدب والفن.

ـ المستوى العملي النظري التجريدي، الذي يستعمل في أداء العلوم.

ـ المستوى العملي الاجتماعي، الذي يستعمل في الإعلام؛ وهذا المستوى هو ما يهمنا في دراستنا هذه، لأنه فرض نفسه مع الوقت على ألوان الاستخدامات اللغوية الأخرى. ومثلت لغة الإعلام القاسم المشترك لفروع المعرفة والأعمال. ومن المتعارف عليه أن لغة الإعلام تأتي من ثلاثة مصادر هي:

---

(1) حمزة الجبالي، **اللغة الإعلامية: مفهومها، مبادئها، تطورها** (عمّان: دار الإسراء، 2016)، ص 109.

(2) محمود خليل ومحمد منصور وهبة، **إنتاج اللغة الإعلامية** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز التعليم المفتوح 2002)، ص 33.

(3) نسيم الخوري، **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 50 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 353.

الأول: اللغة العربية الفصحى أو فصحى التراث، وهي الأساس فيها، لأنها أعطتها المفردات ونظام التركيب.

الثاني: اللغات الأجنبية التي أّثرت في العربية مباشرة في مرحلة الاستعمار وفي حديث الذين درسوا في البلاد الأجنبية، وبصورة غير مباشرة من خلال الترجمة المستمرة والمتزايدة في فروع المعرفة كلها.

الثالث: اللهجات العامية التي أخذت منها وسائل الإعلام مفردات «وتراكيب، أحدثت أحيانًا تغييرًا في نظام الجملة»[4].

إن الإعلام يؤدي مهمتين متعاكستين في لغة الأداء العربية:

الأولى إيجابية: يخدم فيها اللغة العربية وينشرها ويعممها على المتعلمين والأميين.

الثانية سلبية: يشجع فيها المحكيات المحلية، وينشر أخطاء اللغة ويثبتها في الأذهان وعلى الألسنة، ويكرس الحالات الانفصالية بين البلدان العربية[5].

ثانيًا: العربية لغة العصر والحداثة

من أبرز خصوصيات اللغة العربية أنها لغة لا تشيخ ولا تضعف، فهي تتسم بالدينامية والتواصل، وكما يقول المستشرق الفرنسي أرنست رينان «اللغة العربية بدأت فجأة على غاية الكمال، وهذا أغرب وقع في تاريخ البشر، فليس لها طفولة ولا شيخوخة».

فالوطن العربي منذ بداية الألفية الثالثة شهد انفتاحًا إعلاميًا غير مسبوق تبعًا لتطور تقنيات الإعلام الرقمي أو العصري، وساهم إلى حد كبير في إبراز دور الوسائل الإعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية الناطقة. بموازاة ذلك عانى خبراء اللغة العربية كثيرًا شيوع الأخطاء النحوية في العربية الفصحى المستخدمة في الإعلام، التي هي ركيكة في الأساس[6]. وتتمثل هذه الظواهر بشيوع الكتابة بالعامية في المقالات والإعلانات، وفيما يخص التعامل بها في البرامج التلفزيونية والإذاعية، لم يعد ذلك يلفت الانتباه للأسف، إضافة إلى كثرة استخدام المفردات الأعجمية. بل إن صحفًا ومجلات وبرامج إذاعية وتلفازية، ينبغي أن تكون جادة، نجدها الآن تحمل عناوين أعجمية مكتوبة بالأحرف العربية. ويرصد ياس خضير البياتي وجود الكثير من البرامج ومنها ما يرد باسم «زوم» وآخر عنوانه «فلاش شو» وثالث بعنوان «ويك إند»... إلخ. المعاناة أيضًا شيوع ظاهرة التسكين وهي ظاهرة مألوفة منذ زمن طويل، فاللغة العربية تجيز الوقف، لكن التسكين في وسائل الإعلام بلغ حدًّا غير مقبول. كما انتشرت المفردات والتعبيرات الإنكليزية والفرنسية في رحاب المذيعين وأساليبهم، وتلونت طرائق نطقهم وتنغيمهم ونبرهم بأساليب واستعارات تعود إلى هذه

(4) محمد حسن عبد العزيز، **لغة الصحافة المعاصرة** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2002)، ص 1.

(5) فادية المليح حلواني، «لغة الإعلام العربي،» **مجلة جامعة دمشق**، السنة 31، العدد 3 (2015)، ص 11.

(6) رضا جاد محمد طه، «اللغة العربية في وسائل الإعلام،» موقع دنيا الوطن، 30 آب/أغسطس 2012، <https://bit.ly/2T1kACc>.

اللغات، وباتت الأدوات اللغوية المستخدمة اليوم تمثل مزيجًا هجينًا يغرف من كل منهل، من دون أن تحمل بالضرورة ملامح شخصية البيئة الثقافية والاجتماعية التي يُفترض بها أن تنتمي إليها (وصورة المذيعة والمذيع تعكس مستوى التأثر والتقليد للنموذج الغربي ومادته بالطبع اللغة). فالتطور الملحوظ في البيئة الإعلامية وتقنياتها وثقافة المرسل والمتلقي الذي غالبًا ما ينظر إلى اللغات الأجنبية نظرة إعجاب أكثر مما يستوجب، هو الذي يثبت اختلالًا في التفكير والابتعاد من معرفة قيمة اللغة العربية[7]. لكن على الرغم من التحديات التي تواجه اللغة العربية، فإن أواصر العلاقة بين حروفها ممتزجة بقوة، وصوت الكلمة يظهر غير مشتت. إن لغتنا على الرغم من كل ما تتلقى من محاولات التذويب بسفاسف الثقافات الأخرى، تحظى بقوة الانتشار، وتثبت يومًا بعد آخر أنها الأجمل بين اللغات، فسمة الدينامية في توافرها وانسجامها وقدرتها الفائقة على التكيف وإيصال المعنى أو المضمون، والانتشار عبر الإنترنت، أبطل أفكار جميع المشككين والمتآمرين على هوية اللغة العربية، فالانتصار بالنتيجة سيكون حليف الواعين[8].

ثالثًا: التخادم بين الإعلام والعربية

على الرغم من الهفوات والسلبيات التي تتعامل بها وسائل الإعلام والعاملون فيها حيال اللغة العربية، فإنه ينبغي الاعتراف بأن هذه الوسائل لديها الكثير من المحاسن والفضائل على لغتنا العربية، ومنها على سبيل المثال إحياء العربية، فبعدما كانت مهددة بالدعوات المغرضة المشبوهة والداعية إلى إحياء اللهجات العامية، ماتت تلك الدعوات البغيضة التي كانت فرص نجاحها كبيرة لولا جهود الصحافة العربية، التي تكون أحيانًا متقدمة على المجامع اللغوية. وبفضل ذلك كانت المظاهر الإيجابية تتمثل بوَحْدة العربية وانتشارها بين مختلف فئات المجتمع، والتقريب بين اللهجات والمستويات اللغوية وتنمية الثروة اللغوية. فاللغة الإعلامية في إعلام التواصل الاجتماعي هي لغة الجماهير العادية التي هي بنفسها تحدد وتختار الرموز والإشارات التي تتطابق مع تلك التي يختزنها المتلقي في الإطار الدلالي (المخزون المعرفي)، وهي التي وُلدت ونمَت في رحم وسائل الاتصال الجماهيري التي أنتجت خطابًا ولغة خاصين، لا تنفصلان عن الزمان والمكان الاجتماعي والإنساني، فكان لها تأثير واسع في الشارع الذي تلقى خطاب هذه الوسائل وسارع لتبني هذه اللغة، وذلك الخطاب القصير والواضح[9]. وفي إطار عملية التخادم والتفاعل الإيجابي بين اللغة والإعلام، ينبغي أن نبيِّن أن بعض وسائل الإعلام العربية قدمت خدمة جليلة إلى اللغة العربية وكان لها دور إيجابي في نشرها وتقريبها من المتلقين، وفي بناء عاطفة واندماج كبيرَين مع اللغة. ومن مزايا اللغة العربية المستعملة في بعض وسائل الإعلام هي أنها لغة فصيحة، سهلة التناول، قريبة من أفهام عامة الناس، وهي لغة مقبولة على الرغم مما قد يشوبها أحيانًا من بعض الأخطاء اللُّغوية

(7) ياس خضير البياتي، «اللغة العربية والإعلام، ومن الحب ما قتل،» جريدة **العرب**، 2017/2/10.

(8) فاضل البدراني، «دور الإعلام في الحفاظ على أصالة اللغة العربية الفصحى،» ورقة قدمت إلى: الندوة العلمية لكلية التربية للبنات بعنوان «اللغة العربية والاعلام» بتاريخ 1 أيار/مايو 2018.

(9) عبد الله ناصر الحمود، «دور التعليم والإعلام في تحقيق أمن اللغة العربية،» ورقة قدمت إلى: الملتقى التأسيسي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، ص 12.

أو الأسلوبية أو النحْوية ولكنها أخطاء يمكن تجاوزها والارتقاء بلغة الإعلام، ولا سيَّما إذا ازداد الوعي اللُغوي، ونما الإحساس بأهمية العربية والحرص على ألّا تزاحمَها العاميَّات في هذه الأجهزة التثقيفية المهمة. ومع زيادة التعامل باللغة العربية إعلاميًا تولدت حالة من التطور في تناول المفردات لتؤلف ماديات فكرية تحقق الفهم والاستيعاب لأصعب الموضوعات على المتلقي[10].

إن الإعلام ـ بما يملك من إمكانات التواصل المذهلة، وبسبب تأثيره البالغ في المتلقّين ـ يمكن أن يكون من أنجع وسائل الازدهار اللُغوي وتقريب المسافة بين المواطن العربي ولغته القومية، وإنه لقادرٌ على خدمة اللغة العربية خدمةً لا حدود لها ولا سيَّما في عصر ثقافة الاستماع، ثقافة الصورة المصاحبة بالكلمة المنطوقة، واستعلائها على الكلمة المقروءة[11].

رابعًا: اللغة العربية والفاعلية العالمية

تُعرف اللغات بأنّها أصوات تُستخدم للتعبير عن إبداء الآراء والاحتياجات والأغراض والتفاهمات من جانب الشعوب. واللغة مجموعة من الرّموز والتعابير المُتعارف عليها بين مجموعةٍ من الناس تكون لتلك الإشارات عند المجموعة كاملة المعنى نفسه وذلك عند ترتيبها بوجه معين[12]. تعد اللغة العربية بحكم عدد السكان الناطقين بها والذي يتجاوز 400 مليون نسمة، إضافة إلى نسبة كبيرة من المسلمين الذين يقرأون القرآن، لغة حية بارزة بين اللغات العالمية الفاعلة، ويمكن أن يقال عنها بأنها «لغة العلم والعمل». وفي الوقت الحاضر ترتقي إلى مستوى المرتبة الرابعة بين اللغات العالمية الحية وعددها ست لغات. فهي لغة حية تحمل ديمومة الصمود، وكذلك هناك لغة أخرى متنامية مثل اللغة الصينية التي يتحدث فيها ثلث سكان العالم يمثلون سكان الصين فقط، وأخذت تنتشر في المجتمعات الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية منذ عشر سنوات انطلاقًا من قوة التأثير الاقتصادي الذي تمثله السوق الصينية. وكلنا تابع الضجة الكبيرة التي أثارها مقطع فيديو لحفيدة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وهي تغني وتنشد باللغة الصينية. كما تداول نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي الصينية مقطعًا آخر لابنة الملياردير الأمريكي جيم روجرز وهي تردد بطلاقة أغنية صينية. وما دام للإعلام أثر بالغ في الحياة اللغوية والثقافية، فإن المسؤولية تتطلب من وسائل الإعلام المختلفة أن تتبنى اعتماد اللغة العربية الفصحى سبيلًا أساسيًا في خطابها وتفاهماتها، كونها أفضل مصدر لتعليم اللغة ومحاكاتها والمساهمة في شهرتها وطرح عذوبتها ولحنها الجميل. والوسائل الإعلامية هي الأنسب للتقريب بين اللغة الفصحى واللغة المحكية. وهي من أصلح اللغات، ذلك لأنها تتمتع بالدينامية أو الحركية التي تجعلها أصلح اللغات المواكبة لطبيعة

(10) محمد الإسماعيلي، «لغة الضاد وأهميتها للإعلام العربي المعاصر،» **البيان**، 30/7/2015.

(11) وليد القصاب، «اللغة العربية في وسائل الإعلام،» شبكة الألوكة الإلكتروني، 4 حزيران/يونيو 2015، <http://www.alukah.net/culture/0/87452>.

(12) إبراهيم أشعيل، «المعاني، لغة التعريف وتعريف اللغة،» ص 64ـ67، <https://www.alukah.net/library/059372/>.

الإعلام[13]. إن لدى اللغة العربية القدرة على التعبير عن معان ثانوية لا تعرف الشعوب الغربية كيف تعبّر عنها كما يصفها المفكر الفرنسي ريجي بلاشير.

ومن أشهر الإحصاءات العالمية كتاب **حقائق العالم** الصادر من الاستخبارات الأمريكية و«إنكارتا» و«إثنولوج»، وهي تعطي تصنيفًا إحصائيًا بأن اللغة الإنكليزية تأتي في مقدمة اللغات الحية عالميًا، ونسبة متحدثيها في العالم زهاء 25 بالمئة، بينما حلت لغة الماندرين (الصينية) في المرتبة الثانية، وبنسبة متحدثين بلغت 18.05 بالمئة، ثم المرحلة الثالثة، وحلت فيها اللغة الهندية وقد بلغت نسبة متحدثيها تقريبًا 11.51 بالمئة، وجاءت اللغة العربية في المرحلة الرابعة، وبلغت نسبة متحدثيها في العالم 6.6 بالمئة، مع العلم أن اللغة العربية دخلت ضمن اللغات الحية العالمية في عام 1974. وجاءت في المرحلة الخامسة اللغة الإسبانية وبلغت نسبة متحدثيها في العالم 6.25 بالمئة، ثم حلت بالمرتبة السادسة اللغة الروسية، وبلغت نسبة المتحدثين بها 3.95 بالمئة[14].

إن من مفارقات العصر الحالي (الألفية الثالثة) أن اللغة العربية كانت تعامل باحترام كبير حين كانت الأمية سائدة في مجتمعاتنا بنسبة تبلغ 80 بالمئة من السكان، وحين كانت أوضاعنا الثقافية ووسائل الطباعة والنشر والاتصال أكثر تواضعًا مما هي عليه الآن. لكن حين تراجعت نسبة الأمية وتقدمت وسائل الطباعة والنشر وتزايد انتشار تقنيات الإعلام، لقيت اللغة العربية ذلك المصير البائس الذي صرنا بصدده، وبالذات في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي. حتى باتت تواجه بحرب في أماكن كثيرة وتعاني عدم التوقير[15].

وبلا شك «أن عصر طباعة الجريدة بالطرق البدائية كانت فيه اللغة العربية مهابة وذات انتشار قوي وفاعل» في عمليات التواصل والاتصال حتى كانوا يقولون «يمكن أن توقف الحكومات الصحف عن الإصدار لكنها لن تستطيع إيقاف المطبعة، إذ كانت المنشورات والإعلانات على الرغم من بساطتها من حيث الفكر والوعي والتأثير، تحمل لغة رصينة مفهومة»[16]. وعندما تم الحديث عن بقاء المطبعة، فهذا يعني أن الحرف لن يُلغى أو ينتهي، واللسان العربي بدأ ينحرف عن أصول اللحن اللغوي السليم بتأثير تقنيات الإعلام الرقمي، واندماج ضجيج الأصوات الصاخبة التي تتزاحم على العقول. وأن العاملين في المحطات الفضائية تكاد تختفي اللغة العربية عن الكثير من حواراتهم في المصطلحات المهنية، ولا سيما أدوات التصوير وطرق الإخراج الفني واللقطات والزوايا، حيث تطغى المفردات الإنكليزية كثيرًا وتصبح لغة تفاهم تبدو فيها العربية غريبة، ذلك الذي نلمسه بوضوح لمجرد وجودنا في غرف التحرير والعمل الفني الإعلامي[17].

---

(13) البدراني، «دور الإعلام في الحفاظ على أصالة اللغة العربية الفصحى».

(14) إبراهيم الأيوبي، «مفهوم ومعطيات عن محو المية في الوطن العربي،» **الحوار المتمدن**، 20 شباط/فبراير 2008، <https://bit.ly/3lMJRMw>.

(15) الجبالي، **اللغة الإعلامية: مفهومها، مبادئها، تطورها**، ص 109.

(16) وفاء كامل فايد، «موقع اللغة العربية من خريطة العالم،» منتدى اللغة العربية، 2006، <https://bit.ly/2H3Pasq>.

(17) فاضل البدراني، «اللغة العربية في خطر،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الأول لحكومة الانترنت ـ الكويت، 2012.

استنتاجات

1 ـ ظهر أن العلاقة بين اللغة العربية والإعلام علاقة ذات أواصر علمية ومهنية في آن واحد، لا يمكن الفصل بينهما، وهي يمكن أن تسمى «علاقة تخادم فكري ومعرفي».

2 ـ ثبت أن وسائل الإعلام قد تكون عامل هدم لأركان اللغة وتشويه لنبعها الصافي إذا ابتعدت من الأصول النحوية، وكما ظهر في بعض المصطلحات التي سوَّقها الإعلام الاجتماعي والتقليدي ضد اللغة العربية.

3 ـ مثلت اللغة العربية مادة أساسية في طبيعة الرسالة الاتصالية، وهي الأساس في نجاح الخطاب الإعلامي أو فشله، ذلك بحسب قوة اللغة.

4 ـ يمثل الإعلاميون في مؤسساتهم جنودًا في مملكة المجتمع «اللغة» وكلما تمكنوا من أداء لغتهم، نجحوا في توصيل رسالتهم الاتصالية ببعدها الإنساني والمعرفي، وتحقق ما نسميه «التغذية المرتجعة أو العكسية».

المقترحات

1 ـ يجب اعتماد اللغة العربية في كليات وأقسام الإعلام والصحافة مادة أساسية لتطوير مهارات الطلاب اللغوية، مع اعتماد أساليب التشويق في تدريسها.

2 ـ ضرورة ترجمة النصوص الشعرية والأدبية والفكرية المكتوبة بالعربية إلى لغات أجنبية حية، لإيصال وإثبات حقيقة ما تتسم به من سمة الإبداع الفكري والعلمي.

3 ـ تبنّي مشروع عربي قومي استراتيجي التوجه، للمساعدة على فتح مدارس ومعاهد للغة العربية في البلدان الأجنبية بهدف نشرها، وتوضيح أهمية الثقافة العربية في التقدم الفكري الإنساني العلمي.

4 ـ تنشيط دور مجمع اللغة العربية في البلدان العربية بتبني مشروع تعريب المصطلحات والعمل على تثقيف وسائل الإعلام في تناولها ونشرها بين الناس جميعًا، فاللغة العربية لا يمكن أن تتعرض للانقراض، لكنها تتعرض للخطورة التي تلقي بظلالها على ركود الذوق اللغوي □

الحروب التجارية الدولية بين الحمائية المتطرفة والصدامات العسكرية

منجد الخشالي(*)

استشاري اقتصادي – قطر.

مدخل

حدد النظام الاقتصادي الدولي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية والذي انبثق من اتفاقية بريتون وودز عام 1944 هدفه الأساس في تحقيق استقرار النظام المالي العالمي وتشجيع إنماء التجارة الدولية. لهذا استندت كل المنظمات والاتفاقيات الدولية التي انبثقت من هذا النظام، سواء النقدية أو التجارية، في جوهرها إلى تخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال والتجارة الدولية، أي أن الأصل في النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية هو الحرية الاقتصادية، وأن كل السياسات المقصودة المقيدة أو المعيقة للتدفقات المالية أو السلعية هي متعارضة مع جوهر وآلية هذا النظام[1].

وقد يكون لظروف الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكر اشتراكي ومعسكر ليبرالي مبررات لنشوء بيئة لممارسات مقيدة لحركة رأس المال والتجارة الدولية، فأفضى إلى استخدام أدوات السياسة التجارية المؤثرة في تدفقات التجارة الدولية. إلا أن تجاوز مرحلة الحرب الباردة والتحول إلى القطبية الأحادية عزز دعوات الحرية التجارية، وأعطى دفعة قوية لمنظمة التجارة العالمية لممارسة دورها الدولي في المزيد من الحرية في تدفق السلع والخدمات على المستوى الدولي حتى وصل الأمر إلى أن تسابقت الكثير من الدول النامية على الانضمام إلى هذه المنظمة وتبني الدعوة إلى حرية التجارة وإن كانت هذه الحرية لم تكن على الغالب موافقة لظروف هذه البلدان من حيث مستوى الطاقة الإنتاجية أو القدرة على التنافس في ظل الحرية الواسعة للتجارة الدولية.

على العموم، في تقديرنا أن المحافظة على جوهر النظام الاقتصادي الدولي المتمثل في حرية حركة السلع ورؤوس الأموال كانت السبب الرئيس لتجنب أزمة اقتصادية عالمية حادة يمكن أن تهدد

(*) البريد الإلكتروني: monjd_ahmed@yahoo.com.

(1) Marc William, *International Economic Organizations and the Third World* (New York: Harvester Wheatsheaf, 1994), pp. 23-30.

السلم والاستقرار العالميين، منطلقين من اعتقادنا الراسخ بوجود علاقة وثيقة بين القيود والحروب التجارية وبين الأزمات الاقتصادية الدولية، وهذا ما سوف يتم عرضه من خلال المحاور التالية.

أولًا: الحمائية المتطرفة والحروب التجارية

أتاحت أدوات السياسة التجارية استخدام وسائل مباشرة أو غير مباشرة للتأثير في التجارة الدولية وتحقيق مصلحة اقتصادية. ومن هذه الأدوات هناك الحماية من السلع المستوردة، ولكن عندما تستخدم هذه الأدوات كإجراء انتقامي بعد فشل التفاهم لحل نزاع اقتصادي نكون قد تحولنا إلى ما يعرف بالحمائية المتطرفة (Extreme Protectionism) ما دام كلا الطرفين يتجه إلى موقف ثابت، وعادة ما يكون مثل هذا النوع من الحمايات ذات تكاليف اقتصادية عالية لأنها تسوق إلى الحرب التجارية.

ويعرض التاريخ الاقتصادي لنماذج من الحمائية المتطرفة التي أدت إلى حروب تجارية تطورت إلى أزمات اقتصادية وحتى حروب عسكرية. وفي ما يلي عرض تاريخي لأبرز الحروب التجارية وما ترتب عنها من آثار.

1 ـ في عام 1839 حاولت الصين حماية السوق الصينية من تجارة الأفيون القادمة من بريطانيا التي كانت حريصة على الوصول إلى السوق الصينية وقد تطورت هذه الحماية إلى نشوب حرب بين الصين والإمبراطورية البريطانية سميت حرب الأفيون الأولى نتج منها اتفاقية (نان جنغ) لعام 1842، التي دفعت الصين بموجبها غرامة لبريطانيا وأُرغمت على فتح موانئها وأصبحت هونغ كونغ مستعمرة بريطانية[2].

2 ـ في عام 1857 أعادت بريطانيا الكرّة على الصين بالمطالبة بتقديم المزيد من الحرية التجارية وفتح الموانئ الصينية لتشجيع تجارة الأفيون فنشبت الحرب التي سميت حرب الأفيون الثانية ترتب عنها توقيع اتفاقية (تيان جين) التي فتحت بكين بموجبها 5 موانئ جديدة للتجارة الدولية.

3 ـ في عام 1651 نشبت حرب بين هولندا وبريطانيا بسبب التنافس التجاري ترتب عنها اتفاقية سلام عام 1654 أُرغمت هولندا بموجبها على الاعتراف بقانون الملاحة الجديد الذي يسمح لبريطانيا بالتجارة عبر السفن البريطانية حصرًا.

4 ـ حرب الاستقلال الأمريكية 1775 ـ 1783: نشبت بعد أن أصدر البرلمان البريطاني ضرائب على الورق والشاي وفتح مكتب جمارك لجمع الضرائب الجمركية في بوسطن ترتب عنها استقلال الولايات المتحدة وخروج الجنود البريطانيين من نيويورك.

5 ـ عقب الحرب العالمية الأولى في مطلع عشرينيات القرن الماضي اجتاحت الولايات المتحدة وأوروبا موجة عارمة من الرغبة في فرض تعريفات ورسوم جمركية على المنتجات الزراعية والصناعية، وساد روح ما يعرف بالعزلة المجيدة في الولايات المتحدة وكندا (وهي مقولة مشابهة لمقولة الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب الشهيرة أمريكا أولًا). وبعد سلسلة من التشريعات

(2) «Trade War,» <https://bit.ly/379CjiT>.

المقيدة لحركة التجارة الدولية بلغت ذروتها في الحقبة 1929 ـ 1934، التي عرفت في وقتها بتعرفة سموت – هاولي بحيث لم يتبقّ من السلع المعفاة من الرسوم الجمركية في الولايات المتحدة سوى 8 بالمئة فقط، فانخفضت التجارة العالمية بنحو 66 بالمئة، وارتفعت معدلات البطالة وساد الاقتصاد العالمي أزمة اقتصادية كبرى عُرفت بالكساد العظيم، ولم تحقق إجراءات الحماية إلا مزيدًا من البطالة والكساد. وقد هيأت هذه الظروف أجواء للحرب العالمية الثانية 1939ـ1944[3].

من خلال هذا العرض تتبين العلاقة بين الحماية المتطرفة والحروب التجارية المولدة للأزمة الاقتصادية ومن ثم الحروب العسكرية. فالأصل في الصراع هو نزاع تجاري تفشل المفاوضات في حله فيتم اللجوء إلى إجراءات حماية متطرفة تعقبها حروب تجارية مولدة للأزمة الاقتصادية على المستوى الدولي فتصبح الحرب العسكرية هي المناص لهذه الأزمة.

أمام هذه المنهجية، ومع مؤشرات إجراءات الحماية المتطرفة التي تلوح بها الولايات المتحدة هل نحن أمام حرب تجارية تنذر بمخاطر أزمة اقتصادية دولية؟ هذا ما سوف نحاول الإجابة عنه من خلال التعرض للتوترات التجارية الراهنة بين أقطاب التجارة الدولية التي تنذر بأكبر حرب تجارية في التاريخ .

ثانيًا: الحرب التجارية الكبرى في التاريخ

ما هي الحرب التجارية الكبرى في التاريخ؟ سؤال تطرحه الاقتصادية الأمريكية جوليا هورويتز في مقالتها الأخيرة[4]، إذ ترى هورويتز أن بوادر الحرب الكبرى بدأت تلوح بالأفق عندما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن إدارته سوف تفرض 25 بالمئة على واردات الصلب و10 بالمئة على واردات الألمنيوم، في دعوة إلى خفض العجز التجاري وحماية الصناعة الأمريكية، وتصريحات (روبرت لايتهايزر) الممثل التجاري الأمريكي بأن بلاده سوف تفرض 10 بالمئة رسومًا على الواردات الصينية لتبلغ ما قيمته 200 مليار دولار. هذا الواقع يشير إلى بلوغ مستوى الحماية المتطرفة بسبب فشل حل النزاع التجاري، وأن هذه الحماية يمكن أن تقود فعلًا إلى أكبر حرب تجارية في التاريخ. وما يوقف اندلاع هذه الحرب التجارية الكبرى هو ضبط النفس الذي تبديه كل من الصين ودول الاتحاد الأوروبي وكندا إلى حد الآن، وإن كانوا قد لوّحوا بإجراءات مضادة كرد على الإجراءات الأمريكية.

السؤال المطروح هنا كيف ستؤثر الحرب التجارية الكبرى، لو اندلعت بالفعل، في الاقتصاد العالمي؟

---

(3) Ben Chu, «What Will the Impact of the Largest Trade War in Economic History,» *Independent*, 6/7/2018, <https://bit.ly/3nWgwBh>.

(4) Julia Horowitz, «Which are the Biggest Tread War in the World History,» <https://www.quora.com/Which-are-the-biggest-trade-war-in-the-world-history>.

من المؤكد أن مصنّعي الفولاذ والألمنيوم في الولايات المتحدة سيحصلون على دفعة في صناعتهم، ولكن من غير الواضح إن كانوا يملكون القدرة على مواجهة ارتفاع كبير في الطلب المحلي، وهذا يعود بالضرر على تكلفة إنتاج مصنّعي السيارات والطائرات وبعض منتجات المشروبات ومضارب البيسبول، بسبب ارتفاع أسعار الصلب والألمنيوم، وسوف ينعكس ذلك على الوظائف. لهذا صرح وزير التجارة الأسترالي أن فرض تعريفة على الصلب والألمنيوم لن يفعل شيئًا سوى تشويه التجارة وفقدان فرص العمل، والأخطر في الموضوع أن هناك أنباء عن أن الرئيس الأمريكي ينوي استخدام قانون تجاري للادعاء بأن واردات الصلب والألمنيوم تسبب تهديدًا للأمن القومي. ويرى المراقبون أن هذا يهدد قواعد منظمة التجارة العالمية ويؤدي إلى تعطيل نظام التجارة العالمي بأكمله. ولن تتوقف هذه الآثار على الجانب التجاري بل سوف تمتد إلى الجانب المالي، إذ يُتوقع أن تتأثر أسواق الأسهم بهذه الحرب المتوقعة، وما يزيد من هذا التأثير الترابط المعقّد بين هذه الأسواق على المستوى العالمي حيث إن انهيار إحداها يمكن أن يمتد إلى الأسواق الأخرى، وقد لاحت ملامح هذه التأثر في الانخفاضات الأخيرة التي شهدتها البورصات العالمية عقب قرارات الإدارة الأمريكية الأخيرة بخصوص رسوم الصلب والألمنيوم.

إن نيات الإدارة الأمريكية بخصوص الحمائية المتطرفة التي تمارسها اليوم هي انقلاب حقيقي على قواعد اللعبة التي أقرها النظام الاقتصادي الدولي المنبثق من بريتون وودوز.

ثالثًا: المسارات المتبانية لتاثيرات الحرب التجارية المحتملة

إذا اتفقنا على الضرر والتأثير المتوقع للحرب التجارية الكبرى، على المستوى الدولي، فإننا لا نتفق على تساوي مسار هذا التأثير، بل هو مختلف من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة علاقاتها الاقتصادية مع الدول أقطاب التجارة العالمية، فقد أشار دايفيد برت في معرض أسئلته عن مسارات تأثير هذه الحرب في التجارة الدولية بالقول إن هناك بعض الاقتصادات يمكن أن تكون أقل عرضة لآثار التعريفات في المرحلة الأولى وإن الضرر الفوري سوف يتركز بصورة رئيسية على الأسواق الناشئة في آسيا في حين تكون الاقتصادات المغلقة نسبيًا مثل البرازيل والهند بعيدة من التأثير المباشر للحرب التجارية المحتملة؛ لذا فإن الألم سوف يصيب الأسواق الآسيوية الناشئة من جراء التعرفة الأمريكية على الصادرات الصينية وسوف تكون أكثر 10 بلدان متضررة بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من جراء هذه التعرفة، وهي على النحو التالي[5]:

(5) David Brett, «Which Countries Are Most at Risk from Trade War: Five Questions Answered,» Schroders (12 June 2018), <https://bit.ly/3dIh89b>.

الشكل الرقم (1)

أكثر عشر دول متضررة من فرض تعرفة أمريكية
على السلع الصينية / نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

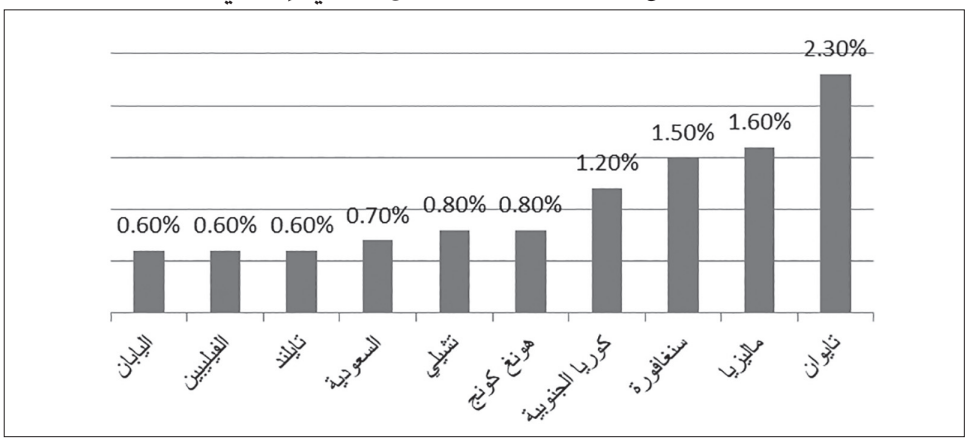

المصدر:.OECD, The Economist Group (March 2018)

من ناحية أخرى، في حال استجابت الصين للحرب التجارية وفرضت تعرفة على السلع الأمريكية فإن الدول الأكثر تضررًا من جراء هذه التعرفة الصينية هي كالتالي:

الشكل الرقم (2)

أكثر عشر دول متضررة من فرض الصين
تعرفة على السلع الأمريكية/ نسبة من الناتج المحلي الاجمالي

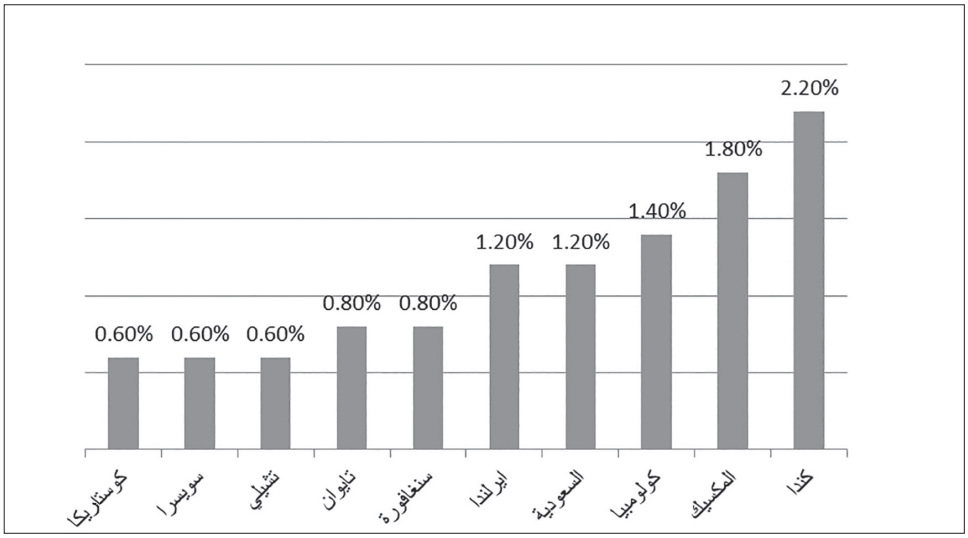

المصدر: المصدر نفسه.

إن أي تراجع بنسبة 5 بالمئة في طلب الولايات المتحدة على الاستيراد من جراء التعرفة الصينية سوف يؤدي إلى تقليص النمو العالمي بمقدار 0.2 بالمئة، كما يؤدي إلى تدهور القدرة الإنفاقية للمستهلكين وتراجع خطط الاستثمار، وهذا يضير بصورة مباشرة دول الجوار الأمريكي والدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية كبيرة مع الولايات المتحدة. والأمر نفسه ينطبق في حال فرض تعرفة على السلع الصينية من جانب الولايات المتحدة، إذ سوف يظهر هذا الأثر مباشرة في الدول الناشئة في آسيا بدرجات مختلفة.

أما بالنسبة إلى الدول العربية، فالتأثير هنا مختلف، كون أغلب هذه الدول هي دول مصدرة للسلع الأساسية؛ لذا فإن مجمل الدول العربية سوف تخسر من تبعات حرب تجارية عالمية على أساس أن الحمائية الجديدة سوف تقلص حجم التجارة العالمية والنمو الاقتصادي، وسوف ينعكس هذا على مستوى الطلب العالمي للطاقة الذي سوف يتقلص بما يؤدي إلى تراجع الطلب على النفط والغاز الذي يمثل العمود الفقري لصادرات البلدان العربية. وبالفعل شهدت أسعار النفط مؤخرًا تراجعًا ملحوظًا تعزى أسبابه إلى التوتر التجاري بين الصين والولايات المتحدة. وما إن أعلنت الولايات المتحدة منح إعفاءات لثماني دول مستوردة للنفط الإيراني حتى بدأت أسعار النفط تعود إلى المسار التراجعي في نهاية عام 2018، الأمر الذي تم تفسيره باستمرار التصعيد التجاري بين الصين والولايات المتحدة كعامل رئيس إضافة إلى عوامل أخرى لا يتسع الخوض في تفاصيلها الآن.

عمومًا، ورغم اختلاف مسارات التأثر بالحرب التجارية، إلا أن إمكان خروج فائزين من هذه الحرب غير مرجح، وخصوصًا على المدى البعيد، لأن النمو العالمي سوف يكون أضعف؛ حيث تشير التوقعات إلى تراجعه بنسبة 8 بالمئة مصحوبًا بارتفاع معدلات البطالة والتضخم التي قد تصل إلى نسبة 7 بالمئة. وتتعقد صورة المشهد عند النظر إلى طبيعة العلاقة الاقتصادية بين كل من الصين والولايات المتحدة، فوفقًا للبيانات الاقتصادية الرسمية لعام 2017 فإن الولايات المتحدة تستورد من الصين ما قيمته 463 مليار دولار في حين تصدّر الولايات المتحدة إلى الصين 116 مليار دولار، أي بقيمة عجز تجاري يصل إلى نسبة 60 بالمئة من إجمالي العجز التجاري الأمريكي، وهذا ما دفع الرئيس الأمريكي إلى اتهام الصين بالتلاعب بقيمة عملتها لصالح صادراتها إلى الولايات المتحدة وعَدّها المسؤولة عن 40 بالمئة من خسائر التوظيف في بلاده. وهذه هي كانت حجة الرئيس الأمريكي بضرورة فرض ضرائب على السلع الصينية المستوردة. تزامن هذا الأمر مع مسار تراجعي للاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة التي كانت مسؤولة عن توفير فرص عمل لنحو 150 ألف أمريكي، فقد تراجعت هذه الاستثمارات من 46 مليار دولار عام 2016 إلى 29 مليارًا عام 2017، وفي الوقت نفسه، تضع الصين بعض القيود على واردات اللحوم والسيارات من أمريكا.

ومن الناحية الجيوسياسية فإن الصين في موقف حرج بسبب عدم وضوح الرؤية في العلاقة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، وهي متهمة بدعم النظام السياسي في كوريا الشمالية؛ لذا فهي بحاجة إلى موازنة دقيقة بين مواقفها السياسية ومصالحها الاقتصادية مع الولايات المتحدة،

أي أن صور المشهد في غاية التعقيد وتنذر بخطر دولي كبير ما لم يتم نزع فتيل أزمة سلوك الحمائية المتطرفة بين أكبر شريكين تجاريين في العالم قبل أن ينزلق الوضع إلى أكبر حرب تجارية في التاريخ.

والسؤال المطروح هنا، ما موقف صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية من بوادر الحرب التجارية الراهنة؟

رابعًا: موقف منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي من الحرب التجارية الكبرى

انسجامًا مع مبدأ الحرية الاقتصادية واستقرار النظام الاقتصادي الدولي لم يكن من المتوقع أن تستقبل كل من منظمة التجارة العالمية (WTO) أو صندوق النقد الدولي (IMF) نذر التصعيد المتبادل بين أقطاب التجارة العالمية؛ فقد حذر مدير عام منظمة التجارة العالمية روبرتو أزيفيدو (Roberto Azevêdo) من الانجرار إلى مبدأ الفعل ورد الفعل في فرض الرسوم الجمركية، ورأى أن هذا سوف يؤدي إلى حرب تجارية لا يخرج منها أي منتصر. وبالفعل تلقت منظمة التجارة العالمية احتجاجات متعددة من أطراف دولية تعرضت لإجراءات حماية من جانب الولايات المتحدة. ونعتقد أن منظمة التجارة العالمية هي في وضع لا يحسد عليه، لأن التوترات التجارية الأخيرة التي أثارتها الولايات المتحدة تحت شعار أمريكا أولًا، تهدد وجود هذه المنظمة لأنها تهدد جهود استمرت لسبعين عامًا من العمل والمفاوضات الشاقة من أجل ترسيخ وخلق نظام عالمي متعدد الأطراف وتحسين مستويات الدخل والمعيشة لمختلف دول العالم. إلا أن ما جاء من تصريحات مسؤولي منظمة التجارة يمكن أن يوصف بأنه موقف خجول وغير حازم. ففي تقديرنا أن ما أشار إليه روبرتو إزيفيدو، مدير عام المنظمة، من أن المنظمة تراقب الوضع عن كثب غير كافٍ بالنسبة إلى النزاعات التجارية. فالمنظمة لديها آليات لفض النزاعات التجارية من أجل التوصل إلى حل، ولا نعرف بالضبط لماذا لم يطلب مدير عام المنظمة من الأطراف المتنازعة اللجوء إلى منصة المنظمة في حل هذه الخلافات.

إلا أن ما يلفت النظر في هذه الأزمة بحق هو موقف صندوق النقد الدولي الذي عبرت عنه كريستين لاغارد، المديرة التنفيذية للصندوق، في مقالة لها «نحو خلق نظام تجاري عالمي أفضل»، التي أقرت ضمنا أن النظام التجاري الدولي يحتاج إلى إحداث تحسينات بعدما برزت متغيرات مهمة على حركة التجارة العالمية لخصتها بما يلي[6]:

1 ـ زيادة تجارة الخدمات بوتيرة سريعة،

2 ـ زيادة الإنتاجية، وهو ما أحدث تحولًا في مكونات تدفقات من التجارة المادية إلى التجارة التي تستند إلى البيانات.

---

(6) Christine Lagarde, «Greeting a Better Global Trade System,» International Monetary Fund, 14 May 2018, <https://bit.ly/2T1dayQ>.

3 ـ زيادة الاحتوائية أي الاستثمار في التدريب وشبكات الأمان الاجتماعي حتى يتسنى الانتقال إلى وظائف أعلى جودة.

4 ـ زيادة التعاون الدولي من أجل إحداث تحسينات للتكييف مع عصر التجارة الجديد.

على الرغم من أن مديرة صندوق النقد الدولي أعلنت صراحة عبر الصحافة رفضها للحرب التجارية لأنها تؤدي إلى خسارة الجميع إلا أننا نرى أن مقالتها هذه فيها إشارة واضحة إلى أن نظام التجارة العالمية الحالي بحاجة أيضًا إلى إحداث تحسينات جدية من أجل بناء نظام تجاري عالمي يستند إلى الأسس التي تبنتها لاغارد في مقالتها الأخيرة.

إن إقرار مديرة صندوق النقد الدولي أهمية إحداث تحسينات في النظام التجاري الدولي هو إشارة ضمنية إلى أهمية توسيع الحوار الدولي من أجل إيجاد ترتيبات تجارية أكثر انسجامًا مع المتغيرات الجديدة، ونتوقع أن يفضي هذا إلى عودة جديدة من المفاوضات التجارية بين الأطراف الدولية الفاعلة في التجارة العالمية من أجل إيجاد نقاط مشتركة للمصالح التجارية، وتجنبًا للدخول في حرب تجارية تلوِّح بها الولايات المتحدة كونها الطرف الأكثر انتقادًا للنظام التجاري العالمي الراهن وترى أن هذا النظام غير عادل وأضر بالمصالح الأمريكية.

إننا نستشف من موقف منظمة التجارة والصندوق أن هناك رضوخًا غير معلن للإجراءات الأمريكية، وأن كلا المنظمتين أدركتا أن الوقت قد أزف للعودة إلى آليات النظام العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأن الحاجة إلى الدخول إلى مفاوضات تفضي إلى ترتيبات جديدة طريق لا مفر منه. وفي تقديرنا أنه من دون هذه العودة المتوقعة للتفاوض بعد التصعيد الأمريكي فإن النظام الاقتصادي العالمي متجه إلى حرب تجارية لن تتوقف حتى بلوغ أزمة اقتصادية عالمية كبرى.

النتائج الرئيسة

1 ـ هناك علاقة تاريخية بين الحروب التجارية والأزمات الاقتصادية والنزاعات المسلحة.

2 ـ الولايات المتحدة لم تعد تقبل بمبدأ حرية التجارة المطلق لأنها تعتقد أنه بدأ يضير مصالحها القومية وبدأت التصعيد باتجاه الحرب التجارية.

3 ـ صندوق النقد الدولي يقر بالحاجة إلى تحسينات بالنظام التجاري العالمي.

4 ـ من المتوقع دخول الأطراف الدولية الرئيسة بمفاوضات لإيجاد ترتيبات جديدة تتلاءم مع المعطيات الدولية الجديدة، وتحقق القبول والرضى بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

5 ـ فشل المفاوضات يعني الذهاب إلى حرب تجارية تقود الجميع إلى أزمة اقتصادية عالمية تنذر بأن تتطور إلى صدام عسكري في أي منطقة مرشحة لهذا الصدام. ونخشى أن لا يكون الشرق الأوسط هو المنطقة المرشحة لاستقبال ارتدادات الحرب التجارية المحتملة □

الصحافة النسائية اللبنانية قبيل قيام دولة لبنان الكبير

عفيفة صعب ومجلة «الخدر» نموذجًا

جمال واكيم(*)

أستاذ التاريخ والعلاقات الدوليّة في الجامعة اللبنانيّة.

تهدف هذه المقالة إلى مراجعة تاريخ نضال المرأة اللبنانية لتوسيع دائرة مشاركتها في الحياة العامة في لبنان، ومعرفة دوائر اهتماماتها وأوجه التميز أو القصور فيها عبر مراجعة الصحافة النسائية اللبنانية في الفترة الممتدة بين انهيار الدولة العثمانية وزوال حكمها عن المشرق العربي في تشرين الأول/أكتوبر 1918 وأيلول/سبتمبر 1920 تاريخ إعلان دولة لبنان الكبير. وتأخذ الدراسة من صحيفة **الخدر** التي أسستها شابة درزية هي عفيفة صعب، وتنتمي إلى أسرة موسرة من الشويفات، نموذجًا لأسباب عديدة: **أولها،** أن الفتاة كانت لم تتجاوز التاسعة عشرة من عمرها عندما أسست المجلة، وهو ما يمكن أن يعكس اهتمامات الشابات اللبنانيات آنذاك في ما يتعلق بالقضايا العامة التي طرحت. أما **ثانيها،** فهو كون الفتاة درزية وهو ما يشكل كسرًا للنمط التقليدي الاستشراقي الذي ساد في كتابة تاريخ لبنان والذي أراد حصر «التحديث» بنخب مسيحية ارتبطت بالإرساليات الأجنبية، فإذا بفتاة درزية من عائلة محافظة تخرج بمجلة تطرح موضوعات تحرر اجتماعية لتكسر نمط التفكير السائد.

أولًا: الوضع العام في الدولة العثمانية حتى انهيارها في عام 1918

مع انهيار الدولة العثمانية عام 1918، كان المشرق العربي قد مر عليه قرن كامل من الانفتاح على التأثيرات الغربية، بدءًا من اجتياح نابوليون لمصر عام 1799. وقد كانت بلاد الشام الأكثر تأثرًا بالغرب من بين الأقطار التي وقعت تحت حكم الدولة العثمانية، نتيجة نشوء نخب حديثة فيها ساهمت في نشوء تيارات حداثية كان أقواها التيار القومي العربي وتيار القومية السورية وتيار

(*) البريد الإلكتروني: jamal1.wakim1@gmail.com.

القومية اللبنانية التي أخذت تتصارع في أوائل القرن العشرين لتساهم في إنتاج الخريطة السياسية التي نعرفها اليوم. ومع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، انتشر الشعور القومي العربي، بموازاة توسع التيار القومي اللبناني والقومي السوري في مناطق الساحل الشامية بوجه خاص. وقد ترافق ذلك مع ترهّل الدولة العثمانية التي أصبحت رجل أوروبا المريض. وقد توسع التأييد للقومية العربية بعد انقلاب جمعية الاتحاد والترقي في عام 1908 وتبنيها خطابًا قوميًا عنصريًا في عام 1913 عقب هزائمها في الحروب البلقانية. وقد دفع هذا بالكثير من الجمعيات العربية التي نشأت آنذاك بالمطالبة بالاستقلال التام للمشرق العربي عن الدولة العثمانية.

خلال الحرب العالمية الأولى مارس العثمانيون حملات قمع ضد رعايا السلطنة في المشرق العربي ما عزز الحملات الداعية للتمرد على الدولة العثمانية[1]. وقد لاقت هذه الجهود دعمًا من جانب الحلفاء البريطانيين والفرنسيين الذين كانوا يقاتلون الدولة العثمانية وحليفيها الألماني والنمسوي. وفي صيف عام 1916 اندلعت الثورة العربية الكبرى بقيادة شريف مكة الحسين بن علي ضد الدولة العثمانية[2]. وقد تمكنت طلائع الثورة العربية من تحرير الأقطار العربية في المشرق من الحكم العثماني على أمل تحقيق الحليفين البريطاني والفرنسي لوعودهما لهم بمنحهم الاستقلال ضمن حدود تضم إلى الجزيرة العربية بلاد المشرق العربي. إلا أنه كان للبريطانيين والفرنسيين مخططات أخرى للمنطقة. فلقد كان الطرفان قد وقّعا اتفاقية سرية لتقاسم المشرق العربي بينهما عرفت باتفاقية سايكس- بيكو، في حين منح البريطانيون الحركة الصهيونية وعدًا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين عُرف بوعد بلفور. وقد أصاب هذا الأمرُ العرب بالخيبة، وبقي الكثيرون منهم يتطلعون إلى إقامة دولة موحدة لهم[3]. ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1918 كانت القوات العثمانية قد انسحبت بالكامل من بلاد الشام باستثناء منطقة كيليكيا وديار بكر التي ستصبح جزءًا من جنوب تركيا، وكانت القوات العربية بقيادة الأمير فيصل بن الحسين قد دخلت إلى دمشق وأقامت حكومة عربية بدعم من البريطانيين، إلا أن فرنسا رفضت ما عدَّته فرضًا للأمر الواقع في حين أن من حقها نيل لبنان وسورية بالاستناد إلى بنود اتفاقية سايكس ـ بيكو. وردًا على التهديدات الفرنسية عُقد في بداية عام 1919 المؤتمر السوري الأول الذي طالب بإقامة مملكة سورية تضم كامل بلاد الشام على أن يكون فيصل بن الحسين ملكًا. وقد رفضت فرنسا مقررات المؤتمر كما رفضت حضور فيصل بن الحسين لمؤتمر الصلح في فرساي، وهو ما دفعه للقبول بالضغوط البريطانية بلقاء زعيم الحركة الصهيونية حاييم وايزمن وتوقيع اتفاقية معه يرضى بموجبها بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، من دون إعلام أعضاء المؤتمر الوطني السوري بذلك. وبعد عودته إلى دمشق بعد أشهر كانت فرنسا لا تزال تطالب بوضع سورية ولبنان تحت انتدابها وهو ما رفضه الوطنيون السوريون. وفي تموز/ يوليو 1920 كانت فرنسا قد نالت دعمًا بريطانيًا للقيام بحملة عسكرية ضد دمشق بعدما

(1) Henry Laurens, *L'Orient Arabe, Arabisme et Islamisme de 1798 à 1945* (Paris: Armand Colin, 2000), pp. 132-133.

(2) قدري قلعجي، **الثورة العربية الكبرى** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1993)، ص 229.

(3) Fouad Ajami, «The End of Pan-Arabism,» *Foreign Affairs*, vol. 57, no. 2 (Winter 1978-1979), p. 335.

«تنازلت» عن الموصل للبريطانيين وبعدما «تنازلت» عن كيليكيا لتركيا. ووقعت معركة ميسلون التي هزم فيها الحكم الوطني في سورية واستشهد وزير دفاعها يوسف العظمة ووقعت سورية تحت الانتداب الفرنسي[4].

ثانيًا: الوضع العام في لبنان قبيل انهيار الدولة العثمانية

كان لبنان حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى يقتصر على منطقة الجبل ويعيش في ظل نظام متصرفية أقر في عام 1861 عقب النزاعات الطائفية التي وقعت فيه، والتي مثلت انعكاسًا للتنافس الدولي على النفوذ في السلطنة العثمانية بين الفرنسيين من جهة والبريطانيين من جهة ثانية. وقد مثل نظام المتصرفية منزلة بين منزلتين، هو شبه حكم ذاتي موسّع في جبل لبنان، دخل عبر منطقة الرعاية الخارجية لمجموعات وطوائف لبنانية. وقد أطلق نظام المتصرفية الصيغة الطائفية التي ستحكم لبنان حتى يومنا هذا، وخصوصًا مع بروز الدور المستقل للكنيسة المارونية ولا سيما مع بولس مسعد، وهو أول بطرك من أصول الفلاحين في تاريخ الكنيسة المارونية، وقدرة الكنيسة على أن تصبح مرجعًا مع كل التناقضات داخل الطائفة المسيحية المارونية.

وكان مجتمع جبل لبنان في ذلك الوقت قد دُمج في بوتقة اقتصادية واحدة وكان يمتد من الكورة شمالًا حتى جزين جنوبًا وأغلبيته من الموارنة، الذين كانوا يمثلون نحو 60 و70 بالمئة، والدروز الذين كانوا يمثلون ثاني أكبر حجم يضاف إليهم الأرثوذوكس والكاثوليك إضافة إلى السّنّة والشيعة. فجبل لبنان لم يكن يشمل بيروت ولا الشوف وصيدا وجبل عامل وطرابلس والبقاع أو الشمال. كما أن الأحجام لم تعكس حجم الطائفة فقط، بل قدرتها الاقتصادية أيضًا[5]. فالكاثوليك كانت أعدادهم قليلة إلا أنهم امتلكوا إمكانات وقوة اقتصادية تفوق ما لغيرهم، منهم العائلات التجارية التي ارتبطت بوكالات تجارية من فرنسا، وإلى الآن تتمتع هذه الأسر بوضع اقتصادي مميز في النظام الاقتصادي اللبناني كما في بعد الرعاية الخارجية. أما الدروز، الذين كانوا قد أصبحوا أقلية عددية مقارنة بالموارنة فإنهم احتلوا دورًا أكبر من حجمهم الديمغرافي نتيجة الرعاية العثمانية والبريطانية، ونالوا ثلاثة ممثلين في مقابل أربعة أعضاء للأكثرية المارونية التي نالت 4 ممثلين في مجلس المتصرفية، والأرثوذكس نالوا صوتين في المجلس ولهم ثقل وازن في الكورة وأدى ذلك إلى أن يسود المنطق الطائفي. أما المتصرف فكان من مسيحيي السلطنة العثمانية ولكن من خارج جبل لبنان، وبسبب وجود رقابة من السلطة المركزية على هذا الكيان الغريب الذي أراده العثمانيون بدعم من البريطانيين. وضغط الفرنسيون لكي يكون المتصرّف من الكاثوليك في السلطنة ودام هذا النظام ستة عقود وانتهى رسميًا عام 1915.

---

(4) سعاد جروس، **من الانتداب إلى الانقلاب: سورية زمان نجيب الريس** (بيروت: دار رياض نجيب الريس، 2015)، ص 48 ـ 52.

(5) أسد رستم، **لبنان في عهد المتصرفية** (بيروت: المكتبة البولسية، 1987)، ص 39 – 47.

ثالثًا: المناطق اللبنانية بعد انهيار الدولة العثمانية وحتى دخول غورو دمشق

في عام 1918 كانت الدولة العثمانية وألمانيا والنمسا قد هُزمت في الحرب العالمية الأولى، وكان أحد أهم العوامل في ذلك هو دخول الولايات المتحدة في الحرب، وهو ما قلب الموازين لصالح الحلفاء، فبالتالي تفككت الدولة العثمانية. وكان هنالك مشاريع مطروحة لتقسيم الدولة العثمانية من ضمنها سايكس ـ بيكو بين البريطانيين والفرنسيين ويقضي بأن تُنتدب فرنسا على لبنان وسورية وأن تنال بريطانيا العراق والأردن وفلسطين التي كان وزير الخارجية البريطانية آرثر بلفور قد وعد اليهود بإقامة وطن قومي لهم فيها في ما عرف بوعد بلفور. وقد تضاربت الاتفاقات بين بريطانيا وفرنسا مع الوعود التي منحتها بريطانيا للثورة العربية الكبرى بزعامة الشريف حسين بإقامة دولة عربية في منطقة المشرق العربي والجزيرة العربية. وكانت طلائع الجيش الشريفي أو جيش الثورة العربية الكبرى قد دخلت دمشق في أيلول/سبتمبر 1918، وكان ذلك أيضًا بدعم إنكليزي، لأن البريطانيين كانوا يريدون فرض أمر واقع يؤدي إلى إخراج فرنسا من منطقة المشرق العربي. ولم يكن بمقدور البريطانيين أن يتراجعوا عن اتفاقهم مع فرنسا إلا في حالة واحدة، وهي إيجاد قوة فعلية تسيطر على بلاد الشام وتعلن عن رغبتها بأن تكون حليفة لبريطانيا. وكانت القوات العربية قد أدّت دورًا رئيسيًا بضرب الجيش العثماني من الخلف ما سهّل هجوم اللنبي في عام 1917 على فلسطين انطلاقًا من مصر.

وكان الجيش الشريفي قد دخل دمشق، تلاه وصول فيصل ابن الشريف حسين الذي ألّف حكومة مؤقتة وأرسل موفدين إليه لرفع علمه على سرايا بيروت، إلا أن الفرنسيين قاموا بإنزال في المدينة وكامل منطقة الساحل ونزعوا راية الشريف فيصل وأعلنوا عدم اعترافهم به وطالبوا بالانتداب على لبنان وسورية كما نص اتفاق سايكس ـ بيكو مع البريطانيين. وقد دام حكم فيصل لسورية عامين حاول خلالها التوصل إلى تسوية مع الفرنسيين مستفيدًا من الدعم البريطاني له. لكن مع حلول صيف عام 1920 كان الفرنسيون قد توصلوا إلى تسوية مع مصطفى كمال أتاتورك أعطوه فيها منطقة كيليكيا التي تمثل الريف الشمالي لمدينة حلب، كذلك كانوا قد اتفقوا مع البريطانيين على إعطائهم الموصل الغنية بالنفط لقاء وقف البريطانيين دعمهم لفيصل. وبذلك بات الطريق مفتوحًا لهم لفرض إرادتهم على سورية. وفي تموز/ يوليو 1920 توجه الجيش الفرنسي بناء على أوامر الجنرال غورو وخاض معركة ميسلون ضد الجيش السوري. وقد استشهد في المعركة وزير الدفاع السوري يوسف العظمة وقُتل مئات من جيشه ودخل غورو دمشق فارضًا الانتداب الفرنسي على سورية. وفي أيلول/سبتمبر 1920 أعلن قيام دولة لبنان الكبير بعد ضم منطقة جبل عامل والبقاع وسهل عكار وطرابلس وبيروت وصيدا إلى جبل لبنان[6].

رابعًا: عفيفة صعب وتأسيس مجلة «الخدر»

في ظل هذه الأوضاع انبرت شابة من منطقة الشويفات تدعى عفيفة صعب وتبلغ من العمر 19 عامًا وأسست مجلة نسائية سمتها **الخدر**. والجدير بالذكر أن الشابة ستصبح رائدة من رائدات

(6) Kamal Salibi, 163 – 165.

النهضة العربية وسيذيع صيتها في لبنان والمنطقة العربية. وقد ولدت في الشويفات التي كانت قد أصبحت منذ القرن التاسع عشر مركزًا من مراكز التعليم الرئيسية في لبنان والتي استقطبت الطلاب من مختلف أنحاء المشرق ومنهم من أصبح رائدًا من رواد العلم والنهضة فيه. ولم تشذ عفيفة صعب عن هذه القاعدة. فالفتاة التي تنتمي إلى أسرة موسرة الحال درست في مدرسة الإنكليز في بيروت ثم في مدرسة الشويفات الوطنية التي كان قد أسسها القسيس البروتستانتي طانيوس سعد. وكان سبق لها أن عملت في الصحافة وهي لم تزل في سن المراهقة، فراسلت عددًا من المجلات والصحف العربية والأجنبية باللغتين العربية والإنكليزية اللتين كانت تتقنهما أحسن إتقان. ومن ضمن هذه الصحف **المقتطف** و**صوت المرأة** و**التهذيب** و**المعارف**. ثم سافرت إلى الولايات المتحدة للاطلاع على مناهج التعليم فيها. كل هذا قبل أن تبلغ التاسعة عشرة من العمر حين عادت إلى لبنان للتقدم بطلب ترخيص لمجلتها **الخدر** التي انطلقت في أول عدد منها في تموز/يوليو 1919 واستمرت بالصدور حتى عام 1927. وقد تركزت موضوعات المجلة على شؤون المرأة والفتيات وركزت على الدعوة إلى تحرير المرأة اجتماعيًا والعناية بتطوير قدراتها التعليمية والثقافية والاجتماعية. وفي عام 1925 أسست عفيفة صعب مع أخويها زياد وفطينة مدرسة الصراط في منطقة عاليه. وقد ذاع صيت المدرسة التي نافست المدارس الأخرى من حيث المستوى ومن ضمنها الجامعة الوطنية التي أسسها الياس شبل الخوري وتولى إدارتها الأديب الكبير مارون عبود. وقد استقطبت الصراط عددًا من الذين سيذيع صيتهم لاحقًا في عالم السياسة والتوجه القومي العربي، وكان من بين الأساتذة الذين علّموا فيها نجاح واكيم الذي سيصبح في عام 1972 نائبًا في البرلمان اللبناني وكان معروفًا بميوله القومية العربية الناصرية. وقد مُنحت عفيفة صعب عددًا من الأوسمة كان أبرزها وسام الاستحقاق الوطني، وتوفيت عام 1989.

والجدير ذكره أن عفيفة صعب كانت من ضمن رعيل كبير من النساء اللبنانيات اللواتي أطلقن الصحافة النسائية في مصر ولبنان. وقد كان لهن دور كبير في إطلاق حركة النهضة الأدبيّة والثقافيّة والاجتماعيّة. وكانت للمجلات التي أطلقتها الصحافيات الرائدات دور كبير في تحفيز الوعي بحقوق المرأة. وقد انطلَقَت الصحافة النسائيَّة اللبنانيَّة من مِصر مع هند نوفل التي عُدّت أم الصحافيات اللبنانيات لتتبعها لويزا حُبَالين مع مجلة **الفردوس** وأَلكسندرا الخوري مع **أَنيس الجليس** عام 1898، وأَستير أَزهري ومجلة **العائلة** عام 1899، فمريم سعد ومجلتي **الهوانِم** و**الزَّهرة** عام 1902، ورُوزي أَنطون مع مجلة **السيِّدات والبنات** عام 1903، ولبيبة هاشم ومجلة **فتاة الشرق** عام 1906، فعفيفة كرم ومجلة **العالَم الجديد** عام 1913، وسَليمة أَبو راشد و**فتاة لبنان** عام 1914، والأَميرة نجلا أَبي اللَمَع ومجلتها **الفَجر** عام 1919. وقد تلا إصدار عفيفة صَعب لمجلتها **الخِدْر** عام 1919، إصدار جوليا طعمة دمشقيّة لمجلة **المرأَة الجديدة** عام 1921، وحَبُّوبة حدّاد ومجلتها **الحياة الجديدة** عام 1922، وماري ينّي ومجلتها **مينرفا** عام 1923[7].

(7) للحصول على تحليل شامل لبداية حركة المرأة اللبنانية ونضالها ضد النظام الأبوي والرأسمالية والاستعمار، انظر: Malek Abisaab, *Militant Women of a Fragile Nation* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2010), chap. 2, pp. 35-56.

1ـ موضوعات مجلة «الخدر»

في الوقت الذي كان يكثر الجدل الدائر حول مصير لبنان وسورية نجد أن العدد الأول من مجلة **الخدر** تناول موضوع تكبيل المرأة بالتقاليد التي تمنعها من أداء دور حاسم في المجتمع. وهي على الرغم من دعوتها التحررية هذه إلا أنها لم تصل إلى حد تحدي القيم الدينية، فهي ترى أن الحجاب عقبة في سبيل أداء دور كامل وفاعل في المجتمع إلا أنها في نفس الوقت تعتبره من أصول الدين، لذلك يجب أن يُحترم. وينعكس ذلك على مقاربتها للقيم الدينية التي تقف عفيفة صعب دون تحديها بل تحاول تحسين شروط المرأة والفتاة من ضمنها:

«من هذه العادات التي لا تزال حية حتى اليوم حاملة لنا تاريخ أمم غابرة وعصور قديمة – عادة تحجب النساء. التي ليست إلا نتيجة كون الرجل أقوى من المرأة بنية وأشد عضلًا وعلى ما يقال إنه خُلق ليكون سيدًا يدير الأمور بمشيئته. فصور له الوهم أن المرأة كسائر السلع يحسن التصرف بها كيف شاء فارتأى تحجبها لأسباب شتى واستمر عليه حتى أصبح عادة راسخة لا تزال حتى اليوم مرعية في بلدان كثيرة عند قبائل عديدة لغايات مختلفة ولكن النتيجة واحدة. هذا وقد سار الإنسان بموجب ناموس النشوء والارتقاء»[8].

وتضيف صعب عن رغبة البنات الشرقيات وخصوصًا الدرزيات مجاراة الفتيات الغربيات، لكنهن لا تستطعن نتيجة تكبيلهن بالتقاليد:

«فلا تتمكن من إقام رغائبها وهي في ذلك مذعنة لرغبة الوالدين المتسلحين بحجة أن الدين يأمر بحجاب المرأة فلا يجيزان لها مخاتمة دينها. ولكن لم تحرم طائفتنا في هذه السنين المتأخرة بعض الرجال نظروا بعين بصيرة إلى انحطاط المرأة الناشئ عن جهلها، فبحثوا عن طريقة بها يستأصلون جراثيم هذا الداء القاتل أدبيًا مع المحافظة على الحجاب المأمور به دينيًا. وأفضل ما وصلوا إليه من نتائج البحث هو فسح مجال التعلم للبنات مدة ينلن فيها العلم الكافي لإنارة عقولهن وتوسيع مداركهن وتأهيلهن للمهام المعدّة لهن منذ ابتداء العالم. فقرنوا القول بالعمل ونهضوا يعلمون بناتهم معانين أشد الصعوبات من تقريع وانتقاد، متقين هذه السهام بالشجاعة الأدبية فنجحوا، إذ كان لتعليم بناتهم نتيجة حسنى برهنت على أن للبنات عندنا – مواهب سامية هي أشبه بالكنوز المدفونة – تظهر أهميتها بتسهيل سبل التعلم لها كما تظهر فائدة الكنز المدفون باستنباطه. فصار بين ربات الخدور شموع تبعث نورًا يضعف بالإشعاع، إذ هن لا يستفدن فوق ما يأخذنه من المدرسة شيئًا وأخيرًا يتلاشى ذلك النور وينطفئ. أما وقد قدر لجنسنا أن نمثل حياتنا في الخدور وقضي علينا بالحجاب وكان الدين آمرًا به فنحن نتبعه محترماتٍ ديننا مقدساتٍ أوامره إذ لا شيء في الكون أولى بالاتباع من الدين – الرابطة العظمى بين الخالق والمخلوق»[9].

أما المقال **الثاني** الذي صدر كمقدمة للعدد الثاني في آب/أغسطس 1919 فدعا إلى قبول الأفكار والاكتشافات الجديدة مستشهدًا بتجارب تجديدية دينية ومدنية، مثل ثورة الفلاسفة أفلاطون

(8) عفيفة صعب، «المقدمة،» مجلة **الخدر**، العدد 1 (تموز/يوليو 1919)، ص 4.

(9) المصدر نفسه، ص 5.

وسقراط مرورًا بثورة السيد المسيح والنبي محمد، وصولًا إلى ثورة العلم مع العلماء الأوروبيين والاكتشافات التي حققوها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فتقول:

«إذا تأصلت في قوم عادةٌ صعب عليهم الإقلاع عنها (ولو كانت مضرة) وقبحوا قول كل قائل بعدم صلاحيتها وربما ناله منهم تعبير واضطهاد عظيمان مهما كان في رأيه من الصواب في مبداه من الصلاحية. وذلك لأنهم لا يعمدون إلى العقل لحل القضايا الجديدة التي تبتكرها عقول المفكرين بل ينقادون انقيادًا أعمى لما تعودوه فيصدمون بتيار تعصبهم الذميم قارب النجاة الذي يقتحم أمواج المحيط حبًا باعتقاهم من قيود الجهالة ورغبة في تحريرهم من العبودية للأفكار العقيمة والعادات المضرة، حتى إذا تمكن ذلك التيار الجارف من هذا القارب الصغير حطمه تحطيمًا وانتقم منه بلا رحمة فقضى على تقدم القوم ربما قرونًا، إلى أن تقيّض لهم الطبيعة مفكرًا آخر يعمل على تحرير أفكارهم. وأما إذا أسعده الحظ باجتياز هذه العقبة الكوود والسلامة من فتك المحبط الغاضب، وفاز بمناصرين يقولون له ويعززون مبدأه – تغلب الحق على القوة والعلم على الجهل ووضع على هام المصلح إكليل الغار. وهذا ما نشاهده في كل زمان وكل مكان لأن عقل الإنسان يتقدم تقدمًا تدريجيًا وبتقدمه تزداد مطاليبه فلا يرضى اليوم بما رضي به بالأمس ولا يوافقه في الغد ما صلح له اليوم لذلك نرى الأفراد المتفوقين على العامة في كل قوم يسعون في إيجاد الأفضل والأنسب للزمن الحاضر حتى إذا أعلنوا ما خطر لهم من أمر الإصلاح قاسوا ما قاسوه من الصعوبات. وكثيرًا ما يذهب بعض هؤلاء ضحية الجهل والتعصب. والتاريخ طافح بأسماء هؤلاء الأبطال الذين لم يخوضوا ساحات الوغى في سبيل الحصول على أوسمة المجد الباطل، ولا سفكوا دمًا بريئًا تحقيقًا لمطامع أشعبية. لكنهم جردوا سيف النقمة على جنود الجهل والظلمة، وخاضوا بقلوب من حديد معارك الإصلاح التي تنازع فيها العقل والتعصب. فمنهم من استشهد في تلك الحرب المجيدة فكان بموته حياة له ولأمته، ومنهم من خرج منها حيًا ظافرًا – فخلد التاريخ المنصف للاثنين ذكرًا جميلًا تحت عنوان المجد الحقيقي»[10].

أما مقالها الثالث في أيلول/سبتمبر 1919 فلقد تناول دور المرأة كأم، واعتبرتها دورًا أساسيًا كونها أمًا لأطفالها وأمًا لرجال المستقبل الذين سيساهمون في إنشاء عائلات وأُسَر، لذلك جاء عنوان المقال «المرأة والدين»، وفيه اعتبرت صعب أن دور المرأة كأم يتماهى مع ما ورد في الأديان السماوية، لذلك فإن إعداد المرأة وتعليمها وإعطاءها التأهيل اللازم لذلك يعتبر من صلب العقائد الدينية فتقول:

«نحتاج أمهات ساميات الأخلاق لتكوين سيرتهن ومسلكهن أفضل أستاذ يتحداه الأولاد في حياتهم لأن ما تفعله القدوة لا تفعله كل مواعظ القسس والشيوخ. فحين يرى الولد في أمه الصدق والأمانة والاستقامة والتواضع وحب القريب إلخ، فإنه بلا شك يحذو حذوها ويسير على خطواتها والعكس بالعكس.

نحتاج إلى أمهات متعلمات راقيات. وقد يتبادر إلى أذهان البعض لأول وهلة أن العلم مما يضعف الإيمان ويحل ربط الدين والحقيقة عكس ما يخالون. فالمتعلمة تسلك بالفضيلة لا رغبة

(10) عفيفة صعب، «الناس أعداء ما جهلوا،» **الخدر**، السنة 1 (آب/أغسطس 1919)، ص 33ـ 34.

بوعد أو رهبة من وعيد بل لمجرد كونها فضيلة حرية بالاتباع. تعبد الله وتحبه لا خوفًا من عقابه أو طمعًا في ثوابه بل لأنه خالقها والمعتني بها والباسط أمامها كل ما في الطبيعة لتستخرج طيباتها ولأنه تنجلي لها في مخلوقاته عظمته الفائقة الإدراك – فكيف لا تعبده وهي تمتنع عن الشر لا لأن جهنم من ورائه وتفعل الخير لأنه خير لا لأن الجنة ميعاد فاعليه»[11].

ثم نجدها في أواخر عام 1919 وأوائل عام 1920 تطرح مسألة الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم وتأثرت بها بلاد الشام وتحاول معالجة إشكالية دور المرأة في مجتمعها في مواجهة هذه الأزمة. وتعكس مقالتها آداب الغنى وعيًا للبعد الاقتصادي ولما كانت تمر به بلاد الشام مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى وتأثرها بأزمة الركود الاقتصادي التي سادت مباشرة بعد الحرب فتقول:

«منذ رست القوات الأوروبية على الميناء واختلط الشعب الإفرنجي بالشعب السوري حاملًا له بضائعه المزوقة رحبنا بالقادمين واستقبلنا محمول سفنهم بمزيد من الابتهاج فراجت أسواق الصاغة والتجار وأصبحت ترى الأموال تُبذل بلا حساب كأنما القوم يتشفّون من الماضي الذي غل أيديهم عن التمادي في البذخ وأبعد عنهم أسباب الترف. وإذا ناديت «اقتصدوا يا قوم» أجابوك «لقد عافت نفوسنا الاقتصاد وما صدقنا يوم يأتي الفرج». أجل إننا وسائر الأمم اقتصدنا مدة سنوات الحرب مضطرين غير مختارين وكرّسنا كل درهم لدينا لشراء المواد الغذائية وما لا غنى عنه من الكساء وهكذا أبلت السنون الخمس ما امتلكناه من أثاث وما أشبه فأصبحنا بحكم الضرورة مضطرين إلى تجديد ما يلي وهذا التجديد لا غنى عنه لو كان المال يصرف لأجله. ولكن المشرف على مدينة بيروت بين الناقد والبصير يرى المال يُبذل بلا شفقة على الفضول وأسباب اللهو والطرب ومواد الزخارف والزين تكاد تكون للأهالي الشغل الشاغل وهؤلاء إنما يجازفون بمال لو وضعوه في محله لحصلوا على السرور الحقيقي الدائم لا السرور الموهوم الزائل... محصولات تصدر إلى الخارج وتذكر بمقابل الواردات من تلك البلاد ما لم يتعهدها الأجانب بالإصلاح العمومي أو يقرضونها قرضًا كبيرًا لذلك ستبقى سنين عديدة كما هي الآن بسبب فقرها المالي. وحين تتجلى لهن هذه الحقائق يجبن كلهن بلسان واحد على سؤال جرجي أفندي باز في مجلة الفجر الغراء (ما هو الواجب الوطني على المرأة السورية إزاء الحالة الحاضرة) إن من أهم واجباتهن الاقتصاد»[12].

وتمعن صعب في هذه المقالة في التطرق إلى أوضاع اقتصادية في مصر وسورية والعراق وبلدان أوروبية، وهو ما يعكس اطلاعًا واسعًا على الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة إضافة إلى قدرة كبيرة على التحليل والمقارنة مع الأوضاع في لبنان في محاولة لاستخلاص العبر. ونجد عفيفة صعب تتوسع في موضوع دور المرأة الاقتصادي عندما تستقي الدروس من المرأة اليابانية ودورها في نهضة اليابان في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في مقالتها بعنوان المرأة اليابانية. ففي هذه المقالة التي نشرت بعد شهر في شباط/فبراير 1920 نجدها تستشهد بمقالة لطالبة يابانية تدرس في جامعة كولومبيا واسمها هنانو أنغاكي سوجيموتو، التي كتبت مقالة عن

(11) عفيف صعب، «المرأة والدين،» **الخدر**، السنة 1 (أيلول/سبتمبر 1919)، ص 76.

(12) عفيفة صعب، «آداب الغنى،» **الخدر**، السنة 1، العدد 7 (كانون الثاني/يناير 1920)، ص 194 – 195.

المرأة اليابانية القديمة والحديثة ونشرتها في مجلة **اللايديز جورنال**[13]. وتنقل صعب عن الفتاة اليابانية وصفها لأوضاع المرأة اليابانية في السابق وكيف أنها كانت تابعة للرجل ويقتصر دورها على الأعمال المنزلية، فيما هي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تساهم مساهمة فعالة في نهضة المجتمع الياباني بدور لا يقل أهمية عن دور الرجل. وتكتب صعب بإعجاب عن هذه التجربة مبتنية إياها كمثال للمرأة المشرقية يجب أن يحتذى حتى تساهم المرأة في نهضة مجتمعها الشرقي[14].

وهي تستكمل ما جاء في المقالين في العدد الصادر في آذار/مارس 1920 بعنوان «حول» والذي تدعو فيه إلى تمكين المرأة المشرقية لتؤدي دورًا فاعلًا في نهضة مجتمعها لكن من دون أن يؤثر ذلك في دورها كأم. وتنطلق صعب في هذه المقالة من ملاحظتها لوجود أمم قوية وأخرى ضعيفة. وتقول إن العلاقة بين هذه الأمم هي علاقة قوة بين قوي يفرض إرادته وضعيف ينصاع لهذه القوة. ثم تنطلق لتشبه وضع الرجل والمرأة كانعكاس لعلاقة القوة بين القوي والضعيف فتقول:

«تتجلى شريعة الحق للقوة في عالم الرجل والمرأة حيث ساد الأول الثاني وتدرَّج في سيادته حتى أصبحت المرأة بما فيها من عقل ونفس وشعور وإرادة في قبضة الرجل وتحت مطلق سلطانه لا فارق معنويًا بينها وبين متاع يمتلكه، لذلك كان ولا يزال يرسم لها خطة سلوكها، ويحدد دائرة مسرحها ويعين نطاق أفكارها، ويضع لها لائحة حياتها من المهد إلى اللحد وإذا تجاسرت على تخطّيها كان لها معه شأن انتقام رهيب. ولكن منذ بزغ فجر العلم العام وأُتيح العلم للنساء ابتدأت المرأة تشعر بحقوق مهضومة وتدرجت في استجلاء حقيقة مركزها من المجتمع حتى أصبحت تكسر تدريجيًا قيود الأسر جريًا على سنّة النشوء البطيء، وكان سيرها هذا في كل بلاد على نسبة استعداد أهلها وتوفر الأسباب الطبيعية والاجتماعية لها حتى صرنا نراها اليوم في بعض جهات بلاد الغرب على وشك اللحاق بالرجل في أمور كثيرة. ولا عبرة بالامتياز القليل الذي لا يزال يمتاز به عليها لأننا إذا قسنا مقدار امتيازه الحاضر عليها بالنسبة إلى الأدهار المتطاولة محصورة ضمن دائرة محدودة من الأعمال ... إننا في هذه النقطة متفقون تمامًا على أنه لا يجوز لربة العائلة تعاطي الأعمال الخارجية كمهن دائمة وهي ملومة كل اللوم إذا فعلت لأن إدارة المنزل والأشغال الخارجية لا يجتمعان في وقت واحد في شخص واحد...»[15].

وفي عدد نيسان/أبريل 1920 نجد عفيفة صعب تتطرق في مقدمة مجلة **الخدر** إلى موضوعات ترتبط باكتشافات أنثروبولوجية وعلمية سابقة للتاريخ المكتوب فتعنون مقالتها بـ «ما قبل التاريخ» وتتناول فيها الاكتشافات الأثرية التي كانت تحصل آنذاك وخصوصًا في ما يتعلق بالتاريخ الفرعوني والبابلي القديمين. إضافة إلى اكتشافات الأنواع والأجناس والنظريات التي دارت حولها[16]. أما في أيار/مايو فتتناول أحوال المرأة الدرزية والفوارق الاجتماعية التي كانت

(13) عفيفة صعب، «المرأة اليابانية،» **الخدر**، السنة 1، العدد 8 (شباط/فبراير 1920)، ص 229 – 235.
(14) المصدر نفسه.
(15) عفيفة صعب، الخدر، السنة الأولى العدد التاسع آذار/مارس 1920، 295 – 296 – 297.
(16) عفيفة صعب، «ما قبل التاريخ،» **الخدر** السنة 1، العدد 10 (نيسان/أبريل 1920).

تفصلها عن المرأة المسيحية التي كانت وفقًا لها أكثر انخراطًا في الحياة العامة، وتسهب في شرح الآثار التي أحدثت تغيرًا في أحوال المرأة الدرزية وخصوصًا في ظل هجرة البعض منهن إلى العالم الجديد والتحديات التي تواجههن[17]. وهي تعتبر أن ما فاقم من أوضاع الأسر الاقتصادية سوءًا عدم قدرة المرأة على المساهمة الاقتصادية نتيجة تقيدها بالقيود الاجتماعية ومنها الحجاب الذي يمنعها من العمل فتقول:

«وهذا الحجاب يجعلها غير حرة الترزق من كل أبواب الرزق وبحكم الطبيعة لا يهاجر زوجها إلا مدفوعًا بعامل الحاجة فلا يكون معقولًا أن يترك لها ولعائلتها ما يقوم بحياتهم ويكفيهم شر العوز فتقع بين شرين عظيمين لا تدري أيهما الأهون فتختاره: الأول – دوس التقاليد واستباحة كل وجوه الرزق دون قيد، وهذا يجعلها هدفًا لسهام الشكوك والظنون. والثاني – الرضى بالقوت الضروري والصبر على الذل، وفي هذا من الصعوبة ما فيه. وكثيرًا ما كان الأزواج عديمي الوفاء ضعيفي الإرادة فينسون أو يتناسون ودائعهم في الوطن ويعلقون بشراك الزخارف التي قل من سلم منها، حتى إذا طال انتظار الزوجة ونفد صبرها لجأت إلى المحكمة المذهبية تطلب من رئيسها بحل الرابط الذي ارتبطت به – الأمر الذي يؤول إلى تقويض دعائم تلك العائلة بعد أن يكون قد نخرها سوس الفساد»[18].

وقد خصصت عفيفة صعب عدد حزيران/يونيو 1920 لتعليم المرأة فنجدها تنشر المقدمة لشيخ هو طريف المحمد بعنوان تعليم المرأة ويتحدث فيه عن أهمية هذا التعليم في النهوض بالمجتمع كون المرأة مكونًا رئيسيًا من هذا المجتمع[19].

وفي تموز/يوليو من عام 1920 تخصص عفيفة صعب مقالتها للاحتفاء بمرور سنة على إطلاق **الخدر**[20]. أما عدد آب/أغسطس 1920 فتخصصه لمناقشة عوامل الثروة بمقالة بعنوان «نمو الثروة» وفيها تناقش العوامل التي ساهمت في نهوض ثروة الغرب والعوامل التي تعانيها المجتمعات العربية المشرقية[21]. في حين يعالج عدد أيلول/سبتمبر 1920 موضوع المدرسة الداودية الدرزية ودورها[22].

2 ـ مقارنة مع الحركات النسائية المعاصرة

من الملاحظ في المقالات التي تناولتها عفيفة صعب في الفترة الممتدة من تاريخ تأسيس مجلتها في ربيع عام 1919 حتى أيلول/سبتمبر 1920، تاريخ إعلان لبنان الكبير، أنها لم تتطرق إلى القضايا الرئيسية التي كانت مطروحة على الساحة السياسية آنذاك. فهي لم تتطرق إلى موضوع السجال الحاصل آنذاك بين تيارات مؤيدة للانتداب الفرنسي والمعارضة له، أو التيارات المؤيدة

(17) عفيفة صعب، «مهاجرة المرأة الدرزية،» **الخدر**، السنة 1، العدد 11 (أيار/مايو 1920).
(18) عفيفة صعب، في أحوال المرأة الدرزية، 340.
(19) طريف المحمد، «تعليم المرأة،» **الخدر**، السنة 1، العدد 12 (حزيران/يونيو 1920)، ص 373 – 375.
(20) عفيفة صعب، «مقدمة السنة الثانية،» **الخدر**، السنة 2، العدد 1 (تموز/يوليو 1920)، ص 1 – 2.
(21) عفيفة صعب، «نمو الثروة،» **الخدر**، السنة 2، العدد 2 (آب/أغسطس 1920)، ص 41 – 49.
(22) عفيفة صعب، «المدرسة الداودية،» **الخدر**، السنة 2، العدد 3 (أيلول/سبتمبر 1920)، ص 82 – 87.

أو المعارضة للملك فيصل ومملكته السورية آنذاك، أو التيارات المختلفة حول قضية إقامة لبنان الكبير. فلقد كانت الموضوعات التي تناولتها تلك التي تخص المرأة كطرف هامشي في المجتمع يحاول توسيع مساحة مشاركته في الحياة العامة الاجتماعية بالدرجة الأولى. ويلاحظ أن ما طالبت به عفيفة صعب آنذاك ظل هو الخطاب الغالب لجمعيات المرأة في لبنان أكانت يسارية أم يمينية، في مختلف العقود التي تعاقبت على لبنان حتى يومنا الراهن.

فلجنة حقوق المرأة اللبنانية، وهي جمعية نسائية علمانية ديمقراطية تأسست في عام 1947 ويغلب عليها الطابع اليساري، تفيد على موقعها بإسهاماتها في مجال المرأة مثل:

ـ مشروع تدريب وتأهيل المرأة الريفية على التنمية الاجتماعية (البقاع) مدة المشروع 6 أشهر بالتعاون مع صندوق الدعم التنموي الكتالوني.

ـ مشروع تعديل قوانين الأسرة (جميع المناطق اللبنانية) مدة المشروع 36 شهرًا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

ـ مشروع تأهيل المرأة المزارعة (الجنوب) مدة المشروع 12 شهر بالتعاون مع الجمعية الكاتالونية للتعاون التنموي.

ـ مشروع تعزيز قدرات المنظمات النسائية من أجل المساواة وحقوق المواطنة المساواة بين الجنسين دون تحفظ في: قوانين الأحوال الشخصية – الجنسية – الكوتا النسائية). مدة المشروع سنة واحدة بالتعاون مع الجمعية الكتالونية للتعاون التنموي. والجمعية الكتالونية للسلام.

ـ مشروع تعزيز ثقافة حقوق المرأة اللبنانية (المرأة تستطيع التغيير) مدة المشروع 18 شهرًا.

ـ إطلاق مشغل للحياكة على النول في محافظة البقاع.

ـ إنشاء مدرسة مهنية لتأهيل المرأة في بيروت بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمرأة.

ـ إنشاء رياض أطفال ودور حضانة.

ـ إنشاء فرقة «الغدير» للدمى المتحركة.

ـ مساعدة بعض الشابات على استكمال الدراسة الجامعية.

ـ إقامة دورات محو الأمية في مختلف المناطق اللبنانية.

ـ إطلاق ميثاق حقوق المرأة اللبنانية ووثيقة الحركة النسائية.

ـ إنشاء مركز حقوق المرأة للدراسات والأبحاث[23].

أما المجلس النسائي اللبناني، فهو جمعية تأسست في عام 1952. وتفيد على موقعها بأنها «عملت على تحقيق حقوق المرأة ووفقًا لموقعها ساهمت هذه الجمعية في إقرار المساواة «لغير المحمديين» في الإرث، وحصول المرأة على حقها في خيار الجنسية عام 1960، وفي تنظيم القضاء الشرعي السن والجعفري، وحق المرأة بالتنقل من دون إذن زوجها في عام 1974، وحقها

(23) موقع لجنة حقوق المرأة .<https://llwr.org>

في ممارسة التجارة من دون إذن زوجها، وإلغاء العقوبة الناجمة عن الامتناع عن الحمل عام 1983، ومنع قانون جريمة الشرف» [24].

ومن الجمعيات التي نشأت حديثًا جمعية «كفى»، وقد تأسست عام 2005 وتعرّف عن نفسها بأنها منظمة مدنية لبنانية غير ربحية، نسوية وعلمانية، «تتطلع نحو مجتمع خال من البنى الاجتماعية والاقتصادية والقانونية البطريركية والتمييزية ضد النساء». وتسعى «كفى» إلى القضاء على جميع أشكال العنف والاستغلال الممارَسة على النساء، وإحقاق المساواة الفعلية بين الجنسين، عبر اعتماد وسائل متعدّدة، منها المدافعة لتعديل واستحداث القوانين وتغيير السياسات، والتأثير في الرأي العام، وتغيير الممارسات والذهنيات والمفاهيم الذكوريّة السائدة، وإعداد البحوث والتدريب، وتمكين النساء والأطفال ضحايا العنف وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني لهم. يتركّز عمل «كفى» في مكافحة العنف والاستغلال في 3 مجالات: العنف الأسري، استغلال النساء والاتجار بهن، تحديدًا عاملات المنازل، وحماية الأطفال من العنف. وتركّز في عملها على التمكين والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للنساء والأطفال ضحايا العنف من خلال مركز الاستماع والإرشاد، الذي يؤمِّن المساندة اللازمة لضحيّة العنف، وجميع الخدمات التي يقدّمها المركز مجانية»[25].

نموذج آخر عن الجمعيات النسائية وبرنامجها هو مؤسسة «أبعاد» للمساواة بين الجنسين، وتعرف عن نفسها بأنها «منظمة غير ربحية دون أهداف سياسية، تأسست عام 2011 لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، من خلال حماية تمكين الفئات المهمشة، وتحديدًا النساء. تسعى إلى «إنهاء التمييز والعنف وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل، وتفعيل مشاركة النساء من خلال تطوير السياسات والإصلاح القانوني، وإدماج مفهوم النوع الاجتماعي وتعزيز إشراك الرجال في هذه العملية». كما تهدف إلى الدعم والتعاون مع منظمات المجتمع المدني المعنية ببرامج المساواة بين الجنسين، وحملات المناصرة لتحقيق التغيير الإيجابي المستدام. وتنقسم محاور عملها إلى ثلاثة: المحور الأول يكمن في تطوير السياسات العادلة. ومن أهم إنجازاتها تشكيل لجنة وطنية للحد من العنف ضد النساء، وتطوير أول أداة تقصٍّ خاصة بالأطباء لتمييز المرأة المعرّضة للعنف عن غيرها. وتطوير مسودة منهاج تدريبي موحد عن مهارات المساعدة والإرشاد والاستماع لنساء ضحايا العنف. المحور الثاني يتعلق بتطوير القدرات، ويتضمن البرامج المتعلقة بالتدريب. يضم برامج الرعاية لمقدمي الرعاية، فالمساعدة الاجتماعية التي تستمع لضحايا العنف الأسري، تكون هي من ناحية أخرى بحاجة إلى تقييم أدائها الخاص. المحور الثالث هو الوقاية الأولية»[26].

---

(24) موقع المجلس النسائي اللبناني .<http://www.lcw_cfl.org/?page=skills>

(25) انظر موقع جمعية «كفى»: .<http://www.kafa.org.lb>

(26) انظر موقع مؤسسة «أبعاد»: <http://www.abaadmena.org?>

خلاصة

نستنتج مما تقدم أن عفيفة صعب، الشابة التي لم تكن قد بلغت العشرين من عمرها حين أطلقت مجلة **الخدر**، قد أطلقت المجلة في وقت كانت الدولة العثمانية قد انهارت ووقعت الأقطار العربية التي كانت تحكمها بما فيها لبنان وسورية تحت السيطرة الفرنسية. وقد مثلت المرحلة الممتدة من تاريخ انهيار الدولة العثمانية في تشرين الأول/أكتوبر 1918، وإعلان دولة لبنان الكبير في أيلول/سبتمبر 1920، مرحلة مفصلية في تاريخ المنطقة ولبنان. ولقد كانت هذه الفترة غنية بالأحداث السياسية التي كانت تمثل مخاضًا لميلاد وضع جديد في المنطقة. إلا أننا نجد أن الموضوعات التي تناولتها عفيفة صعب كانت بعيدة من الشؤون الوطنية الملحة التي كانت مطروحة آنذاك.

ولقد قاربت عفيفة صعب موضوعات ثقافية وتربوية واجتماعية مرتبطة بوضع المرأة وهذا بحد ذاته يمثّل تحديًا كبيرًا بالنسبة إلى فتاة في أوائل القرن العشرين تنتمي إلى أسرة محافظة. لكن الجدير بالذكر أنه على الرغم من حصر عفيفة صعب موضوعاتها في إطار اجتماعي وتربوي محدود إلا أنه كان يعتبر رائدًا في تلك الفترة على عدة صعد. فلقد كانت عفيفة صعب تنتمي إلى أسرة درزية محافظة وهذا بحد ذاته تحدٍ لنمط التفكير السائد بأن التحديث كان يدخل إلى المشرق عبر الإرساليات اليسوعية ويؤثر بالفتيات اللواتي ينتمين إلى أُسر مسيحية برجوازية من المدن. إضافة إلى ذلك فإن الموضوعات التي طرحتها عفيفة صعب آنذاك كانت تعتبر بحد ذاتها تحديًا كبيرًا للمرأة التي كانت محصورة في مساحة اجتماعية محدودة، فإذا بنا نجد هذه الفتاة تحاول توسيع المساحة المتاحة للمرأة عبر الموضوعات التي طرحتها. كذلك فإن المقالات التي كتبتها صعب كانت تنم عن وعي ودراية واتصال بالأفكار الداعية لتحرير المرأة في العالم الغربي وهذا يفيد بأن الدعوات للتحرر الاجتماعي والثقافي في منطقتنا لم تكن معزولة عن حركة عالمية تدعو إلى تحرير المرأة، علمًا أن وضع المرأة في الغرب آنذاك لم يكن أفضل حالًا من وضعها في منطقتنا، إلا أن ما أتاح لها التمرد والحصول على حقوقها هو اندماجها بدورة الإنتاج الصناعي خلال الحرب العالمية الأولى بعد تجنيد الرجال في خنادق القتال، وهذا ما لم يكن متاحًا للمرأة في بلادنا حيث كانت الصناعة منعدمة بينما يقتصر الإنتاج على المواد الزراعية الأولية التي كانت تصدر للتصنيع في الغرب. وبالمقارنة بجمعيات تحرير المرأة في العقود اللاحقة نجد أن ما طالبت به عفيفة صعب في بداية القرن العشرين بقي لعقود طويلة مطلب الجمعيات النسائية التي لا تزال تطالب بالكثير مما طالبت به عفيفة صعب قبل مئة عام ولم يتحقق حتى الآن، وهذا بحد ذاته مؤشر على بطء وتشوه عملية التحول الاجتماعي في بلادنا والتي تعكس أيضًا تشوهًا في البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية □

Gérald Bronner et Étienne Géhin

Le Danger sociologique

(Paris: Presses universitaires de France, 2017). 252 p.

الخطر السوسيولوجي

عثمان لكعشمي(*)

كاتب وباحث مغربي في علم الاجتماع.

مقدمة

أمام الانحسار المستمر الذي تشهده السوسيولوجيا في مختلف المجتمعات الأوروبية والآسيوية وغيرها من المجتمعات، وما نجم عن ذلك من تزايد في الأصوات المنادية هنا وهناك بإقصاء السوسيولوجيا أو تهميشها في بعض السياقات، وصولًا إلى الدعوة إلى استئصالها في سياقات أخرى، أصبحت السوسيولوجيا تعيش أيامًا عصيبة، حيث تزايد الشعور بالخطر؛ تزايد الشعور بخطورة هذا الحقل المعرفي على الأنظمة السَّياسيةِ باختلاف طبيعتها، سواء كانت شمولية أو ديمقراطية. كمَا تصعّد هذا الخطاب النزعات المحافظة والأصولية التي زاد انتشارُها في العقود الأخيرة. إضافة إلى أنَّ التَّخويفَ من علم الاجتماع كان دائمًا جزءًا من مقولات النزعات البراغماتية التقنية حيث تشير إلى عدم نفعيته، ومعها نجد نزعات عِلمية وضعانية تقول بلاعِلميته. وفي كُلِّ ذلك يبدو أن علم الاجتماع يدفع ثمن حسِّه النَّقديِّ من ناحيةٍ، وثمنَ الصورة النَّمطيةِ المكرّسة عنه مِن ناحيةٍ ثانيةٍ. هذا ما دأب عليه كتاب **الخطر السوسيولوجي**[1] موضوع القراءة.

جاء الكتابُ الَّذي بين أيدينا في سياق سجالي حامي الوطيس في فرنسا الألفية الثَّالثة، حول سؤال أنطولوجي بالنسبة إلى السوسيولوجيا: ما الجدوى مِن السوسيولوجيا في ظل الشعور المتزايد بخطورة الحقل السوسيولوجي؟ صحيح أنَّ سؤال الجدوى هذا ليس جديدًا، فطالما لازم السوسيولوجيا التساؤل الدَّائمُ عن مهمتها العلميَّةِ والمجتمعيَّةِ في كُلِّ لحظةٍ تاريخيةٍ. لكن راهنية السؤالَ

(*) البريد الإلكتروني: leguachmi.othmane@gmail.com.

(1) لقد اعتمدنا في هذا السياق على نسختين: النسخة الفرنسية الأصلية المشار إليها أعلاه وفي قائمة المراجع، والترجمة العربية الصادرة، في السنة الماضية 2019، عن مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، من إنجاز عالم الاجتماع والمترجم المغربي حسن أجيج. فكل الاقتباسات الحرفية ترد إلى هذا المرجع.

والحالة هذه تتمثل في سياق: الخطر السوسيولوجي الَّذي يُهدد وجود المعرفة السوسيولوجية في حدّ ذاتها. فأينَ يكمنُ هذا الخطرُ السوسيولوجي؟

أولًا: الخطر المُهدِّد لعلم الاجتماع: الحتمية الاجتماعية بوصفها خطرًا سوسيولوجيًا

يَرمي عالما الاجتماع[1] في كتابهما المشترك هذا، إلى تحرير السوسيولوجيا مِن خطاب الحتمية الاجتماعيَّةِ الذي سكنها منذُ نشأتِهَا إلى الآنَ، حيثُ جعلَ من السُّوسيولوجيا خِطابًا أيديولوجيًا ونضاليًا أكثرَ منها خطابًا علميًا، انطلاقًا من نقد الأسس الإبستيمولوجية والأيديولوجية لخطاب الحتميَّةِ الاجتماعيَّةِ، من إميل دوركايم إلى بيير بورديو، بُغية خلخلته وتقويضه والكشفَ عن أيديولوجيته العمياء، بل العمل على إيقاظه من سباته الدوغمائي، وصولًا إلى الدِّفاع عن سوسيولوجيا تحليلية بديلة يُراد لها أن تكون أكثر علمية تقوم على أسس إبستيمولوجية مغايرة: سوسيولوجيا فهمية ـ تفسيرية، الفرادانية المنهجية، العُلوم المعرفية المعاصرة، الكفيل بتحرير السوسيولوجيا من خطاب الحتمية، وإعادة صوغ السوسيولوجيا في ضوء إبستيمولوجيا تحليلية، تأخذ بعين الاعتبار الإرادة الفعلية للفاعل الاجتماعي.

بحسب المؤلفَين، لا يكمن الخطر المهدد لعلم الاجتماع في ما يسمى «مشروع استئصال العلوم الاجتماعية» في حد ذاته، باعتبار أن هذا المشروع ليس ضربًا مِن ضروب الأيديولوجيا الرجعية التي تعتمدها الأنظمة السَّياسيةُ التوتاليتارية فحسب، بل يحضرُ الموقفُ ذاتُه في الأنظمةِ الأكثر ديمقراطيةً، كما هو الحال بالنسبة إلى دولة أوروبية كسويسرا، أو كما هو الأمر في دولة آسيوية كاليابان.

على الرغم من اعتراف عالمَي الاجتماع بمشروع الاستئصال هذا بقولهما: «يمكن تأويل مشروع استئصال العلوم الاجتماعية بوصفه مظهرًا من مظاهر نوع من الأيديولوجيا الرجعية. كما يمكن للمرء أن يبهجه الاعتقاد بأن ذلك المشروع له مغزى، وأنه في مستوى الخطر الذي تمثله تلك التخصصات بالنسبة إلى نظام اجتماعي وثقافي يستحق أن يكون محطّ نقد، بل أن يحارب»[2]. لكنهما سرعان ما يستدركان بالقول: «لكن عالم الاجتماع الذي يلتزم بذلك. لن يخدم علم الاجتماع الذي يتحمل جزءًا من مسؤولية الحذر الذي يثيره، والهجومات التي يتعرض لها لأنه يسيء الدفاع عن نفسه ضدًا على الانحرافات التي يستسلم لها بعض ممثليه»[3].

---

(1) أما الأول **جيرالد برونير**، فهو أستاذ علم الاجتماع بجامعة باريس ديدرو وعضو أكاديمية التكنولوجيات. أصدر العديد من المؤلفات، منها **ديمقراطية السذج** (*La Démocratie des crédules*) و**فكر التطرف** (*La Pensée de l’extrême*). وأما الثاني **إيتيين جيان**، فهو أستاذ محاضر في علم الاجتماع وعضو هيئة تحرير **المجلة الفرنسية لعلم الاجتماع**. أصدر «المجتمع: عالم متقلب» (La Sociologie: un monde incertain)، و«دراسة للمؤسسات والإيديولوجيا السياسية» (Essai sur les institutions et l’idéologie politique).

(2) جيرالد برونير وإيتيين جيان، **الخطر السوسيولوجي.. في نقد خطاب الحتمية الاجتماعية**، ترجمة حسن أحجيج (الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 2019)، ص 18.

(3) المصدر نفسه.

لهذا فإن الخطر المحدق بعلم الاجتماع ومجالات عديدة من العلوم الاجتماعية، لا يكمن في هذه الإرادات الخارجية لاستئصالها فحسب، بل أيضًا يكمن في المعرفة السوسيولوجية ذاتها. حيثُ يشير المؤلفان إلى وجود عناصرَ تهديد لعلم الاجتماع موجودةً أيضًا في الخطاب المعرفي الذي ينتجه بنفسه. داخلَ أيّ خطاب سوسيولوجيٍّ؟ في صميم خطاب الحتمية الاجتماعية، في صلب السوسيولوجيا الحتميَّةِ، تلك السوسيولوجيا التي تلبس لباسًا نقديًا، تلك السوسيولوجيا التي تعلنها حربًا نقديةً تجاه المنظومة. هنا بالضبط يكمن الخطر السوسيولوجي.

طالما قدمت سوسيولوجيا كهذه نفسها كسوسيولوجيا نقدية، وهو ما جعلها تنحرفُ إلى حدّ ما عن وظيفتها العِلميَّةِ. وهنا يحق لنا أن نتساءلَ مع المؤلفَين: هل نحنُ فعلًا أمامَ سوسيولوجيا نقدية أم أيديولوجيا مقنّعة؟ إنَّنا والحالةُ هذه أمام سوسيولوجيا مقنّعة أو لنقلْ أمام أيديولوجيا تتكلم باسم السوسيولوجيا، والحال أنها بعيدة كل البعد عن النقد الإبستيمولوجي المطلوب، لهذا فإن الأمرَ يتعلق بنقد أيديولوجي أكثر منه نقدًا إبستيمولوجيًا يُسائل هذه النزعة السوسيولوجية النقدية المزعومة.

لم يتوقف الباحثان عند هذا الحد، بل حاولا أن ينبّها أيضًا إلى خطر آخر، ألا وهو الانزلاقات الميتافيزيقية للعديد من السوسيولوجيين المعاصرين، وخصوصًا ما يُعرف بسوسيولوجيِّي ما بعد الحقيقة، وهم اليوم الأبرز على الساحة. يتعلق الأمر هنا بأشهر أسماء علماء الاجتماع في فرنسا وغيرها من البلدان: إدغار موران وميشيل مافيزيولي، على سبيل المثال لا الحصر. فهما بحسبِ المؤلفَين أقرب ما يكونان إلى ميتافيزيقيَّيْن أكثرَ من كونهما سوسيولوجيَّيْن، بما يحمل خطابهما من ترسيخ للحتمية الاجتماعية وعودة دائمة إلى الأب المفقود: إيميل دوركايم.

ثانيًا: في نقد خطاب الحتمية الاجتماعية: دوركايم ضدًا على دوركايم

بما أن الخطر المحدق بالسوسيولوجيا ينبع من بنيتها الإبستيمولوجية الداخلية لا من خارجها، من حتمية الخطاب السوسيولوجي أو بالأحرى من داخل السوسيولوجيا الحتمية بوصفها خطابًا للحتمية الاجتماعية، وبوصفها عائقًا أمام عِلمية السوسيولوجيا وتقدمها المعرفي من جهة، وبوصفها مصدرًا لهذا التهديد الذي يستهدف وجودها من جهة ثانية، فإنه حري بنا والحالة هذه أنْ نُعلنها تمحيصًا وتقويضًا وخلخلة للمقومات والأسس التي يقوم عليها هذا الخطر، أو أي معرفة سوسيولوجية من هذا القبيل. كما هي الحال بالنسبة إلى أسسها الدوركايمية التي تمتد إلى الأب الحديث المزعوم للسوسيولوجيا الحتمية أو الوضعية إميل دوركايم.

طالما تعالقت السوسيولوجيا كعلم بصفة عامة وكعلم اجتماعي بصفة خاصة، في فرنسا وغيرها من المجتمعات الأوروبية، بعد أوغست كونت، بعالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم، إلى درجة يُوسم فيها بالمؤسس الفعلي والأب الشرعي لهذا العلم، تفكّرًا وممارسة. ويعود ذلك إلى اعتبارات متعددة. يظهر في مقدمتها وأكثرها أهمية: التحديد الدقيق لموضوع السوسيولوجيا ومنهجها، بوضع أسس وقواعد وخطوات منهجية وعلمية

مضبوطة. مثّل كتابه المعنون **قواعد المنهج السوسيولوجي** مسرحًا ميتودولوجيًا له. إنّه بمثابة «دراسات حول نظرية العلم» لماكس فيبر، أو لنقل بمثابة «حرفة السوسيولوجي» لبيير بورديو وجون كلود باسرون وجون كلود شامبوريدون. حيث شغل هذا الكتاب إلى وقت قريب، بل إلى اليوم، حيِّزًا كبيرًا من التفكير والممارسة السوسيولوجيين بل إنه صار طوطمًا لكل مشروع سوسيولوجي. وبخاصة لدى أولئك الذين يستظلون بمظلة الإبدال الحتمي في هذه الحالة. وعلى هذا الأساس، ارتأى الباحثان أنْ يوجها سهام نقدهما الإبستيمولوجي إلى دوركايم، أو بالأحرى إلى الأسس الإبستيمولوجية للممارسة السوسيولوجية الحتمية: دوركايم والدوركايميين.

لم يكن دوركايم بوصفه عالمًا للاجتماع وحدة منطبقة مع ذاتها، وإنّما كان وحدة منفصلة عن ذاتها لا تنطبق بنفس الصورة على كل أعماله. من هذا المنطلق، عمل صاحبا الكتاب على التمييز بين دوركايم الميتودولوجي: صائغ «قواعد المنهج السوسيولوجي»، ودوركايم السوسيولوجي: صاحب دراسات «الانتحار»، «الأشكال الأولية للحياة الدينية»... إلخ. ذلك أن دوركايم لم يكن وفيًا لمنهجه وقواعده الميتودولوجية، ولا سيَّما قاعدته الأساسية: «تفسير الاجتماعي بالاجتماعي؛ تفسير الوقائع الاجتماعية بالوقائع الاجتماعية». في هذا المقام نقرأ لدوركايم في كتابه المنهجي التعريف الآتي: «يجب البحث عن السبب المحدد للوقائع الاجتماعية السابقة، وليس بين حالات الوعي الفردي»[4]. وهو مبدأ كل سوسيولوجيا حتمية. لكن السؤال هو: إلى أي حد التزم دوركايم بهذا المبدأ المنهجي؟

يحق لنا أنْ نتساءل مع الكاتبَين: هل يُمكن لأنصار خطاب الحتمية الاجتماعية أن يدَّعوا عن حق الانتماء إلى سوسيولوجية إيميل دوركايم؟ قد يكون هذا الزعم ممكنًا إذا لم يُحتفظ بكتاب قواعد المنهج السوسيولوجي إلا بالتأكيد على المبدأ الذي بمقتضاه ينبغي تفسير الوقائع الاجتماعية بوقائع اجتماعية أخرى، مع الاحتراس من إقحام خصائص خفية وظنية للطبيعة البشرية[5]. السؤال هنا هو: إذا لم يكن دوركايم نفسه وفيًا لمنهجه، أو بالأحرى لقاعدته الذهبية، كيف يحق لأنصار النظرية الحتمية الادعاء بانتمائهم إليه؟ بعبارة أخرى: إذا كان دوركايم ضد نفسه، فكيف لهم أن يناصروه؟ ويكفي أن نتمعن عن قرب في التحاليل التي ساقها عالمنا في كتابه الشهير المعنون **الانتحار** على سبيل المثال لا الحصر، لكي نستنتج أنه لا يحق لهم هذا الادعاء. حيث سنتبين أنه كان مضطرًا إلى التخلي سرًا عن موقفه المبدئي السالف الذكر من أجل أن يتمكن من تفسير علاقات السببية التي أبرزها[6]. كيف ذلك؟ على الرغم من تعامله مع الانتحار كواقعة اجتماعية وفسرها على هذا الأساس من خلال معطيات إحصائية ملموسة، فإن حالة «اللامعيارية» جعلته يُقْدم في تحليلاته للواقعة المعنية على عموميات نفسية لكي يفسر تأثيراتها في معدلات وفيات الانتحار[7]. وغيرها من الأمثلة

(4) المصدر نفسه، ص 48.
(5) المصدر نفسه، ص 64.
(6) المصدر نفسه، ص 65.
(7) المصدر نفسه، ص 66ـ67.

التي ساقها الكتاب التي تؤكد عدم التزام عالمنا بميتودولجيته، وكيف أمكنه التخلي، ولو سرًا ومؤقتًا، عن موقفه المبدئي التفسيري، ولو كان لصالح هذا المبدأ نفسه. وعلى هذا النحو فإنّ دوركايم لم يكن دوركايميًّا، فدوركايم الميتودولوجي شيء ودوركايم السوسيولوجي شيء آخر، لم يكن دوركايميًا حتميًا بقدر الحتمية المزعومة لأنصاره، أصحاب علم الاجتماع الحتمي.

وعلى هذا النحو، فإن كتاب الخطر السوسيولوجي، يُعلنها حربًا سوسيولوجيةً وإبستيمولوجيةً ضد كل خطاب ذي نزعة حتميةٍ اجتماعيةٍ، يرمي إلى أنْ يجعل من السوسيولوجيا خطابًا أيديولوجيًا باسم العلم.

ثالثًا: من أجل علم اجتماع تحليلي

لا شك في كون السوسيولوجيا تعيش أزمة، شأنها في ذلك شأن مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية. مرد ذلك على نحو كبير إلى تعميم التيار المُهيمن، تيار الحتمية الاجتماعية، الذي يُعلي من شأن موضوعية الوقائع الاجتماعية على حساب إغفال وتهميش فاعلية الأفراد. يستمد هذا التيار مشروعيته الإبستيمولوجية من البرنامج الموضوعاوي الذي صاغه دوركايم للحقل السوسيولوجي. الأمر الذي ينجم عنه اختزال علم الاجتماع في تيار مهيمن يحظى بشهرة عالية وشعبية كبيرة ليس في الإعلام فحسب بل في السوق المعرفية أيضًا. مع تجاهل واضح لعلم اجتماع آخر ربما لا يقل أهمية عن الأول، علم اجتماع لا يغفل فاعلية الأفراد وما يعتمل في أذهانهم وعقولهم من تمثلات ومعتقدات يساهمون بهذا القدر أو ذاك في توجيه أفعالهم كتصرفات في ضوء أهداف ووسائل محددة، أي كأفعال غائية وقصدية، وليست مجرد سلوكات غريزية أو ميكانيكية أو لنقل مجرد إنتاجات للقيم والمعايير والبنى والأنساق الكلية. يعود هذا التيار العلمي الأخير إلى البرنامج العلمي للمنظور الفيبري للفعل. يتعلق الأمر إذًا بما يُسميه برونير وزميله في كتابنا المعني بالسوسيووجيا التحليلية.

في مقابلِ خطابِ الحتميَّةِ أو بالأحرى السوسيولوجيا الحتمية، يقدم إلينا الباحثان، أو لنقل يقترحان علينا، خطابًا لاحتميًا أو سوسيولوجيا لاحتمية. إننا أمام سوسيولوجيا تحليلية. إنها تحليلية من حيث الأسس والمنطلقات الإبستيمولوجية التي تقوم عليها، موضوعًا ومنهجًا. أيْ بوصفها بديلًا لما ينبغي أنْ تكون عليه السوسيولوجيا: إعادة الاعتبار للفرد بوصفه فاعلًا اجتماعيًا فعليًا، وليس مجردَ دمية في يد المنظومة أو بوصفه مجرد عميل. الأمر الذي يضعها على طرفي نقيض من نظرية الحتمية الاجتماعية.

فعلى خلاف الخطاب الشمولي الذي لا ينظر إلى الفرد إلا بوصفه منتوجًا للمنظومة الاجتماعية أو الوقائع الاجتماعية، أو ظاهرة سيكولوجية على أبعد تقدير، فإن علم الاجتماع التحليلي هذا ينطلق من المبدأ المنهجي القائل: «لا يمكن تفسير واقعة اجتماعية دون فهم للأفعال الفردية التي أنتجتها»[8]. لكن لا ينبغي أنْ يُسقطنا هذا المبدأ في أي فهم مغلوط أو محاكمة سيئة قد يقول بها أنصار الحتمية، كما هي حال الحديث عن نزعة سيكولوجية مزعومة، أو القول بلا علمية النظرية التحليلية لهذا السبب أو ذاك. وإنْ كانت السوسيولوجيا

(8) المصدر نفسه، ص 76.

التحليلية تنطلق من الفرد، فإن ذلك لا يعني أنها تتعامل معه كواقعة نفسية، بل النقيض هو الصحيح: «إذا كانت بعض الأفعال الفردية القابلة للفهم تمثل دائمًا أصل الوقائع الاجتماعية...، فإنها لا تكون كذلك إلا بواسطة تجمعها»[9]. على أنْ لا يُقصد بتجمعها تحررها الكامل من وعي الأفراد. لأن الوقائع الاجتماعية في نهاية المطاف هي من إنتاج الأفعال البشرية، التي يكون فيها الفرد الفاعل الأساسي في تكونها وتشكلها. أما المُحاكمة السيئة فهي تتعلق بمسألة القطيعة الإبستيمولوجية مع الحس المشترك أو المعرفة المشتركة، تلك القطيعة العزيزة على أصحاب الحتمية، التي يتحفّظ منها علم الاجتماع التحليلي. فحسب هذا الأخير، لا ينبغي علينا أنْ نُسقط المنهج الوضعي للعلوم الطبيعية على علم الاجتماع، بل إن تبنيه لهذا المنهج أمر مستحيل لكون الفاعلين الاجتماعيين الذين ينتجون الوقائع الاجتماعية التي يدرسها ليسوا أشياء ولا المخلوقات الغريبة عن أفعالها الخاصة، التي يروق لعالم الاجتماع الشمولي ابتكارها، مثلًا من خلال تأكيده أن الأفراد يتصرفون تحت إكراه القيم والمعايير التي تميز السياق الثقافي الذي يتصرفون فيه[10]. لذلك لا توجد بالضرورة قطيعة إبستيمولوجيا بين الأفعال الاجتماعية وتفسيرها السوسيولوجي[11].

إنّها سوسيولوجيا فهمية تفسيرية بالمعنى الفيبري للعبارة، تقوم على المنهج الفهمي التفسيري. ومن هذا المنطلق يُعلنها السوسيولوجيان: سوسيولوجيا لاحتمية: تقومُ على التّقليد الفيبري وما يسمى الفردانية المنهجية من ناحية، وعلى العلوم المعرفية والدماغية من ناحية ثانية. الكفيلة بمجاوزة السوسيولوجيا لذاتها، من خلال مجاوزة ـ خطاب الحتمية الاجتماعية ـ الخطر الفعلي المحدق بالسوسيولوجيا. هذه هي السوسيولوجيا التي يدافع عنها الكتاب: من أجل سوسيولوجيا تحليلية.

رابعًا: الخوف من العُلوم المعرفية: هل هو فعلًا خوف مبرر؟

تقوم السوسيولوجيا التحليلية التي يدعونا إليها كتاب **الخطر السوسيولوجي**، بوصفها بديلًا علميًا عن السوسيولوجيا الحتمية، إضافة إلى مقوماتها السالفة الذكر، على فكرة معاصرة جدًا ألا وهي المقاربة المتعددة التخصصات التي تنبهنا إلى ضرورة التحرر من منطق الفصل الصارم والمتحجر بين التخصصات العلمية والمعرفية الذي يسلكه علم الاجتماع الحتمي. انطلاقًا من منطق عبور التخصصات هذا، يَدعُونا صاحبا المؤلف إلى ضرورة التوظيف السوسيولوجي للعلوم المعرفية والعصبية والدماغية والسيكولوجيا التجريبية وغيرها من العلوم، التي يمكنها أن تضفي طابعًا علميًا أكثر فأكثر على علم الاجتماع، وما من شأنه أنْ يُعزز وضعية الفرد كـ «صاحب رأس ودماغ» في التحليل السوسيولوجي. فضلًا عن اعتماد الباحثين على هذه العُلوم المعرفية... في دحض وتفنيد نظرية الحتمية والبرهنة على تكذيب مزاعمها والكشف عن أيديولوجياها. من هذا المنطلق نتساءل مع الباحثَين: لماذا تَسكن خطاب الحتمية الاجتماعية خشية العُلوم المعرفية؟ هل هي فعلًا خشية مبررة علميًا وإبستيمولوجيًا؟

(9) المصدر نفسه، ص 91.
(10) المصدر نفسه، ص 105.
(11) المصدر نفسه، ص 99.

لقد كابد العديد من أنصار السوسيولوجيا الهوليستية من دوركايم إلى بورديو إلى برنار لايير، ولا سيما الثقافويين المتطرفين منهم كبورديو، الكثير من العناء في سبيل فصل علم الاجتماع عن التفسيرات الطبيعية للوقائع الاجتماعية. فعلى الرغم من دعوة هؤلاء المستمرة والملحة إلى تبني المبادئ والقواعد المنهجية للعلوم الطبيعية والوضعية، فإنهم حرصوا في المقابل على تفادي وتجنب أي توظيف لنتائج تلك العلوم في التفسير السوسيولوجي للظواهر الاجتماعية. هنا بالضبط تكمن مفارقتهم الأساسية: كيف يسعون إلى محاكاة الصرامة المنهجية للعلوم الأخرى، وفي الوقت نفسه يتحفظون على توظيف نتائجها العلمية في التفسير السوسيولوجي؟

هذا عن موقفهم من العلوم الطبيعية بعامة، فما بالنا بموقفهم من العلوم المعرفية والعصبية والدماغية بخاصة. ماذا عن موقفهم من هذه العلوم الأخيرة؟ تلك العلوم التي يمكنها أن تفنِّد بسهولة سعيهم الدائم إلى القطيعة مع المعرفة الفردية باسم الموضوعية العلمية من ناحية، ومن شأنها أن تعزز بقوة مكانة الفرد كفاعل في التحليل السوسيولوجي من ناحية ثانية. لذلك لن تكون الإجابة عن سؤالنا المنطلق والحالة هذه بالأمر العسير. فإذا أعدنا مع الكاتبَين طرح سؤال: لماذا كل هذا الارتياب والتخوف؟ أو في ما إذا كان هذا التخوف مبررًا علميًا، سيكون الجواب كالآتي: يعود هذا التخوف إلى الخشية على استقلالية علم الاجتماع ومن ثم إمكان ابتلاع هذه العلوم لعلم الاجتماع فيصبح بذلك بمنزلة ملحق من ملاحقها، فضلًا عن هدم القاعدة المنهجية الذهبية لأب الحتمية الاجتماعية، يتعلق الأمر بالقاعدة التي تقول بـ«تفسير الاجتماعي بالاجتماعي». هذا ما يدعيه علماء اجتماع الحتمية، لكن المبررات الحقيقية تكمن في كون هذه العُلوم تُهدد الأُسُس الحتمية لهذه النظرية السوسيولوجية، وتؤكد فاعلية السوسيولوجيا التحليلية. وبخاصة عندما يتعلق الأمر بإبراز فاعلية الفرد ككائن عقلي ودماغي يَملك ما يكفي من القدرات الذهنية التي يمكنها أن تسعفه في إمكان الاختيار من عدمه. وبغض النظر عن العلاقة الممكنة والفعلية بين ما هو اجتماعي وما هو دماغي، بين ما هو مجتمعي وما هو طبيعي، بين ما هو فطري وما هو مكتسب. كثيرة هي الدراسات في العلوم العصبية والدماغية التي يمكنها أن تسعفنا في فهم ما يُعتمل داخل الفرد، في دماغه وجهازه العصبي، كمعرفة الكيفية التي يصل بها الاجتماعي إلى الدماغ أو كيف تستقر التجربة في شكل نماذج في عقولنا كأفراد. لكن من دون السقوط في أي نزعة اختزالية قاتلة للاجتماعي في العصبي كما قد يذهب إلى ذلك المذهب الفطري وبعض علماء الأعصاب.

لقد ساهمت العلوم المعرفية من خلال تسليطها الضوء على ثوابت الفكر البشري؛ ذلك أن المعطيات التي قدمتها تلك العلوم مؤخرًا خاصة تلك التي ترتبط بغرس القواعد العقلية مثل التحيزات المعرفية مكنت أكثر فأكثر من تعزيز التفسير الفهمي للظواهر الاجتماعية بوجه خاص وإغناء تحليلات العلوم الاجتماعية بصفة عامة. كما سمحت بتعويض تلك النظرة الضيقة للسوسيولوجيا بوصفها علمًا «يفسر الاجتماعي بالاجتماعي»، بنظرة

أخرى تعدّه علمًا يهتم بتهجين الثوابت العقلية، والمتغيرات الاجتماعية[12].

خاتمة

لَيستْ السوسيولوجيا الحتميَّةِ بوصفها خطرًا سوسيولوجيًا، أكثرَ مما يُنعتُ عادةً في التراث السوسيولوجي بـ السوسيولوجيا الهوليستية أو الشمولية، أو في مستوى آخر يصطلح عليها بـ سوسيولوجيا الماكرو، بما فيها البنيويات والوظيفيات بمختلف أشكالها وألوانها. بأيِّ معنى هي سوسيولوجيا حتمية؟ إنَّها حتميةٌ بالمعنى الذي تدعو فيه إلى تعميم مقولة الحتميَّةِ الاجتماعية كخطاب يرادُ له أنْ يكونَ أيديولوجيًا أكثرَ مِنهُ علميًا. إنَّنا أمامَ حتمية مزدوجة، تحملُ أكثرَ من وجهٍ واحدٍ، تحمل على الأقل وجهين أساسيَّين: وجه إبستيمولوجي، وآخر أيديولوجي. أما الوجه الإبستيمولوجي فهو يتمثلُ بالإعلاء من قيمة المجتمع بوصفه منظومة قاهرة، على حساب تهميش الفردِ والفاعلِ الاجتماعي أو بالأحرى تقزيمهما. وأمَّا الوجهُ الأيديولوجي فيتجسدُ في الدَّعوةِ إلى النِّضالِ ضدَّ الهيمنةِ المفترضةِ للسلطةِ السِّياسيةِ والطبقات الاجتماعية المهيمنة. هنا بالضبط تكمن المفارقة: مفارقة خطاب الحتمية الاجتماعية في السوسيولوجيا، الَّذي يريد أنْ يجعل من السوسيولوجيا خطابًا حتميًا، ومناضلًا ضدَّ الحتميَّةِ الاجتماعية في الوقت نفسه.

في ضوء ما يشهده العالم المعاصر من تعقيدات في الوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء اتخذت صفة ما بعد ـ الحداثة أو صيغة ما بعد الحقيقة، بما فيها الحقيقة السوسيولوجية ـ ما بعد الحقيقة السوسيولوجية ـ فإن السوسيولوجيا اليومَ أكثرَ من أي وقتٍ مضى توضعُ موضعَ تساؤلٍ مستمرٍ، توضع موضع أزمة، في ما يخص نفعيتها والجدوى من وجودها من جهة، ومدى علمية روحها النقدية من جهةٍ أخرى. وبخاصة أننا نشهد اليوم نماذجَ من السوسيولوجيا تلوح في الأفق: سوسيولوجيا ذات طابع ميتافيزيقي، وسوسيولوجيا ذات طابع حتمي، والأسوأ من هذا ظهور سوسيولوجيا تقنية، بعيدةً كُلَّ البُعدِ من المهمةِ العلميةِ للسوسيولوجيا، المتمثلة بالفهم العلمي للوقائع والأفعال الاجتماعية التي باتت اليوم أكثر تعقيدًا مما مضى، وبالتَّالي أحوج إلى السوسيولوجيا أكثر مما مضى. أحوج إلى أيّة سوسيولوجيا؟ إننا بحاجة إلى سوسيولوجيا تحليلية □

(12) المصدر نفسه، ص 186ـ 187.

محمد ياقين

الفرد والمجتمع في السوسيولوجيا الكلاسيكية: نصوص مختارة

(الرباط: منشورات دار نشر المعرفة، 2020). 133 ص (سلسلة المعارف السوسيولوجية؛ 1)

محمد الإدريسي(*)

طالب باحث بسلك الدكتوراه، مختبر الفلسفة والمجتمع،
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة ـ المغرب.

ـ 1 ـ

صدر مطلع هذه السنة، عن دار نشر المعرفة (الرباط ـ المغرب)، كتاب **الفرد والمجتمع في السوسيولوجيا الكلاسيكية: نصوص مختارة**، لعالم الاجتماع المغربي محمد ياقين[1] ضمن سلسلة المعارف السوسيولوجية. يرصد الكتاب الشروط الإبستيمولوجية والتاريخية لتعاطي رواد السوسيولوجيا الكلاسيكية مع مفهومَي الفرد والمجتمع من خلال عرض سير ونصوص مختارة ومترجمة لنحو اثنين وعشرين مفكرًا اجتماعيًا وسوسيولوجيًا طبعوا مرحلة التأسيس الفلسفي والعلمي للممارسة السوسيولوجية خلال القرنين الماضيين. يقدم ياقين «سلسلة [علمية] تسعى إلى تيسير فهم واستيعاب مفاهيم ونظريات وقضايا سوسيولوجية [...] متضاربة» (ص 7) بالعودة إلى الأصول النظرية والنصوص المؤسسة لتجاوز المقولات الإبستيمولوجية التي تحصر تاريخ السوسيولوجيا الكلاسيكية في ثنائيات «التفسير/الفهم؛ الوضعي/التفهمي/الوضعية/الفيبرية».

يشدد الباحث على الطابع الإبستيمولوجي والتاريخي للمؤلف من جهة، والرهان البيداغوجي الذي يحكم إنتاج «سلسلة المعارف السوسيولوجية» من جهة أخرى. لهذا، نجده يربط ميلاد السوسيولوجيا

(*) البريد الإلكتروني: mohamed-20x@hotmail.com.

(1) أستاذ السوسيولوجيا، رئيس شعبة الفلسفة، علم النفس والسوسيولوجيا ومنسق ماستر «الديناميات الحضرية والتغير الاجتماعي»، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة ـ المغرب. البريد الإلكتروني: mohamedyaqine@gmail.com

بـ«التباعد الذي حصل مع الفكر الاجتماعي» (ص 18)، سيرورة الحداثة (ص 12)، الثورة الفرنسية (ص 13)، ظهور المجتمع الصناعي (ص 14)، المدينة والمجتمع الحديث (ص 16 ـ 17) بوصفها شروطًا موضوعية تسعف القارئ لفهم السياق العام الذي أطر نظرة السوسيولوجيا الكلاسيكية إلى علاقة الفرد بالمجتمع. إضافة إلى ذلك، راهن الكاتب على «تقديم لمحة عامة ومختصرة حول شروط نشأة السوسيولوجيا كمدخل لقراءة النصوص [...] ودعمها بمختصرات بيوغرافية وبيبلوغرافية مختارة وفق رؤية وظيفية غرضها الأساس تأطير هذه النصوص» (ص 19) الموجهة أساسًا للطلبة والباحثين وعموم المهتمين بالحقل السوسيولوجي؛ بما يتكامل ومنطق اشتغال سوسيولوجيا العموم (The Public Sociology)[2].

تكمن القيمة العلمية للكتاب في كونه يبحث، إبستيمولوجيًا، في طبيعة العلاقة الجدلية بين «علم العمران» و«السوسيولوجيا» التي ما زالت تؤطر الممارسة العلمية وإنتاج المعرفة السوسيولوجية بالمجالات التداولية العربية. بهذا، نجده يقر بأن «ابن خلدون ليس مؤسسًا للسوسيولوجيا [...] ويبقى [مؤرخًا] وعالمًا أنثروبولوجيًا» (ص 11). وهو بذلك يتبنى رأي المؤرخ المغربي عبد السلام شدادي الذي يرى ابن خلدون كعالم أنثروبولوجيا ومؤرخ أكثر منه عالمًا موسوعيًا أو مؤسسًا للسوسيولوجيا»[3]. في الواقع، لا يزال هناك انقسام بين الجماعات العلمية العربية حول مركزية الفكر الخلدوني في التأسيس لعلم الاجتماع من جهة، وانفصال نشأة السوسيولوجيا عن ظهور علم العمران؛ إلى درجة أن القول بـ«علم الاجتماع» أضحى مرادفًا لمشاريع أسلمة العلوم الاجتماعية بالمجالات التداولية المحلية، في حين أن القول بـ«السوسيولوجيا» يربط نشأة هذه الأخيرة طرديًا بالتحولات السياسية والاقتصادية والصناعية والاجتماعية التي عرفتها أوروبا منذ القرن الثامن عشر. وسواء تم التأكيد على المنحى التاريخي، الأنثروبولوجي، الاجتماعي، السياسي، وحتى الموسوعي، للفكر الخلدوني، فذلك لا يمنع من تصنيفه ضمن المرحلة الثانية [العصر الوسيط] من مراحل التفكير الاجتماعي والفلسفي في المجتمع؛ كمؤرخ وفيلسوف وليس سوسيولوجيًا أو حتى أنثروبولوجيًا بالمعنى المعاصر.

ـ 2 ـ

يتألف الكتاب من اثنين وعشرين قسمًا، على امتداد 255 صفحة من القطع المتوسط، يقدم سيرًا ونصوصًا مختارة ومترجمة، عن أصولها، لاثنين وعشرين مفكرًا اجتماعيًا وعالم اجتماع ينتمون إلى حقبة ما بين القرنين الثامن عشر والعشرين؛ أي المرحلة الثالثة للتفكير الاجتماعي والفلسفي في المجتمع وبدايات السوسيولوجيا مع جيلَي الرواد والمؤسسين، في ترتيب كرونولوجي وإبستيمولوجي يسعف القارئ لفهم السجالات النظرية والفكرية التي ميزت ميلاد ونشأة السوسيولوجيا إبان مرحلتَي الثورة الصناعية الأولى والثانية. يعرض الكتاب سِيَر وأفكار كل من مونتيسكيو؛ جون-جاك روسو؛ نيكولا

(2) Michael Burawoy, *«For Public Sociology,» American Sociological Review*, vol. 70, no. 1 (2005), pp. 4–28.

(3) Abdesselam Cheddadi, *«Reconnaissances d'Ibn Khaldûn,» Revue Esprit*, no. 11 (novembre 2005), pp. 132-133.

دوكوندورساي (Nicolas de Condorcet)، أدولف كيتلاي (Adolphe Quetelet)، سان سيمون (Saint-Simon)، أوغست كونت (Auguste Comte)، هربرت سبنسر؛ كارل ماركس وفريدريك إنجلز؛ ألكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville)؛ إميل دوركايم؛ مارسيل موس (Marcel Mauss)؛ بول فوكوني؛ سلستان بوغلاي (Célestin Bouglé)؛ ألفريد فيكتور إسبناس؛ روني فورمس (René Worms)؛ فرانسوا سيمياند؛ وليام ديلتاي (Wilhelm Dilthey)؛ فردناند تونيس (Ferdinand Tönnies)؛ جورج سيمل؛ ماكس فيبر وفيلفريدو باريتو.

ـ 3 ـ

يبرر محمد ياقين انفتاحه على كل هؤلاء الرواد والآباء المؤسسين للسوسيولوجيا الكلاسيكية من منطق التمييز الإبستيمولوجي بين مرحلة التفكير الاجتماعي والفلسفي في المجتمع ومرحلة التفكير السوسيولوجي في العلاقة بين الفرد والمجتمع. بالنسبة إلى **المرحلة الأولى**، يحدد كذلك ثلاث محطات ناظمة لتعاطي مختلف المفكرين والفلاسفة مع مقولات «الاجتماعي»: **أولًا**، المحطة القديمة [اليونانية]. **ثانيًا**، المحطة الوسيطية. **وثالثًا**، محطة عصر النهضة الأنوار (ص 12). ضمن هذه المحطات، حضر التفكير في المجتمع كبعد أساس من أبعاد وجود الإنسان المختلفة، سواء من منظور فلسفي شمولي أو تاريخي وسياسي مقارن. أما **المرحلة الثانية**، فقد اقترنت بسياق الثورة الصناعية الأولى (1880ـ1750) وتنقسم إلى محطتين اثنتين: **أولًا**، مرحلة الميلاد والنشأة (سان سيمون، أوغست كونت...). **ثانيًا**، مرحلة التأسيس والتطوير (دوركايم، فيبر...) (ص 12). يمكن الجزم بأن مفهوم المجتمع قد حضر ضمن مختلف مراحل ومحطات التفكير الفلسفي والسياسي والتاريخي في الاجتماعي، إلا أن مفهوم الفرد لم يظهر إلا في سياق تحولات التصنيع والتمدين معلنًا على انفصال العلوم الاجتماعية عن الفلسفة من جهة، وعوض التعاطي التاريخي لمرحلة التفكير الاجتماعي مع الإنسان في شموليته من جهة أخرى. لهذا، يتم استحضار نصوص وأفكار المفكرين الاجتماعيين ليس بوصفهم علماء الاجتماع [مؤسسين أو خالصين]، ولكن من منطلق المقولات والأفكار السوسيولوجية التي تتضمنها كتبهم ونظرياتهم ونظرتهم إلى علاقة المجتمع بالإنسان والفرد.

إذا كانت «السوسيولوجيا وليدة الحداثة، التصنيع والمدينة» (ص 16 ـ 17)، فإنها كذلك وليدة الرأسمالية والليبرالية بالضرورة. مرت المنظومة الرأسمالية بأربع محطات كبرى، في علاقتها بالتصنيع والتمدين، خلال القرون الثلاثة الأخيرة. ارتبطت **المحطة الأولى** باكتشاف المحرك البخاري وسكك الحديد في القرن الثامن عشر، جاءت كتتويج للحركية الاقتصادية والتجارية التي عرفتها أوروبا منذ عصر النهضة وأسهمت في تطور وتيرة التمدين والتحضر بأوروبا والانتقال من القرى والحواضر القديمة نحو المدن الجديدة. جاء هذا التحول بفعل تسليع وتسويق العمل والنظر إليه كمنتوج اقتصادي أكثر منه فعالية إنسانية. يمكن عد **المرحلة الثانية** امتدادًا للمرحلة الأولى، نظرًا إلى تطور وتيرة التمدين طرديًا مع تطور سيرورة التصنيع وانتشاره بمختلف المجتمعات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر. مكّن اكتشاف الكهرباء والمحرك الانفجاري من تطوير المنظومة الاقتصادية وتوسع الليبرالية لتشمل تسليع وتسويق المال. بطبيعة الحال، ستحظى السوسيولوجيا باهتمام كبير من جانب

الساسة ورجال الاقتصاد – على الأقل خلال مرحلة ما قبل الحروب العالمية وما بعدها ـ بغية فهم تحولات المجتمع من جهة، وربط تطور المعرفة العلمية بتطوير المنظومة الرأسمالية ورهان بناء المجتمعات الصناعية من جهة أخرى؛ شجع دوركايم نفسه سيرورة مهنة التعليم الفرنسي من منطلق الدفاع عن الفعالية العلمية للسوسيولوجيا ودورها الأساس في التقعيد للمجتمع الحديث[4]. عرفت **المرحلة الثالثة** «انفجارًا» في شروط إنتاج الظاهرة الحضرية، بالشكل الذي تحولت معه الميتروبولية إلى نمط مميز للحياة الاجتماعية المعاصرة، وعززت النيوليبرالية من هيمنة الاقتصاد على السياسية والاجتماع مع أفول السرديات الكبرى وتطور مسلسل «مهننة» و«تقنوية» العلوم الاجتماعية بحثًا عن مجاوزة التحكم في الطبيعة والأرض (مع ظهور الحاسوب والإنترنت وميلاد الثورة التقنية الأولى) نحو الإنسان نفسه[5]. نجحت الرأسمالية اليوم في تحقيق رهان التحكم في السلوك الإنساني بفضل إمكانات الثورة الصناعية الرابعة، تحولات الذكاء الاصطناعي، الأنفوسفير الرقمي وظهور رأسمالية المراقبة[6]. يتم تضييق النطاق على شروط بناء الفكر النقدي[7] في ثوب مهننة الاجتماعيات والإنسانيات وربطها بالنتائج العملية، بغية الحفاظ على اقتران السوسيولوجيا بالتصنيع؛ لكن هذه المرة ليس بهدف بناء المجتمع الحديث ولكن بحثًا عن مزيد من الضبط والتوجيه الاجتماعي والاقتصادي للأفراد في العالم الرقمي.

لم يكن الانتقال من خطاب الحتمية الاجتماعية نحو منطق الفعل/الفاعل الاجتماعي، منذ ثمانينيات القرن الماضي، مرتبطًا بتحولات موضوعية مسّت البراديغم الإبستيمولوجي للممارسة العلمية وإنتاج المعرفة في حقل السوسيولوجيا فقط. كما أن مَيل المشتغلين بالمجال إلى الانفتاح على الطلب السياسي والاجتماعي لم يهدف إلى ربط المعرفة السوسيولوجية بسيرورة تطور العالم الاجتماعي خلال العقود الثلاثة الأخيرة فقط. إن مسألة المنح البحثية، تمويل الدراسات، الشرعية الاجتماعية والعلمية للعلم، فرضت على السوسيولوجيا أن تعيد إنتاج شروط عملها الراهنة بما يتمشى وقوانين السوق الاقتصادي والاجتماعي القائم، وبخاصة أن الفاعل الاقتصادي يتحكم في مختلف مدخلات ومخرجات إنتاج المعرفة العالمية. لهذا، وكما استفادت السوسيولوجيا، منذ المرحلة الكلاسيكية، من تحولات الحداثة والتصنيع والتمدين في بناء مسارها التاريخي والإبستيمولوجي بين سائر العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإنها كذلك خسرت الشيء الكثير: حسها النقدي، نظرياتها الكبرى، التركيز على المسائل الاجتماعية والسياسية... وعوضت النقد بالتقنوية والمهننة والشرعية الاقتصادية.

---

(4) Françoise Lantheaume, *«De la professionnalisation à l'activité,» Recherche et formation*, vol. 57 (2008), pp. 9-22.

(5) Karl Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of our Times* (Boston, MA: Beacon Press, 1944).

(6) Shoshana Zuboff, *The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power* (New York: Public Affairs, 2018).

(7) جيرالد برونير وإتيان جيان، **الخطر السوسيولوجي: في نقد خطاب الحتمية الاجتماعية**، ترجمة وتقديم حسن احجج، سلسلة ترجمات (الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، 2019)، ص 17ـ18.

ـ 4 ـ

خلافًا للمعهود في تعاطي المفكرين العرب مع تاريخ السوسيولوجيا، وربط ميلاد العلم الاجتماعي بأوغست كونت مؤسسًا، وإميل دوركايم مطورًا، يعتبر ياقين مونتسكيو وجون-جاك روسو أهم الرواد الأوائل للسوسيولوجيا خلال عصر الأنوار (ص 21 ـ 29). صحيح أن هذا القول يظل امتدادًا لتصور دوركايم وريمون آرون (Raymond Aron)، إلا أنه يميط اللثام عن جزء من تاريخ الأفكار الذي أسيء فهمه أو لم يتم الانتباه إلى شروط إنتاجه ضمن المجالات التداولية العربية. غالبًا ما نصادف، ضمن المؤلفات العربية المخصصة لتاريخ الفكر السوسيولوجي، ربطًا إبستيمولوجيًا ومنهجيًا بين نشأة السوسيولوجيا وأعمال أوغست كونت ودوركايم في الأغلب الأعم، مع إدراج أعمال رواد الأنوار في إطار مرحلة التفكير الفلسفي في المجتمع دون الإشارة إلى المحاولات والأفكار والتنظيرات السوسيولوجية التي طبعت العديد من أعمال ومؤلفات الرواد الأوائل. بالرغم من النقاشات الإبستيمولوجية التي يثيرها الحديث عن البواكر السوسيولوجية في فكر النهضة والأنوار، في ظل استبعاد القول الخلدوني – رغم قرب السياق التاريخي لابن خلدون بنيكولا مكيافيللي بإيطاليا بلغة عبد الله العروي ـ يظهر أن تمديد قاعدة الرواد والمؤسسين لتشمل اثنين وعشرين مفكرًا يسمح بإعادة النظر في الكثير من التحليلات والتعميمات المتوارثة في سياقاتنا التداولية...

يقدم الكتاب أهم مفكري مرحلة السوسيولوجيا الكلاسيكية وفقًا لترتيب كرونولوجي، بالأساس، يتغيّا الإحاطة بالشروط التاريخية والنقاشات النظرية التي أسهمت في إخراج الممارسة السوسيولوجية من رحم الفلسفة من ناحية **أولى**، وفهم تطور النظر إلى علاقة السوسيولوجيا بتطور المجتمعات الغربية نفسها (سيرورة التصنيع والتمدين بالضرورة) من ناحية **ثانية**، وديناميات إنتاج الحقل المغناطيسي للمفاهيم السوسيولوجية في تفاعله مع مفهومي الفرد والمجتمع من ناحية **ثالثة**. إضافة إلى ذلك، يحضر السجال بين «الأصول» و«المعاصرين» (ريمون آرون، هنري لوفيفر...) ضمن نسق قراءة مستعرضة للنصوص المترجمة والخلفيات المؤطرة لاشتغال جيل الرواد والمؤسسين، بينما يشبه «سردًا سوسيولوجيًا» سلسًا لتطور الأفكار قائمًا على المزاوجة بين شروط الكتابة السوسيولوجية والأنثروبولوجية، الأمر الذي يسهل على القارئ إدراك الخيط الناظم بين النظريات السوسيولوجية الكلاسيكية، وفي الآن نفسه الاحتكاك المباشر بأفكار الرواد والآباء المؤسسين.

في الواقع، يعد اختيار نصوص سوسيولوجية دقيقة تعكس الإطار الإبستيمولوجي والنظري والمفهومي لجيل الرواد عملية في غاية التعقيد، نظرًا إلى تعدد المسائل المعالجة وتداخل قضية العلاقة بين الفرد والمجتمع مع قضايا أخرى مركبة (المدينة، الفردانية، التصنيع...). وقد نجح الباحث في هذا التحدي من خلال تجاوز منطوق المقاطع المترجمة والمتداولة في العديد من المؤلفات العربية المتفاعلة مع اللحظة الكلاسيكية [الفلسفية والسوسيولوجية]، والمجتزأة من سياقها في الغالب، والعودة إلى النصوص الأصلية بلغاتها الأساس (على الأقل في ما يتعلق بالنصوص الفرنسية) وتتبع النقاشات الإبستيمولوجية والنظرية حول العلاقة بين الفردي والاجتماعي التي أطرت التأسيس لمنطق الممارسة

العلمية خلال هذه المرحلة. مكّن هذا الأمر الباحث من تصويب العديد من الأفكار والتصورات المتداولة (العلاقة بين الفلسفي والسوسيولوجي والأنثروبولوجي)، وتدقيق النظر في العديد من المفاهيم السوسيولوجية (communauté)، (l'individualisme)، (l'individualité)، (l'individualisation)، (l'organicisme)، (Les moi et les nous)، (communalisation)، (sociation)، (communautaire)...) والاجتهاد في تقديم ترجمات دقيقة تسهل تعاطي الجماعات العلمية العربية مع المتون السوسيولوجية (الجماعوية، الفردانية، الفردية، الفردنة، العضوانية، الكيانات الفردية والكيانات الجماعية، جماعاتية، اجتماعانية، نشاط جماعوي،...). لذا، يمثل هذا العمل السوسيولوجي جهدًا ترجميًا ومدخلًا مفهوميًا لإعادة قراءة الأصول والنصوص المؤسسة وتجاوز المغالطات المفهومية والتصورية التي اقترنت بالاستقبال العربي للسوسيولوجيا خلال القرن الماضي؛ بدءًا بإعادة النظر في مصطلح «علم الاجتماع» نفسه[8]، وعلاقته بمصطلح «السوسيولوجيا».

ما زالت إشكالية ترجمة المصطلحات والمفاهيم، وشروط الكتابة السوسيولوجية وطرائق التدريس والتكوين، بحاجة إلى نقاشات إبستيمولوجية واسعة النقاش بين الجماعات العلمية، ليس بهدف الفصل في مثل هذه القضايا، ولكن، أساسًا، للإشارة إلى الإشكالات التي أثارتها، وما زالت، وبخاصة في ما يتعلق بالاختلافات النظرية، المقارباتية، المفهومية واللسانية بين الجماعات العلمية المشرقية والمغربية؛ إذا ما جاز لنا الحديث عن جماعة علمية سوسيولوجية محلية تتوافق والشروط الموضوعية لبناء مجتمع المعرفة. تبعًا لهذا الطرح، يمثل الكتاب دليلًا إبستيمولوجيًا مبسطًا لإدراك التمايزات والاختلافات المفهومية ضمن المتون السوسيولوجية المؤسسة، والتفاكر في إمكان توحيد «قواميس سوسيولوجية» لتقريب وجهات النظر المفهومية بين الباحثين، وخلق جسر تواصل عملي لمدراسة صيغ الكتابة واللغة السوسيولوجية بالسياق المحلي.

ـ 5 ـ

يعترف الباحث بأن كتابه جزء من سلسلة معارف سوسيولوجية تتكون من ستة أجزاء أساسية: «الفرد والمجتمع في السوسيولوجيا الكلاسيكية»؛ «الفرد والمجتمع في السوسيولوجيا المعاصرة»[9]؛ «الفرد والمجتمع في الاتجاهات السوسيولوجية الجديدة» [الراهنة]؛ «أنماط المجتمعات»؛ «آليات الاشتغال وبنيات التنظيم»، و«قضايا منهجية وإبستيمولوجية» (ص 9). ويراهن في ذلك على أن تكون السلسلة بمثابة إعادة قراءة لتاريخ السوسيولوجيا في محطاتها الثلاث الأساسية (الكلاسيكية، المعاصرة والجديدة) ومجاوزة الشرط الإبستيمولوجي المنظم لتلقي السوسيولوجيا بالسياق العربي الذي يقرنها حصرًا بالمرحلة الكلاسيكية أو

(8) Abdelfattah Ezzine, «Les Sciences humaines et Sociales au Maroc: L'Institutionnalisation et les pratiques – le cas de la sociologie,» dans: La Recherche en Sciences humaines et Sociales: un État des lieux: Actes du colloque international 15-17 november 2011, Cinquante ans de recherche en Sciences humaines et Sociales, 1961-2011, (Rabat : Université Mohammed V, presse de institut universitaire de la recherche scientifique, 2012), <https://bit.ly/3nl44tg>.

(9) صدر هذا الجزء حديثًا، انظر إلى: محمد ياقين، **الفرد والمجتمع في السوسيولوجيا المعاصرة: نصوص مختارة**، سلسلة المعارف السوسيولوجيا؛ 2 (الرباط: منشورات دار نشر المعرفة، 2020).

المعاصرة في تغافل كبير للمرحلة الجديدة، كما تطورت في السياق الأنغلوساكسوني منذ سبعينيات القرن الماضي وهمت مجموعة من القضايا الجوهرية، كالتربية، المدرسة، المدنية والحضري... وبحثًا في الترابطات والقطائع والطفرات الإبستيمولوجية التي أسهمت في الانتقال اليوم نحو «براديغم الحركية» (ص 8)، الهشاشة والنقد المتعدد الأبعاد للشروط الموضوعية لإنتاج العالم الاجتماعي في تفاعله مع المعطى الاقتصادي (الموجة الرابعة من لبرلة ورسملة العالم). ومن ثم، يمكن القول بأن الهدف الرئيس للسلسلة يرتبط بتحديد التمفصلات الإبستيمولوجية والمنهجية والمفهومية التي تحكم تطور الممارسة السوسيولوجية والدفاع عن مركزية تجسير الحوار بين التاريخي والسياسي والاقتصادي في إنتاج الفعل الاجتماعي، والإشارة إلى التداخل الحاصل اليوم بين مختلف محددات إنتاج المعرفة في حقل الدراسات الاجتماعية (السوسيولوجيا والإثنولوجيا والأنثروبولوجيا بخاصة).

لا يمكننا سوى الاعتراف بقوة الفكر في صوغ هذا المنتج السوسيولوجي القيّم. يتعلق الأمر بعملية تجميع واختيار وترجمة للنصوص، دامت لسنوات بتعبير الباحث، تماثل ذلك الحفر الإبستيمولوجي الذي لا ينتهي إلّا بمزيد من الحفر. انطلق المشروع من فكرة عامة حول «الفرد والمجتمع في تاريخ السوسيولوجيا»، لتنتهي بسلسلة تقارب هذه العلاقة الجدلية ضمن مختلف مراحل تطور الممارسة السوسيولوجية. كما أن الجهد المبذول في ترجمة بعض المصطلحات إلى العربية يزيد من قوة وراهنية هذا العمل، وبخاصة أن منشأ بعض الأفكار والمفاهيم اقترن بسياقات الحداثة والتصنيع الأوروبي، وهو ما يزيد من صعوبة تبيئتها وربطها بالبنية الذهنية للمجال التداولي العربي؛ وتلك واحدة من أبرز الصعوبات التي يعرفها حقل الترجمة في العلوم الاجتماعية والإنسانية[10] (Arppe, 2012, 29-34).

ـ 6 ـ

تركز جزء كبير من مجهود الباحث في اختيار النصوص وترجمة المصطلحات التي تعكس جوهر النقاش السوسيولوجي الذي دار خلال مطلع القرن الماضي بين الاتجاه الفرنسي ونظيره الألماني حول مفهومَي الجماعوية والمجتمع. بطبيعة الحال، نوافق الباحث في اختيار النصوص الدقيقة والترجمات المصطلحية المميزة، إلا أنه كان بالإمكان كذلك الانفتاح على النقاش/الحوار الإبستيمولوجي الذي دار بين دوركايم وتونيس، خلال نهاية القرن التاسع عشر (Mesure, 2013)، واتخذ شكل مراجعات ونقاشات منهجية ونظرية حول مفهوم المجتمع، وطبيعته، ذات بعد أكسيومي حول «نظرة كل منهما للمجتمع الحديث» من جهة، ومنحى إبستيمولوجي ومنهجي «مرتبط بشروط ممارسة السوسيولوجيا» (Mesure, 2013)، من جهة أخرى. كان سيكون من العملي إدراج هذه النصوص القيمة، التي ظلت غائبة عن المجال التداولي الفرنسي نفسه لعقود، وترجمتها كمدخل لقراءة في كتابَي **الجماعوية والمجتمع** (Gemeinschaft und Gesellschaft) لتونيس و**في تقسيم العمل الاجتماعي** (De la division du travail social) لدوركايم. ومنه، التدقيق في العلاقة بين مفهومَي (Gemeinschaft und Gesellschaft) في المتن السوسيولوجي

(10) Tiina Arppe, «De la traduction de la philosophie,» *Traduire*, no. 227 (2012), pp. 29 - 34.

الألماني ومفهومَي (Communauté et société) ضمن نظيره الفرنسي، كأساس نظري لتحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع ضمن منطوق السوسيولوجيا الكلاسيكية[11].

عمد الباحث إلى القول بالمنحى الأنثروبولوجي [التاريخي] لعلم العمران البشري أو الاجتماع الإنساني الذي تحدث عنه ابن خلدون في **المقدمة**. إضافة إلى ذلك، نجده يدرج إسهامه ضمن نطاق نسق التفكير الفلسفي الوسيط في الاجتماع الإنساني. ونشدد على دقة وتميز هذا الاختيار الإبستيمولوجي والتحقيبي الدقيق، إلا أن الوجاهة المنطقية والتأريخية لتطور الفكر الاجتماعي تفرض كذلك إبراز عناصر المقاربة الأنثروبولوجية والتاريخية التي تنفي عن ابن خلدون صفة «السوسيولوجي» وتكسبه صفة «الأنثروبولوجي»؛ أو على الأقل الحمولة الأنثربولوجية لأفكار **المقدمة**. لذا، كان من الضروري إدراج مقاطع نصوص أو مقارنات مفهومية ومنهجية تبين اختلاف «الفكر العمراني الخلدوني» عن فكر رواد السوسيولوجيا خلال عصر الأنوار ومؤسسيها خلال عصر التصنيع؛ بالرغم من أننا ندرك اهتمام الباحث بالمرحلة الكلاسيكية حصرًا. ولا بد من الإشارة إلى كون تصنيف ابن خلدون كعالم أنثروبولوجيا قد يجرنا، إبستيمولوجيًا، إلى نقاشات موسعة حول الحدود التاريخية والراهنة بين الأنثروبولوجي والسوسيولوجي قد تنتهي بإدراج **المقدمة** ضمن مجال النصوص الممهدة لنشأة «الاجتماعيات» بقوة منطق التداخل الاختصاصي، في حين أن الرجل هو بالضرورة مؤرخ بخلفية فلسفية!

نفهم من توصيف «سلسلة المعارف السوسيولوجية» أننا أمام سلسلة كتب مترابطة مفهوميًا وإبستيمولوجيًا ونظريًا، تنتهي بإنتاج متن متماكس؛ وبخاصة أن الكاتب أفرد تصديرًا ومقدمة موسعَين، نسبيًا، يبرر فيهما الأسس الإبستيمولوجية لاختياراته المختلفة. لكن، مع ذلك، كان بالإمكان تدليل الكتاب بخاتمة عامة تمهد الطريق أمام القارئ لإدراك مرتكزات وتمفصلات الانتقال نحو المرحلة المعاصرة. وبما أن الباحث قد اجتهد في ترجمة بعض المصطلحات، ترتيب الأعلام والنصوص المترجمة واختيار المقاطع المناسبة، كان سيكون من الجيد استثمار لحظة الخاتمة للانخراط في سجال إبستيمولوجي حول شروط تلقي هذا التقسيم المرحلي (السوسيولوجيا الكلاسيكية، المعاصرة والجديدة) والمفاهيم والسجالات النظرية والفكرية بالسياق المغربي والعربي.

إن من نقط قوة الكتاب اختياره وترجمته لمقاطع ونصوص سوسيولوجية عن لغتها الأصل. يسهم هذا الاختيار

(11) يتعلق الأمر بأربع مناقشات قصيرة دارت بين دوركايم وتونيس بين سنوات 1889 و1898. ينظر في هذا الصدد الترجمة الفرنسية لهاته النصوص، والتي لم تصدر سوى سنة 2013 بمجلة **سوسيولوجيا** (*Sociologie*) الفرنسية، من إعداد وترجمة سيلفي ميزير (Sylvie Mesure):
Emile Durkheim, «Communauté et société selon Tönnies,» *Sociologie* [Online], vol. 4, no. 2 (2013), <http://journals.openedition.org/sociologie/1820>;
Ferdinand Tönnies, «Commentaire critique sur la recension de Gemeinschaft und Gesellschaft par Durkheim (traduction par Sylvie Mesure),» *Sociologie* [Online], vol. 4, no. 2 (2013), <http://journals.openedition.org/sociologie/1822>; Ferdinand Tönnies, «Compte rendu d'Émile Durkheim, De la division du travail social, Paris, 1893 (traduction par Sylvie Mesure),» *Sociologie* [Online], vol. 4, no. 2 (2013), <http://journals.openedition.org/sociologie/1824>, and Ferdinand Tönnies, «Compte rendu d'Émile Durkheim, Les règles de la méthode sociologique, Paris, 1895 (traduction par Sylvie Mesure),» *Sociologie* [Online], vol. 4, no. 2 (2013), <http://journals.openedition.org/sociologie/1825>.

الترجمي لا محالة في تجاوز أي لبس معرفي ينتج من المرور عبر لغة وسيطة، ويمكن عدّه مدخلًا إبستيمولوجيًا لتقعيد شروط ترجمة واختيار المفاهيم والمتون السوسيولوجية بالصورة التي توحد الترجمات السوسيولوجية العربية في المستقبل؛ كما هو الشأن، جزئيًا، في الحقل الفلسفي مع جهود المنظمة العربية للترجمة على سبيل المثال. لكن، يلاحظ أيضًا اكتفاء الباحث بالمتون الفرنسية، وفي أغلب الأحيان الترجمات الفرنسية للنصوص الألمانية والإنكليزية. من المعروف أن كبار علماء الاجتماع الفرنسيين تاريخًا، فضلوا، وما زالوا، القراءة [والنشر كذلك] باللغة الإنكليزية، لشروط موضوعية وذاتية مختلفة، سواء لدينامية حركة الترجمة من مختلف اللغات الحية نحو الإنكليزية أو لبساطة وسهولة فهم المتون والنصوص الإنكليزية المستهدفة. يجعلنا هذا الأمر أمام نصوص مستهدفة من الدرجة الثانية (الألمانية) أو على الأقل تثير ترجماتها العديد من الصعوبات الإبستيمولوجية؛ لقد نتج من هذا الارتهان باللغة الإنكليزية والترجمة عبر لغة وسيطة إشكالات مفهومية ومعرفية في تلقي المتون السوسيولوجية الألمانية على سبيل المثال: إغفال الأنماط السوسيولوجية للتربية عند ماكس فيبر، الخلط بين تحليلاته لمفاهيم السلطة، السيادة والهيمنة[12].

ختامًا، يمثل كتاب **الفرد والمجتمع في السوسيولوجيا الكلاسيكية: نصوص مختارة**، لعالم الاجتماع المغربي محمد ياقين واحدًا من المؤلفات السوسيولوجية المتميزة التي تدفعنا إلى إعادة النظر في العديد من «المسلّمات» الفكرية التي طبعت النظر والتفاكر المحلي في تاريخ السوسيولوجيا، وإعادة قراءة النقاشات الإبستيمولوجية الكلاسيكية بعُدة مفاهيمية جديدة واستشراف مستقبل واعد للسوسيولوجيا في سياقاتنا المحلية. إضافة إلى اللغة الدقيقة والاختيارات المصطلحية المائزة التي تزاوج بين السلاسة والتركيب من دون أن تسقط في التعقيد، والتي تجعله موجهًا للمختصين، الباحثين والطلبة، كما عموم المهتمين بشجون البحث السوسيولوجي. إننا بحاجة إلى مصالحة التعاقل الإبستيمولوجي مع الأصول السوسيولوجية والتسلح بالحس النقدي، وحتى إعادة النظر في العديد من مسلّمات اشتغال إنتاج المعرفة خلال عصرنا، من أجل التصدي لمختلف المحاولات الاقتصادية لتفريغ الممارسة السوسيولوجية من بعدها النظري والنقدي وكشف شروط إنتاج الهيمنة الكونية ومواجهة سيرورة «الهشاشات» المختلفة ضمن تحولات العصر الرقمي □

(12) Guy Vincent, «Les Types sociologiques d'éducation selon Max Weber,» *Revue française de pédagogie*, no. 168 (2009), pp. 75-82.

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ1ـ

مجموعة من الباحثين. **الفكر الفلسفي المعاصر في سورية**. إعداد يوسف سلامة ومشير باسيل عون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020. 701 ص.

يأتي هذا الكتاب، الذي يتناول الفكر الفلسفي المعاصر في سورية، في سياق الأبحاث التي تسعى إلى تناول الفكر الفلسفي العربي في ذاته في أوطان العالم العربي من دون أن تعزله عن ارتباطه الوثيق بحركة التفكر الفلسفي الكوني الأوسع، وذلك انطلاقًا من النهضة الوثابة التي اختبرتها الفلسفة في هذه الأوطان منذ منتصف القرن العشرين، وبهدف إنشاء سلسلة دراسات تستقصي أبرز الإسهامات الفلسفية في كل وطن عربي على حدة، تمهيدًا لاستخراج التوجهات الفلسفية العربية العاصرة المشتركة. وهذ الكتاب هو الثاني من سلسلة كتب فلسفية تصدر من مركز دراسات الوحدة العربية حول الفكر الفلسفي في عدد من البلدان العربية، سبقه الكتاب الأول حول الفكر الفلسفي المعاصر في لبنان الصادر عن المركز عام 2017.

تترصد أبحاث الكتاب اجتهادات الفلاسفة السوريين المعاصرين مع إدراكها أن التوجهات الفلسفية التي سار عليها هؤلاء الفلاسفة قد تنتمي إلى مذاهب شتى. غير أن التصنيف يستصفي المنزع الفلسفي الأغلب عند كل فيلسوف سوري على حدة، ففي أعمال كل منهم يغلب طابع، ويسود منهج، ويبرز منحى، ويعلو قول. ولما كان الفلاسفة السوريون ـ شأنهم شأن جميع الفلاسفة العرب المعاصرين ـ تأثروا تأثرًا بليغًا بقضايا التيارات الفلسفية الكونية، ولا سيما الغربية منها، واجتهدوا إما في استساغتها وهضمها وتكييفها وتبيئتها، وإما في مواجهتها ومعارضتها ومحاربتها، فقد ارتُئي تصنيف توجهاتهم الفكرية في بضعة من المذاهب الفلسفية العالمية.

في هذا السياق، يتحدث مشير باسل عون ـ في تصديره للكتاب – عن ستة مذاهب فلسفية اعتنقها الفلاسفة السوريون المعاصرون: **الأول** هو المذهب الماركسي، وهو الأغلب في البيئة الثقافية السورية. وتنضوي إلى هذا المذهب ثلة من الفلاسفة السوريين، من أمثال إلياس مرقص وياسين الحافظ وصادق جلال العظم وطيب تيزيني وبوعلي ياسين وحامد خليل. و**الثاني** هو المذهب النقدي التاريخي، ومال إليه رهط آخر من الفلاسفة السوريين المعاصرين، من أمثال نايف بلوز وجورج طرابيشي وبرهان غليون وعزيز العظمة. والمذهب **الثالث** هو المذهب التفكيكي السلبي، ويجسده مطاع صفدي ويوسف سلامة اللذان يستندان إلى أعمال الفلاسفة التفكيكيين البنيويين المعاصرين، من أمثال هايدغر وفوكو ودريدا ودولوز ولبوتار وغيرهم، إضافة إلى

فلسفة هيغل التي يستعين سلامة بها من أجل استثمار مقولة السلب وتطبيقها على واقع التحول التاريخي في الوطن العربي. والمذهب **الرابع** هو المذهب الوجودي الذي يجسده تيسير شيخ الأرض وأحمد برقاوي اللذان يستنطقان الاختبار الإنساني العربي استنطاقًا مستندًا إلى المقولات التحليلية التي نادت بها الفلسفة الوجودية الغربية. أما المذهب **الخامس** فهو المذهب الإنساني الإيماني الذي تضطلع به كوكبة من الفلاسفة السوريين المعاصرين الذين يجمعهم المسعى الإيماني، من أمثال أنطوان المقدسي وعبد الكريم اليافي وعادل العوا وندرة اليازجي وبسام الطيبي. والمذهب **السادس** والأخير هو المذهب العقلاني الذي يجوز أن يقتصر على فيلسوفين اثنين هما جميل صليبا وبديع الكسم، والذي يجاهر بسلطة العقل مرجعًا أساسيًا في تدبير وقائع الوجود، وأداة سلطة عليا في الحكم على الأمور.

ويضيف عون أن هذا التنوع في الانتساب الفلسفي يسمح بالقول إن الفكر الفلسفي المعاصر في سورية هو ثمرة جميع الاجتهادات التي ساقها هؤلاء الفلاسفة السوريون المعاصرون الذين تركوا إرثًا فكريًا غنيًا يليق الاعتناء به كأي إرث فلسفي عربي معاصر. وهذا الفكر الفلسفي وإن ظل مقيدًا بقرائن الاجتماع العربي والثقافة العربية واللغة العربية، فهو يحمل في طياته قابليات الانتشار الكوني والعالمية الحضارية على قدر ما يعالج قضايا الإنسان المعاصر، انطلاقًا من اختبارات الإنسان العربي المعاصر، فردًا وجماعة.

ـ2ـ

كاميران عزيز حسن. **الجهود الدولية في مواجهة الجرائم السيبرانية.** بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2020. 336 ص.

أدى ظهور الجرائم السيبرانية كنمط من أنماط الجريمة العابرة للحدود في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي نعيشه إلى دفع التعاون بين الدول من أجل التصدي لتلك الجرائم لما لها من تأثير بالغ في الأمن القومي للدول في جميع النواحي العسكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وسعت القوى الفاعلة في المجتمع الدولي للوصول إلى إبرام اتفاقيات ومواثيق دولية، للتصدي لتلك الجرائم، كان أبرزها اتفاقية بودابست لمكافحة جرائم المعلوماتية التي تم الوصول إليها عام 2001، والتي تعد من أهم المرجعيات للجرائم الإلكترونية، لما تتضمنه من قواعد تسعى إلى الاستخدام الآمن لشبكة الإنترنت.

من هنا يتناول هذا الكتاب الجريمة السيبرانية من وجهة نظر دولية، فيعرض للجريمة ابتداءً من المصطلحات التي أطلقت عليها، وانتهاءً بالجهود الدولية للمنظمات الدولية والإقليمية، متناولًا تعريف ومصادر الجريمة السيبرانية في القانون الدولي والاتفاقيات والقرارات التي تم إقرارها لمواجهتها، وانعكاسها على سيادة الدول وحقوق الإنسان. ويتوقف عند الجهود التي بذلت في أوروبا ومناطق أخرى من العالم لمواجهة تلك الجرائم من خلال المؤتمرات والاتفاقيات والتشريعات والإجراءات التي تبنتها معظم النظم القانونية، بما في ذلك الإجراءات القانونية التي اعتمدت في المنطقة العربية وفي دول الاتحاد الأفريقي ودول الكومنولث ومنظمة الدول الأمريكية.

وقد تمحورت الجهود الدولية حول التشريعات الهادفة لمواجهة جرائم الإنترنت التي تشمل الجرائم ضد سلامة المعلومات وخصوصيتها، مثل الدخول غير المشروع أو أعمال القرصنة، والتجسس على البيانات والمعلومات وفي أنظمة الكومبيوتر وبرامجه، وكذلك الجرائم المتصلة بالكمبيوتر مثل الغش والاحتيال ذات الصلة بالكمبيوتر واستخدام الكمبيوتر للتزوير وسرقة الهوية والجرائم المتصلة بالمواد الإباحية والتحريض على الكراهية والعنصرية، إضافة إلى الجرائم ذات الصلة بحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية، وكذلك الأعمال الإجرامية التي لم تصنف بصورة محددة، مثل: الإرهاب السيبراني والحرب الإلكترونية وغسل الأموال السيبراني والخداع.

وإذ يُعنى الكتاب بالإطار القانوني الدولي في مواجهة الجرائم السيبرانية، يتناول الأسس

القانونية للتعاون الدولي في مواجهة الجرائم السيبرانية بما في ذلك الأساس القانوني للتعاون الدولي في اتفاقية بودابست، والأساس القانوني في الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات. كما يعرض لقرارات الجمعية العامة المعنية بالجريمة السيبرانية وجهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في مواجهة الجرائم السيبرانية، وكذلك جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات 2010، إضافة إلى جهود وأنشطة دول الكومنولث، والاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية.

ـ3ـ

علي إبراهيم المالكي. **العدالة والإنصاف في القانون الدولي**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2020. 222 ص.

تكمن أهمية موضوع هذا الكتاب في كونه يتناول مبادئ العدالة والإنصاف التي يتضمنها القانون الدولي، وبخاصة في مجالي السلم والأمن الدوليين. وهذه المبادئ – بما تختزنه من قواعد وقيم إنسانية ـ تمثل المعيار الأساس في العلاقات بين الدول، نظرًا إلى أهميتها في الحفاظ على سلمية هذه العلاقات، والحؤول إلى حد بعيد دون اتجاهها نحو التأزم الذي غالبًا ما ينجم عن الخرق المبدئي للعدالة والإنصاف في القانون الدولي.

من هنا يبحث مؤلف الكتاب الدبلوماسي علي إبراهيم المالكي في تطور مفهومَي العدل والإنصاف لدى المجتمعات البشرية، مستندًا في ذلك إلى القوانين والتشريعات القديمة وشرائع الديانات السماوية الثلاث والفلسفات الوسطى والحديثة، إضافة إلى الأيديولوجيات المعاصرة بما فيها الهيئات الدولية والإقليمية التي تتضمن الأطر القانونية المعنية بحقوق الإنسان. ويهدف البحث إلى تبيان الثغرات الناجمة عن الإجراءات الدولية التي تتخذ لتنفيذ مبادئ العدل والإتصاف على أرض الواقع على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، يتناول المؤلف مبادئ العدالة والإنصاف في الفكر الفلسفي القديم والمعاصر، وفي نصوص ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية، والفكر المعاصر، وقرارات المحاكم الدولية، والجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والمؤسسات الدولية الأخرى. ويخلص إلى أن مبدأ العدل والإنصاف يعد من أعقد بنود القانون الدولي وأقلها وضوحًا وأكثرها عرضة للتجاوز والتفسيرات المتناقضة عند التطبيق على مختلف الصعد السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية. من هنا يُعد

الكتاب دعوة للأكاديميين والدبلوماسيين والباحثين في القانون الدولي إلى مزيد من البحث في تفعيل وتطوير إجراءات تنفيذ مبادئ العدل والإنصاف في القانون الدولي بوصفها خطوة ضرورية تعكس الحرص على الاستقرار والأمن الدوليين.

ثانيًا: كتب أجنبية

ـ1ـ

Daniel Yergi

The New Map: Energy, Climate, and the Clash of Nations

London: Penguin Press, 2020. 512 p.

يتناول خبير الطاقة الأمريكي دانييل يرغين، في هذا الكتاب التطورات الجيوسياسية من منظور الطاقة والتكنولوجيات المتغيرة وتهديدات التغير المناخي التي تلوح في الأفق، ملاحظًا أن العالم يتعرض للاضطرابات بسبب الخلافات العميقة بين الدول حول قضايا الطاقة وتغيُّر المناخ والقوى المتضاربة للدول في أوقات الأزمات العالمية.

وفي هذا السياق يرى أن ثورة النفط الصخري» في النفط والغاز ـ التي أصبحت ممكنة بفضل تقنية التكسير الهيدروليكي ـ غيرت وجه الاقتصاد الأمريكي، منهية «عصر النقص والاحتياج»، لكنها أدخلت البلاد في حقبة جديدة مضطربة، إذ بين عشية وضحاها تقريبًا، أصبحت الولايات المتحدة القوة الأولى للطاقة في

العالم، وخلال أزمة فيروس كورونا، توسطت في هدنة متوترة بين روسيا والسعودية. ومع ذلك، فإن القلق بشأن دور الطاقة في تغير المناخ ظل يمثل تحديًا للاقتصاد الأمريكي وطريقة حياة الأمريكيين، مما يسرع من ثورة طاقة ثانية في البحث عن مستقبل منخفض الكربون. وأصبح كل هذا أكثر وضوحًا وإلحاحًا بسبب جائحة الفيروس والعصر المظلم الاقتصادي الذي أحدثه.

كما يرى المؤلف أن رقعة شطرنج السياسة العالمية انقلبت رأسًا على عقب؛ فثمة حرب باردة جديدة على وشك الاندلاع مع الصين؛ كما أن المنافسة مع روسيا دخلت منطقة أكثر خطورة، في وقت يتباحث فيه فلاديمير بوتين ونظيره الصيني شي جين بينغ، حول قضايا الطاقة وتحدي القيادة الأمريكية. وتستعرض الصين قوتها ونفوذها في جميع الاتجاهات، ويمكن أن يصبح بحر الصين الجنوبي، الذي تطالب به الصين والطريق التجاري الأكثر أهمية في العالم، ساحة للاصطدام المباشر بين الولايات المتحدة والصين. أما خريطة الشرق الأوسط، التي تم وضعها بعد الحرب العالمية الأولى فيتحكم فيها – بحسب المؤلف ـالمتطرفون الدينيون، وإيران الثورية، والاشتباكات العرقية والدينية، والاضطرابات الديمغرافية. ويعتبر يرغين أن السؤال عن مستقبل النفط تُرك من دون إجابة بعدما تعرضت المنطقة لصدمة كبيرة بسبب الانهيارين الأخيرين لأسعار النفط: **الأول** عندما صعد النفط الصخري، و**الثاني** بسبب فيروس كورونا.

ـ2ـ

Dan Blumenthal

The China Nightmare

Washington, DC: The American Enterprise Institute (AEI), 2020. 174 p.

يعرض هذا الكتاب لمدير الدراسات الآسيوية في معهد أمريكان إنتربرايز دان بلومنتال لاستراتيجية الصين الكبرى ومستقبلها كقوة طموحة وخطيرة ومنافسة للولايات المتحدة، ويرى – بوصفه من الخبراء والمستشارين الأمريكيين المتابعين للعلاقات الصينية الأمريكية ـ أن الصين الشعبية التي نالت إعجاب رجال الدولة ونخب الشركات والأكاديميين في الولايات المتحدة، أصبحت المنافس الاستراتيجي الأكثر تحديًا لأمريكا، لكنه يحذر من أن مستقبلها يبدو بائسًا بشكل متزايد، وقد يكون مظلمًا، ويجب على العالم الحر الاستعداد لذلك.

يرى المؤلف أن الحزب الشيوعي الصيني في ظل رئيسه الحالي الحياة، شي جين بينغ عازم على إعادة إنشاء أسرة تشينغ (1644ـ1912) وحكم الإمبراطورية المعاد تشكيلها وفقًا لذلك. ويعتبر أن الرئيس شي عاكس معظم الإصلاحات الاقتصادية الموجهة نحو السوق التي وضعها دينغ شياو بينغ خلال الثمانينيات والتي أدت إلى بروز الصين كقوة عالمية خلال التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين. ويعبّر بلومنتال عن اعتقاده بأن الرئيس شي تراجع عن الإصلاحات بدافع القلق من أن اقتصاد السوق الحر سيؤدي في النهاية إلى معارضة سياسية واسعة النطاق داخل الصين ويهدد الحزب الشيوعي الصيني، كما اتضح من تظاهرات ميدان تيانانمين في عام 1989 واحتجاجات هونغ كونغ مؤخرًا.

وعليه، يجادل المؤلف بأن الرئيس شي سيستمر في اتخاذ مواقف عسكرية أكثر فأكثر تجاه أي إقليم أو بلد مجاور يعتبره تهديدًا سياسيًا أو تخريبيًا محتملًا مثل هونغ كونغ وتايوان وسكان الأويغور المسلمين في مقاطعة شينجيانغ والهند، على سبيل المثال، وذلك لتحويل انتباه السكان الصينيين عن التباطؤ الملحوظ في النمو الاقتصادي المحلي والتحسينات المستمرة في مستويات المعيشة داخل الصين؛ تباطؤ ناجم – بحسب المؤلف ـ عن نظام سياسي مركزي في غاية الاستبداد والقمع والفساد، ناهيك بارتفاع مستوى ديون الصين إلى 274 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه المشكلات نفسها، وفقًا للمؤلف، تفسر أيضًا سبب قيام الحزب الشيوعي الصيني بإنشاء نظام مراقبة داخلي عالي التقنية يراقب السلوك السياسي «المنحرف» للأفراد داخل الصين و«يصنفه» ويعاقبه. ويتهم المؤلف

الحكومة الصينية بالتستر عن تفشي كوفيد ـ19 في مدينة ووهان الصينية وتحويله إلى جائحة عالمية.

لا يتطرق بلومنتال إلى كيفية استجابة حكومة الولايات المتحدة، والأهم من ذلك، الشركات الأمريكية لكل هذا، بل يكتفي بالإشارة إلى أن الولايات المتحدة بحاجة إلى أن تقف مكتوفة الأيدي في الدفاع عن استقلال تايوان، المنتج الرائد في العالم للمعالجات الدقيقة المتطورة، وحماية ممرات الشحن الدولية قبالة السواحل الصينية، ولكن هذا يتعلق بها. كما إنه لا يتناول سياسات وممارسات الأعمال الأمريكية تجاه الصين في عهد شي على الإطلاق. وإذا كان بلومنتال على حق، فيمكن للحكومة الصينية إما أن تنفجر من الداخل في المستقبل غير البعيد أو، بخلاف ذلك، قد تصبح أكثر عدوانية كثيرًا مما كانت عليه حتى الآن. ومن المحتمل جدًا أن تمثل أي من النتيجتين مشكلة كبيرة لأي شركة أمريكية لها وجود كبير في الصين.

وهناك وقائع أخرى يتجاهلها المؤلف، من بينها أن نمو الاقتصاد الصيني يقدر بنحو 2 بالمئة عام 2020 وسيرتفع إلى 8 بالمئة عام 2021 وفقًا لصندوق النقد الدولي، في وقت تقلصت معظم الاقتصادات الرئيسية في العالم خلال عام، 2020 ولا يقتصر الأمر على الصين في هذا المجال. وعلى الرغم من الاتهامات التي وجهت الى الصين بشأن انتشار كوفيد-19، فإن الكثير من الدول الغربية أبدت إعجابًا بنجاحها في السيطرة على الوباء.

وإذ يعتقد بلومنتال أن الصين دولة لينينية خاضعة لسوء الإدارة المزمن، وتباطؤ النمو، والتراجع الديمغرافي، والقوى الانفصالية في الأطراف التي تهدد بتمزيقها، إلا أن الكثير من الباحثين والمراقبين يؤكدون أن الصين نجحت في تعزيز المركز ضد الأطراف من خلال تجفيف أطراف السكان وتركيزهم في مراكز حضرية جديدة. وإذا ما كان المؤلف يرى خطورة في مستوى دين الصين الذي يصل إلى 274 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن مستوى دين الولايات المتحدة يصل أيضًا إلى نحو 264 بالمئة. لكن ثلثَي الدين في الصين تم استثماره في البنية التحتية، في حين تراكمت ديون الولايات المتحدة لتسديد المستحقات. من هنا يرى الكثير من الباحثين أن دراسة بلومنتال مبالغ فيها وتتوافق مع دعوات المحافظين الجدد لإضعاف الصين من دون الإفادة من دروس الماضي والتعامل معها بواقعية كحضارة عمرها 5 آلاف عام لا يمكن قمعها أو تصويرها على صورة أمريكا.

ـ3ـ

Scott Horton

Enough Already: Time to End the War on Terrorism

Austin, TX: The Libertarian Institute, 2021. 330 p.

يرى سكوت هورتون مدير تحرير موقع Antiwar.com أنه حان الوقت لإنهاء الحرب الأمريكية على الإرهاب لكونها تقع ضمن الصراعات الفوضوية والمأساوية وقبل كل شيء غير المجدية. ويوضح أن الحرب الأمريكية المعلنة والمستمرة على الإرهاب منذ نحو 20 سنة من أفغانستان والعراق وسورية إلى اليمن وليبيا ومالي وغيرها لم تؤدِّ سوى إلى مقتل وتشريد الملايين من الناس، إضافة إلى مقتل الآلاف من الجنود الأمريكيين والمئات من الأمريكيين الذين لقوا حتفهم في الولايات المتحدة وأوروبا في ما يسميه هورتون «الأعمال الخلفية» لأفعال الإدارات الأمريكية الكارثية التي استندت إلى الأكاذيب التي روجّها السياسيون كي يبيعوا الأمريكيين الحروب العبثية المستمرة على الإرهاب، علمًا أن استطلاعات الرأي تُظهر بالفعل أن الأمريكيين يعارضون الاستمرار في خوض هذه الحروب.

ويبين المؤلف كيف أدت عمليات القتل المتعمد التي نفذتها القوات الأمريكية في بلد تلو الآخر باسم «مكافحة الإرهاب» إلى مزيد من إرهاب تنظيم «القاعدة» وإلى نتائج عكسية تمثلت بتدمير القيم الأمريكية. وبذلك يؤكد أن خوض الحروب استنادًا إلى الأكاذيب لا تجعل أمريكا أقوى، وأن

التخلي عن القيم لمحاربة الإرهاب لا تجعلها أكثر أمانًا.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ1ـ

Simon Henderson,

«**The End of the Gulf Crisis Is Big News-But Middle East Sands Always Shift,**»

The Washington Institute for Near East Policy (5 January 2021).

نشرت أيضًا في مجلة *Hill*.

يؤكد مدير برنامج الخليج في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى سايمون هندرسون أهمية الاتفاق على إنهاء أزمة الخليج الناجمة عن الانشقاق بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة، وقطر من جهة أخرى، في القمة التي استضافتها السعودية في الخامس من كانون الثاني/يناير 2021 في منطقة العلا السياحية شمال غرب المملكة بحضور غاريد كوشنر مستشار البيت الأبيض وصهر الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته، الذي أراد تسجيل انجاز له قبل مغادرته البيت الأبيض.

ويشمل الاتفاق، وقف قطر للإجراءات القانونية ضد جيرانها، ولا سيما في ما يتعلق بالقيود المفروضة على العبور الجوي، وإنهاء إغلاق الطرق الجوية والبرية والبحرية، ووقف كل طرف الحملات الإعلامية ضد الطرف الآخر. وربما يكون هذا البند في الاتفاق هو الأكثر صعوبة، حيث إن تعاريف حرية الصحافة والتعليق العادل هي أعمال جارية ومستمرة في الخليج.

وقد صدرت تفسيرات مختلفة حول قمة المصالحة في العلا السعودية حول مستوى التمثيل للدول المشاركة في القمة لعدم حضور الرئيس المصري شخصيًا وتمثيل مصر بالقمة بوزير الخارجية، وكذلك الإمارات برئيس الوزراء وحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وتمثيل السعودية بولي العهد محمد بن سلمان، وكذلك إرسال سلطان سلطنة عُمان ممثلًا عنه، وتمثيل البحرين بولي العهد. لكن التركيز يبقى حول اتفاق إنهاء الأزمة.

من هنا يرى هندرسون أن غياب الخلاف لا يعني وحدة الخليج وانتهاء الأمر، ويجب الترحيب بهذه الخطوة من جانب إدارة بايدن الجديدة، التي ستحاول صوغ سياسة جديدة تجاه إيران. ولن تكون القضية النووية الإيرانية أكثر سهولة للحل. وسيلاحظ المراقبون أن السعودية اختارت عقد هذه القمة في منطقة العلا السياحية الواعدة، وهي بوصفها موقعًا لمنشأة معالجة اليورانيوم التي بنتها الصين، تشير إلى أن لدى السعودية بنية تحتية ستكون ضرورية إذا أرادت أن تضاهي طموحات طهران النووية.

ـ2ـ

International Crisis Group [ICG],

«**The Iran Nuclear Deal at Five: A Revival?,**»

Middle East and North Africa Report, no. 220 (15 January 2021).

يتناول هذا التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية الاتفاق النووي الإيراني في ضوء نتائج الانتخابات الأمريكية التي أدت إلى سقوط الرئيس ترامب، فيتناول الاتفاق النووي الإيراني الذي وُقع في عام 2015 وبدا مترنحًا منذ انسحبت إدارة ترامب منه في عام 2018، وفرضت عقوبات اقتصادية ألحقت ضررًا كبيرًا بالجمهورية الإسلامية. وردًا على ذلك، صعّدت طهران نشاطها النووي في تراجع عن التزاماتها بموجب الاتفاق.

ويرى التقرير أنه يمكن للرئيس المنتخب جو بايدن أن يدشن فترته الرئاسية بالاتفاق النووي كنقطة تحول، بعدما فشلت استراتيجية ترامب بممارسة أقصى درجات الضغط في تحقيق أهدافها. ويمكن لاستعادة الاتفاق النووي، مع مزاياه الكبيرة في مجال منع الانتشار النووي، أن تفضي إلى حوار دبلوماسي أوسع بين الولايات المتحدة وإيران. لكن قد يشعر أحد الأطراف أو كلاهما بإغراء طرح مطالب إضافية، وهذا سيمثل وصفة جاهزة للوصول إلى طريق مسدود. ولذا ينبغي على إدارة بايدن القادمة وإيران التحرك بسرعة لإعادة إحياء الاتفاق النووي بشروطه الحالية. ومن المرجح أن يكون جدول زمني متعاقب يعيد الطرفين إلى الالتزام التام بالاتفاق

أفضل سبيل لخفض التصعيد النووي والإقليمي، وسيفتح إمكانية الشروع في محادثات أوسع مع الرئيس الإيراني المقبل.

وعليه، يمكن للأطراف إعادة إحياء الاتفاق النووي من خلال:

1ـ التزام إدارة بايدن بخطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي)، مصحوبًا بالموافقة على حصول إيران على قرض بقيمة 5 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي لمواجهة جائحة كوفيد-19، وهو الإجراء الذي يضمن احترام الاستثناءات الإنسانية من العقوبات الأمريكية.

2ـ قيام إيران بوضع جدول زمني، بالتشاور مع اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لمعالجة خروقها للاتفاق النووي خلال شهرين أو ثلاثة أشهر. وسيترتب على طهران تفكيك أجهزة الطرد المركزي الفائضة وتفكيك أو شحن مخزونات اليورانيوم المخصّب التي تتجاوز ما يسمح به الاتفاق إلى الخارج.

3ـ قيام الولايات المتحدة بالتحضير لإلغاء العقوبات التي فرضت في حقبة ترامب شريطة تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن النشاط النووي الإيراني متوافق تمامًا مع التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ويمكن للطرفين الاتفاق على تعاقب هذه الخطوات بالتوازي.

4ـ قيام جميع الأطراف بتحضير الأرضية لمفاوضات متابعة تحدد فرص التعاون بدلًا من الخلاف حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. ويمكن لحوار إقليمي، مدعوم من الولايات المتحدة، والأمم المتحدة ومجموعة محورية من الدول الأوروبية، أن يركز أولًا على الصراع في اليمن، حيث لجميع الأطراف مصلحة بإنهاء حرب مكلفة وكارثة إنسانية.

ـ 3 ـ

Stewart M. Patrick,
«**After the Capitol Riot, Biden's Summit for Democracy Is More Needed Than Ever,**»
Council on Foreign Relations (19 January 2021).

نشرت في الأصل، في: *World Politics Review* (18 January 2021).

في هذه المقالة التي تأتي في إطار برنامج الحوكمة العالمية لمجلس العلاقات الخارجية، يرى المسؤول في البرنامج ستيوارت باتريك أن اقتحام مبنى الكابيتول الأمريكي من جانب حشد من المتمردين بتحريض من الرئيس دونالد ترامب كشف هشاشة الديمقراطية الأمريكية وأساء إلى صدقية الأمة المتضائلة بالفعل لتعزيز الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وهو ما دفع الرئيس المنتخب جو بايدن إلى الدعوة لعقد قمة دولية للديمقراطية بسرعة «لتجديد الروح والهدف المشترك لدول العالم الحر».

وفي المقابل، كانت هناك دعوات إلى بايدن للتخلي عن هذه الفكرة، والإصرار على أن أمريكا يجب أن تنظم منزلها قبل محاولة إحياء الديمقراطية على مستوى العالم.

وسط هذا الجدل، يرى الكاتب أن التخلي عن عقد القمة الدولية اختيار خاطئ، وأن الولايات المتحدة بحاجة الأن أكثر من أي وقت مضى إلى أن تستضيف مثل هذه القمة ـ التي يجب أن تجمع كل الدول الديمقراطية ـ من أجل إعادة تأكيد التزامها بمبادئ الحكم الديمقراطي، والاعتراف بتواضع أو من دون غطرسة بأن ديمقراطياتها الخاصة لا تزال تعمل، وأن تتعهد بصورة فردية وجماعية بالدفاع عن المبادئ الديمقراطية وشرعية الحكم في الداخل والخارج □

التطورات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: مؤشرات مختارة

كابي الخوري

مقدمة

يسعى هذا الملف الإحصائي إلى تقديم مؤشرات اقتصادية واجتماعية تتعلق بأداء الاقتصاد العربي والأزمات الاجتماعية الملازمة له، ولا سيما في ظل انكماش الاقتصاد العالمي نتيجة انتشار جائحة فيروس كورونا وما نجم عنها من تراجع غير مسبوق لمستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة وتأثر المنطقة العربية بهذا الانكماش الذي ترجم تراجعاً في النمو الاقتصادي العربي قدرت نسبته بين 5 و8 بالمئة عام 2020، وارتداداً للمكاسب المحققة على صعيد التنمية البشرية.

ويُخشى من ارتفاع نسبة هذا الانكماش وتراجع احتمالات التعافي الاقتصادي في ظل المخاوف من حدوث موجة ثانية أو ثالثة من انتشار الوباء يصعب السيطرة عليها واحتمالات تفاقم مستويات المخاطر في الأسواق المالية وحدوث أزمة مديونية في ظل التصاعد غير المسبوق لمستويات الديون في الوقت الذي تتزايد فيه مخاطر عدم القدرة على السداد سواء بالنسبة للحكومات أو الأفراد أو الشركات، ناهيك باستمرار الضغوط التضخمية ولا سيما تلك التي نجمت عن التراجع في قيمة بعض العملات العربية مقابل العملات الأجنبية ، وما رافق ذلك من ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة وارتفاع لمعدلات التضخم[1].

يقدم الجدول الرقم (1) بيانات بالناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية استناداً لأحدث بيانات البنك الدولي الصادرة عام 2019. ويعنى الجدول الرقم (2) بمعدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة، فيما يعنى الجدول الرقم (3) بمعدلات التضخم في أسعار المستهلكين. ويعرض الجدول الرقم (4) للبيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومؤشر جيني لتوزيع الدخل، فيما تتمحور الجداول الأرقام (5)، (6)، (7)، (8)، و(9) على التوالي حول المؤشرات المتعلقة بالسكان والبطالة والفقر والتعليم والأمية والصحة. ويعنى الجدول الرقم (10) والأخير بترتيب البلدان العربية في **مؤشر التنمية البشرية لعام 2020**.

(1) **المصدر**: صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، الإصدار 12 (آب/أغسطس 2020) ص 2.

الجدول الرقم (1)
الناتج المحلي الإجمالي 2019

البلد / السنة	مليون دولار بالأسعار الجارية(*)	مليون دولار بالأسعار الثابتة(**) لعام 2010	مليون دولار بناء على المكافئ الشرائي للدولار الدولي لعام 2017(***)
الأردن	44,502.90	33,596.29	101,738.03
الإمارات	421,142.27	404,700.03	655,789.43
البحرين	38,574.07	34,321.81	73,870.32
تونس	38,796.69	51,515.43	125,783.82
الجزائر	171,091.29	202,339.17	495,564.64
جيبوتي	3,324.63	1,128.61	5,388.41
السعودية	792,966.84	703,949.83	1,609,323.72
السودان	30,513.46	64,784.09	168,280.51
سورية	40,405.01	...	...
الصومال	917.04	...	...
العراق	234,094.04	219,703.23	427,736.51
عُمان	76,331.52	75,032.82	135,814.17
قطر	175,837.55	179,217.94	255,010.43
القمر	1,165.84	1,190.72	2,603.29
الكويت	134,628.54	137,580.87	209,738.13
لبنان	51,991.63	39,710.04	99,761.49
ليبيا	52,091.15	55,047.62	102,842.17
مصر	303,092.26	302,183.45	1,180,890.36
المغرب	119,700.33	126,272.96	279,295.67
موريتانيا	7,600.66	7,947.66	23,520.38
اليمن	22,581.08	18,415.40	...

المصدر:

(*) <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>.

(**) <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD>.

(***) <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.KD>.

الجدول الرقم (2)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
أو (معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة) (نسبة مئوية)
2017ـ2021

البلد / السنة	2017	2018	2019	2020(*)	2021(*)
الأردن	2.1	1.9	2.0	ـ3.4	3.6
الإمارات	0.5	1.7	1.3	ـ3.6	2.4
البحرين	4.3	1.8	1.8	ـ4.1	1.9
تونس	1.8	2.5	1.0	ـ4.3	3.0
الجزائر	3.0	7.0	0.8	ـ6.1	2.3
جيبوتي	4.1	4.3	7.5	ـ0.8	5.6
السعودية	ـ0.7	2.7	0.3	ـ4.6	2.7
السودان	4.7	ـ4.3	ـ2.5	ـ6.4	1.7
سورية	ـ0.6	6.4	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	ـ3.8	ـ1.0	3.9	ـ6.6	2.2
عُمان	ـ0.8	2.4	0.5	ـ3.8	1.8
قطر	1.6	1.4	ـ0.2	ـ2.0	2.5
القمر	2.7	2.7	1.9	ـ1.7	2.9
الكويت	ـ3.5	1.3	0.4	ـ4.4	1.6
لبنان	0.6	1.9	ـ6.5	ـ12.0	ـ2.4
ليبيا	55.0	7.4	9.9	ـ27.5	20.9
مصر	4.2	5.3	5.6	2.0	3.5
المغرب	4.2	3.0	2.4	ـ5.2	2.4
موريتانيا	3.5	2.9	5.9	ـ1.5	2.0
اليمن	ـ11.6	ـ3.6	2.1	ـ4.5	2.9

ملاحظات:

(...) غير متوافر

(*) بيانات تقديرية ومتوقعة

(ـ) نسب الانكماش/الانخفاض، أو التراجع السلبي في النمو.

المصدر: صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، الإصدار 12 (آب/غسطس 2020)، ص 40.

وبالنسبة لبيانات سورية، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019** (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الجدول الرقم (1)، ص 28.

الجدول الرقم (3)
تطور الأسعار المحلية في الدول العربية (معدل التضخم في أسعار المستهلكين) (نسبة مئوية)
(2017 – 2021)

البلد / السنة	2017	2018	2019	2020(*)	2021(*)
الأردن	3.30	4.50	0.80	0.20	1.60
الإمارات	2.00	3.10	ـ1.93	ـ0.50	1.90
البحرين	1.40	2.10	1.00	ـ0.80	2.10
تونس	5.30	7.30	6.70	5.60	5.40
الجزائر	5.60	4.27	1.95	2.80	4.00
جيبوتي	2.00	1.90	1.80	2.00	2.90
السعودية	ـ0.80	2.50	ـ1.20	3.00	2.00
السودان	32.40	72.90	50.40	78.00	40.00
سورية	19.4	9.8	...	...	...
الصومال	2.90	2.70	3.00	3.50	3.90
العراق	0.20	0.40	ـ0.21	0.50	0.60
عُمان	1.60	0.90	0.14	ـ0.50	2.10
قطر	0.50	0.33	ـ0.72	ـ1.60	0.60
القمر	2.10	2.50	2.80	3.00	3.50
الكويت	1.60	0.62	1.06	1.40	2.10
لبنان	4.48	6.07	2.90	45.00	15.00
ليبيا	28.50	13.60	ـ2.20	13.30	ـ6.00
مصر	29.50	14.40	9.20	7.00	9.50
المغرب	0.70	1.60	0.20	1.00	1.00
موريتانيا	2.60	3.10	2.30	2.50	2.90
اليمن	18.00	25.00	23.00	21.00	21.50

ملاحظات:

(...) غير متوافر

(*) بيانات تقديرية ومتوقعة

(ـ) نسبة الانخفاض في التضخم

المصدر: صندوق النقد العربي.**تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، الإصدار 12 (آب/أغسطس 2020)، ص 41.

وبالنسبة إلى بيانات سورية، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019** (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الجدول الرقم (3)، ص 30.

الجدول الرقم (4)
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومؤشر جيني لتوزيع الدخل (دولار)

البلد / السنة	2016	2017	2018	2019	مؤشر جيني لتوزيع الدخل(*) 2013 ـ 2018
الأردن	4,005	4,054	4,101	9,858	40.00
الإمارات	39,145	40,596	43,641	67,462	32.5
البحرين	22,648	23,606	24,368	42,522	...
تونس	3,699	3,481	3.445	10,414	33.30
الجزائر	3,919	4,015	4,188	11,174	32.20
جيبوتي	1,790	1,876	1,917	5,689	44.10
السعودية	19,999	20,898	23,270	47,495	...
السودان	2,458	2,986	846	3,829	35.30
سورية	739	966	1,342	3,613	35.80
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	4,155	4,493	5,339	10,801	30.90
عُمان	14,939	15,523	17,231	944, 25	...
قطر	57,957	61,258	74,393	92,418	41.10
القمر	1,279	1,325	1,431	3,099	45.00
الكويت	25,267	26,941	31,042	58,590	...
لبنان	13,491	14,040	14,740	14,655	31.8
ليبيا	2,350	5,006	6,669	15,688	...
مصر	3,395	2,476	2,579	11,466	47.00
المغرب	2,996	3,148	3,364	7,368	35.70
موريتانيا	1,204	1,238	1,303	5,135	30.30
اليمن	653	386	277	1,594	38.50

ملاحظات:

(...) غير متوافر

بيانات نصيب الفرد من الدخل القومي للسنوات 2016 ، 2017 و2018 بالأسعار الجارية. **المصدر:** جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019** (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الجدول الرقم (2)، ص 29.

أما بيانات نصيب الفرد من الدخل القومي لسنة 2019 فاحتسبت وفقاً لتعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity (PPP)) وبالنسبة لبيانات مؤشر جيني المتعلقة بالإمارات ولبنان للفترة الممتدة بين 2010 و2018، انظر: United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 2020: The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene* (New York: UNDP, 2020), table 1, pp. 343-346 and table 3, pp 351-355.

(*) معامل أو مؤشر جيني من المقاييس الأكثر شيوعاً لقياس عدالة توزيع الدخل القومي. وتتراوح أرقام المؤشر بين صفر ومئة. ويشير رقم صفر الى توزيع دخل مثالي يتسم بالمساواة الكاملة والعدالة الاجتماعية فيما يشير الرقم مئة إلى انعدام المساواة في التوزيع وبالتالي غياب العدالة الاجتماعية.

وتعود بيانات مؤشر جيني لتوزيع الدخل المتعلقة بالأردن، الجزائر، تونس، مصر، المغرب، موريتانيا لسنة 2018. أما بيانات اليمن فتعود لسنة 2017. **المصدر:** موقع أطلس بيانات العالم: .<https://bit.ly/3iAY4Mj>

وبالنسبة إلى بيانات مؤشر جيني لتوزيع الدخل في جيبوتي، السودان، سورية،العراق و قطر فتعود لسنة 2013 ، فيما تعود بيانات جزر القمر لعام 2014. **المصدر:** جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019** (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الملحق الرقم (7/2)، ص 290.

الجدول الرقم (5)
مؤشرات حول السكان والقوى العاملة

البلد	عدد السكان 2019	معدل النمو السنوي للسكان (2008ـ2018) بالمئة	حجم القوة العاملة الاجمالي بحسب بيانات سنة 2020	حصة النساء من مجموع القوى العاملة (بالمئة) سنة 2020	معدل النمو السنوي للقوة العاملة (2007ـ 2016) (بالمئة)
الأردن	10,101,690	5.06	2,684,910	18.2	4.2
الإمارات	9,770,530	1.63	6,922,230	17.7	5.1
البحرين	1,641,170	3.45	1,022,530	19.8	4.3
تونس	11,694,720	1.14	4,107,040	26.2	1.3
الجزائر	43,053,050	2.10	12,427,930	17.7	1.5
جيبوتي	973,560	2.61	423,670	39.8	2.4
السعودية	34,268,530	2.62	14,731,300	15.8	4.9
السودان	42,813,240	0.74(*)	12,779,580	30.4	2.3
سورية	17,070,130	1.10ـ	5,325,510	16.4	1.4ـ
الصومال	15,442,910	...	4,059,570	23.2	3.1
العراق	39,309,780	2.23	10,808,620	13.7	3.4
عُمان	4,974,990	4.85	2,878,140	12.7	8.8
قطر	2,832,070	5.95	2,165,430	13.8	9.5
القمر	850,890	2.38	230.000	42.3	3.0
الكويت	4,207,080	2.92	2,460,630	24.7	6.1
لبنان	6,855,710	0.12	2,402,150	24.5	4.8
ليبيا	6,777,450	0.65	2,460,060	34.0	0.6
مصر	100,388,070	2.58	31,441,060	23.7	1.9
المغرب	36,471,770	1.16	12,203.68	24.1	1.4
موريتانيا	4,525,700	2.43	1,287,330	31.6	3.0
اليمن	29,161,920	2.89	6,923,960	7.5	2.6

ملاحظات:

بيانات عدد السكان تعود لأحدث بيانات البنك الدولي الصادرة عام 2019، المصدر:
<https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL>

(*) يعود هذا البيان إلى عام 2012 أي بعد انفصال الجنوب السوداني في 2011/7/9.

بالنسبة إلى مصدر بيانات معدل النمو السنوي للسكان، ومعدل النمو السنوي للقوة العاملة، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019 (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الملحق الرقم (8/2)، ص291، والملحق (17/2) ص 303.

وفيما يتعلق ببيانات العمالة انظر: <https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN>

وبالنسبة إلى حصة النساء من مجموع القوى العاملة، انظر: .<https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.TOTL.FE.ZS>

الجدول الرقم (6)
مؤشرات البطالة وفق آخر بيانات صادرة سنة 2018

البلد	السنة 2018	معدل البطالة (بالمئة)	قوة العمل (بالألف)	عدد العاطلين الاجمالي (بالألف)	عدد العاطلين الذكور (بالألف)	عدد العاطلين الإناث (بالألف)
الأردن		18.7	2,515.0	407.8	342.9	124.9
الإمارات(*)		2.6	6,821.0	176.0	99.0	77.0
البحرين(*)		1.0	923.0	9.0	2.0	7.0
تونس		15.5	4,153.0	644.9	367.9	277.0
الجزائر		11.7	12,463.0	1,462.0	988.0	474.0
جيبوتي		22.4	425.0	95.2	50.7	44.5
السعودية(*)		6.0	14,132.0	847.9	392.1	488.8
السودان		34.1	30,061.8	10,255.8	6,450.9	3,804.9
سورية		48.0	4,834.0	2,320.0	2,044.0	276.0
الصومال		14.0	3,780.0	528.0	407.0	121.0
العراق		10.8	10,002.0	1,080.0	734.0	346.0
عُمان(*)		17.0	2,713.0	461.0	344.4	116.6
قطر(*)		0.1	2,093.3	2.1	0.9	1.2
القمر		3.7	222.0	8.0	4.0	4.0
الكويت(*)		1.1	2,823.4	30.6	17.8	12.8
لبنان		6.2	2,230.0	138.0	84.0	54.0
ليبيا		17.3	2,445.0	423.0	276.0	147.0
مصر		9.9	29,036.0	2,875.0	1.527.0	1,348.0
المغرب		9.8	11,979.0	1,168.0	758.0	410.0
موريتانيا		11.8	858.0	101.4	56.8	44.6
اليمن		70.0	6,728.0	4,710.0	4,564.0	146.0

ملاحظات:

(*) مواطنون وغير مواطنون. وقد قدر معدل البطالة بين المواطنين في الامارات بحوالى 6.9 بالمئة وعدد العاطلين من المواطنين بنحو 35 ألف عاطل. وفي البحرين قدر معدل البطالة بين المواطنين عام 2016 بنحو 4.3 بالمئة وعدد العاطلين من المواطنين بنحو 8.4 ألف عاطل. وبلغ معدل البطالة بين المواطنين في السعودية بنحو 12.8 بالمئة من قوة العمل السعودية. وقدر حجم العمالة العمانية في سلطنة عمان عام 2016 بنحو 223 ألف عاطل والغمالة الوافدة بنحو مليون و 848 ألف. وفي قطر قدر عدد معدل البطالة بين المواطنين عام 2018 بنحو 0.2 بالمئة من قوة العمل القطرية، وبلغ عددهم حوالي 228 عاطل. وبالنسبة إلى الكويت، قدر معدل البطالة بين الكويتيين عام 2018 بحوالى 6.1 بالمئة من قوة العمل الكويتية.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019** (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الملحق الرقم (2/18)، ص 304.

الجدول الرقم (7)
مؤشرات حول الفقر(*)

البلد	السنة	السكان الذين يعيشون بقفر متعدد الأبعاد			السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل (بأقل من 1.90 دولار باليوم)(أ) (2008ـ2019) (بالمئة)	السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني (2008ـ2019) (بالمئة)
		نسبتهم الى مجموع السكان	عددهم	شدة الحرمان (بالمئة)		
		(بالمئة)	بالألف عام 2018(*)			
الأردن	2018	0.4	43	35.4	0.1	14.4
الإمارات	...	...	...	...	...	...
البحرين	...	...	...	...	...	...
تونس	2018	0.8	92	36.5	0.2	15.2
الجزائر	2013	2.1	887	38.8	0.5	5.5
جيبوتي	...	...	...	...	22.5	40.8
السعودية	...	...	...	...	...	...
السودان	2014	52.3	21,874	53.4	12.7	46.5
سورية	2009	7.4	1,253	38.9	...	...
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	2018	8.6	3,319	37.9	2.5	18.9
عُمان	...	...	...	...	...	...
قطر	...	...	...	...	...	...
القمر	2012	37.3	310	48.5	17.6	42.4
الكويت	...	...	...	...	...	...
لبنان	2012	...	...	...	0.0	27.4
ليبيا	2014	2.0	133	37.1	...	...
مصر	2014	5.2	5,083	37.6	3.2	32.5
المغرب	2011	18.6	6,702	45.7	4.8	1.0
موريتانيا	2015	50.6	2,227	51.5	6.0	31.0
اليمن	2013	47.7	13,593	50.5	18.8	48.6

ملاحظات:

(...) غير متوافر

(*) تعود البيانات إلى آخر سنة متاحة خلال الفترة المحددة بين 2011 و2018.

(أ) يؤشر خط الفقر 1.90 دولار باليوم بناء على المكافئ الشرائي للدولار إلى فقر مدقع.

المصدر: United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 2020: The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene* (New York: UNDP, 2020), table 6, pp 365-367.

وبالنسبة إلى بيانات جيبوتي ولبنان، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019** (القاهرة: المانة العامة، 2019)، الملحق الرقم (2/17)، ص 290.

الجدول الرقم (8)
مؤشرات حول التعليم والأمية

البلد	مؤشرات التعليم				مؤشرات الأمية		
	عدد سنوات الدراسة المتوقعة	متوسط سنوات الدراسة المحققة	الانفاق على التعليم (عام 2017)		معدل الأمية عام 2017 (الفئة العمرية 15 سنة وما فوق) (بالمئة)		
			من الدخل القومي الإجمالي (بالمئة)	من الانفاق العام الإجمالي (بالمئة)	بين الذكور	بين الإناث	جملة
الأردن	11.4	10.5	3.3	1.4	1.9	4.8	3.3
الإمارات	14.3	12.1	1.0	23.4	6.9	4.2	6.2
البحرين	16.3	9.5	2.7	7.5	3.1	6.5	4.3
تونس	15.1	7.2	6.6	22.9	10.4	25.8	18.2
الجزائر	14.6	8.0	4.3	11.4	12.8	26.9	19.8
جيبوتي(*)	6.8	4.1	4.5	12.3	20.1	38.6	29.7
السعودية	16.1	10.2	5.1	17.7	2.9	7.3	4.7
السودان	7.9	3.8	2.2	10.8	16.7	31.4	24.1
سورية(**)	8.9	5.1	4.9	19.2	9.2	20.8	14.9
الصومال	...	...	...	2.0	...	...	...
العراق	11.3	7.3	...	...	14.3	26.3	20.3
عُمان	14.2	9.7	6.7	16.9	2.6	6.8	3.9
قطر	12.0	9.7	3.6	8.9	2.1	2.7	2.2
القمر	11.2	5.1	4.3	15.3	18.2	26.3	22.2
الكويت	14.2	7.3	3.8	12.9	3.3	5.2	4.0
لبنان	11.3	8.7	2.5	8.6	4.0	8.2	6.1
ليبيا	12.9	7.6	3.3	...	3.3	14.4	9.0
مصر	13.3	7.4	3.8	10.4	13.5	25.0	19.2
المغرب	13.7	5.6	5.2	18.3	17.3	37.5	27.6
موريتانيا	8.6	4.7	2.6	9.3	37.4	58.4	47.9
اليمن	8.8	3.2	4.6	15.5	14.9	45.0	29.9

ملاحظات:
(...) غير متوافر
(*) بيانات جيبوتي من عام 2005ـ2009
(**) بيانات سورية تعود لعام 2012.

حول مصدر بيانات عدد سنوات الدراسة المتوقعة ومتوسط السنوات المحققة، انظر: United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 2020: The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene* (New York: UNDP, 2020), table 1, pp 343-346.

وبالنسبة إلى بيانات الانفاق على التعليم والأمية، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019** (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الملحق الرقم (15/2)، ص 300، والملحق الرقم (16/2)، ص 301.

الجدول الرقم (9)
مؤشرات حول الصحة

البلد	العمر المتوقع عند الولادة (عدد السنوات)	إجمالي الإنفاق على الصحة عام 2016		الانفاق العسكري بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي 2015 ـ 2018	نسبة انفاق التعليم والصحة الى الانفاق العسكري (2010 ـ 2017)
		بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي	بالمئة من إجمالي الإنفاق العام		
الأردن	74.5	7.5	13.5	4.7	2.4
الإمارات	78.0	3.1	10.1	5.6	...
البحرين	77.3	5.0	10.6	3.6	1.6
تونس	76.7	9.1	7.0	2.1	6.0
الجزائر	76.9	7.2	8.1	5.3	2.8
جيبوتي	67.1	10.6	14.1	3.7	3.2
السعودية	75.1	4.7	5.4	8.8	1.1
السودان	65.3	8.4	11.4	3.6	1.6
سورية	72.7	3.3	5.3	4.1	2.2
الصومال(*)	57.4	3.0	2.4		...
العراق	70.6	5.5	6.0	2.7	...
عُمان	77.9	3.1	6.0	8.2	0.7
قطر	80.2	2.2	5.8	1.5	4.2
القمر	64.3	6.7	13.1	...	...
الكويت	75.5	3.0	5.8	5.1	...
لبنان	78.9	5.9	10.7	5.0	2.4
ليبيا	72.9	5.0	4.3	15.5	...
مصر	72.0	5.5	5.2	1.2	3.8
المغرب	76.7	5.9	5.7	3.1	3.4
موريتانيا	64.9	3.8	7.3	3.0	2.3
اليمن	66.1	5.6	3.9	4.0	2.5

ملاحظات:

(...) غير متوافر

(*) بيانات الصومال تعود للفترة 2002ـ2010.

بالنسبة إلى بيانات العمر المتوقع عند الولادة ونسب انفاق التعليم والصحة إلى الانفاق العسكري، انظر: United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 2020: The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene* (New York: UNDP, 2020), table 1, pp. 343-346, and pp. 389-393.

وبالنسبة إلى بيانات الانفاق على الصحة، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019** (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الملحق الرقم (2/11)، ص 294.

الجدول الرقم (10)
مرتبة البلدان العربية في مؤشر التنمية البشرية لعام 2020

البلد	المرتبة دولياً	المرتبة عربياً	القيمة
تنمية بشرية مرتفعة جداً			
الإمارات	31	1	0.890
السعودية	40	2	0.854
البحرين	42	3	0.852
قطر	45	4	0.848
عُمان	60	5	0.813
الكويت	64	6	0.806
تنمية بشرية مرتفعة			
الجزائر	91	7	0.748
لبنان	92	8	0.744
تونس	95	9	0.740
الأردن	102	10	0.729
ليبيا	105	11	0.724
تنمية بشرية متوسطة			
مصر	116	12	0.707
المغرب	121	13	0.686
العراق	123	14	0.674
تنمية بشرية منخفضة			
سورية	151	15	0.567
جزر القمر	156	16	0.554
موريتانيا	157	17	0.546
جيبوتي	166	18	0.524
السودان	170	19	0.510
اليمن	179	20	0.470
الصومال	...	...	...
معدل الدول العربية	...	...	0.705
المعدل العالمي	...	...	0.737

ملاحظات:

(...) غير متوافر أو لا ينطبق.

(1) تصدرت النرويج قائمة مؤشر التنمية البشرية لعام 2020 مسجلة 0.953 نقطة، تلتها كل من إيرلندا وسويسرا في المرتبة الثانية بـ 0.955 نقطة لكل منهما، ثم كل من هونغ كونغ- الصين وإيسلندا بالمرتبة الرابعة بـ 0.949 نقطة لكل منهما. واحتلت ألمانيا المرتبة السادسة بـ 0.947 نقطة، تلتها السويد بالمرتبة السابعة بـ0.945 نقطة، ثم كل من استراليا وهولندا بالمرتبة الثامنة بـ 0.944 لكل منهما، تلتهما الدانمارك بالمرتبة العاشرة بـ 0.944 نقطة. وذيلت المؤشر النيجر بـ 0.394 نقطة محتلة المرتبة الأخيرة 189.

وعلى المستوى العربي واستناداً إلى ترتيب الدول العربية في دليل التنمية البشرية لعام 2020، احتلت الإمارات المرتبة الأولى تلتها السعودية بالمرتبة الثانية ثم البحرين في المرتبة الثالثة، فقطر في المرتبة الرابعة. وسجلت سلطنة عمان تقدما لتحتل المترتبة الخامسة فيما تراجعت الكويت إلى المرتبة السادسة.

المصدر: United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 2020: The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene* (New York: UNDP, 2020), table 1, pp. 343 ـ 346.